وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة حسيبـة بن بوعلي الشلـف
كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم الاقتصادية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه في العلوم

التخصص : اقتصاد دولي

العنوان

المعوقات المؤسساتية للاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع السياحة

- دراسة مقارنة للجزائر تونس و المغرب خلال الفترة 2000- 2020

من إعـداد الطالبة
فايزة شاقور جلطية

إشراف
أ.د حاكمي بوحفص

السنة الجامعية 2021/2020

شكـر

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من أعانني على القيام بهذا العمل و أخص بالذكر

الأستاذ المشرف **الأستاذ الدكتور حاكمي بوحفص**

كما أشكر اللجنة الموقرة على قبول مناقشة هذه الأطروحة.

الطالبة

شاقور جلطية فايزة

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى أمي الغالية اطال الله في عمرها

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى إخوتي

إلى الزوج الكريم

إلى ولدي زكرياء و بلقيس

إلى كل أساتذتي طوال مسيرتي

إلى كل طالب علم يبحث عن الحق والحقيقة

فايـــــزة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
المقدمة العامة	
❖ **التقديم**	أ
❖ **إشكالية الدراسة**	أ
❖ **فرضيات الدراسة**	ب
❖ **منهجية الدراسة**	ب
❖ **الدراسات السابقة**	ب
❖**حدود الدراسة**	ج
❖ **أسباب اختيار الموضوع**	د
❖ **أهمية الدراسة**	د
❖ **أهداف الدراسة**	د
الفصل الأول: تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن الإستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر والمفاهيم المرتبطة به	03
1- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	03
2- مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر	07
3- تسجيل الإستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الثاني : أشكال وصيغ الاستثمار الاجنبي المباشر	16
1- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	16
2- صيغ الإستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثالث : دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	19
1- دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	19
2- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	24
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر	30
المطلب الأول: النظريات التي تستند إلى متغير أساسي واحد	31
1- نظرة الكلاسيك إلى الإستثمار الأجنبي	31
2- النظرية النيوكلاسيكية	34
3- نظرية عدم كمال سوق رأس المال	35
4- نظرية تنويع المخاطر	36
5- نظرية عدم كمال الاسواق	36

6- نظرية دورة حياة المنتج	38
7- نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة	40
8- نظرية سلوك المؤسسة	41
المطلب الثاني : النظريات التي تجمع بين عدة متغيرات	42
1- نظرية Y.Tsurumi	42
2- نظرية K.Kojima	42
3- النظرية الانتقائية (جون دينينغ)	42
4- نظرية التحليل التجميعي لميشيلي	45
5- نظرية الموقع المعدلة	46
المبحث الثالث : أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات الدول النامية	47
المطلب الأول : أثار الإستثمار الأجنبي على إقتصاد الدول المصدر	47
1- أثر الاستثمار على العمالة في الدول الأم	47
2- الأثر على التجارة	49
3- الأثر على الإيراد الضريبي	50
المطلب الثاني: أثار الإستثمار الأجنبي على اقتصاد الدول المضيفة	51
1- أثر الإستثمار على مستوى العمالة	51
2- الأثر على الأجور	52
3- الأثر على تدريب اليد العاملة والتمثيل النقابي	53
4- الأثر على النمو والتنمية	54
5- الأثر على ميزان المدفوعات	57
6- الأثر على نقل التكنولوجيا	59
7- الأثر على المناخ والبيئة	60
المبحث الرابع : تحليل توجهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	61
المطلب الأول: الاتجاهات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر	61
1- تطور الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي	61
2- التوجهات القطاعية للاستثمار الاجنبي المباشر العالمي	65
المطلب الثاني : حركة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	65
1- تحليل التدفقات الواردة للدول العربية	65
2- الاستثمارات الصادرة عن الدول العربية	68
3- الاستثمارات العربية البينية	69

المطلب الثالث : حركة الاستثمار الاجنبي المباشر عل مستوى دول المقارنة	70
1- التدفقات الواردة	70
2- التوجهات القطاعية للاستثمارات الواردة	72
3- الدول المصدر للاستثمارات	74
4- الاستثمارات الصادرة	76
خلاصة الفصل	78
الفصل الثاني: أبعاد النشاط السياحي و واقع القطاع في الجزائر، تونس والمغرب	
المبحث الأول: مفاهيم عن النشاط السياحي	81
المطلب الأول : تعاريف أساسية عن السياحة	81
1- تعريف السياحة	81
2- انواع السياحة	84
المطلب الثاني: الإستثمار السياحي	86
1- خصائص الاستثمارات السياحية	86
2- محددات الإستثمار السياحي	87
3- مجالات الإستثمار السياحي	90
المطلب الثالث: الإستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي	91
1- تطور الإستثمار السياحي في الجزائر	91
2- تطور الإستثمار السياحي في تونس	100
3- الإستثمار السياحي في المغرب	103
المبحث الثاني: أهمية و أثر السياحة على الاقتصاد	106
المطلب الأول: البعد الاقتصادي للنشاط السياحي	106
1- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي	106
2- الإيرادات السياحية	108
3- الإنفاق الكلي على السياحة	111
4- تكوين إجمالي رأس المال الثابت	112
5- مساهمة السياحة في التوظيف	113
6- تنمية المناطق الريفية و البنى التحتية	114
7 - السياحة والنشاطات الاخرى في الاقتصاد	115
المطلب الثاني: أثر السياحة على بعض المتغيرات الأساسية	117
1- التأثير المباشر	117

2- التأثير غير المباشر	118
المطلب الثالث: مخاطر النشاط السياحي	122
1- المخاطر البيئية	122
2- امكانية خلق ازمات اقتصادية	124
المبحث الثالث: السوق السياحي في الجزائر، تونس والمغرب	126
المطلب الأول: الطلب السياحي	126
1- الطلب العالمي على السياحة	126
2- الطلب على السياحة في الدول العربية	129
المطلب الثاني: الطلب السياحي في دول المقارنة خلال الفترة 2000- 2020	134
1- تحليل الطلب السياحي في الجزائر	134
2- الطلب السياحي في تونس	136
3- الطلب السياحي في المغرب	138
المطلب الثالث: العرض السياحي في الجزائر، تونس والمغرب	141
1- مقومات الجذب الطبيعية	141
2- المقومات التاريخية والحضارية	144
3- طاقات الإيواء السياحية	146
المبحث الرابع: سياسات الدعم والتطوير السياحي على مستوى دول المقارنة	151
المطلب الأول: الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بالسياحة والإستثمار	151
1- الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار والسياحة في الجزائر	151
2- هيئات تطوير الاستثمار السياحي في تونس والمغرب	156
المطلب الثاني : استراتيجيات دعم وتنمية السياحة في الجزائر	159
1- تفعيل الاستثمار وضمان سياحة مستدامة	159
2- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2025	163
المطلب الثالث: برامج تنمية الطلب والعرض السياحي في تونس	169
1- المحاور الأساسية لبرنامج الدعم الحكومي	169
2- أهداف مخططات التنمية السياحية	171
المطلب الرابع: استراتيجيات تنمية السياحة في المغرب	172
1- إستراتيجية تنمية السياحة (رؤية 2010)	172
2- استراتيجية تنمية السياحة (رؤية 2020)	172
خلاصة الفصل	175

الفصل الثالث: البيئة المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر السياحي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2020	
المبحث الأول: العلاقة بين المؤسسات والإستثمار	178
المطلب الأول: الفكر الإقتصادي المؤسساتي	178
1- المدرسة المؤسساتية الحديثة	178
2- ادوات التحليل في الاقتصاد المؤسساتي الحديث	181
المطلب الثاني: المؤسسات: الوظائف ، الانواع والعلاقات	183
1- مفهوم المؤسسات	183
2- المؤسسات والمنظمات	184
3- أنواع المؤسسات	185
4- العلاقات بين المؤسسات	189
5- نوعية المؤسسات	189
6- البيئة المؤسساتية	191
المطلب الثالث: المحددات المؤسساتية للإستثمار السياحي	193
1- نوعية المؤسسات كمحدد للاستثمار والنمو	193
2- مستويات تأثير المؤسسات	194
3- البيئة السياسية والاستثمار السياحي	197
4- حماية حقوق الملكية	203
5- الاطار التشريعي واستقلالية القضاء	205
6- تنظيمات مناخ الاعمال	206
7- تنظيم اسواق الائتمان والعمل	211
المبحث الثاني: البيئة القانونية والتنظيمية للّإستثمار الأجنبي المباشر السياحي في الجزائر، تونس والمغرب	212
المطلب الأول: المعاملة القانونية للإستثمار الأجنبي	212
1- ترخيص وحماية الإستثمارات	212
2- الضمانات القانونية	216
3- إشكالية العقار السياحي	219
المطلب الثاني: العراقيل الإدارية والتنظيمية	220
1- الإصلاحات الإجرائية المنفذة في الجزائر، تونس والمغرب بين 2000 و2020	220
2- القيود المتعلقة بفعالية السياسات الحكومية والإستقرار الأمني والفساد	232

المبحث الثالث: تحليل البيئة الإقتصادية	251
المطلب الاول: استقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية	251
1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي	251
2- معدل التضخم	252
3- تقلبات اسعار الصرف	253
4- نسب الدين العام	254
المطلب الثاني: الامتيازات الضريبية والجمركية الخاصة بالإستثمار السياحي	254
1- المزايا الضريبية للإستثمار السياحي في الجزائر	254
2- الإمتيازات الضريبية للاستثمار السياحي في تونس	258
3- الامتيازات الضريبية والجمركية للاستثمار السياحي في المغرب	259
المطلب الثالث : توافر الإئتمان	261
1- التمويل المحلي	261
2- التمويل المقدم من المؤسسات المالية الدولية	264
3- التمويل عن طريق البورصة	265
المطلب الرابع : واقع البنية التحتية و أسواق العمل	267
1- البنى التحتية في الجزائر، تونس والمغرب	267
2- تنظيمات اسواق العمل	272
خلاصة الفصل	274
الفصل الرابع: المعوقات المؤسساتية للاستثمار السياحي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2020 – دراسة قياسية	
المبحث الأول: الدراسة القياسية لأثر العوامل المؤسساتية على الإستثمار السياحي في الجزائر	276
المطلب الأول: عرض المتغيرات الإقتصادية المحددة للنموذج	276
1- المتغير التابع	276
2- المتغيرات المستقلة	276
3- دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات النموذج	278
المطلب الثاني : تقدير النموذج وتحليل النتائج	278
1- دراسة استقرارية المتغير التابع	278
2- دراسة استقرارية المتغيرات المستقلة	279
3- دراسة علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود bounds-teste	280
4- الاختبارات التشخيصية	285

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر العوامل المؤسساتية على الاستثمار السياحي في تونس	286
المطلب الأول: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة للنموذج	286
1- النموذج المستخدم	286
2-دراسة احصائية وصفية لمتغيرات النموذج	287
المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج	287
1- دراسة استقرارية المتغير التابع	287
2- دراسة استقرارية المتغيرات المستقلة	288
3- دراسة علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود bounds-teste	289
4- الاختبارات التشخيصية	293
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر العوامل المؤسساتية على الاستثمار السياحي في المغرب	295
المطلب الاول: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة للنموذج	295
1- النموذج المستخدم	295
2-دراسة احصائية وصفية لمتغيرات النموذج	295
المطلب الثاني : تقدير النموذج و تحليل النتائج	296
1- دراسة استقرارية المتغير التابع	296
2- دراسة استقرارية المتغيرات المستقلة	296
3- دراسة علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود bounds-teste	297
4- الاختبارات التشخيصية	301
المطلب الثالث: مقارنة النتائج	302
1- تحليل النماذج إحصائيا	302
2- مقارنة نتائج الدراسة القياسية	303
خلاصة الفصل	305
الخاتمة العامة	308
قائمة المراجع	
الملاحق	
ملخص البحث	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	23
2-1	المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر وفقا لبعض الدراسات	28
3-1	الاثر قصير الاجل لاستحواذ شركة اجنبية على مؤسسة محلية على مستوى الاجور	54
4-1	التدفقات الداخلية الصافية للاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	71
5-1	صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجية للجزائر ، تونس ، المغرب	77
1-2	بيانات الاستثمار الاجمالي حسب عدد المشاريع في الجزائر 2000-2017	97
2-2	وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2015	98
3-2	الاستثمار الاجنبي المباشر السياحي في الجزائر 2002-2017	99
4-2	الاستثمار الاجنبي المباشر السياحي في تونس 2009-2019	102
5-2	الاستثمار الاجنبي المباشر السياحي في المغرب 2001-2018	105
6-2	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي 2000-2019	106
7-2	اجمالي مساهمة السفر و السياحة في الناتج المحلي الاجمالي – دول مختارة	107
8-2	اجمالي مساهمة السفر و السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائر – مليار دولار	108
9-2	ايرادات السياحة في الجزائر 2010-2017	110
10-2	ايرادات السياحة في تونس 2009-2016	110
11-2	ايرادات السياحة في المغرب 2010-2017	111
12-2	نفقات السياحة في الجزائر ، تونس، المغرب 2000-2018	112
13-2	تطور عدد العمالة في السياحة على مستوى العالم	113
14-2	السياحة البينية العربية	132
15-2	اعداد الوافدين الى الجزائر 2000-2019	135
16-2	عدد الليالي السياحية في مختلف اصناف الاقامات	135
17-2	عدد الوافدين الى تونس 2000-2019	137
18-2	عدد الليالي السياحية المقضاة حسب الجنسية	137
19-2	معدل مدة الاقامة للسياح في تونس	138
20-2	عدد الوافدين الى المغرب 2000-2018	139
21-2	عدد الليالي السياحية في المغرب	139

2–22	توزيع الليالي السياحية حسب الجنسية و صنف الاقامة في المغرب	140
2–23	توزيع طاقات الايواء حسب الصنف في الجزائر	146
2–24	عدد الاسرة حسب مشاريع القرى السياحية ذات امتياز	147
2–25	عدد الاسرة حسب مشاريع الحدائق الايكولوجية	148
2–26	عدد المؤسسات السياحية في تونس	149
2–27	توزيع طاقات الايواء حسب التصنيف و عدد الاسرة في المغرب	150
2–28	تطور طاقة الايواء حسب الاقامة	150
2–29	الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي حسب قانون 1993	159
2–30	استراتيجية السياحة للفترة 2001–2010	161
2–31	تطور عدد السياح و طاقات الايواء حسب المرحلة 2008–2015	164
2–32	الاقطاب السياحية بامتياز	165
2–33	اهداف الاستراتيجية التونسية حتى 2016	171
3–1	وضعية الجزائر ، تونس ، المغرب ضمن مؤشر بدء المشروع	221
3–2	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر تسجيل الملكية	223
3–3	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر حماية حقوق المستثمرين الاقلية	224
3–4	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر اجراءات الحصول على الائتمان	225
3–5	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر اجراءات دفع الضرائب	226
3–6	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر اجراءات انفاذ العقود	227
3–7	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر تسوية حالات الاعسار	228
3–8	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر اجراءات استخراج تراخيص البناء	229
3–9	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء	230
3–10	وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود	231
3–11	الاصلاحات المنفذة في الدول الثلاث بين 2000و 2019	232
3–12	مكونات مؤشر تنافسية السفر و السياحة	239
3–13	وضعية دول المقارنة ضمن المؤشر الرئيسي – المؤسسات العامة و الشركات	242
3–14	تطور معدلات التضخم في الجزائر ، تونس ، المغرب	252
3–15	الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص 2000–2018	263
3–16	ترتيب الجزائر ، تونس ، المغرب ضمن مؤشر الموارد البشرية	272
4–1	اهم مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (الجزائر)	278
4–2	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير **IT**	279

3-4	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة	279
4-4	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**	282
5-4	نتائج اختبارات الحدود **Bounds- tests**	283
6-4	نتائج علاقة طويلة الاجل لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**	283
7-4	اهم مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (تونس)	287
8-4	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير **IT**	287
9-4	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة	288
10-4	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**	290
11-4	نتائج اختبارات الحدود **Bounds- testse**	291
12-4	نتائج علاقة طويلة الاجل لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**	292
13-4	اهم مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المغرب)	295
14-4	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير **IT**	296
15-4	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة	296
16-4	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**	298
17-4	نتائج اختبارات الحدود**Bounds- teste**	299
18-4	نتائج علاقة طويلة الاجل لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**	300

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عالميا 2000-2019	63
2-1	نصيب الدول العربية من الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد- عدد المشاريع	67
3-1	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ، تونس ، المغرب 2000-2019	70
4-1	اكبر 10 قطاعات جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، تونس ، المغرب	72
1-2	الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	98
2-2	الاستثمار السياحي في تونس خلال الفترة 2000-2020	101
3-2	الاستثمار السياحي في المغرب خلال الفترة 2000-2020	104
4-2	اجمالي مساهمة السفر و السياحة في الناتج المحلي في الجزائر ، تونس ،	108

	المغرب	
5-2	تطور اعداد العمالة في السياحة – الجزائر	114
6-2	تطور رصيد الميزان السياحي في تونس و الجزائر	121
7-2	عدد السياح الاجانب في العالم 2000-2019	127
8-2	السياحة الوافدة في بعض الدول العربية	130
9-2	تطور طاقة الايواء في تونس – عدد الاسرة	149
1-3	الالية التي تؤثر بها المؤسسات على النمو و الاستثمار	197
2-3	وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر السيطرة على الفساد	233
3-3	وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر فعالية السياسات و الاجراءات الحكومية	234
4-3	وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف	235
5-3	وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر جودة التنظيمات	236
6-3	وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر سيادة القانون	237
7-3	وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر التعبير و المساءلة	238
8-3	وضعية الجزائر ضمن متغيرات مؤشر المؤسسات العامة و الشركات	243
9-3	وضعية المغرب ضمن متغيرات مؤشر المؤسسات العامة و الشركات	245
10-3	وضعية تونس ضمن متغيرات مؤشر المؤسسات العامة و الشركات	246
11-3	وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية	250
12-3	تقلبات سعر الصرف للدول الثلاث 2000-2019	253
1-4	عدد الفجوات لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**(الجزائر)	281
2-4	نتائج اختبار **Jarque –Berra**	285
3-4	عدد الفجوات لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**ARDL** (تونس)	290
4-4	نتائج اختبار **Jarque –Berra**	294
5-4	عدد الفجوات لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**(المغرب)	298
6-4	نتائج اختبار **Jarque –Berra**	302

المقدمة العامة

التقديم

تزداد الأهمية الاقتصادية للسياحة في ظل الأزمات المالية و الاقتصادي المتتالية ، خاصة في البلدان النامية و الفقيرة ، اذ يمكن للصلات التي يولدها القطاع مع انشطة اخرى كالزراعة والنقل الحد من الفقر بشكل كبير ، بالنسبة لسلسلة التوريد في مجال السياحة ، تخلق الوظيفة الواحدة في صناعة السياحة 1.5 وظيفة اضافية بشكل غير مباشر ، في 2012 اوجد الاقتصاد السياحي العالمي اكثر من 260 مليون وظيفة اي ما يعادل 8.7 %من العدد الاجمالي للوظائف، وقد أوجد نحو 9 %من الناتج المحلي الاجمالي و 5 %من اجمالي الاستثمارات و 5 %من الصادرات العالمية.

استغلال السياحة اقتصاديا في دول المغرب العربي عموما، هدف استراتيجي للبعض مثل تونس والمغرب ، حيث عولت عليه منذ عقود لجلب العملة الصعبة ، و خيارا بديلا في دول مثل الجزائر وليبيا ، اين وضعت عائدات النفط القطاع في ركن ضيق من الاقتصاد ، بدأ التخطيط للنهوض به مع بداية الأزمات النفطية .

وقد كان السبيل الأمثل لتونس والمغرب الإستعانة بالقطاع الخاص الوطني والأجنبي لمساندة القطاع، حيث يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا التي يمكن أن تبني تنافسية النشاط السياحي عموما، والمضي مع الدول لتنمية المناطق السياحية خصوصا، والملاحظ على سياسات الجزائر ، تونس و المغرب مؤخرا ارتكازها على تحسين مناخ الاعمال لجذب المزيد من رأس المال الأجنبي.

الدراسة التي نقوم بها تحاول التركيز على المحور الثالث الذي يخص المعاملة المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس والمغرب والجزائر. فالملاحظ من خلال تحليل الاحصائيات المتعلقة بتدفقات هذا النوع من الاستثمار إلى المنطقة، انخفاضه النسبي بالنسبة إلى باقي دول المتوسط من جهة، وانخفاض التدفقات إلى الجزائر مقارنة بالمغرب من جهة أخرى. فبالرغم من الانفتاح على رأس المال الأجنبي ماتزال الاستبيانات التي تقوم بها المؤسسات الدولية تشير الى وجود عراقيل ذات نوعية مؤسساتية، كالفساد والبيروقراطية وعدم استقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي وما يتصل به من تحويل الارباح و نسب المشاركة و الضرائب .

للإشارة ان البيئة المؤسساتية في دول الدراسة ليست بالضرورة المسؤول عن تراجع أو انخفاض التدفقات ، فالوضعية الاقتصادية العالمية و الامن يوجه هذه الاستثمارات الى نشاط او دول اخرى، لذلك تتمحور اشكالية الدراسة حول معرفة مدى تأثير العراقيل المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى النشاط السياحي في الجزائر، وذلك بمقارنة مختلف المؤشرات بتونس والمغرب.

❖ **اشكالية الدراسة:**

جاء موضوع هذه الدراسة استنادا إلى ملاحظتين هامتين، الأولى إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر السياحي في الجزائر بالرغم من توفر مختلف الإمكانات لذلك. والثانية عن سبب نجاح

التجربتين التونسية والمغربية في استغلال المقومات السياحية لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وكذا توفير الاف مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة و ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص الأجنبي.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الاشكالية كالاتي:

ما مدى تأثير العوامل المؤسساتية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي بالجزائر مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة 2000-2020؟

الاسئلة الفرعية :

لمعالجة الاشكالية ، نقوم بطرح الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف المحددات الاقتصادية والمؤسساتية نظريا؟
2. ما واقع القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب ؟
3. هل استطاعت الجزائر توفير مناخ الاعمال الملائم لاستقطاب الاستثمار الخاص السياحي؟
4. إلى أي مدى أثر واقع البيئة المؤسساتية في الدول الثلاث على تدفقات الاستثمارات الأّجنبية المباشرة السياحية ؟

❖ **فرضيات الدراسة**

- هناك علاقة بين مختلف المحددات الاقتصادية والمؤسساتية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن نمو حجم الاستثمار والطلب السياحي رهن بالسياسات والاستراتيجيات المتبناة والكفاءة التي تنفذ بها.
- مكنت اصلاحات مناخ الأعمال من إحداث تحسن طفيف لإجراءات وتكاليف الاستثمار في الدول الثلاث.
- تؤثر العوامل المؤسساتية بشكل كبير على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي في المجال السياحي في الجزائر، تونس والمغرب على حد سواء.

❖ **المنهج المتبع والادوات المستخدمة:**

نعتمد في هذا البحث على عدة مناهج، المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي الذي يسمح بتحليل المعطيات المتوفرة، كما نستخدم المنهج القياسي كأداة لمعرفة العلاقة السببية ومدى التأثير للبيئة المؤسساتية على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب.

لغرض الوصول الى اجابات عن التساؤلات السابقة، اعتمدنا على خطة الدراسة التالية:

الفصل الأول: تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية

الفصل الثاني: أبعاد النشاط السياحي وواقع القطاع في الجزائر، تونس و المغرب.

الفصل الثالث : البيئة المؤسساتية و الاستثمار الاجنبي المباشر السياحي في الجزائر ، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2020.

الفصل الرابع : المعوقات المؤسساتية للاستثمار السياحي في الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة 2000-2020- دراسة قياسية

❖ **الدراسات السابقة**

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة أثر البيئة المؤسساتية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر نذكر منها :

1. بلقاسم امحمد (2012-2013) : "**توعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الاجنبي إلى الجزائر** "، اطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بوهران. عرض البحث تطور الاقتصاد المؤسساتي وابرز العلاقة السببية بين العوامل المؤسساتية والاستثمار، كما اشار إلى مصطلح المؤسسات بالتفصيل وذلك لتوضيح أثر كل نوع من انواع المؤسسات في الدولة على النشاط الاقتصادي، توصل البحث من خلال تحليل البيئة المؤسساتية والدراسة القياسية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بمجموعة من المتغيرات المؤسساتية هي التنافسية، المخاطر القطرية، الحرية الاقتصادية ومتغير الشفافية. حيث أن زيادة مؤشر التنافسية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قيمة التدفقات بمقدار 48.49 مليون دولار، وأن زياد مؤشر الشفافية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التدفقات ب 93.99 مليون دولار.

2. بونقاب مختار و زواويد لزهاري، (2018)، "**الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات- المعوقات القانونية و الادارية المطروحة و الحلول المقترحة**" مقال منشور مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، ابرزت الدراسة العراقيل القانونية و الادارية لتدفق الاستثمار الاجنبي استنادا الى مؤشر سهولة الاعمال و الحرية الاقتصادية ، و قد خلصت ان قاعدة 51/49 و تكريس حق الشفعة و التعقيدات الادارية، كانت أهم معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات .

3. Mihaela Peres, Waqar Ameer et Helina Xu، (2018)، " The impact of institution quality on foreign direct investment inflons : evidence for developed and developing countries" ، مقال منشور لمجلة economic research، استخدمت الدراسة مقارنة لمؤشرات السيطرة على الفساد و سيادة القانون ، و قد توصلت الى وجود اثر ايجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث ان تغير المؤشرات المستقلة بوحد واحدة ادى الى تغير في قيم الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.2225، و ان اثر جودة المؤسسات في الدول النامية كانت غير معنوية بسبب ضعف هيكل المؤسسات .

4. Henri Bezuidenhout et Sonja Grater (2016)، " The dimensions of FDI in tourism sector in africa" ، مقال منشور لمجلة The journal of applied business research، العدد 4 ، ابرزت الدراسة امكانيات الدول الافريقية السياحية و نمو الاستثمار بها ، استنادا الى مقارنة بين احصائيات منظمة السياحة العالمية و بيانات اسواق الاستثمار الاجنبي المباشر ، و قد توصلت الى أن اثر السياسات الاقتصادية للدول على تدفقات الاستثمار كبير خاصة في ظل تغير الشركاء و المستثمرين في القارة .

❖ **حدود الدراسة**

يتمثل الإطار الزماني لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من العام 2000 إلى غاية 2020، مع الاشارة لمراحل تطور الاستثمار السياحي بعد الاستقلال .

أما الاطار المكاني فهو دراسة العوامل المؤسساتية المعيقة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر السياحي في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

❖ **دوافع اختيار الموضوع**

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان للأسباب التالية :

- نتائج الدراسة السابقة الخاصة بمذكرة الماجستير، التي خلصت إلى أن هناك احتمال لوجود علاقة تأثير بين المتغيرات المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- أهمية كل من الصناعة السياحية والاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي للدول الثلاث محل الدراسة.

❖ **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية البحث في بيان اهمية النشاط السياحي في دولة غنية سياحيا كالجزائر، ومحاولة إعداد دراسة تحليلية دقيقة عن مكامن الضعف في القطاع، و ذلك من خلال محاولة تبيان عوائق الاستثمار في الانشطة والخدمات. كما كان لزاما إجراء عملية المقارنة مع التجربتين التونسية والمغربية، لاعتبارات القرب الجغرافي والثقافي مع التركيز على دور العوامل المؤسساتية في رفع المعروض السياحي.

❖ **أهداف الدراسة** : لقد حاولنا من خلال هذا البحث تحقيق جمل من الأهداف ، لعل اهمها :

- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، السياحة، وكذا تحديد الاطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والعوامل الاقتصادية .
- عرض واقع القطاع السياحي وتحليل الاسواق الثلاث، مع ابراز أهمية النشاط السياحي في الاقتصاد الوطني.

- تقييم البيئة المؤسساتية في الجزائر، تونس والمغرب لإبراز العراقيل ومعوقات الاستثمار السياحي.
- معرفة وتحديد مدى الأثر الذي يمكن أن تمارسه أهم العوامل المؤسساتية على تدفق الاستثمار السياحي خلال فترة الدراسة.

❖ **صعوبات الدراسة:** واجهنا لإعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات، لعل أهمها:

- صعوبة الوصول إلى معطيات وبيانات أساسية في إعداد البحث وهي: البيانات السنوية للإستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات والانشطة السياحة في الجزائر.
- قلة الدراسات القياسية التي تناولت البعد المؤسساتي والاستثمار الأجنبي السياحي في دول المغرب العربي، وأيضا حداثة بعض مؤشرات تقييم البيئة المؤسساتية في الدول محل الدراسة نسبة إلى الفترة المدروسة .

الفصل الأول

تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية

تتوجه غالب السياسات الإقتصادية في العالم اليوم الى تنمية تدفقات الاستثمار الاجنبية المباشرة ،حيث بات للإعتماد على المديونية أثار سلبية على اقتصادات الدول النامية ، التي تواجه ضغوطات اجتماعية و مالية عدة، لهذا تعتبر الإستثمارات الأجنبية مدخرات و موارد خارجية تدعم الإقتصاد الوطني من خلال سعيها الى الربحية العالية ، باستغلال الموارد الطبيعية والاستفادة من تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبيا ، و عدم قدرة الشركات المحلية على المنافسة.

والواقع ان مختلف الدول تحاول توسيع الاثار الإيجابية لهذه التدفقات على اقتصاداتها، مثل زيادة الدخل الفردي و التشغيل والنقل التكنولوجي، وتفادي النتائج السلبية التي تنجم عن نشاط الشركات، او في حال إنسحاب المستثمرين.

يدفع التنافس الى استقطاب رؤوس الاموال الدول النامية الى اجراء المزيد من الاصلاحات التي تمس مناخ الاعمال . الدراسات المختلفة المفسرة للتدفقات تستخدم واقع التوجهات و الانشطة الاستثمارية لفهم المحددات الاساسية التي تجعل من بعض السياسات ناجعة و الاخرى اقل جاذبية . حيث يجد البعض ان حجم السوق محدد اساسي في بعض الانشطة، و يرجع البعض الاخر ارتفاع الاستثمارات الى النظام الضريبي و سعر الصرف كمحدد أول في نشاطات و شركات اخرى .

يعرض هذا الفصل مختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر ، و ذلك لتحديد المتغير المدروس (المبحث الاول) ، و كذلك استراتيجيات و دوافع الشركات متعددة الجنسيات . كذلك يبرز مختلف النظريات التي حاولت تفسير هذا النوع من الاستثمار (المبحث الثاني) ، ثم دور و اثر الاستثمارات على مؤشرات اقتصادية كلية كالعمالة و مستوى الاجور و ميزان المدفوعات و نقل التكنولوجيا ، اولا على اقتصادات الدول المصدرة و ثانيا على اقتصادات الدول المضيفة . و اخيرا حركة وتطور توجهات التدفقات عبر العالم و دول المقارنة خلال الفترة المدروسة .

المبحث الأول : مفاهيم أساسية عن الاستثمار الاجنبي المباشر

نالت الدراسات الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر قدرا كبيرا من الاهتمام، نظرا لأثرها على الدول المضيفة و كذا المصدرة ، و عليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الاجنبي.

المطلب الاول :تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر و المفاهيم المرتبطة به

عرف الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف العديد من الهيئات و الاطراف الدولية و ذلك لتسهيل العمليات المحاسبية التي تقوم بها الدول المضيفة و المصدرة لرؤوس الاموال .

1- مفهوم لاستثمار الاجنبي المباشر

1-1-تعريف بعض الاقتصاديين

1-1-1- تعريف Hymer : عرفه (1960) Hymer بانه:" حركة دولية لراس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الاجنبية "[1] .

1-1-2- **تعريف kojima**: اما 1982) Kojima فقد عرفه بانه " التحركات في راس المال الهادفة بشكل اساسي الى السيطرة على ادارة و ارباح مؤسسات الاعمال الاجنبية ".

1-1-3-**تعريف (1980)Bertin** : هو " الاستثمار الذي يستلزم السيطرة على المشروع، ياخذ هذا الاستثمار شكل انشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده او بالمشاركة المتساوية او غير المتساوية . كما انه يأخذ شكل اعادة شراء كلي او جزئي لمشروع قائم ".

و يمكن للمؤسسة المنشاة على هذا النحو ان تحوز او لا تحوز الشخصية الحقوقية (الوكالات و الفروع) .

1-1-4-**تعريف ج. دانينغ J.Dunning** : عرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه يكتسب طبيعة مختلفة من حيث المبدأ مقارنة مع الاستثمار غير المباشر ، فهو لا يعني وجود تصدير راس مال خاص ، اي في صورته المالية فحسب ، و انما يعني عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم انشاء المشروعات ، و توريد التكنولوجيا و الخبرات التنظيمية و الادارية و تأهيل الكوادر ، كما يؤكد "دانينغ" ان الخاصية الفردية في حركة راس المال الدولي الخاص تتركز في انه غالبا ما يكون مالكا للخبرات و المعارف التي لا يمكن ان تجتاز الحدود الوطنية بطريقة اخرى.[2]

و هناك من الإقتصاديين الذين يعرفونه بانه " الطريقة العملية لتحقيق سياسة استراتيجية للمؤسسات الكبرى المكرسة لضمان التكامل العمودي و توسيع نطاق الاستغلال على مستوى الاقتصاد العالمي بهدف رفع درجة الاحتكار حفاظا على معدل الربح"[3].

---

[1] زرقين عبود و نورة بيري ، **محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر ، تونس و المغرب " دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012**، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، 2014، ص 05.

[2] ميرونوف .ا، **الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات** ، ترجمة علي محمد تقي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986، ص 92.

[3] بن حمودة محبوب و بن قانة اسماعيل، **ازمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي** ، مجلة الباحث ، العدد 05، 2007، ص 105.

1-2-تعريف بعض المنظمات الدولية

1-2-1- تعريف صندوق النقد الدولي: يعرفه صندوق النقد الدولي **FMI** على انه نوع من الاستثمارات الدولية ، و هو يعكس هدف حصول كيان اقتصادي من اقتصاد ما على مصلحة دائمة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد و طني اخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و المؤسسة ، اضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة [1].

1-2-2- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية : لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية **OCDE** فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الاجنبي المباشر ، الاول يعتبر انه تحرير حركات رؤوس الاموال الدولية ، حيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على انظمة تحقيق علاقات تعطي امكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة :

- انشاء او توسيع مؤسسة ، ملحقة ، فرع ..
- المساهمة في مؤسسة جديدة او قائمة من قبل .

أما التعريف الثاني فانه يقوم على اهداف احصائية ، لان عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن ان تكون دون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الاصلية و الدول المضيفة ، لذلك فان المنظمة قامت بعدة اجراءات للوصول الى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الاعضاء [2].

يتمثل التعريف الثاني في ان كل شخص طبيعي و كل مؤسسة عمومية او خاصة ، كل حكومة كل مجموعة من الاشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض ، كل مجموعة من المؤسسات المرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا اجنبيا اذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر ، و يعني كذلك فرع او شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد اقامة المستثمر الاجنبي [3]. و يجب ان تكون حصة المستثمر 10% قما فوق ، مع وجود فوارق بين بعض الدول ، اذ تعتبر استراليا حيازة اكثر من 25 %من المشروع استثمارا اجنبيا مباشرا و نجد نسبة 20% في فرنسا ، في حين تتفق كل من الولايات المتحدة الامريكية و السويد و المانيا على ما نسبته 10% كحد ادنى للحيازة .[4]

1-2-3- تعريف تقرير الامم المتحدة للتجارة و التنمية : عرف تقرير الامم المتحدة للتجارة و التنمية **UNCTAD** الاستثمار الاجنبي المباشر على انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى و يعكس

---

[1] عبدالمجيد قدي ،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2006.ص 251.

[2] **Definition de reference de l'OCDE des investisseurs directs internationaux** , 4em edition ,2008,p03. site :http://www.oecd.org/data oecd/39/45/40632182.pdf.14/02/2018.

[3] Peter H.Limbertet Thomas A.pugel**, économie internationale** ,2009, p 12.

[4] طالبي محمد ، **اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس، 2009،ص314.

مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الاجنبي او الشركة الام)في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر (مؤسسة الاستثمار المباشر او فروع الشركات الاجنبية)[1].

1-2-4-تعريف المنظمة العالمية للتجارة: يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الام) اصلا انتاجيا في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارته.[2]

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الامريكي الاستثمار الاجنبي المباشر على انه" كل التدفقات المالية الى مؤسسة اجنبية ، او كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة اجنبية ، على شرط ان المقيمين في البلد المستثمر تكون لهم صفة هامة من ملكية هذه المؤسسة" . قيمة هذه الملكية تختلف من دولة الى اخرى ، ففي الولايات المتحدة الامريكية نجد ان الحيازة على 10 % في مؤسسة ما من طرف المستثمر الاجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الاجنبي المباشر[3] .

1-3-المستثمر المباشر:

قد يكون فردا او مؤسسة خاصة او عامة ، مساهمة او غير مساهمة . او مجموعة افراد او مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة او حكومات . او مؤسسات لإدارة اموال التركات . او مؤسسات استثمار تنموي او غيرها من المنظمات التي تحوز جزءا ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة اقامة المستثمر .و يجب على كل ما سبق ذكره ان تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع ملكيتها ل 10% او اكثر[4] .

و بالتالي فان هدف المستثمر المباشر تختلف عن طموحات المستثمر في الاوراق المالية ، اذ يتطلع الاول بحكم فعاليته ي ادارة المشاريع و المؤسسات التي تعتمد ربحيتها الكلية على المزايا المتحققة في استخدام مختلف الموارد المتاحة في وحدات متواجدة في اقتصاديات مختلفة . اما المستثمر في الاوراق المالية فيهدف اساس الى ضمان سلامة رأسماله و على احتمال زيادة قيمة الاوراق المالية التي يحملها، و ما يتولد عنها من عوائد مالية ، لذلك فانه يقوم بتقييم احتمالات فشل او نجاح كل مؤسسة و اداءها المستقبلي و ربما يقوم بتحويل رأسماله نتيجة التغيرات في هذه الاحتمالات، و التي تتأثر بالتطورات في الاجل القصير في السوق المالية .

---

[1] برتان جيل ، **الاستثمار الدولي** ، منشورات عويدات ، لبنان ، 1980، ص 11.

[2] عبد الكريم بعداش ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود و المالية ، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص 52.

[3] OCDE ,**définition des références détallé investissements internationaux,** paris,1983,p **14**

[4] ضمان الاستثمار ، عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، السنة السادسة و العشرون – العدد الفصلي الاول / يناير – مارس 2008 ، ص 12.

1-4- رأس مال الاستثمار المباشر:

تقسم عناصر معاملات رأسمال الاستثمار المباشر، بناء على اتجاه حركة رؤوس الاموال (استثمار مباشر في الخارج عن مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان و استثمار مباشر في الاقتصاد المعد للبيان من مستثمر مقيم في الخارج) ، و تتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في :[1]

- راس مال حقوق الملكية Equity Capital : و يشتمل على حصص الملكية في الفروع ، و كافة الاسهم في الشركات التابعة و الزميلة و غير ذلك من المساهمات في راس المال .
- العوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings: و تشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة و الزميلة كأرباح ، و نصيبه في عائدات الفروع غير المحولة اليه .و تعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة .
- رؤوس الاموال المرتبطة بمختلف معاملات الشركات Intra-Company Loans: و يشمل هذا البند اقتراض او اقراض الاموال ، بما في ذلك سندات الدين و ائتمان الموردين ، بين المستثمر المباشر من جهة ، و المؤسسات التابعة و الزميلة و الفروع من جهة اخرى . و تصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر الى مؤسسات الاستثمار المباشر ، و العكس ، ضمن هذا البند الفرعي .

1-5-الاستثمار الاجنبي غير المباشر: حتى عام 1968 كان هناك خلط بين مفهومي الاستثمار المباشر و استثمار المحفظة او الاستثمار غير المباشر[2]، حيث يعرف هذا الاخير بانه تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون ان يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة ، و من دون ان يكون له الحق في الرقابة و السيطرة في ادارة اعمال ذلك المشروع ، و تكون الدوافع الرئيسية للمستثمرين في محافظ الاوراق المالية الحصول على الارباح من خلال الاستفادة من فروقات الاسعار و كذلك تقليل المخاطرة من تنويع المحافظ الاستثمارية .

وهناك من يعرفه بانه تلك التدفقات بين الدول المختلفة التي تتجه نحو الاستثمار بالأسواق المالية العالمية وليس الاستثمار المباشر بإقامة المشروعات في الدول الاجنبية.[3] ينقسم الاستثمار الاجنبي غير المباشر

---

[1]- ضمان الاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مرجع سابق ، ص 12.

[2]ثريا علي حسين الورفلي، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر- الدروس المستفادة** -، اوراق عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية الليبية ، 29 افريل 2006،ص 03.

[3] مفتاح صالح و بوعبد الله علي ، **واقع الاستثمار الاجنبي في اسواق الاوراق المالية العربية**، ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013، ص 67.

إلى ما يلي :استثمارات الاجانب في محفظة الاوراق المالية، استثمارات الاجانب في المشتقات المالية في الداخل ، استثمار السلطات النقدية الاجنبية في الاوراق المالية في الداخل ، استثمارات اخرى[1].

من خلال هذا المفهوم يظهر الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر، إذ يختلف الاثنان في كل من نسبة التملك و حق الادارة و الرقابة ، و المخاطرة اذ يكتنف الاستثمار الاجنبي غير المباشر درجة مخاطرة اكبر من المباشرة خصوصا فيما يتعلق بعمليات الاكتتاب في الاسهم و السندات التي تصدرها الدولة المضيفة[2] . كما يختلفان ايضا في نقطة جوهرية و هي مدة الاستثمار تطول مدة الاستثمارات المباشرة عن تلك غير المباشرة .

2- مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر

2-1- مؤسسة الاستثمار المباشر: هي مؤسسة مساهمة او غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد اخر نسبة 10% او اكثر من الاسهم العادية او القوة التصويتية ، و تشمل ثلاثة انواع هي[3] :

- ❖ المؤسسة التابعة او المنتسبة: حيث يملك المستثمر غير المقيم اكثر من 50% من الاسهم العادية او القوة التصويتية . و يحتفظ بحق تشكيل او تغيير اعضاء مجلس ادارة مؤسسة الاستثمار المباشر .
- ❖ المؤسسات الزميلة : حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10% الى 50% من الاسهم العادية او القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.
- ❖ الفروع : وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل او بالشراكة سواء بشكل مباشر او غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم، و تأخذ الفروع احد الأشكال التالية :
  - فرع دائم او مكتب تمثيل للمستثمر الاجنبي .
  - شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الاجانب .
  - اراض او مبان او وحدات سكنية او معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر اجنبي مقيم.
  - معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد اقامة المستثمر الاجنبي لفترة زمنية تصل الى عام على الاقل (مثل السفن و الطائرات و معدات التنقيب عن النفط و الغاز).

لذلك فوفقا لتعريف الاستثمار الاجنبي المباشر فان [1]:

---

[1] ملامح اداء الاستثمار الاجنبي غير المباشر في الدول العربية، نشرة فصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، السنة التاسعة و العشرون ،العدد الفصلي الثاني (افريل-2011)،ص 07.

[2] عمر هاشم محمد صدقة ، **ضمانات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي** ، دار الفكر العربي ،الاسكندرية ، 2008، ص 16.

[3] ملامح اداء الاستثمار الاجنبي غير المباشر في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 06.

اذا كانت A الشركة تابعة للشركة N :

الشركة B تابعة للشركة Al و بالتالي فهي شركة تابعة ايضا للشركة N و ذلك على الرغم من ان الشركة N تمتلك فقط نحو 33% في الشركة B.

الشركة C شركة زميلة للشركة B و بالتالي فهي شركة زميلة ايضا للشركة N و ذلك على الرغم من ان الشركة N تمتلك فقط نحو 4 % في الشركة C .

الشركة D شركة زميلة للشركة N .

الشركة E شركة تابعة للشركة D و بالتالي فهي شركة زميلة للشركة N و ذلك على الرغم من ان الشركة N تمتلك فقط نحو 6% في الشركة E (10% ضرب 60%).

الشركة F شركة زميلة للشركة N .

الشركة G شركة زميلة للشركةF و لكنها ليست زميلة للشركةN .

الشركة H ليست شركة زميلة و لا تابعة للشركة N.

الشركة J فرع للشركة H و لكنها ليست شركة زميلة و لا تابعة للشركة N.

الشركة K شركة تابعة للشركةN .

الشركة L تمثل فرع للشركة K و من ثم تمثل ايضا فرع للشركة N .

و بالتالي فالقاعدة : المشروع X يصنف شركة تابعة للشركة الام N فقط في حالتين : اذا كانت الشركة الام تمتلك 50% او اكثر من الاسهم العادية او القوة التصويتية في X (الحالة 1، 10) ، او اذا كان المشروع X شركة تابعة لأي شركة تابعة اخرى للشركة الام N (الحالة 2 ، 11).

-المشروع Y يصنف شركة زميلة لشركة الام N في حالتين : اذا كانت الشركة الام N تمتلك مع شركاتها التابعة 10% او اكثر من الاسهم العادية او القوة التصويتية في Y (الحالة 4، 6، 3) او اذا كان المشروع Y شركة تابعة لأي شركة زميلة اخرى للشركة الام N (الحالة 5).

2-2-الشركات متعددة الجنسيات : غالبا ما تكون المؤسسة المستثمرة في قطر اخر هي من الشركات متعددة الجنسيات ، حيث يعرف "**Ch- Michalet (1975)**" هذه الشركات كمؤسسة كبرى تسيطر على العديد من الفروع الانتاجية في العديد من الدول في نفس الوقت اما" **vernon**" فيعرف الشركة متعددة

[1]ضمان الاستثمار ، عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، السنة السادسة و العشرون – العدد الفصلي الاول / يناير – مارس 2008 ، ص 13.

الجنسيات بانها المنظمة التي يزيد رقم اعمالها او مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار و التي تمتلك تسهيلات او فروعا انتاجية في ست دول اجنبية او اكثر[1].

كما يظهر مفهوم اخر عن ما يعرف بالشركة الدولية، و التي يعرفها رولف" **rolf** " ان لكي تصبح الشركة دولية يجب ان تصل نسبة مبيعاتها الخارجية او عدد العاملين في الخارج او حجم الاستثمار في الدول الاجنبية حوالي 25 % من اجمالي المبيعات او عدد العاملين او حجم الاستثمار الكلي الخاصة بها.

وقد يفهم من مصطلح الشركات متعددة الجنسيات الشركات التي تملك على الاقل وحدة انتاجية في الخارج اذن فهي تقوم بإنتاج جزء من نشاطها خارج حدود الدولة الاصلية في اطار فروع بالخارج حتى و ان كان هدفها هو توجيه الانتاج الى دول اخرى . مستندة في ذلك على استراتيجيات متعددة الاطراف او الاختلافات السوسيو–اقتصادية لدول المضيفة .

في هذا الصدد أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مؤشرا لقياس مستوى عالمية نشاط هذه الشركات ، يضم مؤشر النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسيات ثلاثة معايير هي[2] :

- حصة الاصول المتواجدة في الخارج بالنسبة لإجمالي الاصول ،
- حصة رقم الاعمال المحقق في الخارج بالنسبة لرقم الاعمال الكلي ،
- حصة اليد العاملة في الخارج بالنسبة لمجموع العمال .

تصنف الشركات كعالمية اذا تعدى معياران من الثلاث 50%، بهذا صنفت اقل من 100 شركة كعالمية ، لذا اضاف المؤشر معيار عدد الدول المتواجدة بها الشركة بالنسبة الى عدد الدول التي من الممكن الاستثمار بها او التي تتوفر بها فرص الاستثمار .

2-3- استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات :

2-3-1- الاختيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر :

لما تتحمل الشركات تكاليف ثابتة (الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر) في حين تكون قادرة على نقل المهام الى اطراف اخرى في دول اجنبية ؟ اي الاختيار بين الاستثمارات الافقية او العمودية و الانتاج عن طريق التراخيص .

---

[1] Jean pierre paulet ,**les multinationales frein ou moteur de l'economie**, ellips ,1997, p 05 .

[2] Dnise flouzate et Christian de boissieu, **économie contemporaine** , tome 03, 08 em édition , press universitaire de France , p 299.

تواجه الشركات خطر انتقال التكنولوجيا و المعرفة الى مؤسسة خارجية في حال المفاضلة بين التراخيص و الاستثمارات الافقية ، في خين يكون الخطر اقل في حال الاستثمارات العمودية لان جزءا فقط من المعرفة هو المقصود بالتراخيص .كما ان المؤسسات المحلية يمكنها تحقيق اقتصاديات الحجم اذا كانت تعمل مع العديد من الشركات ذات النشاط نفسه ، كما يمكنا مواجهة مناخ الاستثمار المحلي احسن من الفروع[1] .

غير انه يمكن للشركة الام في هذه الحالة مواجهة خطر السيطرة على الموردين ، فقد تواجه مشكلة استغلال الاحتكار لتحقيق ارباح اضافية من طرف الموردين .

2-3-2- الاختيار بين الاستثمار المباشر و التصدير : المؤسسات التي تستهدف سوقا اجنبيا عليها الاختيار بين الاستراتيجيتين :

- التصدير من مركز انتاجي واحد،
- او الاستثمار الافقي للإنتاج مباشرة في هذا السوق الاجنبي .

من اجل هذا عليها إذن الاختيار بين بين تكاليف النقل و العوائق الجمركية و هي تكاليف تجارية او التكاليف التي تتمخض عن فقدان تمركز الانتاج الذي يسمح بزيادة الايرادات بالتالي الاختيار بين القرب من المستهلك او التمركز ، و هذا ما يفسر لما الاستثمار الاجنبي المباشر مرتفع في النشاطات ذات تكلفة النقل المرتفعة (السيارات مثلا) و اقتصاديات الحجم منخفضة نسبيا .

-الدراسة القياسية بينت انه و في نشاط معين فان الشركات المصدرة و التي لا تتسم بمتعددة الجنسيات هي اكثر انتاجا و اكبر حجما من الاخرى المستثمرة ، غير انها اقل كفاءة من تلك غير المصدرة [2].

فاذا فرضنا ان الشركة قد تختار التصدير بالتالي عليها تحمل تكلفة النقل t ، في حين تختار الشركة (2) الاستثمار المباشر الاجنبي و تتحمل تكاليف المصنع الجديد اي التكاليف الثابتة f، الاختيار هنا مرتبط بكمية الانتاج Q.

لذا ستكون تكلفة التصدير هي t*Q.

اي اذا كان : Q>f /t فان الاستثمار المباشر هو الحل الافضل .

الاستثمارات العمودية تتبع منطقا اخر فهي تبقي خيار لاستثمار قائما و اساسيا ، لكن يتم استغلال التكاليف الحدية للإنتاج الاقل لإتمام سلسلة الانتاج ، كما ان قرار اعادة التوطين هنا منوط بحجم الانتاج اي حجم الشركات و التي تتسم بالكفاءة .

---

[1] Paul krugman , Maurice Obsfeld, Marc melitz , **économie internationale**, 9em édition , Pearson, France, France, 2012, p200..

[2] دراسة ل wells (,1998) فرقت بين استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات و المؤسسات الصغرى و المتوسطة التي لها نشاط دولي .

يبين نموذج U(uppsala) في دراسة ل (**Johanson et Wiersheim, 1975**) ان الاستثمار الاجنبي المباشر للشركات يمر بأربعة مراحل هي[1] :

- التصدير
- التصدير من خلال وكيل .
- التمثيل التجاري في الدولة المضيفة .
- و اخيرا انشاء فرع للإنتاج .

كما تستهدف هذه الشركات الاسواق القريبة جغرافيا من الشركة الام ، و تركز على النشاطات التي تعتبر فيها المعرفة قابلة للنقل وفقا لنفس النموذج.

التحليل التالي يوضح عملية الترجيح لشركة [2]:

–بفرض ان التكاليف الثابتة F موحدة بين الدولة الام و الدولة المضيفة و ان تكلفة انشاء مصنع جديد G في الدولة المضيفة هي نفسها في الدولة الام . فان اختيار استراتيجية الاستثمار المباشر سيخفض تكاليف النقل و امكانية تخفيض التكلفة الحدية للإنتاج، بالمقابل سترفع من التكاليف الثابتة مع احتفاظها بميزة المنافسة .

- الاختيار بين تكلفة ثابتة / تكلفة متغيرة للشركات في حالة احتكار :يتم الاختيار الى الاستراتيجيتين بالرجوع الى تحليل تكايف الانتاج وحجم السوق (التحليل مبسط لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار استراتيجية المنافسين) .

الفروض : نفرض وجود دولتين بحجمي سوق مختلفة ، اذ يحتوي سوق الدولة الام على L مستهلك بينما سوق الدولة الاجنبية على *Lمستهلك .كما تتشابه اذواق المستهلكين في كل الدولتين ، و يمكن ان تترجم الى دالة خطية على شكل : $Q* = L * (1 - P*)$

$$Q = L(1 - P)$$

حيث :– P و P^* سعر المنتج و Q الكمية المطلوبة ،

- توجد تكلفة للتجارة لكل وحدة منتجة ،
- تكلفة انتاج وحدة واحدة هي في الدولة الام و في الدولة المضيفة ،

[1] Foued Chriet **, internationalisation et nouvelles implantations des firmes multinationales , le processus du modèle d'uppsala est-il toujours d'actualité ?,** les cahiers du CREAD ,n° 93/2010, p 04. **séquentiel**

[2] Foued Chriet, p 05.

- تكلفة الانتاج الثابتة في الدولة الام و في الدولة المضيفة ، حيث و انه عند بدء الانتاج يتم انفاق للحصول على مزايا الملكية (مزايا المنتج)،
- يمكن للشركات تعظيم ارباحها في كل سوق على حدى .

ثلاث استراتيجيات يمكن للشركات في حالة احتكار تبنيها : الانتاج في البلد الام و من ثم التصدير نحو البلد المضيف ، كما يمكن لها اعادة توطين عملية إنتاجها في البلد الاجنبي و اخيرا تشييد وحدات إنتاجية في كل من الدولتين و الاستحواذ على السوقين[1] :

- في حالة التصدير : التصدير من الدولة الام (استراتيجية h) تعطي الارباح التالية :

$$B^h=(1-C)/4+(1-C-T)^2L^*/4-G-F$$

- في_حالة اعادة التوطين : (الاستراتيجية f) تعطي الارباح التالية :

$$B^f=(1-C-T)^2L/4+(1-C)^2L^*/4-G^*-F$$

شركة ذات فروع :الاستراتيجية m : عندما تقرر الشركة الانتاج و البيع في كلا الدولتين فان الابراح هي :

$$B^M=(1-C)^2(L+L^*)/4-G^*-F$$

نأخذ في جميع الحالات السابقة $0<1-C-T$ حتى تكون العملية التصدير ممكنة .

و منه تختار الشركة الاستراتيجية M (الفروع) عوضا عن الاستراتيجية H (التصدير) اذا كان:

$$L^*>4G^*/T(2(1-C)-T)$$

و تختار الاستراتيجية (الفروع) عوضا عن الاستراتيجية (اعادة التوطين) اذا كان :

$$L>4G/T(2(1-C)-T)$$

و اخيرا تختار الاستراتيجية (التصدير) عوضا عن الاستراتيجية اذا كانت :

$$L^*>L+4(G^*-G)/T(2(1-C)-T)$$

يمكن استنادا الى ما سبق ان ترجح الشركة اذا كانت تكلفة الانتاج في الدولة الام اعلى من تلك في الدولة المضيفة مع تشابه حجمي السوق في كلا الدولتين ، فتح فرع لها بالدولة المضيفة اي استثمار مباشر، كما

[1] Foued Chriet **, internationalisation et nouvelles implantations des firmes multinationales , le processus séqul du modèle d'uppsala est-il toujours d'actualité ?,** op.cit, p07.

ان ارتفاع التكاليف الثابتة سيحد من الاستثمار الاجنبي المباشر و سيجعل بالمقابل استراتيجية التكاليف المتغيرة اكثر مواءمة .

يمكن حساب تكاليف التصدير (النقل) باشتقاق: $T(2(1-C)-T)>0$ بالنسبة للمتغير T على الشكل: $2(1-C-T)>0$

فارتفاع تكلفة النقل سيوسع من نشاط الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر .كما يمكن ملاحظة ان هناك ترجيحا اخر بين تكاليف النقل و حجم السوق الاجنبي في استراتيجية اعادة التوطين.

3- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر

3-1- التسجيل في ميزان المدفوعات

يعتبر الاستثمار المباشر في اغلب الاحيان اصلا بالنسبة لاقتصاد المستثمر المباشر و التزاما بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر . و الواقع ان لكل من المستثمر و المؤسسة استحقاقات و التزامات تجاه الطرف الاخر. و الارجح ان يكون المستثمر المباشر هو الطرف الحائز لاستحقاقات اجنبية صافية على المؤسسة بينما تكون المؤسسة هي المتحمل لالتزامات اجنبية صافية تجاه المستثمر .

وعلى هذا الاساس الصافي ، يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة او الواردة مثل شراء ادوات حقوق ملكية ، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزء من رأسماله الاصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة) . و هو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار الواردة الى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات ، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الاجنبي الى دولة اقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات . و تطبق نفس المنهجية على بيانات الاستثمار المباشر في الخارج .[1]

بالتالي تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي الى انشاء (رقم ايجابي للتدفقات) او الغاء (رقم سلبي للتدفقات) استثمارات ، و المعاملات التي تؤدي الى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات او الى توسيع نطاقها او تصفيتها .ففي حالة قيام طرف غير مقيم ، ليس له اي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة بشراء نسبة 10 %او اكثر من ملكية المؤسسة او القوة التصويتية بها ، فان القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشترات علاوة على اي رأسمال اضافي مستثمر ، تسجل كاستثمار مباشر .

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008 ، مرجع سابق ، ص 14.

في حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الاوراق المالية ، ثم شراء حيازات اضافية بحيث تصل اجمالي حيازاته الى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة الى وضعية الاستثمارات المباشرة 10 %او اكثر ، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر الا الحيازات الاضافية فقط . اما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات ، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة المالية خلال فترة تدفقها ، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها اعادة تصنيف من استثمارات حافظة الى استثمار مباشر[1] .

تسجل هذه التدفقات في ميزان المدفوعات و ان ظهرت سالبة في حساب راس المال ضمن خانة الاستثمار المباشر ، حيث تسجل الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها غير المقيمين او الحكومات و الشركات الاجنبية في البلد في الجانب الدائن من حساب راس المال ، و بعكسه تسجل الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو البلد او حكومته او شركاته في الخارج في الجانب المدين من حساب راس المال .
و القاعدة في ذلك ان التدفق نحو الداخل هو تدفق للعملات الاجنبية (لذلك يسجل في الجانب الدائن) والعكس عند الخروج صحيح اي يسجل في الجانب المدين لأنها تعبر عن خروج للعملات الاجنبية [2].

3-2-الطرق المستخدمة لتجميع احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر

تتباين دول العالم و كذلك الاجهزة الاحصائية من حيث المنهجية و طرق تجميع احصاءاته حيث ان هناك خمس طرق رئيسية هي :

3-2-1- طرق التجميع المشتركة على المستوى العالمي .

- **النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية : international transaction reporting system ITRS**

يعتمد على احصاءات الجهاز المصرفي في مختلف دول العالم ، حيث ترصد المصارف حركة حسابات المشاريع الاجنبية الجديدة و كذلك التحويلات المالية و غيرها من المعاملات . و ميزة هذه الطريقة انها ترصد التدفقات الفعلية للاستثمارات ، كما انها مطبقة في العديد من الدول .الا ان عيبها في انها ترصد التدفقات الاستثمارية النقدية فقط ، و لا تعكس التدفقات غير النقدية مثل الارباح المعاد استثمارها ، معاملات الدين ، حصة راس المال العيني في صورة الات و معدات .

[1] تقرير مناخ الاعمال في الدول العربية 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،2015، ص 22.
[2] وليد عيدي عبد النبي ، **دراسة بعنوان ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي** ، البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء و الابحاث ، 2013،ص 09.

لذا تحتاج الى مصادر بيانات تكميلية ، و يصعب على موظفي المصارف فهم هذه الطريقة و بالتالي استيفاء النموذج الاحصائي الذي يفتقر غالبا الى الثقة ، و التفاصيل اللازمة ناهيك عن صعوبة هذه المعاملات بالعملة المحلية ، او تلك التي تتم من خلال مصارف غير المقيمين .

❖ **المسح الاحصائي الشامل بالعينة لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر ENTREPRISE SYSTEM ES:**

تتميز هذه الطريقة بانها توفر بيانات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنوعيها الواردة و الصادرة على اساس التدفقات خلال الفترة و الوحدة في نهايتها ، و تدفقات و ارصدة لكل مشروع قائم و كذلك الانشطة الاقتصادية الاخرى ذات الصلة ، و تعتبر افضل الطرق التي يتم من خلالها شرح مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر و كيفية التسجيل في ميزان المدفوعات .

الا انه يغلب عليها ارتفاع تكلفتها ، بالإضافة الى صعوبة رصد معلومات شاملة و دقيقة في حالة اجراء المسح الاحصائي بالعينة .

❖ **بيانات تأسيس المشاريع المرخص بها :**

تعتمد على توفير المعلومات من واقع اجراءات استخراج تراخيص تأسيس المشاريع الاستثمارية و مزاولة النشاط ، الا انه يعيب فيها انها ترصد فروقا كبيرة فيما بين توقيت اصدار الترخيص و توقيت التدفق الفعلي للاستثمار ، اضافة الى ان اصدار البيانات التي تتوافر من هذه تكون محدودة للغاية لأغراض اعداد ميزان المدفوعات ، ناهيك عن صعوبة رصد البيانات المتعلقة بدخول الاستثمار او حركة راس المال، سواء ما يتم تحويله الى الخارج او ما يعاد استثماره .

بالإضافة الى عدم توافر البيانات المتعلقة بالقروض البينية فيما بين الشركة الام و فروعها و شركاتها القابضة ، علاوة على عدم توافر ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر مقيمة بالقيمة السوقية ، و من جهة اخرى تقتصر عملية اصدار التراخيص على مشاريع من قطاعات اقتصادية محدودة او مشاريع ذات تكلفة استثمارية تتجاوز حدا معينا ، و بالتالي تتسم بعدم الشمولية ، كما انها لا ترصد بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج .

❖ **بيانات الدول الشريكة في الاستثمار :**

من خلال الاعتماد على بيانات الدول الاخرى المصدرة لراس المال الى الدول المضيفة ، من مزاياها ان هذه الطريقة فعالة في رصد تدفقات العديد من الدول التي تفتقد لإحصاءات الاستثمار او دقتها .

كما ان هذ الطريقة اكثر واقعية في رصد التدفقات الفعلية و مهمة في اجراء التدقيق على البيانات . اما عيوبها فتتمثل اهمها في احتمالات عدم شموليتا و لا سيما اذا كانت التدفقات بين دول ضعيفة في نظمها الاقتصادية .

3-2-2- مصادر اخرى :

مثل المطبوعات او المنشورات و التصريحات الرسمية و المستثمرين و الدراسات و التقارير المعتمدة على مصادر حية للبيانات و المستقاة من الواقع ، و من مزاياها انها المصدر شبه الوحيد في الدول ذات النظم الاحصائية الضعيفة و من عيوبها عدم الشمولية و المبالغة ايضا.

المطلب الثاني :أشكال وصيغ الاستثمار الاجنبي المباشر

تتعدد اشكال و صيغ الاستثمار الاجنبي المباشر حسب استراتيجيات المستثمر ، طبيعة النشاط و ايضا المخاطر التي يتحملها بالاستثمار في دول اخرى .

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتحدد هذه الاشكال تبعا لأهداف المستثمرين في الدول المضيفة ، بالتالي تصنف الاستثمارات الى :

1-1-الاستثمار الباحث عن الموارد :

يهدف الى استغلال المزايا النسبية للدولة المضيفة لا سيما تلك الغنية بمختلف اشكال الطاقة و المنتجات الاولية و الوسيطة لإتمام انتاج المنتج النهائي ، قد توطن هذه الاستثمارات في الدول المضيفة كما انها يمكن ان تصدر حاجياتها الى الدول المصدر او الى فروع اخرى للشركات الام .

1-2-الاستثمار الباحث عن الاسواق او استثمارات لإحلال الواردات " import-substituing FDI":

تهدف هذه الاستثمارات لإحلال الواردات و انتاجها محليا و يتأثر هذا النوع من الاستثمارات بحجم السوق و تكاليف النقل و الحواجز التجارية[1] .ساد هذا الشكل في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال فترة الستينات و السبعينات ، اثناء تطبيق سياسة احلال الواردات التي تتضمن عادة اجراءات حماية لدعم الصناعات المحلية ضد المنافسة الاجنبية .على الرغم من ان هذا النوع من الاستثمار لا يزال موجودا في الدول النامية الا ان دوره سوف يتناقص من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي التي تستوجبها حرية التجارة العالمية .

1-3-الاستثمار الباحث عن الكفاءة :

تقوم الاستثمارات الاجنبية في هذا النوع باتباع تجزئة الانتاج بين عدد من الدول ، و كمثال واضح على ذلك فروع شركة " nestly" العاملة في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، حيث يتخصص كل فرع منها

[1] Oumama bouabdi, **libéralisation financière et investissement direct a l'étranger :un mode de financement qui s'impose pour le développement économique des PED : cas du Maroc** , these de doctorat en sciences économiques , université du sud .Toulon- var,2014, p 22.

في منتج واحد للسوق الاقليمية ، بينما يقوم كل فرع باستيراد السلع الاخرى من الفروع الزميلة في الدول المجاورة و بالتالي الحصول على كافة السلع .

و تبعا لما تقدم فان ها النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر ينتشر اكثر في الاسواق الاقليمية المتكاملة ، كون هذه الاستثمارات تشترط ان تكون الاسواق متفتحة و على درجة من التطور[1] .

1-4-الاستثمار الباحث عن الاصول الاستراتيجية :

في هذا النوع من الاستثمارات تقوم الشركات بالاستثمار من خلال عمليات التملك و الاندماج بغرض تعزيز اهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى و ذلك بحثا منها على الوحدة الاقتصادية (المصالح و المخاطر) و خلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة و الى التكنولوجيا العالية التي تتطلبها مثل ذه المشاريع من جهة اخرى و الى جانب ارتفع تكايف البحث و التطوير ووجود المنافسة الدولية .

كما يجري تصنيف اخر للاستثمارات و ذلك وفقا لدوافع المستثمر[2] .

1-5-الاستثمار الاجنبي المباشر الافقي :

يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة الى الاقطار الاجنبية لإنتاج المنتج او المنتجات نفسها التي تنتج في البلد الام ، و لذلك فو يعتبر تنويعا جغرافيا لخط انتاج الشركة .

1-6-الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي :

يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة الى الاقطار الاجنبية لإنتاج سلع وسيطة و التي تشكل مدخلات او عناصر انتاج تستعمل في عملية الانتاج المحلية .

1-7-الاستثمار الاجنبي المباشر المختلط : و هو الاستثمار الذي يجمع بين ذلك الافقي و العمودي .

1-8-استثمارات تبحث عن الامتيازات : و هي استثمارات تهدف الى استغلال سياسات تشجيع الاستثمار من طرف الحكومات في الدول المضيفة (بهدف معالجة عجز ميزان المدفوعات عن طريق دعم الاستثمار الاجنبي) .[3]

اقترح **Kojima (1973, 1975, 1985)** تصنيفا اخر : فهو يصنف الاستثمارات الى[4] :

---

[1] الوكالة الدولية لضمان الاستثمار " انواع الاستثمار الاجنبي المباشر " . مرجع سابق، ص 24.

[2] محمد صالح القريشي .، **المالية الدولية** ، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق ، الاردن، 2008، ص 161.

[3] Oumama bouabdi, **libéralisation financière et investissement direct a l'étranger :un mode de financement qui s'impose pour le développement économique des PED : cas du Maroc** , op.cit, p24.

[4] Oumama bouabdi, p26.

1-9-الاستثمارات المشجعة للتجارة الخارجية : اذ تشجع هذه الاستثمارات الطلب على الواردات و ترفع من عرض الصادرات في الدول المصدر .

1-10-استثمارات تخفض من التجارة الخارجية : و ذلك لعملها على احلال الواردات بإعادة توطين الانتاج في الدول المضيفة وتشغيل عناصر الانتاج المحلية و بالتالي تخفض هذه الاستثمارات من التبادل التجاري .

2- صيغ الاستثمار الأجنبي المباشر :

تتخذ الاستثمارات الاجنبية المباشرة صيغا مختلفة تقسم الى المجموعات التالية :

2-1- الحصة المملوكة في راس المال : تتمثل في قيام المستثمر في شراء اسهم احدى الشركات الاجنبية ، و ان يشارك بأكثر من 10 % من رأسمال الشركة ليكتسب حق المراقبة حسب ما حددها صندوق النقد الدولي .

2-2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي : هي تلك الاستثمارات التي يمتلكها الاجانب ملكية كاملة ، كما يعبر عنها ايضا بالاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة ، لهذا تتخوف الدول النامية من هذا النوع لما يترتب عنه من اثار كالاحتكار و التبعية .

2-3-المشروعات المشتركة او الاستثمارات الثنائية : تنشا نتيجة لمشاركة راس المال الاجنبي مع راس المال الوطني ، سواء كانت المشاركة بنسب متفاوتة او متساوية وفقا للظروف و بحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية .

2-4-الاستثمار عن طريق الشركات متعددة الجنسيات[1]

2-5-الارباح المعاد استثمارها :تمثل حصة من ارباح الشركات غير الموزعة في شكل حصص ، او التي لم تعاد الى الشركة الام ، اذ ان هذه الارباح لا يتم توزيعها كعائد على الاسهم و لا يتم تسليمها الى المستثمرين وانما تقوم الشركة الام باحتجازها و اعادة استثمارها[2] .

وحسب تقرير **CNUCED** فان الارباح المعاد استثمارها اصبحت عنصرا هاما من عناصر الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل ، فقد مثلت حوالي 30% من اجمالي التدفقات الداخلة على المستوى العالمي سنة 2006و قرابة % 50من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها[3] .

---

[1] تم التطرق الى المفهوم و استراتيجيات هذه الشركات في الاستثمار في مطلب سابق .

[2] افكار محمد قنديل ، **الاستثمار و التمويل الدولي** ، الطبعة الاولى ، مصر، 2006، ص 10.

[3] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية "تقرير الاستثمار العالمي 2007" ، **الشركات غير الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية ، استعراض عام ، ص 01.**

2-6-القروض البينية : تتمثل في التدفقات قصيرة او طويلة الاجل التي يتم اقتراضها او اقراضها فيما بين المؤسسة الأم و المؤسسات التابعة .

ويتعين عند تحديد صيغ الاستثمار الاجنبي المباشر حسب صور التدفق ان نحدد معنى التدفق و ما يميزه عن المخزون بحيث تقاس تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم الاستثمارات في السنة الواحدة اما مخزون او رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر فهو مجموع تراكمات الاستثمار في اخر السنة .[1]

المطلب الثالث : دوافع و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين بالعوامل التي تؤثر في قرارات الاستثمار الاجنبي ، حيث ربط البعض قرار الاستثمار في دول اخرى بالبيئة الاقتصادية او مناخ الاستثمار ، اما البعض الاخر فارجع قرارات الاستثمار الى استراتيجيات الشركات بحد ذاتها في محيط منافس .

1- دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

1-1- دوافع البلد المستضيف

تهدف الدول المستقبلة للاستثمارات الاجنبية الى تحقيق مجموعة من الاهداف ، نوجزها في الاتي :

- تحقيق تقدم اقتصادي و الحصول على المساعدة فيما يخص التكنولوجيا و توفير الادارة الحديثة .
- التقليل من مشكل البطالة و توظيف عوامل الانتاج المحلية .
- خفض الواردات و زيادة الصادرات من السلع و الخدمات .
- انشاء صناعات جديدة و اخرى اكثر تطورا .
- توفير التمويل اللازم لقيام الاستثمارات الضخمة .
- قد يساعد ارتفاع القدرة الشرائية الى تحسين التنمية في المناطق الريفية .
- تساهم العوامل سابقة الذكر من حدة الضغوطات التي تدفع الدول النامية الى الاستدانة او طلب المساعدات المالية من الخارج ، خاصة في ظل الاثار السلبية التي قد تتركها الديون العامة على الاقتصاد و التنمية [2].

---

[1] صالح محمد المنصوري ، **الاستثمار الاجنبي المباشر – ماذا يجب على الدول المتقدمة ان تفعل و ماذا يجب على الدول النامية ان تفعل** ، اوراق عمل مقدمة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابلس ، 2006، ص 03.

[2] عبد القادر بابا ، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004/2003، ص 67.

- يخلق تدفق الاستثمارات الاجنبية و نشاطها ، موجة من العلاقات الدولية و تغيرا ملحوظا في انماط التسويق و الاتصال ، مما يؤدي الى توسيع السوق المحلي ، ما يدفع بالإنتاج المحلي الى محاكاة الطرق الفنية و اساليب الانتاج .
- محاولة علاج عجوزات ميزان المدفوعات بطريقة مباشرة و غير مباشرة .

يمكن القول اذن ان الاستثمارات الاجنبية تسد اربع فجوات على مستوى الاقتصاديات ، الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة ، الفجوة التكنولوجية الناجمة عن انخفاض الانفاق على التعليم و البحث ، فجوة النقد الاجنبي الناجمة عن ارتفاع الاستيراد ، و الفجوة بين الايرادات العامة و النفقات العامة الناجمة عن انخفاض الايراد الضريبي .

بالرغم من المزايا التي قد تمنحها هذه التدفقات الى الدول المضيفة ، تضطر البلدان بالمقابل الى تحمل اعباء و تكاليف ناتجة عن ضياع الموارد المالية بسبب المزايا الضريبية و ايضا اثر النشاطات على البيئة .كما عملية النقل التكنولوجي قد تخلق تبعية تكنولوجية ، و ذلك بهدف سيطرة الشركات على الصناعات محليا .

1-2- دوافع المؤسسات المستثمرة

يختلف دافع المستثمر الاجنبي وفقا لطبيعة نشاطه و الذي يكون وفق نوعين[1] :

اولا: تقوم الفروع بإنتاج ما تنتجه الشركة الام ، يتعلق الامر بالاستثمار الافقي .
ثانيا: تقوم الشركة الام بتقسيم عملية الانتاج الى اقسام ، توكل البعض منها او كلها الى فرع في دولة اجنبية . يتعلق الامر بالاستثمار العمودي .
لذلك فان دافع الشركات الى انشاء او التوسع في الفروع يعود لاحد او بعض الاسباب التالية:

- **جذب مصادر جديدة للطلب** : غالبا ما تصل الشركة الى مرحلة يكون النمو فيها محدودا في بلدها الام ، لذا فان هذه الشركات تبحث عن اسواق اجنبية فيها طلب محتمل . كثير من البلدان النامية مثل الارجنتين ، تشيلي ، المكسيك ، هنغاريا و الصين اعتبرت من اكثر المصادر جاذبية للطلب الجديد ، لان المستهلكين في هذه البلدان تم تقييدهم من شراء بضائع منتجة خارج بلدانهم[2] .
- **دخول اسواق فيها ارباح كبيرة محتملة** : اذا الشركات الباقية داخل الصناعة اثبتت ان الارباح الكبيرة يمكن تحقيقها في اسواق اخرى ، فان الشركات متعددة الجنسيات قد تقرر ان تبيع في تلك الاسواق . و قد تخطط لتخفيض الاسعار العالمية ، و المشكلة الشائعة مع هذه الاستراتيجية ان البائعين القدماء في

[1] Paul krugman , Maurice Obsfeld, Marc melitz , **économie internationale**, op.cit, p200.
[2] محمد علي ابراهيم العامري ، **الادارة المالية الدولية** ، دار وائل ، الطبعة الاولى ، 2013، ص 426.

السوق الجديد قد يمنعون المنافس الجديد بشق طريقه الى اعمالهم بتخفيض اسعارهم عند محاولة المنافس الجديد بالدخول الى السوق .[1]

- **الفوائد الكلية من وفورات الحجم** : الشركة التي تحاول ان تبيع منتوجها الاساسي في اسواق جديدة ، ربما تزيد من ايراداتها و ملكية اصحاب الاسهم بسبب وفورات الحجم (معدل كلفة منخفضة للوحدة الواحدة ناتج من زيادة الانتاج) . هناك باعث للشركات باستخدام المكننة بصورة اكثر . ادت الوحدة الاوروبية الى رفع الحواجز التجارية و بذلك فقد سمحت للشركات المتعددة الجنسية بإنجاز اكبر وفورات للحجم ، و قد دمجت بعض الشركات الامريكية الاصل مصانعها الاوروبية بسبب رفع التعريفة بين الاقطار الاوروبية مما سمح لوفورات الحجم في مصنع اوربي واحد من غير ادخال كلفة تصدير . ان تطبيق اليورو سمح لاندماج و ازالة مخاطر سعر الصرف . [2]
- **استخدام عوامل إنتاج أجنبية** : تختلف كلفة العمالة و الارض بين الدول ، لذا تحاول الشركات متعددة الجنسيات استغلال المواقع حيث العمل و الارض رخيصة للإنتاج .ان عدم تكامل الاسواق مثل المعلومات غير التامة ، كلف صفقات النقل ، و حواجز الدخول للصناعة و كلفة العمالة ليست متساوية عبر الاسواق

. يتم اتخاذ قرار الاستثمار العمودي استنادا الى اختلاف تكاليف اقسام الانتاج في الدول المختلفة (نظرية الميزة النسبية)، اي ان هذه الشركات تستغل الميزة النسبية لدى كل دولة اجنبية و توطين مختلف اقسام الانتاج حسب هذه الميزة . فمثلا اقل معدل للأجر اليومي يقل عن 6 دولار في المكسيك ، مقابل 30 دولار في الولايات المتحدة الامريكية، لأسباب كهذه قسمت شركة "Intel"و المتخصصة في التكنولوجيا عمليات الانتاج الى ثلاثة اقسام : قسم البحث و التطوير الذي تخصص فيه فرع في الدول المتقدمة نتيجة توفر اليد العاملة الكفؤة و الماهرة (في الولايات المتحدة الامريكية ، ايرلندا و اسرائيل). اما عمليات التجميع و التجارب فهي عمليات روتينية تحتاج لعمل غير ماهر ، وطنت الشركة هذا القسم في الدول ذات الاجر المنخفض كمليزيا ، الفلبين ، كوستاريكا و الصين[3].

ساهمت هذه الاستراتيجية في الاستثمار بشكل كبير في ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي .

- **استخدام المواد الخام الاجنبية** : تحاول الشركات بسبب تكاليف النقل تجنب استيراد المواد الاولية من بلد معين خصوصا عندما تخطط لبيع المنتجات تامة الصنع في ذلك البلد الاجنبي .

---

[1] محمد علي ابراهيم العامري ، **الادارة المالية الدولية** ، مرجع سابق ،ص 427.

[2] محمد علي ابراهيم العامري ، **الادارة المالية الدولية** ، نفس المرجع، ص428.

[3] Paul krugman , Maurice obsfeld, marc melitz , **économie internationale**, op.cit, p 195..

- **استخدام التكنولوجيا الاجنبية** : تحاول الشركات استغلال التقدم التكنولوجي او وجود تكنولوجيا معينة في دولة اجنبية بنقل التصنيع بها ، و مت ثم نقل التكنولوجيا الى باقي الفروع في دول اخرى .
- **استثمار فوائد الاحتكار** : تنص نظرية المنظمات الصناعية بان الشركات قد تصبح دولية اذا حازت على الموارد و المهارات غير المتاحة للشركات المنافسة ، عندها ستستثمر هذه الميزة في الاسواق المحلية و عالميا ايضا .
- **الاستجابة لتحركات اسعار الصرف** : عندما تكون العملة الاجنبية منخفضة تتخذ الشركات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبار الانفاق الاولي للاستثمار المبدئي سيكون تقريبا منخفض . فمثلا تستطيع شركة امريكية بناء مصنع ف انكلترا بقيمة 40 مليون جنيه استرليني ، الكلفة بالدولار ستكون 77.20 مليون دولار مع قيمة للجنيه تساوي 1.93 دولار . بناءا على ذلك عند انخفاض الباوند او الجنيه الى 1.63 دولار ستكون كلفة المشروع بعدئذ ستكون 65.2 مليون دولار اي اقل ب 12.1 مليون دولار [1]. فاحتمالية اقتراح المشاريع قد تعتمد على تحركات اسعار الصرف الحالية و المتوقعة .
- **الاستجابة للقيود التجارية** : تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض الحالات كاستراتيجية دفاع بدلا من الهجوم . اذ حولت شركات يابانية استثماراتها الى الولايات المتحدة الامريكية توقعا بان صادراتهم ستخضع لتقييدات تجارية .
- **التنويع العالمي** :بما ان اقتصاديات البلدان لا تتحرك بترادف تام عبر الزمن فصافي التدفق النقدي لمبيعات المنتجات عبر الدول يجب ان يكون مستقرا قياسا بالمبيعات اذا تم بيعها في قطر واحد . فمن خلال تنويع المبيعات دوليا تستطيع الشركة ان تجعل صافي التدفق النقدي اقل تقلبا ، و هكذا فاحتمالية نقص السيولة تكون قليلة .[2]

[1] محمد علي ابراهيم العامري ، **المالية الدولية** ، مرجع سابق ، ص 429.

جدول رقم (1-1): دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفوائد المحتملة	وسائل استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق هذه الفوائد
جذب مصادر جديدة للطلب	انشاء فروع او اكتساب منافس في سوق جديد .
دخول اسواق يمكن تحقيق ارباح غير اعتيادية فيها	اكتساب منافس مسيطر على السوق المحلي .
فوائد كاملة من وفورات الحجم	انشاء فرع في سوق جديد و الذي باستطاعته بيع منتجات منتجة في اي مكان و هذا يسمح بزيادة الكفاءة الانتاجية .
استخدام عوامل انتاج رخيصة اجنبية	انشاء فرع في سوق تكون فيه كلفة العمالة قليلة نسبيا و بيع المنتجات النهائية في بلدان فيها كلفة الانتاج عالية .
استخدام مواد اولية اجنبية	انشاء فرع في سوق تكون فيه المواد الاولية رخيصة و بيع المنتجات النهائية في بلدان تكون فيها المواد الاولية غالية .
استخدام التكنولوجيا الاجنبية	المشاركة في مشاريع مشتركة للتعلم عن الطرق الانتاجية او العمليات الاخرى .
استثمار فوائد الاحتكار	انشاء فرع في سوق به منافسين قادرين على انتاج مماثل ، بيع المنتجات في ذلك السوق.
الاستجابة لتحركات اسعار الصرف	انشاء فرع في سوق جديد تكون عملته المحلية ضعيفة و يتوقع ان تقوى في الآجال اللاحقة .
الاستجابة للقيود التجارية	انشاء فرع في سوق به القيود التجارية صارمة و التي تؤثر على حجم صادرات بالشركة بشدة .
التنويع العالمي	انشاء فرع في اسواق و التي دورة الاعمال فيها تختلف عن تلك الموجودة في مصادر الفروع.

المصدر : محمد علي ابراهيم العامري ، **الادارة المالية الدولية** ، دار وائل ، الطبعة الاولى ، 2013، ص 432.

2- محددات الاستثمار الاجنبي المباشر :

إن قرار التوطن في الخارج و الشكل الذي يأخذه ، يستجيب اساسا لمقاربة جزئية خاصة بكل مؤسسة ، بالتالي يمكن ان يكون محيط ما جاذب لبعض النشاطات و المؤسسات عن محيط اخر ، و ذلك بفضل مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة و الدولة المستقطبة . لهذا نجد ان بعض المؤسسات تنجح في عمليات الاستثمار المباشر و البعض لا ، كما اننا نلاحظ ان بعض النشاطات هي اكثر استقطابا من الاخرى .

هذه المقاربة دفعت (**dunning(1977** الى تفسير الظاهرة من خلال نظريته ، التي أكد فيها على أن توجه المؤسسة للقيام بالاستثمار الاجنبي المباشر هو وظيفة ذات ثلاث شروط :

أولا تمتع المؤسسة بإمكانيات تميزها عن الباقي ، ثانيا إدراك الشركات للمصلحة في التدويل و الإستخدام الأمثل للموارد الخاصة بها و الإمكانيات المتوفرة في الدولة المضيفة ، اما ثالثا فيتمثل في كون التدويل

مرتبط بالعوامل التي يجب ان تكون متوفرة في الموقع ، حتى تتمكن من المفاضلة بين الخيارات المقترحة[1]. تختلف المحددات حسب استراتيجية المؤسسة المستثمرة ، فالشركات متعددة الجنسيات تهدف في الغالب الى الاقتراب من المستهلك او الاستفادة من القدرات التكنولوجية ..، لذلك تصنف محددات استثمارها حسب استراتيجيتها الافقية.

2-1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة

تظهر أرقام تدفقات الاستثمارات عبر العالم ، تصدر الدول المتقدمة من حيث قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنويا ، حيث زادت الاستثمارات بشكل ملحوظ بداية التسعينات ، تناولت عدة دراسات اسباب توجه الاستثمارات نحو الدول ذات الدخل العالي . تبين أن هذه العملية كانت عبارة عن توسعات في الاقتصاد الامريكي ، و ان العوامل التالية حددت بشكل كبير هذه التوسعات :

- معدل دخل الفرد الحقيقي
- المعدل الحقيقي لانفاق الفرد على التعليم
- الانفاق على البحث و التطوير
- كفاءة القوى العاملة .

[1] زرقين عبود و نورة بيري ، **محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر ، تونس و المغرب " دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012**، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ديسمبر 2014، ص 06.

تعرضت النظريات المفسرة لاتجاهات الاستثمارات الى اهم المحددات (المبحث الثاني) ، بالعموم هناك محددات تتعلق بنوعية النشاط ، محددات تتعلق بالسياسات الاقتصادية و ما تخلقه من استقرار ، الاستقرار السياسي و الاجتماعي و النظام القانوني ، يمكن تقسيم ما سبق حسب المجموعات التالية :

2-1-1-محددات تتعلق بتسيير الاعمال

- **المناخ الاستثماري** :تعد الاجراءات التنظيمية و البنية التحتية الملائمة من اساسيات مناخ الاعمال الجيد ، اضافة الى الاطار السياسي و السياسات الاقتصادية التي تستهدف جذب المستثمرين ، فان الطرق و المواصلات ، الطاقة ، الصرف الصحي ، .. مطلبا اساسيا للاستثمار المحلي و الاجنبي . يضاف الى ذلك ما تتطلبه نشاطات معينة عالية الجودة و البحث و الابتكار .لذلك فان زيادة الانفاق الاستثماري في البنية التحتية بنسبة مقدارها 1% من الناتج الوطني الاجمالي يقترن بارتفاع مقداره 0.5% في انتاج القطاع الخاص [1].

يهتم بعض المستثمرين بالمناطق الصناعية و المناطق الحرة بالخصوص .لما توفره من صناعات مساعدة و تكلفة منخفضة .

كما تسمح سياسة التعليم و التدريب ووفرة اليد العاملة بتسهيل ولوج الاستثمارات في اكثر النشاطات انتاجية و تنافسية ، و الملاحظ ان اجور اليد المؤهلة في الدول النامية اقل من نظيرتها في الدول المتقدمة و هو جانب تستغله الشركات لزيادة الربحية و زيادة التنافسية ايضا .و تصدر الامم المتحدة تقارير سنوية بهذا الخصوص ، تبرز من خلاله تقدم جهود الدول لرفع جودة التعليم و التأهيل .اما بخصوص اجراءات و بيئة الاعمال فان تقارير البنك الدولي تستند الى المؤشرات التالية لقياس سهولة اداء الاعمال : بدأ النشاط التجاري ، عدد الاجراءات و تكلفة استخراج التراخيص ، مؤشرات و تكلفة التوظيف ، تسجيل الملكية ، الحصول على الائتمان ، حماية المستثمرين ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، انفاذ العقود ، تصفية النشاط .

- **الحوافز الاستثمارية** : تعد الاسواق اهم دافع لقيام الاستثمار الاجنبي المباشر ، و حجم السوق لا يقاس فقط بعدد المستهلكين فقط ، بل بحجم الدخل الوطني و بكيفية توزيع هذا الدخل ، فكلما كان التوزيع عادلا ارتفع متوسط دخل الفرد و انخفضت بذلك اخطار الاضطرابات الاجتماعية و درجة الاخطار السياسية ايضا ، و يرتبط السوق بتحليل مدى سهولة الدولة المستضيفة للوصول الى الاسواق الخارجية الناتجة عن القرب الجغرافي و الاتفاقيات .

[1] جورج بيترسون، تحرير قيمة الاراضي لتمويل مشروعات البنية التحتية ، منشورات البنك الدولي ،2010، world bank.org/ research/world bank تاريخ الاطلاع : 2020/10/13.

- **التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد و سوء الادارة** : يرى المستثمرون ان البيئة التنظيمية و المؤسسية السيئة تمثل تكلفة اعلى للمعاملات ، و تزيد من عدم اليقين ، فالبيروقراطية ، الفساد الاداري ، غياب الشفافية ، معوقات لتدفق الاستثمارات .
- **خدمات ما بعد الاستثمار** : يغتمد تحليل بيئة الاستثمار على المدى الطويل و المتوسط على عوامل عدة ، بالعموم ان استقرار القوانين المنظمة للاستثمار و التي تهدف الى حماية مصالح الدول و المستثمرين بشكل فعال ، يساعد المشاريع على تخطي بعض العقبات التي تظهر بعد بدأ النشاط كنقص موارد التمويل وعدم كفاءة اليد العاملة او بعض الصناعات الوسيطة ، كما يتحمل المستثمرون تقلبات معدلات التضخم وسعر الصرف في حدود معينة ، بالمقابل تعد حرية تحويل الارباح امرا اساسيا في البقاء او الانسحاب من السوق . كما يحكم توفر البنية الاساسية و تكلفة الطاقة محددا لبعض الصناعات في حال التوسع في الدول المضيفة .[1]

2-1-2- إطار سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر

- **الاستقرار السياسي و الاجتماعي** : ان الاستقرار السياسي و عدم وجود اضطرابات داخل الدولة ، هام جدا قير قارات الاستثمار ، و كذلك القوانين الاقتصادية الي تضمن له استرداد لأمواله و ارباحه دون تكاليف ، غير ان الملاحظ ان عدم وجود استقرار سياسي لم يكن عائقا لبعض الاستثمارات و السبب ارتفاع الارباح الكبير .
- **الاستقرار الاقتصادي** : يعد الاستقرار الاقتصادي مهما في اتخاذ قرار الاستثمار ، فخلال القرن الماضي رافقت فترات الازدهار الاقتصادي زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية عالميا ، بالمقابل ادت فترات الكساد الى تراجع مستويات الاستثمار ، بالتالي هناك علاقة طردية بين معدلات النمو و حجم الاستثمار الاجنبي المباشر هذا من جهة ، من جهة اخرى يعد التضخم مؤشرا نقديا هامل في التدفقات ، حيث ان معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشرا على عدم قدرة الحكومات على التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية ، و بالتالي زيادة مخاطر المشروعات طويلة اجل و تقليل متوسط اجال استحقاق القروض التجارية و تشويه المعلومات التي يعبر عنها بالأسعار السائدة في الاقتصاد .

[1] جورج بيترسون، تحرير قيمة الاراضي لتمويل مشروعات البنية التحتية ، منشورات البنك الدولي ، مرجع سابق.، ص 12.

من بين المؤشرات الكلية التي يهتم المستثمرون بها ، سعر الصرف و درجة انفتاح الاقتصاد ، فتدهور العملة قد يكون من معوقات استمرارية المشاريع .كما يرتبط سعر الصرف بتحليل العجوزات التي يمكن ان تضغط عليه مثل العجز الجاري في ميزان المدفوعات .

تحليل اسعار الفائدة عامل محدد لتكلفة راس المال ، ففي دراسة اعدها صندوق النقد الدولي ، ضمت 23 بلدا ناميا ، تبين ان الاثار السلبية لأسعار الفائدة المرتفعة على تكلفة راس المال كانت اكبر من الاثار الايجابية لأسعار الفائدة المرتفع على تعبئة المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات.[1]

- **القوانين المتعلقة بالدخول و العمل** : ان تقنين مثل هذ المعاملات في غاية الاهمية للشركات ، غير ان المطلوب ليس فقط الاطار القانوني الذي ينظم الدخول و العمل ، و انما كفاءة النظام القانوني و تمتعه بالشفافية و عدم التناقض و عدم الجمود ، و الانسجام بين القوانين و التشريعات المختلفة ، اذ يخلق غموض هذه القوانين او عدم استقرارها جوا من عدم الثقة ، و ينجم الاستقرار من وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمرين .التقارير المتعلقة بمناخ الاعمال ابرزت تسابق البلدان الى اتخاذ تدابير تتعلق بالإصلاحات ، حيث عمدت الى تبسيط اللوائح التنظيمية في مجال انشطة الاعمال، و تدعيم حقوق الملكية و تخفيف الاعباء الضريبية ، و زيادة القدرة على الحصول على الائتمان ، و تخفيض تكلفة عمليات الاستيراد و التصدير .
- معايير معاملة فروع الشركات الاجنبية .
- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الاجنبي المباشر.
- **سياسات الخوصصة:** تعد برامج الخوصصة اولى خطوات عمليات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، حيث تسمح هذه السياسات بإتاحة الفرص امام المستثمرين الاجانب للوصول الى السوق ، اذ تعتبر الاخيرة ان الممارسات الحكومية تكون اكثر عبئا في ظل منافسة الشركات العمومية . كما تعطي الخوصصة اشارة واضحة عن ودية الحكومة في التعامل مع الاستثمار الاجنبي .
- **السياسة الضريبية** :هناك العديد من الدراسات ركزت على اثر الحوافز الضريبية و كانت النتائج متضاربة ، فبعض الدراسات وجدت ان للإعفاءات الضريبية اثر ايجابي على جذب الاستثمار الاجنبي بينما اشار البعض الاخر الى ان الاعفاءات الضريبية تكون مؤثرة ايجابيا اذا كانت العوامل الاخرى متوافرة . و هناك من الدراسات من ترى ان الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا و ثابتا من الضرائب يتيح لها اعداد خطة مالية طويلة المدى، بدلا من الاعفاءات الضريبية العالية و التي لا يمكن التيقن منها

[1] جو شوا غرين و ديلانو فيلانوفا ، **مجلة التمويل و التنمية** ، العدد 4 ، المجلد 27 ، 1990، ص 40.

- كما قدم (2001)Limقائمة حول محددات الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاخذ بالاعتبار ان بعض العوامل هي اكثر اهمية في الاستراتيجية الافقية عنها في العمودية و العكس .

2-1-3-عوامل تتعلق بالمؤسسة المستثمرة

- **توفر ميزة للمؤسسة لتدويل النشاط** : حيث جاء **stephen haymer (1960)** في نظريته أن توفر المؤسسة على ميزة معينة يجعلها قادرة على تحمل تكاليف الإستثمار الاجنبي. و هذا ما حدث مع الشركات الأمريكية في اوروبا في الستينات .حيث ساعد إستهلاك الاوروبيين للمنتجات الامريكية الى الرفع من استثمارات هده الاخيرة في السوق الاوروبي بالرغم من توفر منتجات مشابهة محليا[1] .

نستعرض بعض الدراسات و نتائجها فيما يتعلق باثر اهم المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر:

جدول رقم (1-2): المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لبعض الدراسات

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	اثر ايجابي	اثر سلبي	اثر محايد
حجم السوق	Banda et White (1986). Schmitz et bieri(1972). Swidenborg(1979). Lunn(1980) Root et ahmed(1979) Kravis et lipsey(1982) Nigh(1985) Schneider et frey (1985) Culem(1988) Papanastassieu et pearce (1990) Wheeler et mody(1992) Sader(1993) Tsai(1994) Pistoresi(2000)		
تكاليف	Caves(1974) Swedenborg(1979)	Goldsbrough (1979)	Owen(1982) Gupta(1983)

[1] Fabrice Mazerolle, **les firmes multinationales**, dyna'sup économie , 2006, p 47.

العمالة	Wheeler et mody(1992)	Saunders(1982) Shasudin(1994) Pistoresi(1988)	Lucas(1993) Tsei(1994)
القيود الجمركية	Lunn(1980) Schmits et bieri (1972)	Gulem(1988)	Beaurdeau(1987)
معدلات النمو	Banderaet white(1968) Lunn(1980) Schneider et frey (1985) Billington(1999)		Nigh (1985) Tsai(1994)
درجة الانفتاح	Kravis et lipsey(1982) Edwards (1990) Pistoresi (2000)		Schmits et bieri (1972) Wheeler et mody(1992)
العجز التجاري	Culem (1988) Tsei(1994) Shasudin(1994)	Torissi(1985) Hein(1992) Dollar (1992) Lucas (1993) Pitoresi (2000)	
سعر الصرف	Edwards (1990)	Caves (1989) Blonigen (1995)	Carderon-rossel (1985) Tuman et emmert (1999)
الرسوم	Swensen(1994)	Hartman (1984) Bligton (1999)	Porcano et price (1996)

المصدر: Fatima Boualam, l'investissement direct a l'étranger – le cas de l'Algérie ,thése de doctorat en sciences économiques, université Montpellier 1,France, 2010, p115.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت الإتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك عن طريق تحليل الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات لهذا النوع من الاستثمار بدل أنواع اخرى، و ايضا اختيار الدول المضيفة .

و في هذا الاطار ساهم نموذج "**هكشر –اولين** " للتجارة الدولية كقاعدة اولية لفهم و تحليل الاستثمارات الدولية ، حيث اشار الى ان الدول تقوم بتصدير بعض عوامل الانتاج المتوافرة لديها و تستورد تلك التي تعاني من ندرة فيها ، اي ان راس المال حسب هذا التحليل ينتقل من الشمال الى الجنوب ، مع افتراض على نقيض النموذج الاصلي – حرية عوامل الانتاج و عدم وجود نقطة تتلاقي فيها عوائد هذه العوامل ، كذلك قدم "**مندل**" عام 1957 تحليلا يتناول فيه محددات حركة راس المال دوليا ، غير انها انتقدت بسبب تناقضات الافتراضات و الواقع العملي ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- افتراض انتقال راس المال من الدول المتقدمة الى النامية مع ان نسبة عالية من هذه الاستثمارات في الواقع تتم بين الدول المتقدمة .
- افتراض تناقص حجم التجارة في السلع مع انه و على الصعيد العام تكمل تجارة السلع الاستثمار المباشر و لا تكون بديلة له .
- افتراض حالة المنافسة الكاملة متناسيا حقيقة وجود حالات الاحتكار او المنافسة الاحتكارية بين الدول .
- كما تجاهل الفرق التكنولوجي الموجود ، و الذي يؤثر على القدرات التنافسية للدول .

تعكس التفسيرات الحديثة مختلف المتغيرات التي قد تؤثر على قرار الاستثمار وهذه أمثلة عنها[1] :

- اختلاف اسباب قيام الشركات بالاستثمار مثل الولوج الى الموارد ، التقليل من التكاليف ...
- اختلاف الفاعلين في مختلف الانشطة مثل : الشركات متعددة الجنسيات ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة الاولى من التدويل ، مؤسسات عمومية ، الصناديق السيادية ...
- اختلاف اشكال الاسواق ، وضعية المنافسة ..
- اختلاف اشكال المؤسسات و طرق تسييرها و الثقافات .
- اختلاف بيئة الاعمال و سياسات الاستثمار المحلية .

[1] Thomas A.Zimmermann, **les investissements directs :évolution actuelle en théorie , pratique et politique** , la vie économique revue de politique économique 7/8, 2008, po5.

المطلب الأول :النظريات التي تستند الى متغير اساسي واحد

كنقطة اولى في التحليل النظري، سنتطرق الى النظريات التي حاولت تفسير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالارتكاز على متغير اساسي واحد .

1- نظرة الكلاسيك الى الاستثمار الأجنبي المباشر

1-1-افتراضات الكلاسيك

انقسمت اراء الكلاسيك بين من يفسر اسباب قيام الاستثمار الاجنبي المباشر ك" **كيندلبيرجر**"، و بين من تطرقوا الى المنافع التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات و الاثار السلبية التي تخلفها على الدول المضيفة ك" **باليجا** "، " **فرانك** " ، "**هود**""**يونج**" و " **بيرستيكر**".

يقدم الاقتصاديون الكلاسيك تحليلهم لأسباب قيام الاستثمار الاجنبي المباشر في اطار سوق كاملة ، حيث لا تقف الحدود المختلفة من تدخل للحكومات ، ووجود الاحتكارات ، و ارتفاع تكلفة المعلومات عقبة أمام حركة عوامل الانتاج ، و تنتقل هذه العوامل بحرية كاملة .

في ظل هذه الافتراضات ينتقل راس المال من البلد الاكثر غنى (حيث تكون انتاجية راس المال اي معدل الفائدة اكثر انخفاضا) نحو البلد الاكثر فقرا او حيث تكون هذه الانتاجية على ، سعيا وراء تحقيق اقصى الارباح . تستمر هذه الحركة الى النقطة التي تصبح فيها انتاجية الوحدة الاخيرة من راس المال اب الانتاجية الحدية له متساوية في البلدين ، عندها تتوقف حركة راس المال الى ان يظهر فارق جديد في مردودية راس المال[1] .

في حين يرى "**Kindelberger**" ان الاستثمار الاجنبي المباشر ينشا نتيجة لظروف احتكارية في اسواق تسودها منافسة احتكارية غير كاملة ، سواء تعلق الامر بأسواق السلع و الخدمات ، اين تأخذ المنافسة شكل التمييز في المنتجات ، التعليم ، قنوات التويع او المضاربة في الاسعار ، او تعلق بأسواق عوامل الانتاج حيث يستند فيها الاحتكار على مهارات التسيير ، التمييز في الحصول على التسهيلات الخاصة بالتمويل او التفوق التكنولوجي ، او ما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الاسواق و ذلك من خلال سياساتها الخاصة بالرسوم الجمركية و الضرائب و معدلات الفائدة و معدلات الصرف[2] .

في ظل الافتراضات الجديدة (المنافسة الاحتكارية) للنظرية و الذي يمكن شرحه بالاعتماد على الصيغ التالية[3] :

-اذا اكنت $ME_{(f)}$ تمثل الفاعلية الحدية للاستثمار في السوق المحلي .

- اذا كانت $ME_{(L)}$ تمثل الفاعلية الحدية للاستثمار في الوق الاجنبية .

---

[1] جيل برتان ، **الاستثمار الدولي**، مرجع سابق .ص 29.

[2] Kinelberger C.P,**international Economic**, Home Wood, irwin , 1982, p 101.

[3] محمد العيد بيوض ، **تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة – دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر 2011، .ص 16.

– اذا كانت $IR_{(L)}$ تمثل معدل الفائدة في السوق الداخلية .

– و $IR_{(f)}$ تمثل معدل الفائدة في السوق الاجنبية .

فان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يتحقق لا اذا تحققت المتراجحات التالية:

- **الحالة الاولى** : معدل الفاعلية الحدية للاستثمار في السوق الاجنبية اكبر من معدل الفائدة في السوق المحلية: $ME_{(f} > IR_{L)}$

- **الحالة الثانية** : معدل الفاعلية الحدية للاستثمار في السوق الاجنبية اكبر منه في السوق الداخلية : $ME_{(L)} < ME_{(f)}$

- **الحالة الثالثة** : معدل الفائدة في السوق الاجنبية اكبر منه في السوق المحلي

$$IR_{L)} < IR_{(f)}$$

1-2-نقد النظرية :

ان الواقع الاقتصادي لا يعترف بالافتراضات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي كافتراض الحرية التامة في انتقال عوامل الانتاج ، عدم تدخل الدولة وسل المنافسة التامة ، حيث ان التسليم بهذه الافتراضات يجعل المؤسسة تبتعد كل البعد في نشاطها عن كل اشكال الاحتكار بإنتاج منتجات نمطية ، مع تساوي فرصها مع المؤسسات الاخرى في الحصول على نفس المواد الاولية ، مما يحتم عليها الاكتفاء باستغلال مواردها في تصدير منتجاتها عن طريق التجارة الدولية خصوصا في ظل افتراضات المنافسة التامة ، وذلك دون المجازفة و الذهاب الى الاستثمار الاجنبي المباشر في بيئات تجهل نسبة المخاطر بها[1] .

و يعتبر ما جاء به "**كيندلبيرجر**" من افتراضات حول المنافسة الاحتكارية و النموذج الي صيغت به النظرية التقليدية الحديثة تداركا لما جاءت به النظرية الكلاسيكية ، لكن ما يعاب على هذا النموذج اقتصاره على كل من معدل الفعالية الحدية للاستثمار و معدل الفائدة كمؤشر للمفاضلة بين الاستثمار في الخارج و البقاء في اطار الاقتصاد الوطني ، حيث ان هناك مؤشرات اخرى يمر بها الاقتصاد مثل معدل التضخم و سعر الصرف .

و من النقائص التي تشوب تحليل" **كيندلبيرجر**" ان هذه الشروط ليست لوحدها كافية لتحديد وجهة الاستثمار الاجنبي المباشر الى دولة دون غيرها لان هناك اعتبارات اخرى تؤخذ بعين الاعتبار قبل اتخاذ القرار الاستثماري ، على راسها توفر القوانين و التشريعات التي تحمي الاستثمارات الاجنبية خاصة ضد الاخطار غير التجارية ، لأنه و في حالة تساوي معدل العائد فان الاستثمارات تفضل التوجه نحو الاسواق و

[1] جيل برتان ، **الاستثمار الدولي**، مرجع سابق .ص 29.

المجالات الاقتصادية الاكثر امانا ، خاصة عند الاخذ في الحسبان تأثر القرارات الاستثمارية بمعدل المخاطر عند حساب العائد من الاستثمار .[1]

و يفترض الكلاسيك ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير ان هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات .

و يرى "**باليجا**" من واقع دراسته لممارسات هذه الشركات المستثمرة في الدول النامية ، ان ا تعتبر الدول النامية مستعمرات و مصدرا للمواد الاولية رخيصة او اسواقا مربحة ، و لكي يتم استغلال هذه الاسواق يجب فرض الهيمنة على المشاريع الاستثمارية التي يدخل فيها المستثمر كشريك [2].

كما اشار" **باليجا** "الى ان الاستثمار يكون في الانشطة او الصناعات كثيفة العمل لانخفاض تكاليف العمل في هذه الدول ، مع ضرورة المحافظة على صغر المشروع تجنبا للأخطار .

اما "**فرانك**" فيرى ان عنصر الاستغلال متوفر بكل اركانه ، و يظهر ذلك من خلال تركز الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية ، و التي تتميز بعدم خلق علاقات للتكامل الراسي الامامي و الخلفي مع باقي الانشطة الاقتصادية ، مما يكرس تبعية الاقطار المضيفة للدولة مصدر الاستثمار .

هود و ينج (Hood et Yong) اشارا الى ان الشركات متعددة الجنسيات هي شكل امبريالي ، و يتجلى ذلك في القام بتصدير رؤوس الاموال و الاستثمارات خارج الدولة بسبب الارباح و خلق التبعية التكنولوجية [3].

كما يعتبر "بيرستكر **Biersteker**" **ان** صغر حجم راس المال المبدئي للمشاريع المنشاة في هذه الدول و كبر حجم التحويلات من الارباح، و الدخول الى الدولة الام يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول النامية ، و يخفض من حصيلتها من الضرائب .اضافة الى ان الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات يؤدي الى انخفاض الانتاج الوطني ، و ذلك بسبب قيامها بشراء بعض الشركات الوطنية و انسحاب جزء اخر بسبب عدم القدرة على المنافسة ، كما يشير الى ضعف مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم التكنولوجي الحديثة و حماية الملكية الفكرية للشركة الام ، و تركيز انشطة البحث و التطوير في الدولة الام من جهة اخرى .

---

[1] بيوض محمد العيد ، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة تونس ، الجزائر و المغرب** ، مرجع سابق، ص 17.

[2] جينا جوزيف بيتيا لاقو، **اثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الاجانب ف السودان (2000-2005)**، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في التخطيط الانمائي ، جامعة الخرطوم ، 2010، ص 20.

[3] جينا جوزيف بيتيا لاقو، نفس المرجع ، ص 21.

الملاحظ ان النظرية الكلاسيكية توضح الاثار السلبية المترتبة على الاستثمار الاجنبي في الدول النامية ، و لم تحاول النظر الى الاثار الايجابية التي من امثلتها رفع كفاءة الموارد المحلية المتاحة سواء الانتاجية او البشرية او التمويلية ، و دورها في التشغيل و مكافحة الفقر و توفير النقد الاجنبي . بالإضافة الى اسقاط دور العوامل الداخلية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية في التقليل من الاخطار و الاثار السلبية التي يمكن ان تتسبب بها الشركات متعددة الجنسيات .

2-النظرية النيوكلاسيكية

2-1- عرض النظرية

حملت النظرية العديد من الآراء لتفسير اسباب قيام الاستثمار الاجنبي المباشر . و لعل من اهم هذه المحاولات نظرية معدل العائد ل "**اولين**" و "**كيمب**".

تقوم النظرية على اساس ان الاسواق المالية في مختلف الدلو غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض ، و ايضا نظرا لان اسواق المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول و خاصة المتخلفة منها ، فراس المال سيتدفق الى المناطق التي يحصل فيها على عائد اعلى[1] .

و يرجع اختلاف سعر الفائدة الى مسالة وفرة و ندرة راس المال مثلما وضحه كل من "**ماكدوجال**" (1960) و ايضا" **كيمب**" (1961-1964) ، حيث بينا ان السبب في ارتفاع معدل العائد في الخارج هو ندرة راس المال في الخارج و منه عائد راس المال سيرتفع ، و بالتالي فان اساس النظرية النيوكلاسيكية هو معدل العائد .[2]

كما يرى اصحاب هذه النظرية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في الاستغلال و الاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة لدى الدول المضيفة مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية و يقلل من البطالة على وجه الخصوص ، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بالإضافة الى خلق اسواق جديدة للتصدير ، و بالتالي تقليل الواردات .[3]

2-2- تقييم النظرية :

افتراض النظرية اسواق المنافسة الكاملة جعلها غير قادرة على تفسير التدفقات بشكل كامل ، لان الشركات المحلية يمكن ان تنافس الشركات الاجنبية و لذلك فان الاجنبية لا تملك اي مميزات على الشركات المحلية و لن يكون لديها حافز للإنتاج في الخارج .

---

[1] اميرة حسب الله محمد ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2005، ص 26.

[2] رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة** ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008، ص 38.

[3] رضا عبد السلام ، نفس المرجع ، ص 40-41.

هذه النظرية قد تصلح لتفسير الاستثمار في الاوراق المالية لان عامل الربحية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج ، فهناك عوامل اخرى مثل : توسيع نطاق السوق ، الظروف الاقتصادية ، المناخ الاقتصادي .[1]

كما انها لم تشرح لماذا قد تتوجه شركة بعينها للاستثمار بالخارج دون باقي الشركات ، و لا سبب اختيارها الاستثمار بدلا من التصدير ، و كذا حدوث الاستثمار من و الى الدولتين في نفس الوقت ، و حالة الاستثمار الاجنبي المباشر و التصدير في نفس الوقت .

لذا يمكن القول ان النظرية غير صالحة الا في الوقت الذي درست فيه ، لأنها لم تستطع شرح الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تلت الحرب العالمية الثانية .[2]

3-نظرية عدم كمال سوق رأس المال :

3-1- عرض النظرية :

وفقا "**لالبير**" (1970) ان عدم كمال الاسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار الاجنبي ، فعندما يكون هناك خطر و مخاوف من تغيرات سعر الصرف فان الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة و تتشجع للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة ، اذ تعتمد هذه الشركات الى تعظيم عوائدها بالاقتراض بسعر فائدة اقل من اسواق راس المال الدولية .

3-2- تقييم النظرية :

لقد استطاعت هذه النظرية تفسير الاستثمارات خاصة الامريكية خلال الستينات ، حين كان للدولار قيمة كبيرة ، و نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات من سويسرا و المانيا و اليابان .لكن تغيرت الوضعية بالنسبة الى الدولار ، مع ذلك استمرت الاستثمارات في النمو ، ما يبدي فشل نموذج **البير** في تفسير حركات التدفقات[3] .

كما ان نظرية **البير** غير قادرة على شرح حدوث الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة .

كما ان البير لم يفسر انتقال هذه الاستثمارات التي مصدرها الدول النامية و خاصة ان هذه الدول اصبح البعض منها من الدول الاولى المصدرة للاستثمار .

---

[1] اميرة حسب الله ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ، مرجع سابق ، ص 27.

[2] محمد العيد بيوض ، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية : دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب** ، مرجع سابق ، ص 20.

[3] رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة** ، مرجع سابق ، ص 44.

4-نظرية تنويع المخاطر :

4-1- عرض النظرية :

ابرز **كوهين (1975)** ان الشركات تستثمر في الخارج و ذلك بغرض زيادة ارباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها و هذا بتوزيع انشطتها بين الدول غير المتشابهة و غير المرتبطة ببعضها و من ثم تختلف عوائد الاستثمار وفقا للبيئة الاستثمارية .[1]

4-2- نقد النظرية :

اثبت الواقع ان الازمات تنتقل بين الدول، و من ثم فان هذا التوزيع لم يعد الامر الحاسم في تعظيم الارباح عن طريق الاستثمار في الخارج .

5-نظرية عدم كمال الاسواق :

5-1- عرض النظرية

تفترض النظرية غياب المنافسة الكاملة في اسواق الدول المضيفة و توافر الشركات على قدرات في مجالات الانتاج و التصنيع لا تتوافر لدى الشركات الوطنية مما يفسح المجال للاستثمارات الاجنبية التي تجد في اسواق هذه الدول منافسة ضعيفة ، فقد بين (Naverti , Venables,2004) ان نشاطات البحث و التطوير و التسويق هي اكثر القطاعات استقطابا لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات و التي تستلزم نسبة كبيرة من الاطارات عالية التأهيل ، وبذلك تعمد هذه الشركات الى حماية منتجاتها بدلا من نقل التكنولوجيا التي يصعب تقدير قيمتها عند التنازل عنها لمستثمر وطني .[2]

يتفق على هذه النقطة كل من "**باري**" و "**كيفز**" ، "**هود**" و "**ينج**" و عموما فان نقل او الاستثمار في الدول النامية من قبل الشركات متعددة الجنسيات تحكمها الحالات التالية :

- كبر حجم الشركات و قدرتها على الانتاج بحجم كبير اذ تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم ، فقد اوضح " هايمر" (1960) ان انخفاض تكلفة الوحدة التي تتمتع بها الشركة من اهم المميزات التنافسية التي لا يمكن للشركة الوطنية مجاراتها .
- يتخذ احتكار الشركات اشكالا ثلاثة مرتبطة بعدم كمال السوق في الدول المضيفة[3] :

[1] اميرة حسب الله ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ، مرجع سابق ، ص 27.

[2] Jean-yves Martin , **développement durable ?, IRD**(institut de recherche pour le développement) , Paris ,2002, p 265.

[3] رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة** ، مرجع سابق ، ص 43.

- اولا : المقدرة التكنولوجية
- ثانيا : المقدرة التمويلية : و هو يعطي قدرة على تحمل الأخطار التجارية و توفير كافة التسهيلات .
- ثالثا : الخصائص التكاملية للشركات و فروعها ، فمن جهة تملك هذه الشركات التجهيزات الكافية لعمليات الاستخراج و التنقيب و الصناعة لمختلف السلع و المواد ، و من ناحية اخرى تعتبرها وسيلة حتمية للتقليل من المخاطر التي قد تنجم اذا تم الاعتماد على شركة مستقلة و الملاحظ ان شركات صناعة النحاس مثلا هي نفسها التي تستثمر في استخراج هذه المادة .

غير ان هناك عوامل خارجة عن نطاق الشركة يتعلق بتشدد الاجراءات و سياسات الحماية الجمركية مما يصعب التصدير الى الدول المضيفة ، فتقوم هذه الاخيرة بمنح امتيازات و تسهيلات لهذه الشركات للاستثمار . و قد قدمت دراسات عديدة على ان عدم كمال الاسواق شرط لحدوث الاستثمار المباشر(**كيندلبرج** 1969) تم تطويرها لاحقا على يد "**كايفس**" (1982) ، و الذي اوضح ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحدث بالدرجة الاولى في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة في كلا الدولتين (المستثمرة و المضيفة) ، ثم جاءت دراسات لتفسر ما عارف بالاستراتيجية الدفاعية للشركات المتعددة الجنسيات حيث انها تعمد الى مد نشاطها لأسواق جديدة كاستراتيجية دفاعية امام منافسيها[1] .

5-2- نقد النظرية :

تشرح هذه النظرية نموذج الاستثمار الدفاعي ، غير انها لم تستطع شرح و تفسير عملية التدويل في قطاع الخدمات ، كما انها ركزت على ميزة او امكانية واحدة للشركات متعددة الجنسيات و هي التكنولوجيا ، مع ان هذه الشركات تتوفر عموما على مجموعة من المميزات او الامكانيات مثل راس المال البشري و التسيير الفعال .

كما انها اهملت دوافع لجوء الشركات الصغرى الى الاستثمار بالخارج ، مثل استثمارات تلك الشركات الصغيرة و المتوسطة اليابانية .كما انها لم تأخذ في اعتبارها الاجراءات التي قد تتخذها الدولة المضيفة لمنع الشركات من الاحتكار و استغلال مزاياها ، خصوصا و ان ذلك يهدد المستثمرين المحليين و الصناعات الناشئة في الدول المضيفة .

[1] R.Caves et R. Joces, **Economie internationale- le commerce**,2001, p 173.

6-نظرية دورة حياة المنتج :

6-1-عرض النظرية

وضعها "**فرنون**"(**1966**) و درسها بعده كل من "**ويلز**" **و** "**هيرش**" **(1971)** ، و هي عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل التي ترجع الى موقع النشاط عبر الزمن ، فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي و هو ان المنتجات تبدأ بفكرة فالإنتاج ثم النضج ، لتبدأ بعدها مرحلة المنتج النمطي فالانحدار و اخيرا تموت .

يمكن ترتيب المراحل الأربعة للمنتج حسب الاتي[1] :

المرحلة الاولى : مرحلة المنتج الجديد : و هي اولى مراحل سلع الشركات التي تعتمد على التطوير و البحث في الدول المتقدمة او في الدول الام عموما ، نظرا لحالة عدم اليقين ، و حتى يسهل اجراء التغييرات المناسبة و لكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية في هذه المرحلة ، لتبدا بعد ذلك الشركات بالبحث عن فرص تصديرية الى الدول المتقدمة اولا بعد استيفاء السوق الداخلي .

و تعتمد الشركات في هذه المرحلة على:

- توافر سوق داخلي قادر على امتصاص المنتجات الجديدة.
- استخدام الطرق و الوسائل الفنية الجديدة للإنتاج.
- ضرورة توافر امكانيات تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة او تحسين المنتجات القائمة .
- القدرة التنافسية للمشروعات الانتاجية صاحبة حق الاختراع في مواجهة المنافسين على مستوى الاسواق الداخلية او الاسواق الخارجية .
- توافر عنصر راس المال البشري .
- وفرة راس المال المادي في الدول الصناعية المتقدمة حيث تعد شرطا للقيام بالاستثمار في مجالات البحوث و التطوير بطريقة منظمة و مستمرة.

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير و احيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح.

المرحلة الثانية – مرحلة النمو : في هذه المرحلة يشهد المنتج نموا سريعا لتوسع المستهلكين في عملية الشراء و تبدا المنافسة و ترتفع حساسية الطلب للثمن و تنخفض كثافة عنصر البحث العلمي كما تصبح تكاليف الانتاج عنصرا استراتيجيا ، و باشتداد المنافسة تجد الشركة انه من الضروري بل من المربح البحث

[1] R.Caves et R. Joces, **Economie internationale- le commerce**,op.cit, p 173.

عن فرص تصديرية ، حيث تندفع الدولة المخترعة الى التوسع في الاسواق الدولية كون الظروف مواتية و التي تتجلى في بروز التباين التكنولوجي بينها و بين الدول المتقدمة الاخرى حيث تتشابه اذواق المستهلكين و قدراتهم الشرائية مع الافراد في الدولة التي نشا فيها المنتج ، مع الاشارة هنا الى تمكن بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع من استيراد المنتج الجديد .

المرحلة الثالثة – مرحلة المنتج الناضج : خلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الاجنبي المباشر و ذلك بإنشاء ادوات انتاج خاصة بها في الخارج و السبب الرئيسي لقيام الشركة بالاستثمار بالخارج هو حماية سوقها الذي خلقته من خلال التصدير .

كما ان هناك مجموعة من الاسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج ، و التي قد تكون راجعة الى عدم قدرتها على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ، و من ثم ارتفاع ثمن السلعة المستوردة مما يخفض من الطلب عليها ، كما قد يكون لتكاليف النقل و الشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير و ما يحمله من تبعات .

هذه العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على الاستثمار الاجنبي المباشر ، و مع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة و التكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة و الشركة المخترعة للسلعة ، حيث تصبح السلعة معروفة و شائعة ، و يصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الاجنبية و احتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة وارد جدا ، مما يعني التوقف عن استيراد هذا المنتج من طرف الدول المتقدمة الاخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في انتاج ذلك المنتج و من ثم مقدرتها على انتاجه محليا .الا ان صادرات الدول المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الاستقرار نظرا لطلب الدول النامية على المنتج ، لتبدا بعدها الشركة بفقدان ميزتها التنافسية و ينكمش مستوى المبيعات[1].

المرحلة الرابعة – مرحلة الانحدار و التدهور (المنتج النمطي) : تسمى ايضا بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول ، و فيها يسجل انخفاض بارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة حيث ان هذه الاخيرة تسببت في ازدياد التكاليف الانتاجية فيها مما ادى الى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الاخرى ، و من ثم انخفاض تكايف انتاجها مما يدفع الدولة المخترعة الى التوجه بعدها الى التوطين في الخارج (في الدول النامية) او منح تراخيص الانتاج .

ان هذا الامر يمكن الدول النامية من الانتاج بتكلفة منخفضة نظرا لتوافر عناصر الانتاج و بتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدول الام .

[1] R.Caves et R. Joces, **Economie internationale- le commerce**,op.cit, p 173.

قد تستخدم الشركات فروعا من اجل التصدير نحو الدولة الام و ليس لإحلال الواردات ، و هي المرحلة الفعلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية .

6-2-نقد النظرية

ساهمت هذه النظرية بدرجة كبيرة في توسيع ادراكنا او فهمنا لظاهرة الاستثمار المباشر الاجنبي ، لكنها فشلت في تفسير ذلك الاستثمار الذي ليس بغرض التصدير ، و انما لخدمة سوق الدولة المضيفة بإنتاج سلع ذات مواصفات تلائم اسواقها و ليس سوق الدولة الام.

7-نظرية تدويل اسواق المنتجات الوسيطة :

7-1- عرض النظرية

تستند هذه النظرية الى ان الميزة الخاصة التي تقود الاستثمار في الخارج، هي ابتكار منتوج و احسن طريقة للاحتفاظ بهذه الميزة هي المحافظة على راس المال البشري عند انشاء الفروع .

يعرف "**ريجمان**" تدويل الانتاج على انه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة ، حيث ان الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لاستغلال المزايا التي تمتلكها في صورة الحجم الكبير .و قد شرح **A.Rugman**" لماذا يقود امتلاك المعلومات للاستثمار المباشر ، و ان المعلومة هي المنتج الوسيط و لا يوجد هناك سوق لبيع هذه المعلومات ، فليس لها سعر.[1]

7-2- نقد النظرية :

تستند نظرية دورة حياة المنتج و ايضا نظرية الاسواق" **لهيمر**" ،على دراسة الشركات متعددة الجنسيات ، و لم تتطرق لعملية تدويل الخدمات ، كما انه لم يعد امتلاك المعرفة او المعلومات شرطا لازما لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج ، كما ان بعضها يبيع التراخيص او براءات الاختراع لتفادي المخاطر المرتبطة بالاستثمار في مناطق معينة او الدخول في مشروعات مشتركة مع مؤسسات محلية للاستفادة من بعض المزايا [2].

[1] R.Caves et R. Joces, **Economie internationale- le commerce**,op.cit, p 174. [1]

[2] اميرة حسب الله ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ، مرجع سابق ، ص 31.

8-نظريات سلوك المؤسسة

8-1- المقاربة التسييرية[1] : أوضح "Penrose" ان نمو الشركة يظهر بتقديم منتجات جديدة في الاسواق الخارجية الجديدة ، و لكن هذا التوسع يكون عن طريق الامتلاك الكلي للشركة المحلية او بإنشاء شركات جديدة ، اما بالنسبة ل J.D.Richardson " فان للاستثمار مجموعتان من الاهداف :

- مجموعة من الاهداف ذات طابع اقتصادي و موضوعية غايتها الربح في المدى المتوسط و المدى الطويل .
- مجموعة اخرى ذات اولوية واسعة و تكون تبعا للأفاق الخاصة للمسيرين .

8-2-التقارب المبني على استراتيجية المؤسسة :

حسب "**A.Aharoni** " فان الاستثمار المباشر في الخارج يكون كرد فعل لفرص تنجم سواء عن منبهات داخلية او خارجية.

ا- المنبه الخارجي: و هو المنافسة الخارجية و السيطرة على السوق.

ب- المنبه الداخلي : هو رغبة ادارة الشركة بالاستثمار في الخارج ، بحيث تصبح بعض الشركات متعددة الجنسيات بسرعة، و اخرى بالعكس تأخذ وقتا لتصدير منتجاتها ثم الاستثمار في الخارج .

كما يمكن للشركات الانتقال للاستثمار في الخارج في حالة : اشباع السوق المحلي ، التنظيم الوطني الذي يحدد النمو ، تنظيم الاسعار ، ضرورة الانتقال للخارج من اجل الحفاظ او المحافظة على سوق المنتجات او الخدمات في حالات صناعة المنتجات للتصدير المكلفة جدا او صناعة المواد سريعة التلف ، حصر الواردات ، الزامية وجود فرع في البلد المضيف من اجل الحصول على عقود من الحكومة ، و عدم وجود شبكة توزيع .

[1] سعود مشكور العامري ، **المالية الدولية : نظرية و تطبيق** ، الطبعة الاولى ، دار زهران للطباعة و النشر ، عمان ، الاردن ، 2005، ص 43.

المطلب الثاني: النظريات التي تجمع بين عدة متغيرات

تجمع هذ النظريات بين الادوات الكلية و الجزئية ، اي القدرات و الاصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي و السياسة التجارية و الصناعية لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة .

1-نظرية Y.Tsurumi:

1-1- عرض النظرية: تفسر هذه النظرية فعالية المؤسسات اليابانية بالنسبة للمؤسسات الامريكية و ذلك لأسباب تخص التسيير ، اذ ان التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية اكثر فاعلية نظرا للتنظيم الجيد و الدور الذي تقوم به غرف التجارة اليابانية .

فحسب **Tsurumi** ان القرارات الاستراتيجية في النموذج الياباني تتم بالتعاون بين الاطارات السامية ، كما توجد علاقة وطيدة بين الموردين و الغرف التجارية ، بحيث تملك هذه الغرف شبكة معلومات متطورة مما يؤدي الى الرد السريع على الطلب الاجنبي مما يساعد على الاستثمار في الخارج .[1]

2-نظرية K. Kojima:

2-**1- عرض النظرية** :تعتمد نظريته على الميزة النسبية للدول ، فالاستثمار الياباني المباشر يبحث عن هذه الميزة : تحويل التكنولوجيا و المعرفة و تحسين وظيفة الانتاج في الدول المضيفة ، حيث تقوم هذه الاخيرة بإعادة التصدير الى الدول الاصلية او الى دول اخرى ، بالتالي هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار المباشر في الخارج و التجارة الدولية .

برهن "**كوجيما**" على ان الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، في حين ان الاستثمارات الامريكية ما هي الا بديل للتجارة ، و قد ساعد التنظيم و غرف التجارة الشركات اليابانية على الانتقال للاستثمار في الخارج .[2]

2-2- نقد النظرية : مساهمة "**كوجيما**" محدودة لفهم ظاهرة الاستثمار الاجنب المباشر نظرا لتقصيره في تقييم الاثار الناجمة عن ذا النوع من الاستثمار ، بل يهتم فقط بالاستثمارات التي تخلق التبادل الدولي .

3-النظرية الانتقائية (جون دينينغ):

3-1- عرض النظرية : قام " **John Dunning**"(**1981**) ببناء نموذج يسمح بالإجابة على ثلاثة اسئلة : لماذا ؟؟اين ؟ و كيف ؟ عند اتخاذ قرار تدويل الإنتاج ، موضحا بذلك الاسباب التي تجعل الشركات

[1] سعود مشكور العامري ، **المالية الدولية : نظرية و تطبيق** ، مرجع سابق، ص 43.
[2] سعود مشكور العامري ، **المالية الدولية** ، نفس المرجع ،ص 45.

تتجه نحو الاستثمار الاجنبي دون القيام بالتصدير او التنازل عن الرخص . حيث ربط بين ثلاث نظريات : نظرية المنشاة الصناعية و نظرية الاستخدام الكلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع .

فحسب هذا النموذج **(OLI)** (**Ownership, Location and Internal advantages**) تقوم الاستثمارات الخارجية عند تحقق ثلاثة شروط اساسية[1] :

ا–تملك المؤسسة امكانيات طبيعية خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة التي ستدخل السوق الاجنبي و التي تنتج عن :

- امتلاك تكنولوجيا عالية ، تقنيات الانتاج ، طرق التمويل ، التسيير ، التسويق ، التنظيم ..
- امتلاك تسهيلات الحصول على الموارد المالية ، عوامل الانتاج ، المعلومات ..
- للمؤسسة علامة جيدة و مكانة محتكرة في السوق .

ب–المؤسسة تستغل الامكانيات السابقة الذكر و الامكانيات المقدمة من قبل الدول المستقبلة ، بنفسها من اجل توسيع نشاطاتها ، فتفضل الانتاج في الخارج دون التنازل للمتعامل بالإنتاج تحت الترخيص او بيعه او تأجيره لمؤسسات اجنبية .

ج– تملك المؤسسة الامكانيات المذكورة انفا ، و عليها استغلالها خارج الدولة الاصل ، و يتطلب هذا عوامل اخرى تشمل الموارد الطبيعية و الاسواق الاجنبية من اجل تصريف انتاجها ، و بالتالي يكون امام المؤسسة عدة خيارات لتوظيف هذه الامكانيات حسب الميزة النسبية للدول .

– محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بدلالة امكانيات OLI[2]:

ا – **امكانيات خاصة Ownership advantage** : و هي تلك التي ترتبط بتنوع المنتوج ، المنافسة غير التامة ، وفورات الحجم ، الدخول الى السوق ، و تنشا عن طريق العلامات ، مصادر التموين ، القدرة على التنظيم ...

ب – **امكانيات التوطين او الاقامة في الخارج Location advantage** : ترتبط باختلاف الاسعار و نوعية المدخلات و تكاليف النقل ..

ج– **امكانيات التدويل Internal advantage** : تجمع هذه الامكانيات بين تكاليف التبادل و مراقبة العرض و الاسواق ..

[1] Denis Tersen , Jean Luc Bricout ,**l'investissement International**, Armand colin , 1996 ,p 68.
[2] Denis Tersen , Jean Luc Bricout ,**l'investissement International**, op.cit ,p 68. [2]

اذن ترتبط الامكانيات الخاصة **O** بالمنافسة غير التامة ، امكانيات التدويل **I** بتنظيم المؤسسة ، امكانيات التوطين **L** بالميزة النسبية للبلد المضيف و الاخذ بعين الاعتبار متغيرات التكلفة خاصة تكلفة الانتاج و النقل و التوزيع .

من خلال الإمكانيات الثلاث درس **DUNNING** الاشكال الرئيسية للدخول الى الاسواق الاجنبية :

- الاستثمار الاجنبي المباشر كأسلوب للدخول عندما تجمع المؤسسة بين الامكانيات الثلاث **(OLI)**.
- تصدر المؤسسة في حالة امتلاكها للإمكانيات **(OI)** و عدم توفرها على الامكانيات **L**.
- تقوم المؤسسة ببيع التراخيص في حال توفرها فقط على الامكانيات **O**.

و نذكر ان هذه الامكانيات تتأثر من حيث :

- تشجع السياسة الحكومية عن طريق حماية الابتكارات و النفقات العامة للبحث و التطوير الامكانيات .O
- تؤثر الضرائب و رفع تكلفة المعاملات في امكانيات التدويل I.
- تؤثر التسهيلات و المساعدات و تأسيس المناطق الحرة على امكانيات التوطين L.

وجد **DUNNING** " ان هناك علاقة بين تدفقات الاستثمار و الدخل الوطني ، حيث انه كلما كان البلد متطورا كلما استفادت المؤسسات المحلية من الامكانيات الخاصة **O** و امكانيات التدويل **I**، و على العموم هناك اربعة فترات يمكن من خلالها معرفة وضعية كل دولة و ذلك حسب رصيد الاستثمارات المباشرة الداخلة و الخارجة بالنسبة له **($K_X - k_m$)** حيث K_X الاستثمارات الخارجة و k_m الاستثمارات الداخلة ، و تعتبر هذه الفترات المسار الذي يوضح نشأة الدول الصناعية الحديثة في مجال الاستثمار الدولي ، انطلاقا من عدم وجود اي استثمار مباشر يدخل او يخرج بالنسبة للدول المستقبلة للاستثمار الى ان اصبحت بصفة تدريجية دولا مستثمرة ، بحيث تتمثل هذه الفترات في :

-**الفترة الاولى** : تخص الدول المتخلفة التي لا تعرض امكانيات التوطين ، و لا تملك اي مؤسسة تتميز بالإمكانيات الخاصة و التدويل ، بحيث يكون الفرق بين تدفقا الاستثمارات الداخلة و الخارجة منعدما **اي** :

$$K_X - k_m = 0$$

-**الفترة الثانية** :تعرفها الدول النامية و مجموعة من الدول الصناعية الحديثة التي هي على العموم مستقبلة للاستثمارات المباشرة مع فرق سلبي $K_X - k_m < 0$ و تقدم امكانيات للتوطين للشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتطورة و لا تزال شركاتها المحلية لا تستفيد من الامكانيات الخاصة و التدويل .

-**الفترة الثالثة** : تخص هذه الفترة دولا كثيرة من الدول المتقدمة و دولا صناعية حديثة ، بحيث ترتفع الاستثمارات المباشرة الخارجة بشكل متزايد ، اما الداخلة فهي في انخفاض مستمر اي : $K_X - k_m = 0$ مع $K_X > 0$ و $k_m < 0$.

-**الفترة الرابعة** : تمثل حالة الدول المتطورة اين يكون $K_X - k_m > 0$ ، حيث تتميز شركاتها المحلية بتملك الامكانيات الثلاث مما يشجعها على الاستثمار الاجنبي المباشر ، اما شركات الدول الاجنبية فيقل استثمارها نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج و صعوبة مواجهة المنافسة .

3-2-نقد النظرية : بالرغم من ان النظرية الانتقائية تملك قدرة اكبر في شرح ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر ، و ذلك لاعتمادها على عوامل متعددة ، الا ان "**باكلي** "(**1985**) اشار الى ان هناك العديد من المسائل التي لم تتمكن النظرية الانتقائية من حلها اهمها العلاقة بين العناصر الثلاثة و تطورها عبر الزمن يحتويها الغموض ، اذ درس" **Dunning**" كل عنصر على حدى دون الاشارة لعلاقة التأثر و التأثير[1] .

كما قام "**كوجيما**" بانتقاد النظرية الانتقائية لكونها اكثر تركيزا على المسائل الكلية ، و من ثم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار .

و قد اتم "**Mucchielli**" (**1985**) اعمال **Dunning** باعداد اطار عام لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر يدعى Analyse synthétique ، تعتمد ذه النظرية على دمج الميزة التنافسية للمؤسسة و الميزة النسبية للدولة الاصلية .

4-نظرية التحليل التجميعي لميشيلي (Mucchielli)

4-1- عرض النظرية: اعتمد "**ميشيلي**" في تفسيره لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر على ثلاثة مستويات و هي : مستوى الاقتصاد الكلي (الميزة النسبية للدولة الاصلية) ، مستوى الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة) و مستوى هيكل الصناعة او القطاع .

يرى" **ميشيلي**" ان لكل بلد ميزة نسبية معينة في مواجهة بلد معين ، و يرجع امتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض الى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة ، او وفرة عناصر الانتاج ، او بسبب الاعتماد على وفورات الحجم ، اما من جانب الطلب فتظهر تلك الميزة في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع او حجم سوق كبير او تنوع في الاذواق[2] .

---

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة** ، مرجع سابق، ص 57.

[2] فارس فضيل ، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر و المملكة العربية السعودية** ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004، ص 87.

اما على مستوى التحليل الجزئي فان المؤسسة تمتلك المزايا النسبية من خلال استغلال الموارد المتاحة لديها و دمجها و تطويرها و كذا امتلاكها لتكنولوجيا حديثة او انتاجها لسلعة جديدة .

في حين يظهر التحليل على مستوى هيكل الصناعة او القطاع كمستوى وسيط بين المستويين السابقين ، حيث يعتبر ان منتجا كثيفا في التكنولوجيا يكون له سوق احتكاري ، بينما المنتج النمطي يكون له سوق عادي ، و عليه اكد ان الامكانيات (المزايا) هي مرتبطة حتما بالتخصص التجاري و ان الاختلاف او التباين بين انماط هذه المزايا ينتج عنه الاستثمار الاجنبي المباشر ، فتحليله يلح على ان توجه الدول الاصلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج مرتبط اساسا بمدى توافر المزايا المذكورة انفا.

4-2-نقد النظرية : لم تستطع النظرية تطبيق القواعد و المبادئ التي اتت بها على قطاع الخدمات ، حيث ان خصائص الخدمة كسلعة تختلف عن خصائص السلع المادية ، و من بين الخصائص عدم القدرة على نقلها او تخزينها .

5-نظرية الموقع المعدلة (روبوك سيموندس):[1]

5-1- عرض النظرية

تضيف هذه النظرية على نظرية الموقع بعض العوامل التي قد تؤثر على الاستثمارات الاجنبية ، حيث يقترح " **روبوك سيموندس** " ان الاعمال و الاستثمارات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل .

تشمل المجموعة الاولى المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج ، الخصائص المميزة للدولة المضيفة كطلب السوق المحلي و مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية و العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الاخرى) ، و الثانية تشمل العوامل الدافعة و هي الخصائص المميزة للشركات و المركز التنافسي ، اما المجموعة الثالثة فتشمل بعض المتغيرات الحاكمة او الضابطة (الحوافز الخاصة بالاستثمارات الاجنبية ، الخصائص المميزة للدولة الام كاللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الاموال و الاستثمارات الاجنبية ، العوامل الدولية كالاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة و الدولة الام) .

5-2-نقد النظرية

معظم محددات الاستثمار الاجنبي التي اوردتها النظرية تناولتها ما سبق من النظريات ، الا انها قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق او تدفع الشركات متعددة الجنسيات الى القيام بمشروعات استثمارية او ممارسة انشطة انتاجية او تسويقية في الدول المضيفة .

[1] محمد العيد بيوض ، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة تونس ، الجزائر و المغرب**، مرجع سابق، ص29.

المبحث الثالث : اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية

تدفقات التمويل الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر يخلق بلا شك اثارا على الاقتصاد سواء المصدر او المضيف ، و ان كانت هذه الاثار لا تختلف عن الاستثمار المحلي من حيث زيادة الدخل و التشغيل ، الا انه قد يؤثر سلبا على متغيرات اخرى في الدولتين . لذا اختلف الدراسات من حيث القنوات التي يمكن بها ان تؤثر هذه التدفقات خاصة مع نموها المتزايد على المستوى العالمي .

المطلب الأول : اثار الاستثمار الاجنبي على اقتصاد الدول المصدر

لطالما استفادت الدول المصدر من استغلال الشركات الام دول اجنبية في دعم انتاجها عن طريق استثمارات مباشرة و ضخمة ، غير انه و مع بداية التسعينات من القرن الماضي و نتيجة ازدياد تكاليف العمالة في الدول المتقدمة لجات هذه الشركات الى اعادة توطين انتاجها جزئيا او كليا الى دول ذات ميزات نسبية في بعض عوامل الانتاج ، ما تسبب ببعض الاثار على الدول المصدر .

1-اثر الاستثمارات على العمالة في الدولة الأم :

تنتج اعادة التوطين في دول أجنبية نتيجة ثلاث متغيرات اساسية هي : الاستثمار المباشر ، التراخيص لشركات اجنبية (ليست فروعا تابعة للشركة الام) و التجارة الدولية . استبدال التراخيص بالاستثمار المباشر في الدول الاخرى سيؤدي الى ارتفاع المبادلات التجارية اي صادرات وواردات من و الى الدولة المصدر ، و هذا سيؤثر حتما على مستوى العمالة اما ايجابا أو سلبا بطريقة مباشرة او غير مباشرة على المدى القصير او الطويل .

1-1- **الاثر على المدى القصير** : هنا نلحظ حالتين [1]:

-**الحالة الاولى** : عند اعادة توطين نشاط الشركات متعددة الجنسيات لجزء من انتاجها الى فروع اجنبية تؤثر على العمالة بطريقة مباشرة ، و ذلك في انخفاض نسبة العمالة التي كانت تشتغل في الانتاج و عمليات التصدير ، اما الاثر غير المباشر فيتمثل في تلك الوظائف التي يخسرها العاملون في مؤسسات محلية متعاقدة مع الشركة متعددة الجنسية لإتمام النشاط .كما يمس الاثر غير المباشر ايضا الشركات المنافسة في حال قيام فروع الشركة الاولى بالتصدير الى اسواق هذه الشركات .

– **الحالة الثانية** : في حال انهاء الشركة الام النشاط الانتاجي في الدولة الام و تحويله كليا الى فروع اجنبية او الى مؤسسات اجنبية و استبدال الانتاج بالاستيراد ، فان الاثر السلبي هنا مرتبط بعدد و طبيعة السلع و الخدمات المصنعة بالخارج .

[1] Thomas Hatzichronoglou, **L'impact des délocalisations sur l'emploi : problème de mesure et implications politiques**, OCDE,2008, p 14.

نظريا **يرى** "**Paul A.Samuelson**" في تحليل له عام 2005 عن العلاقات التجارية و الاستثمارات المباشرة بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين ، يرى ان هناك مشهدين لأثر الاستثمارات المباشرة في الصين على العمالة و الدخل في الولايات المتحدة الامريكية .

في المشهد الأول و في ظل عدم وجود تبادل تجاري و ومميزات اقتصاد الدولتين[1] . فان الميزات النسبية هي ما يصنع ارباح الدولتين من خلال التخصص و التبادل التجاري ، و هو ما سينتج عنه زيادة في الدخل الاجمالي مقارنة بعدم وجود للتجارة .

المشهد الثاني : الحالة الاولى – هي ارتفاع انتاجية الصين لأحد المنتجات التي تملك فيها ميزة نسبية بفعل عامل التكنولوجيا أربع مرات مع بقاء انتاجية الولايات المتحدة الأمريكية على حالها[2] .هنا سيؤدي ذلك إلى : ارتفاع الإنتاج العالمي بفعل تحسن الإنتاجية الصينية ، كما ستحتفظ الولايات المتحدة بقدر من العائد نتيجة تحرير التجارة و ذلك من خلال تحسن معدلات التبادل و انخفاض تناسب الأسعار بالنسبة للمستهلك الأمريكي [3] بالمقابل سيتدهور معدل التبادل الصيني و انخفاض الدخل الفردي في الصين مقارنة لما قبل التقدم التكنولوجي .

الحالة الثانية هي ارتفاع انتاجية الصين لسلعة تملك الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية فيها ، سيبقى متوسط الاجور في الصين منخفضا مقابل رد فعل أحسن في الولايات المتحدة .في حال ادخال عامل الابتكار او التكنولوجيا اذن لا يصبح للميزة النسبية أي معنى و تصبح العوائد متقاربة سواء في حال التبادل التجاري او عدمه . لكن قياس الرفاهية الامريكية فيل و بعد ادخال عامل الابتكار و التكنولوجيا الى المنتج الصيني بين ان الدولتين ستتقاسمان الدخل العالمي الناتج بما مقداره 1[4].

في حال عدم وجود التجارة مع التقدم التكنولوجي في الصين ستفقد الولايات المتحدة الامريكية جزءا من دخلها و سيكون الدخل الفردي الحقيقي قد انخفض ب 0.5[5].

إن " **A.Samuelson** "يرى اذن ان لإعادة التوطين أثر سلبي على الدولة المصدر ، و لكنه يقلل من الاثر في حال الولايات المتحدة الامريكية و يؤكد ان الاثر يقل عما جاء في استنتاجاته[6].

---

[1] يفترض هنا ساموبلسون ان الدخل الفردي للصين اقل 10 مرات عن في الولايات المتحدة الامريكية و ان عدد السكان في الصين اكبر 10 مرات و ان ناك سلعتين 1 و 2 ، اضافة الى تشابه اذواق المستهلكين في البلدين .ينفق المستهلك 1/2 دخله في شراء السلعين ، بالرغم من ان نسبة الانتاجية من 1 الى 10 للولايات المتحدة الامريكية يفترض ان الانتاجية الصينية اقل في صناعة السلعة 1 و اكبر في انتاجية السلعة 2 .

[2] أي عند انتاج 100 عامل ل 200 وحدة سينتج 1000 عامل صيني ما مقداره 800 وحدة .

[3] ارتفاع الانتاج في الصين ل Q_2 مقابل كمية السلعة Q_1 (الامريكية) التي لم تدخل في التبادل و بالتالي انخفاض تناسب الاسعار P_2/P_1 .

[4] 200/100*1/2=1

[5] اذ سينتج 100 عامل امريكي السلعتين 1 و 2 بإنتاج 25=1/2*50 وحدة من السلعة 2 و يكون الدخل الفردي الحقيقي $\sqrt{100} * \sqrt{\frac{25}{100}}$

[6] Thomas Hatzichronoglou**, L'impact des délocalisations sur l'emploi : problème de mesure et implications politiques**, op.cit., p 21.

تحليل اخر لكل من Jagdish Bhagwati وAPanagariya و T.Srinivasan يقللون فيه من الأثر السلبي لإعادة التوطين على التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية بل يكاد الأثر ينعدم على العمالة الماهرة

في النموذج الثاني الذي يتضمن سلعتين و 3 عوامل للإنتاج ، الاقتصاد هنا مفتوح على التجارة الخارجية اين تمكن الابتكارات من اعادة توطين النشاط ، فاذا كانت السلعتين تستعملان عاملا انتاجيا مميزا و عاملا انتاجيا مشتركا ، و بافتراض ان العامل المميز هو راس المال و ان العامل الثالث هو اليد العاملة المؤهلة ، اذن توظيف يد عاملة مؤهلة اجنبية و باقل التكاليف من شانه التأثير على : سيرتفع الدخل الاجمالي و يرتفع مستوى اجور اليد العاملة غير المؤهلة ، سيستفيد البلد الصغير ذو معدل تبادل ثابت من اعادة التوطين اذا لم تكن هناك عوامل داخلية مؤثرة كالرسوم الجمركية او رسوم اخرى .

في حال البلد الكبير لا تكون النتائج مماثلة بالضرورة ، فاذا كان معدل التبادل غير ثابت. فان احلال الواردات سيؤدي الى تحسين معدل التبادل و العكس في حال ارتفاع الصادرات .

1-2- الاثر على المدى المتوسط :

اذا كانت اعادة التوطين تمس المنتجات الوسيطة سيكون له نفس اثر التقدم التكنولوجي ما سيرفع من الانتاجية . اما في حال مس المنتجات النهائية للمستهلكين سيؤدي الى انخفاض الاسعار و بالتالي ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي .على المدى المتوسط يمكن خسارة عدد من الوظائف ، لكن عوائد اعادة التوطين قد تمكن من خلق وظائف جديدة .

في الواقع من الصعب تقدير اثار اعادة التوطين على المدى المتوسط و ذلك ان الاثار الايجابية قد تمس نشاطا اخر غير النشاط الذي تم اعادة التوطين فيه ، مع ذلك سيسمح ارتفاع الدخل الحقيقي من ارتفاع في الادخار و تحسين تنافسية و انتاجية المؤسسات كما سيسهم من ارتفاع في الصادرات ، ايضا سيسهم في خفض معدلات التضخم و ذلك عن طريق انخفاض التكاليف و معدلات الفائدة ما سيؤثر بالتبعية على الاستثمار بالإيجاب و من ثم خلق وظائف جديدة ، غير ان الوعاء الضريبي قد يسجل بعض الخسائر[1] .

2-الأثر على التجارة :

تنخفض صادرات الدولة المصدر في حالة الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات ، غير أن الواقع لا يؤكد هذا الاحلال ، ففي خضم ازدياد تدفق الاستثمارات المباشرة في الفترة 1980 الى بداية القرن الحالي

[1]Thomas Hatzichronoglou**, L'impact des délocalisations sur l'emploi : problème de mesure et implications politiques**, op.cit., p 25-27.

، لم يمنع من ارتفاع مستويات صادرات البلدان المستثمرة بوتيرة مشابهة للاستثمارات ، و نفس الملاحظة على المستوى الجزئي اذ ان اكبر الشركات المستثمرة في العالم هي الاكثر تصديرا[1] .

عموما هناك عدة عناصر تدعم فكرة التكامل بين الاستثمار و التجارة :

- ✓ ان الشركات الي توطن انتاجها في دول اخرى تكون بصدد التعريف بمنتج الشركة الام و هو ما يطلق عليه اثر " صنع في " effet de made in".
- ✓ ان الشركات التي تعيد توطين مرحلة من الانتاج سيتولد عنها نوع جديد من الصادرات تتعلق بالمنتجات الوسيطة ، و ايضا صادرات المنتج النهائي الى الدولة الام .
- ✓ اثر الجودة « effet de montée de gamme »: اذ ان انتاج الفروع لمنتجات اقل جودة و الذي لا يتناسب و الطلب المحلي للدولة المضيفة (اين يكون المستهلكون مستعدون لاقتناء المنتجات الاكثر جودة المصنعة في الدولة الام) .

3-الأثر على الايراد الضريبي في الدولة المصدر :

تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن مستويات دنيا للضريبة و التي بطبيعة الحال يسمح لها بتحقيق أعلى الأرباح ، تستطيع هذه الشركات الاستفادة من الضرائب المنخفضة بطريقتين :اعادة توطين الانتاج الى دولة ذات معدل منخفض للضريبة ، او استعمال تقنيات محاسبية لتسجيل الارباح في الدول ذات المعدلات المنخفضة ، كما يمكنها زيادة قيمة تكلفة المنتجات الوسيطية المستوردة من فرع اخر بهدف تقليص الأرباح ، هذه الزيادات في القيمة المحاسبية و ليست حقيقية بغرض اخفاء التكلفة الحقيقية و من ثم الارباح الحقيقية ، تستعمل هذه الطرق في الدولة الام أو في الدولة المضيفة للاستثمار ، لذا فان اثرها على الايرادات الضريبية يمس كلا الدولتين .

حاولت الحكومات منع هذا النوع من السلوكيات باستخدام ما يسمى ضريبة الارباح العالمية ، لكنها تبقى محدودة لمشاكل تقنية و محاسبية ما يتطلب من الشركة الام تكلفة كبيرة لحسابها .

[1] Paul krugman et Maurice Obsfeld , **économie internationale** , op.cit., p 166.

المطلب الثاني : اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

يختلف ترتيب الاهداف التي تسعى اليها الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات ، لكنها تعتبره حلا للعديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

1-اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى العمالة

تختلف الدراسات عند قياس اثر عمل هذه الشركات على العمالة في الدول المضيفة ، اذ يرى كل من **Markusen**و **Venables (1999)** اثرين[1] : الاثر الاول هو الروابط الناتجة مع منتجي السلع الوسيطة واثر المنافسة ، حيث ان استثمار الشركات متعددة الجنسيات له اثر مباشر و هو زيادة درجة المنافسة للقطاع المحلي في اطار استراتيجية الولوج الى لهذا السوق و الاستحواذ على اكبر حصة فيه، قد تصل الى الازاحة الكاملة للشركات الوطنية ، و بالتالي اثر سلبي على العمالة ، و يكون الاثر اكثر حدة في حال كان نشاط فروع الشركات الاجنبية اقل كثافة لليد العاملة من تلك الوطنية .

غير ان دخول هذه الشركات الى السوق المحلي يترافق مع زيادة في الطلب على السلع الوسيطة المنتجة من قبل مؤسسات وطنية ، اذ و في حال كانت تعتمد هذه الاخيرة على اقتصاديات السلم فان انتاجها سوف يرتفع تبعا لارتفاع طلب الشركات المصنعة للسلع النهائية و سيؤدي ذلك في النهاية الى انخفاض اسعارها .

بالتالي فان قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة يعتمد على قياس الاثرين ، اي درجة التموين بين منتجي السلع الوسيطة المحليين و شركات التصنيع الاجنبية للسلع النهائية ، اذ يمكن لن يكون استعمال هذه الاخيرة لمنتجات وطنية قليلا ما سيدعم الاثر الاول و سيقلل منه في حال العكس .

في تحليل اخر فان الاستثمارات الاجنبية من شانها خلق ظروف مناسبة لظهور منتجين محليين ، و يظهر هذا في حال عدم وجود منتجين وسيطين في الدولة المضيفة ، حيث ان استقطابه لحجم كبير من هذه الاستثمارات سيسمح بتطور النشاط الانتاجي (تنخفض اسعار المنتجات) بالتالي سيصبح من السهل الاستثمار من قبل الشركات الوطنية ، و هذا ما توصل اليه Barrios " و "اخرون (2004) في الدراسة القياسية لحالة ايرلندا ، حيث بين ان دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان سلبيا في البداية ليتحول بعدها الى اثر ايجابي ، حيث بلغت اليد العاملة في هذه الشركات الى 20 % من مجمل اليد العاملة في النشاط[2] .

عموما تتسم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنهوض بمستويات التوظيف ، حيث تسهم بتوفير فرص عمل بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، اذ يصاحب تدفق الاستثمارات انسياب رؤوس الاموال الى الدول

[1] Jean –Louis Muchielli et Thierry Mayer, **économie internationale**, op.cit., p 272.
[2] Jean –Louis Muchielli et Thierry Mayer, , op.cit., p 272

المضيفة ، و ايضا من خلال الفوائض و الارباح المعاد استثمارها محليا او التوسع في الفروع القائمة ، و تعتمد قدرة الاستثمار على خلق فرص عمل على :

– حجم المشروعات و امكانيات التوسع و تكنولوجيا الانتاج المستخدمة ،

– الكثافة الرأسمالية و اتجاهات التصنيع ، اضافة الى مهارة القوى العاملة في البلد المضيف .

تخلق الاستثمارات الاجنبية فرصا للعمل بطريقة غير مباشرة نتيجة علاقات الاعتماد و الارتباط المتبادل بين الانشطة الاقتصادية ، هذا ما يفسره اتجاه اغلب الشركات الى الصناعات كثيفة العمل بالدول المضيفة ، بهدف تحقيق زيادة انتاجية هذه المشروعات من خلال المزج بين مدخلات الشركات الاجنبية (المعارف الفنية ، الادارية ، التسويقية و التكنولوجية) مع الموارد المحلية (الاجور المنخفضة للعمل) ، و يشار هنا الى اثر انخفاض الاجور على تدفقات الاستثمارات من خلال دراسة Timally –Lawd et Hoechlin(1992) حيث زادت تدفقات الاستثمارات الامريكية الى المكسيك بين الاعوام 1968 و 1990 و ارتفع حجم العمالة بها من 22 الف عامل الى 80 الف عامل خلال 8 سنوات .

غير انها قد تؤثر على العمالة الموسمية من خلال استقدام تكنولوجيا تحل محل بعض المهارات و الاعمال التقليدية ، لذا يتم قياس الاثر من خلال النسب الاتية[1] :

- ✓ حساب اجمالي تكلفة و اجمالي عدد الوظائف الجديدة للمواطنين اي : عدد الوظائف الجديدة – الوظائف المفقودة نتيجة خروج و تقلص نشاط الشركات الوطنية .
- ✓ حساب معدل دوران العمالة او مدى استقرارها في المشروعات من خلال : عدد العاملين الذين تركو الخدمة اختيارا او اجبارا / عدد العاملين .
- ✓ حساب نسبة عدد العاملين من الوطنيين الى عدد العاملين الاجانب و معدل نمو كل منها في العدد و العائد.
- ✓ عدد اقسام البحوث في الاستثمارات الجديدة و عدد العاملين الوطنيين بها .
- ✓ حساب نسبة العمال (بالتكلفة) الى اجمالي المدخلات في النشاط الانتاجي في الشركة الاجنبية مقارنة بالشركة الوطنية.

2–الاثر على الاجور

يؤثر توظيف الشركات الاجنبية على الاجور ايضا ، ففي دراسة ل "Sjoholm et Lipsey" (2006) على القطاع المعملي في اندونيسيا، تبين ان الاجور في الشركات الاجنبية هي أعلى ب

[1] عبد السلام ابو قحف ، **اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي** ، مرجع سابق، ص 467، 468.

12 % بالنسبة للقطاع، و 20% لباقي العمال عنها في الشركات المحلية .

دراسة اخرى ل OCDE(2008)، بينت ان تأثير الشركات المشتراة من قبل الشركة الاجنبية على الاجور المتوسطة في الدول الانتقالية مثل البرازيل و اندونيسيا و ثلاث دول اخرى هي المانيا و البرتغال و المملكة المتحدة ، ان الاجور المتوسطة ارتفعت في الاجل القصير بين 12% و 20% في البرازيل ، و ما بين 1% و 10% في الدول الاخر ما عدا بريطانيا، و يرجع ذلك الى المرونة النسبية لسوق العمل البريطاني مقارنة ببقية الدول[1] .

كما اجريت دراسة ميدانية العام 1993 في المغرب، بينت ان الاجور في فروع الشركات الاجنبية اعلى ب 70% من الاجور في الشركات المحلية[2] . اما في الجزائر فقد اشارت الاحصاءات الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد وفر حوالي 250000 منصب عمل العام 2008 ، و هو لا يمثل الا ما نسبته 3% من الفئة العاملة.

اما في الصين فان اكثر من ربع العمالة في قطاع التصنيع تعمل في الشركات الاجنبية ، حيث ارتفعت في الفترة 1998 الى 2010 بحوالي 12.5 بالمئة اي ما يعادل 7.75 مليون شخص .ليصل مجمل ما توظفه هذه الشركات الى 73 مليون شخص على المستوى العالمي حسب دراسة للانكتاد العام 2006 ، و هو ما يبرر الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في التوظيف على الصعيد العالمي ، وعلى مستوى الدول النامية ايضا [3].

و يبدو ان نسب الارتفاع في الاجور لا يماثل تلك المسجلة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ، وقد يتعدى ان يكون سلبيا في بعض الاحيان (-3 % في البرتغال) ، حيث يرتفع الاجر ب 6 %في المانيا و 8% في النرويج (دراسة ل Andrew et Al (2007) ، Malchow et Al (2007)، Balsvik(2006)) [4].

3-تدريب اليد العاملة و التمثيل النقابي

ينخفض مستوى تكوين و تدريب اليد العاملة في الشركات الأجنبية في افريقيا و اسيا مقارنة بالتدريب الذي يتلاقاه الموظف في امريكا و الشرق الاوسط ، اذ يتراوح مستوى التدريب بين 1 و-1[5] في افريقيا و

---

[1] **L'impact social de l'investissement direct étranger** , organisation de coopération et de développement économique , juillet 2008, p 4.

[2] Kaddoj karim, **impact des investissements directs étrangers sur la croissance de l'économie Marocaine**, journée d'étude jean monnet, juin 2008, p7.

[3] خيالي خيرة ، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو في الدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2012**، مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ،2013، ص 172.

[4] **l'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions de travail**, conférence **OCDE-OIT** sur la responsabilité sociale des entreprises, 23-24 juin 2008, France , p 1.3

[5] المؤشر 1 يعني نسبة متدنية من التدريب و 1-1 تعني متوسطة في التكوين. بينما 2 يعني تدريب عالي.

اسيا، و هو المتوسط ايضا في جميع مناطق الاستثمار الاجنبي المباشر ، بينما يرتفع الى 2 في دول امريكا و الشرق الاوسط .

اما فيما يخص التمثيل النقابي فالنتائج غير متماثلة، اذ ان المؤشر اشار الى وجود تمثيل نقابي في كافة المناطق تقريبا ، مع انخفاض التمثيل في الشرق الاوسط اين كان المؤشر -1.[1]

جدول رقم : (1-3): الاثر قصير الاجل لاستحواذ شركة اجنبية على مؤسسة محلية على مستوى الاجور حسب مستوى الكفاءة (نسب مئوية %¨).

الدول	العمالة المؤهلة	العمالة غير المؤهلة	عمالة متوسطة التأهيل	
البرازيل	11	9	/	على مستوى المؤسسة
اندونيسيا	29	16	/	
المانيا	1	1.5	2.5	على مستوى العمال ككل
البرتغال	4	1.6	5	
المملكة المتحدة	0	2-	0.5	
البرازيل	5-	5	0.5	

المصدر : l'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions de travail, conférence **OCDE-OIT** sur la responsabilité sociale des entreprises, op.cit , p21.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عمليات الاستحواذ تؤثر على ارتفاع اجور العمال بنسب مختلفة حسب الدول ، اذ يؤدي مثلا الاستحواذ الى ارتفاع الأجور في اندونيسيا ب 29 بالمئة بالنسبة للعمالة المؤهلة و 16 بالمئة للعمالة غير المؤهلة ، هذا الارتفاع يرجع بالأساس الى استراتيجيات المؤسسة الهادفة لتحسين مردودية العاملين و الرفع من تنافسية المؤسسة ، لكن هذا الارتفاع اجمالا قد لا ينعكس على العمال ككل و هذا ما يبينه الجدول فيما يخص حالة البرازيل.

4-اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو و التنمية :

بلغت قيمة تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات الى الدول النامية وحدها خلال السبعينات و الثمانينات اكثر من 62 بليون دولار ووصل مجموع الارباح المحولة الى 139.7 بليون دولار خلال نفس

[1] l'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions de travail, conférence **OCDE-OIT** sur la responsabilité sociale des entreprises, op.cit, p 18

الفترة ، و هذا يعني ان كل دولار مستثمر من قبل هذه الشركات قد نتج عنه 2.3 دولار .[1] ماذا اذن عن مساهمة هذه الاستثمارات و الارباح في معدل النمو؟

4-1- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو

راي "كينز" ان العنصر الاساسي في الاقتصاد هو الاستثمار ، الذي يعتبر المؤشر في توسيع الطاقة الانتاجية و رفع معدلات النمو في الاجل الطويل ، حيث اعتبر ان الطلب الفعال يتكون من مستوى الاستثمار و الذي يتوقف على الكفاية الحدية لراس المال و سعر الفائدة ، بالتالي من اجل الزيادة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات اكبر من الاستثمارات و ربط معدل النمو بالناتج الاجمالي ، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمارات ، التشغيل و الانتاج[2] .

اما في "**نموذج هارود–دومر**" فتظهر اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحفيز النمو انطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار و الادخار المخطط ، و باستخدام دوال انتاج تتسم بالقدرة على الاحلال بين عناصر الانتاج ، و انطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت ، يظهر النموذج كالاتي : معدل النمو= معدل الادخار / (راس المال / الناتج)[3].

من خلال الادخار الاجمالي (كدالة في الدخل) و الاستثمار فان معدل النمو g سيكون :

$g = (I_d + I_f / Y)/K$ حيث تشير : I_d ، I_f ، Y، K بالترتيب الى الاستثمار المحلي ، الاستثمار الاجنبي ، الناتج ، رصيد راس المال .

اي ان النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي او رصيد راس المال و نظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي اهمها الاستثمار الاجنبي .

و يركز نموذج "سولو" على فرضية استخدام المزيد من عنصري العمل و راس المال، طالما ان التكاليف الحدية اقل من العوائد الحدية و حتى يتم التساوي بينهما ، حيث نجد ان نموذج النمو الكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة و راس المال ، و نظرا لافتقار الدول النامية لعنصر راس المال مقارنة بالدول الصناعية فان الانتاجية الحدية لراس المال تكون مرتفعة في تلك الدول ، الامر الذي من شانه تحفيز انتقاله الى الدول النامية في شكل استثمارات اجنبية .

---

[1] زكي رمزي ، **السياسات التصحيحية و التنمية في الوطن العربي** ، دار الرازي ، بيروت ، 1989، ص 35.

[2] رفيق نزاري ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي – دراسة حالة تونس ، الجزائر و المغرب** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2008، ص 57.

[3] يعرف نسبة راس المال / الناتج بانه الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل او حجم راس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة .

اكد نموذج سولو على ان التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل ، كما اوضح ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر على النمو في الاجل القصير و يرفع من معدله و من ثم يتباطأ هذا النمو و ذلك لسببين : تصاعد حصة العامل الواحد من راس المال و هبوط الناتج الحدي لراس المال تاركا نعدل النمو في الاجل الطويل دون تغيير ، و قد نوه سولو بالتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الاجنبي و دورها في تعظيم عوائد الانتاج[1] .

دراسات قياسية اخرى اجريت حديث شملت مجموعة من الدول كدراسة ل **Firebaugh (1992)** توصلت الى ان كل زيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 1 % ترتب عنها زيادة في النمو بحوالي 0.08% ، في حين ان الزيادة في الاستثمار المحلي بنسبة 1% ايضا ادت الى زيادة النمو ب 0.23 %.

دراسة اخرى لجمال محمود عطية(1987–2000) على الاقتصاد المصري بينت الاثر الايجابي لمعدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي ، و بلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة لرصيد الاستثمار الاجنبي المباشر حوالي 0.83.[2]

4–2–الاثر على التنمية في الدول المضيفة :

بخصوص دعم عملية التنمية في الدول المضيفة ، فقد بحث **Dunning** عن العلاقة بين الاستثمار و التنمية ، و ذلك اعتمادا على قياس مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة بواسطة متوسط نصيب الفرد من الدخل ، و قد صنف العلاقة بين الاستثمار و التنمية في اربع مراحل .[3]

كما اتضح ان نمو الاستثمار الاجنبي المباشر اثر بشكل ايجابي على المداخيل المتوسطة في الدول الاسيوية ، و ادى الى زيادة مداخيل الطبقة الفقيرة (اخر 20 من فئات توزيع الدخل) بنفس نسبة زيادة الدخل العام على الرغم بعدم وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين ، الا انه تم اعتبار اثار ممارسة اقتصاديات الحجم كإحدى مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو ، بالإضافة الى التشغيل و تحسين المهارات[4] .

من منافع هذه الاستثمارات و الذي يكتسي اهمية قصوى لاقتصاديات الدول النامية ، هو نمو التجارة الخارجية خاصة الصادرات ، اذ لا يمكن تجاهل الاثر الذي احدثته على اقتصاديات شرق اسيا و الجنوب وكذلك دول من افريقيا وامريكا اللاتينية ، فقد ارتفع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند من 553 دولارا في عام 1991 (على اساس قيمة الدولار في عام 2010) الى 1806 دولار في 2015،

---

[1] Philipe Aghion et Peter Howit **Théorie de le croissance endogène** , Dunod,2000, p36.

[2] جمال محمود عطية ، **تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري** ، اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة و اداة الاعمال ، جامعة حلوان ، 2000.ص95.

[3] زغدار احمد ، **الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة** ، مجلة الباحث ، عدد 2004/03، ص 162.

[4] بيوض محمد العيد ، . **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة** ، مرجع سابق ، ص 133.

بينما شهدت الصين ارتفاعا اكبر بكثير من 783 دولار عام 1991 الى 6416 دولار في 2015. و هو ما توصلت اليه ايضا دراسة jung Gary Hufauer et Euijin (2016) ساهم التوسع التجاري التصاعدي منذ الحرب العالمية الثانية في زيادة الدخل القومي بفعل الاستخدام الموارد بكفاءة اكبر . كما تجبر على المنافسة و جذب العملاء و تحسين جودة الانتاج (دراسة Dabla–norris et duval, 2016) وحسب نفس التقرير فان التجارة غير مسؤولة عن عدم المساواة في هذه الدول بل يرجع ذلك الى السياسات [1].

بالمقابل تقرير التجارة و التنمية ل 2014 ، يبرز الوجه الاخر لهذه الاستثمارات ، حيث وضح الفرق الذي تخلقه بين الفئات في المجتمع ، و انها المسؤولة عن تأكل الوعاء الضريبي في بعض دول العالم نتيجة سياسات تحويل الارباح و التهرب الضريبي ، سوء تسعير التحويل في التجارة الدولية ، و ذكر نفس التقرير ان تمويل التنمية في الدول النامية بات على المحك بسبب نقص الايرادات الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية ، في الوقت الذي تضاعفت فيه ارباح الشركات متعددة الجنسيات الى عشرة اضعاف [2].

و مع هذا النزيف للموارد الناجم عن التدفقات المالية غير المشروعة من قبل الشركات الاجنبية خاصة في الصناعات الاستخراجية و التعدين ، فان خطط التنمية الموضوعة من قبل هذه الدول اصبح على المحك خاصة في ظل التزايد السكاني الكبير الذي تشهده بعض المناطق الفقيرة .اضافة الى ذلك فان فرص العمالة التي توفرها هذه الاستثمارات ليست دائمة ، اذ عادة ما يتجه راس المال الى الاقتصاديات المفتوحة الصغيرة خلال اوقات الرخاء مما يزيد من مخاطر فرط الاستثمار و الفقاعات ، و يهرب في اوقات الشدة ما يؤدي الى تفاقم حالة الركود ، و ثانيا تشارك في المعاملات المصرفية عبر الحدود جهات اقراض كبيرة و معقدة يصعب اخضاعها للتنظيم ، مما يعرض المجتمع لمخاطر على نحو ما حدث خلال فترة الكساد عام 2008 [3].

5–الاثر على ميزان المدفوعات : يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر بالإيجاب على ميزان المدفوعات في حال احداثه فائضا او تخفيف العجز والعكس صحيح .

5–1–الاثار على الميزان التجاري :هناك علاقة اكيدة بين امكانيات الاستيراد و الاستثمار ، فزيادة الاستثمار تقضي فعلا برفع الواردات و هي واردات السلع النهائية الاستثمارية او الواردات الوسيطة و يحدث التأثير تبعا للفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته ، فاذا كانت قيمة الصادرات اكبر من قيمة الواردات احدث ذلك فائضا في الميزان التجاري او خفف من العجز ، و العكس صحيح .[4]

---

[1] موريس اوبسفلد ، **عودة التجارة الى مسارها الطبيعي** ،مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2016، ص 9-13.

[2] تقرير التجارة و التنمية 2014 ، استعراض عام ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، ص 29.على الموقع الالكتروني : www.unctad.org/en/publicationslibrary/tdr2014-ar.pdf. تاريخ الاطلاع: 2018/5/16.

[3] مجلة التمويل و التنمية . **العودة الى التجارة الدولية** ، مرجع سابق ،ص 10.

[4] Patrick Guillaumont , **l'absorption du capital**, édition Cujas, Paris, sans année d'édition, p 88.

5-2-الاثر على ميزان حركات راس المال : افتراض ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تحدث اثرا ايجابيا على هذا الميزان ليست صحيحة في كل الحالات ، و ذلك بالنظر الى عاملين :

- طريقة تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر (مصدر التمويل) .
- العملة المستخدمة في سداد تكاليف انجاز او حيازة المشروع الاستثماري .

5-3-الاثر على ميزان الخدمات و باقي التحويلات: اذا كان الاستثمار الاجنبي المباشر في مراحله الاولى قد يحدث اثارا ايجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الاجنبية [1]، فان الاتجاه سينقلب حين تسديد القروض الاجنبية و الفوائد و ثمن استخدام براءات الاختراع و تحويلات مرتبات العاملين الاجانب الى الخارج ، بالإضافة الى تحويلات الارباح التي يحققها الاستثمار[2] .

يؤكد "**الفين اورتيز**" ان الشركات المتعددة الجنسيات تربح 7 دولار مقابل كل دولار مستثمر في دولة اجنبية ويتم تحويلها كلها الى الدولة الاصل او الى الجنات الضريبية .[3] كما يمكنها ان تنقل من بلد لأخر ما بين 30-50 مليار دولار بهدف المضاربة [4]. لذا فان اثر التدفقات سيكون لها اثر سلبي على ميزان المدفوعات بسبب التحويلات الرأسمالية ، فضلا عن زيادة الاستيراد في بعض الحالات .

هناك المزيد من الضغوطات على ميزان المدفوعات نتيجة تسعير الصادرات و الواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة في حالة التكامل الراسي مع عدد من فروعها ، حيث تغالي معظم الشركات في اسعار السلع و الخدمات التي تقدمها .و ذلك بهدف نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة الى اخرى ذات معدلات منخفضة ، او لنقل الارباح .

-ان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدولة المضيفة ، حيث في ظل اسعار الصرف المرنة ، فان اي اختلال بين العرض و الطلب على العملات الاجنبية يتم تعديله عن طريق تعديل سعر الصرف ، و في حالة زيادة الطلب على العرض فانه يتم تخفيض سعر الصرف ، اما في حال كانت الدولة تطبق اسعار الصرف الثابتة فان صافي الزيادة في الطلب على العملات الاجنبية الناتج عن الاستثمار الاجنبي المباشر من شانه ان يؤدي الى تقليل الفائض او الزيادة في عجز ميزان المدفوعات [5].

---

[1] بينت الدراسات ان الاستثمارات الامريكية في الخارج لا تتعدى نسبة تمويلها الذاتية 20% و لا تتعدى النسبة بالنسبة للاستثمارات الاخرى 25%.

[2] هناء عبد الغفار ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية – الصين نموذجا** ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص 285.

[3] فلنتين اشتيغن ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد** ، ترجمة : د- شهرت العالم ، 1988، ص 12-13.

[4] احمد عبد العزيز ، جاسم زكريا و فراس عبد الجليل ، **الشركات متعددة الجنسيات و اثرها على الدول النامية** ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، العدد الخامس و الثمانون ، 2010، ص 17.

[5] عمار زودة ، **محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر ، 2008، ص 64.

6- الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا

يعتبر الكثيرون ان الشركات المتعددة الجنسيات هي المسؤولة الاولى عن تقدم الانسانية و ذلك بالتعاون مع مراكز البحث الوطنية ، و ذلك لسيطرتها على معظم التكنولوجيا اليوم (ما عدى التكنولوجيا العسكرية) ، استطاعت هذه الشركات تعظيم ارباحا باستغلال هذا العامل الانتاجي ذو التكلفة العالية .

6-1- طبيعة التكنولوجيا المنقولة :

يتسم النقل التكنولوجي لهذه الشركات بطابعين[1] : طابع خاص بنوع التكنولوجيا المنقولة و مدى توافر و تكلفة التكنولوجيا بالنسبة الى المستهلك ، هذا النقل لا يخص التكنولوجيا الانتاجية و حسب و انما ايضا التكنولوجيا غير الصناعية. و تنقسم الى اربع مجموعات : تكنولوجيا محمية تحت لواء التراخيص و العلامات ، تكنولوجيا تخص المهارة un savoir faire و ليست بالتراخيص و الماركات ، التكنولوجيا المدمجة في سلع التجهيز .

و تكمن اهمية الاستثمارات في نقل التكنولوجيا غير المدمجة ، من جهتها تفضل الشركات العاملة ضمن التكنولوجي المعقدة غير النمطية الحفاظ على تنافسيتها في السوق . لذا ففي اغلب الاحيان تنقل الشركات التكنولوجيا كثيفة اليد العاملة ، بحيث يهدف انتاجها الى احلال واردات تلك الدول ، كما يرتبط نقل التكنولوجيا المعقدة بمدى مرونة الطلب على السلع ، فالدول النامية تتسم بمرونة عالية لأسعار هذه المنتجات اي انها لا تلتقي مع اهداف الشركات المنتجة .بالتالي فان نقل التكنولوجي مرتبط ايضا بالاستراتيجية المتبناة من الشركات متعددة الجنسيات .[2]

6-2- العوامل المؤثرة في عملية النقل التكنولوجي:

تنقل الشركات الام التكنولوجيا عن طريق الدفعات التكنولوجية الامامية او الخلفية ، و ذلك من خلال الروابط و العلاقات التي تقيمها مع النسقين التكنلوجي و الانتاجي في الدول المضيفة ، اي ان درجة النقل التكنولوجي ترتبط بمدى عمق و تنوع الروابط الاقتصادية التي تقيمها الشركات المستثمرة مع القطاعات الانتاجية في الدولة المضيفة . غير ان الواقع يبرز محدودية التعامل مع الشركات المحلية الا نادرا في حالات الشركات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي .

يرى التيار الليبيرالي ان الشركات متعددة الجنسيات لها قدرات لامثيل لها في احراز التقدم التكنولوجي و هي بذلك ضرورية لدول العالم الثالث ، في الوقت ذاته يعترفون ان مركزها الاحتكاري قد يدفعها الى

---

[1] Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement**, , tome 02, offices des publications universitaires,1989, p 663.

[2] Jaques Perrin , **les transfert de technologie** , édition la découverte , 1983,p 50-51.

ممارسات تقييدية و بالتالي لا تستفيد الدول النامية من هذه التكنولوجيا . اما التيار التقدمي فيرى ان احتكار التكنولوجيا من قبل هذه الشركات و ادخال العالم الثالث في تقسيم دولي للعمل لصالح المراكز المصنعة هو العائق امام نقل حقيقي للتكنولوجيا ، على الرغم من ذلك فإنها تغطي 70% من عمليات نقل التكنولوجيا الى الجنوب .[1]

تخضع عملية النقل التكنولوجي سواء الافقي او الراسي[2] الى استيعاب الدول النامية لهذه التكنولوجيا ، و ذلك بالرفع من مستويات التعليم و التدريب و الرقي بمراكز البحث و التطوير لجعل النشاط او القطاعات اكثر مقدرة على استيعاب و التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة ان توافرت . بالمقابل نجد ان ما تنفقه معظم الدول النامية على عمليات البحث لا يتعدى نسبة 0.5% من الناتج القومي .

7-اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على المناخ و البيئة:

مسألة البيئة و الاستثمار الأجنبي المباشر جوهرية في النقاش حول العولمة و البيئة ، اذ يرى البعض ان الدول النامية تعمد الى تخفيض معاييرها البيئية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية (السباق نحو القاع) التي تستغل ذلك من اجل خفض التكاليف مقارنة بدول اخرى تفرض قيودا و تشريعات صارمة للحفاظ على البيئة . في الواقع هناك توجهان :

اولا: التوجه الذي يقلل من مخاطر هذه الاستثمارات على المناخ و البيئة : يرى dragupsta et al ان تكلفة المراقبة و التحكم في انبعاثات ثاني اكسيد الكبريت في الشركات الصناعية الصينية كبيرة احجم بضع دولارات فقط لكل طن ، و ان هناك غياب دلالة قوية تدعم فكرة تأثير الضوابط البيئية على القرارات الاستثمارية لصناعة السيارات .[3]

ثانيا: التوجه الذي يدعم فكرة ملاجئ التلوث : حيث يدعم الغالبية فكرة توجه الاستثمارات خاصة التي ينتج عن نشاطها نفايات سامة او مضرة بالمناخ و البيئة الى دول مضيفة متساهلة مع القيود البيئية . xng et kolstad اثبتا من خلال دراسة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة الامريكية في ستة قطاعات تخضع لتكاليف بيئية عالية (الكيماويات و المعادن) ان التشريعات البيئية كانت محددا لتوجه هذه الاستثمارات يقل التأثر بانخفاض تأثير الصناعات على البيئة[4] .

---

[1] خالد رعد ، **دراسات و بحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية** ،منشورات جامعة دمشق، 1995، ص 460.

[2] النقل الراسي للتكنولوجيا هو ترجمة البحوث التي تجري في مؤسسات البحث الى وسائل متقدمة للإنتاج او للخدمات المساعدة ، اما النقل الافقي فهو النقل المادي الآلات و المعدات و الخبرات من الدول المتقدمة الى الدول الاخرى.

[3] **Making FDI work for sustainable developement**, UNCTAD , Geneva, 2004, p 55.

[4] Jing Zhang, **foreign direct investment- gouvernance and environment in china : regional dimensions** , a thesis subtmitted to the university of birmingham for the degree of doctor of philosophy, departmant of economics school of social sciences, june 2008, p 187.

والمفارقة ان الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في الصناعات كثيفة التلويث عموما تستعمل منتجات و تكنولوجيات بيئية اكثر من منافسيها المحليين داخل الدول المضيفة .لكن هذا لا ينفي انها مسبب رئيسي في انبعاثات الغازات المضرة بالبيئة ، ففي دراسة شملت 19 فرع لشركة متعددة الجنسيات كثيفة التلويث انها لا تطبق المعايير البيئية الاوروبية . كما انه من 112 شركة من اصل دانماركي تطبق 17 منها فقط تدابير وتقارير الرقابة البيئية في الدول النامية [1].

من جهة اخرى هناك جهود عالمية لدفع هذه الشركات الكبرى لتحسين التكنولوجيا الصديقة للبيئة ، والالتزام بالممارسات البيئية السليمة من خلال التوسع في المنتجات و الخدمات البيئية .

المبحث الرابع : تحليل توجهات و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر ، تونس و المغرب

تتنافس دول المغرب العربي الى كسب المزيد من الشركاء الاجانب ، حيث تعول تونس و المغرب على رؤوس الاموال غير الوطنية لدعم القطاعات و المشاريع و تثمين الفرص المتاحة في المنطقة . و قد كانت نتائج سياسات هاته الدول واضحة فيما يخص التدفقات الواردة اليها . الهدف من المبحث هو مقارنة حجم التدفقات بالنسبة للمناطق الاخرى من العالم ، و ايضا بين دول المقارنة .

المطلب الأول : اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

عرفت ظاهرة الاستثمارات المباشرة الاجنبية حركة سريعة خلال القرن الماضي ، حيث ارتفعت من حيث الحجم و من حيث الوجهة ايضا .

1-تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

تطورت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ نهاية القرن 19 ، ففي عام 1870 مثل 40% من مجموع تدفقات راس المال الدولي في الاجل الطويل ، و قد ساعد التوجه الحمائي ابتداء من 1880 في تحويل الانتاج الى الخارج . في 1914 كان ل 41 شركة امريكية على الاقل فرع او اثنان في دول اجنبية (كندا ، المملكة المتحدة ، المانيا) [2].

اما عن القطاعات المستثمر بها فكانت اساسا (55%) في القطاع الاولي ، 20 %في البنى التحتية ، 15% في الصناعة و 10 %في الخدمات .

[1] **Making FDI work for sustainable developement**, UNCTAD, op.cit. , p 53.
[2] Hatem Fabrice, **les multinationales en l'an 2000**, économica , 1995, p 111.

بين 1960 و 1970 ارتفع الاستثمار الاجنبي من 66 مليار دولار الى 380مليار ، نصف القيمة مصدرها الولايات المتحدة الامريكية ، و المملكة المتحدة (15 %) ، فرنسا (6.5%) ، توجهت بالمعظم نحو دول متقدمة اخرى (70%) و 30% نحو الدول النامية .[1]

بين 1970و 1990 وصل حجم الاستثمار الاجنبي العام 1980 الى 551 مليار دولار ، ليبلغ 1667 مليارا بداية التسعينات و 3178 مليار في 1996 اي 5 %من اجمالي الناتج العالمي ، و يرجع هذا النمو التزايد الى : الخوصصة و تحرير الاسواق ، التقدم التكنولوجي في وسائل النقل و الاتصالات ما سهل التسيير و المراقبة عن بعد للمشاريع الاستثمارية ، تعقد اساليب الانتاج و الحرية المتصاعدة في اسواق راس المال حيث امكن بيع و شراء الشركات ، كما تيسر للشركات الحصول على التمويل بفعل تدويل خدمات البنوك ، اضافة الى ارتفاع تكاليف البحث و التطوير ، الصيانة و التسويق ما دفع للبحث عن اقتصاديات السلم .

حسب CNUCED فان الدول النامية تلقت 15 %من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في 1980 و 20 %في 1990 و 40% في 2004 ، 63 %منه نحو دول اسيا و تستحوذ الصين وحدها منذ 1990 على ربع الاستثمارات في الدول النامية و نصف الاستثمارات في دول اسيا ، فبين 1993 و 1994 كانت الصين ثاني دولة مضيفة للاستثمارات المباشرة الاجنبية عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية ، تغير الوضع ف 2002 لتتفوق الصين على الولايات المتحدة الامريكية من حيث استقطاب الاستثمارات الاجنبية .

كما ساهم ارتفاع قيمة الين الياباني ابتداء من 1985 الى نمو الاستثمارات المباشرة للشركات اليابانية في الخارج ، و ذلك للتخفيف من تكاليف العمالة حيث تم توجهت هذه الاستثمارات الى دول اسيا ، لتنخفض بعدها في سنوات 1990 نتيجة النتائج غير الجيدة للفروع في الولايات المتحدة الامريكية و اوروبا ، ما ادى الى تغيير الوجهة الى دول اسيا خاصة الصين ، وقد ارتفعت حصة الدول النامية من مجموع تدفقات الاستثمارات المباشر العالمية الى 42 %منها 12 %للصين . بالرغم من هذا الارتفاع ظلت الدول المتقدمة و في مقدمتها الوليات المتحدة الأمريكية المتلقي لأكبر حصة منها[2] .

[1] Reichard Robert, **l'économie mondialisée**, Dunod, 1993, p 96.
[2] Hatem Fabrice, **les multinationales en l'an 2000**,op.cit , p 112.

الشكل رقم(1-1) : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة عالميا 2000-2019

(الوحدة : بليون دولار)

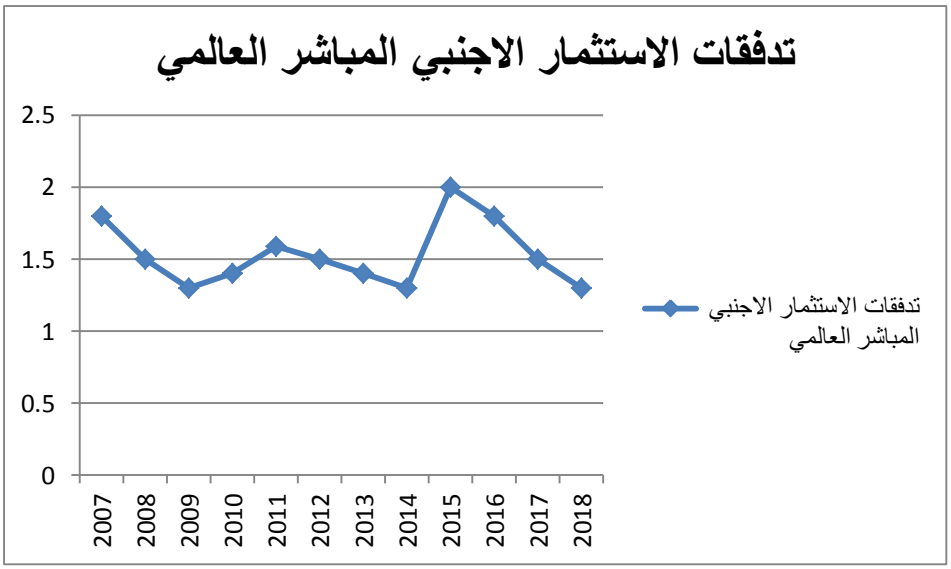

المصدر: CNUCED، ide et entreprises multinationales،

CNUCED, base de données sur les IDE et les entreprises multinationales (www.unctad.org/fdstatisyics تاريخ الاطلاع : 2020/4/24.

في الفترة بين 1982-1993 تضاعفت الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المتقدمة ب 1.3 في القطاع الاولي، 2.9 في القطاع الصناعي و 20 مرة في قطع الخدمات . في خضم ذلك بقيت القارة الافريقية لوقت طويل بعيدا عن هذه الحركة ، ففي الفترة 1997- 2002 لم تتلقى سوى حوالي 1.4% من التدفقات العالمية للاستثمارات الاجنبية، و يرجع ذلك الى مناخ الاعمال المتردي في القارة (الحروب ن عدم الاستقرار السياسي ، الفساد ، عدم احترام حقوق الملكية) ، في 2005 سجلت دول القارة الافريقية استضافة ل 34 مليار دولار مقابل 11 مليار كان قد سجل في الفترة بين 1996و 2002[1] .

واصلت الاستثمارات العالمية النمو ، حتى 2007 .و قد وصلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي الى الاقتصادات النامية الى اعلى مستوى لها حتى 2014 ، مرتفعة ب 2% لتصبح الصين ثاني أكبر متلق للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم . و الملاحظ في 2014 الانخفاض في التدفقات الداخلة على مستوى معظم التجمعات و المبادرات الاقليمية ، كما حدث تباين من جانب المستثمرين الخاصين ، فأهمية صناديق راس المال السهمي الخاصة في السوق العالمية للإندماجات و الإستحواذات ، انعكست بصورة رئيسية في معاملات تنطوي على شركات كبيرة .كما توسعت اعمال الشركات متعددة الجنسيات .

[1] Berger Suzanne , **made in monde** , le seuil , 2006, p 44.

واصلت الاستثمارات الانخفاض في 2012 ، فبين 2011 و 2012 انخفض قيمة الاستثمارات ب 18% لتصل في 2012الى 1.3 تريليون دولار مقابل 1.6 ترليون دولار في 2011.

تواصل انخفاض التدفقات يعزى الى الضعف الهيكلي في النظام المالي و المصرفي العالمي ، و احتمال تدهور البيئة الاقتصادية العالمية و بالتالي تباطؤ النمو و ازدياد حالة عدم اليقين بشان السياسة العامة في قضايا تؤثر على ثقة المستثمرين .

من جهة اخرى تمكنت للمرة الاولى الدول النامية من زيادة حصتها من الاستثمارات ، حيث ارتفعت في 2012 الى 52% من اجمالي التدفقات العالمية .

اما في 2014 فقد انخفضت الاستثمارات ب 16 %الى 1230 مليار دولار ، بسبب هشاشة الاقتصاد العالمي و عدم اليقين من قبل المستثمرين ، بالمقابل ارتفعت حصة الدول النامية من الاستثمارات بزيادة قدرها +2% لتبلغ 681 مليار دولار . أما حصة الدول المتقدمة بقيت ضئيلة بالمقارنة مع السنوات التي سبقت اذ انخفضت ب 28% اي بقيمة 499 مليار دولار ، و يرجع ذلك الى تراجع الاقتصاد الامريكي .

كما شهد هذا العام تغيرا في قائمة المستثمرين ، اذ يلاحظ انه من بين اكبر 20 دولة مستثمرة 9 منها كانت دول نامية او في مرحلة الانتقال . و سجلت عمليات الاندماج – الاستحواذ ارتفاعا الى 399 مليار دولار ، فعدد العمليات التي فاقت المليار دولار انتقلت من 168 في 2013 الى 223 في 2014[1](و هو الرقم الاكبر منذ العام 2008) .

بالنسبة لاستثمارات الصناديق السيادية فقد ارتفعت ب 16 مليار دولار ، حيث تنشط اساسا في مشاريع البنى التحتية ، و سجلت القيمة المضافة للشركات متعددة الجنسيات الى 7900 مليار دولار .

التوزيع الاقليمي لهذه الاستثمارات شهدت استقرارا في القارة الأفريقية عند 54 مليار دولار ، و نمت ب 9% في دول اسيا مع فروقات في النمو بين مختلف دولها ، و تراجعت في دول امريكا اللاتينية ب 14% بقيمة 159 مليار دولار بسبب تراجع عمليات الاندماج و الاستحواذ في دول الكراييب و امريكا الجنوبية.

في 2016 شهدت التدفقات الواردة تراجعا طفيفا بمقدار28 مليار دولار و بنسبة 1.6% ، و قد تراجعت حصة الدول النامية بمعدل 14.1 الى نحو 646 مليار دولار ، نسبة انخفاض تلك الاستثمارات كانت 20.5 بالنسبة لدول شرق و جنوب اسيا ، كما تراجعت التدفقات الى دول افريقيا و امريكا اللاتينية و الكاريبي الى 59 و 142 مليار دولار على التوالي . بالمقابل ارتفعت الاستثمارات نحو الدول المتقدمة بنسبة 4.9 %الى

[1] Rapport sur l'investissement dans le monde 2015, vue d'ensemble ,CNUCED , p 10.

1032 مليار دولار . في 2017 إنخفضت التدفقات العالمية ب 23 %، لتصل الى 1.43 تريليون دولار بعد ان كانت 1.87 ترليون دولار في 2016.[1]

2- التوجهات القطاعية للاستثمار الاجنبي المباشر عالميا

استمر التحول نحو الاستثمار الاجنبي المباشر في الخدمات خلال عشر سنوات من 2004 الى 2015 ، و ذلك استجابة لعملية التحرير المتزايدة في هذا القطاع ، و لزيادة قابلية الخدمات للتداول تجاريا . من جهة اخرى انخفضت الاتجاهات للاستثمار في المجالات الجديدة بنسبة 2 %.[2]

في 2016 ، تراجع عدد المشاريع مقارن ب 2015 ، فيما ارتفعت مؤشرات التكلفة الاستثمارية الاجمالية للمشروعات و الوظائف التي وفرتها ، اكبر القطاعات التي وجهت لها الاستثمارات في هذا العام هي العقارات بقيمة اجمالية من الاستثمارات قدرت ب 164 مليار دولار .

انخفض الاستثمار في 2020 بسبب ازمة كوفد -19 ب 40 بالمئة عن 2019، حيث انخفضت اعلانات مشاريع الاستثمارات التأسيسية الجديدة و عمليات الدمج و التملك عبر الحدود بأكثر من 90 بالمئة بداية 2020مقارنة ب2019. اكثر القطاعات تأثرا كانت السياحة .[3]

المطلب الثاني : حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لا تخلو كل الدول العربية من الفرص الاستثمارية ، حيث تعتبر اسواقا استهلاكية ، كما تتخفض تكاليف العمالة و الضرائب بشكل كبير عن نظيرتها في بعض الدول الاوروبية . انتهجت معظم الدول سياسات تشجيعية لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية ، و هو ما سمح بزيادة الاستثمار ، يحلل المطلب بيانات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى هذه الدول من جاراتها العربية و كذا خارج المنطقة العربية.

1-تحليل التدفقات الواردة الى الدول العربية

عموما شهدت الفترة بين 2000 و 2010 تذبذبا فيما يخص التدفقات الواردة اليها ، حيث بلغ الاستثمار سنة 2003 نحو 8.62 مليار دولار مقابل 5.38 مليار العام 2002 بزيادة قدرها 60 %، اي 1.54% من اجمالي التدفقات على مستوى العالم و 5.01 %من حصة الدول النامية. أغلب الاستثمارات توجهت بالخصوص الى الدول العربية التالية : المغرب (2279 مليون دولار) ، السودان (1349 مليون دولار) ،

[1] تقرير الاستثمار العالمي 2018، على الرابط : http://unctad.org تاريخ الاطلاع 2019/06/18.
[2] تقرير الاستثمار العالمي 2015، على الرابط : http://unctad.org . تاريخ الاطلاع : 2019/06/11.
[3] تقرير الاستثمار العالمي 2020، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، ص 05.

سلطنة عمان ، الاردن ، لبنان ، الكويت ، ليبيا ، و انخفضت التدفقات في كل من : الجزائر ، الامارات ، اليمن ، قطر ، فيما لم تسجل باقي الدول اي استثمارات تذكر[1] .

استمر حجم التدفقات في الارتفاع خلال السنوات 2004، 2005، 2006، 2007 مع تسجيل تذبذب فيما يخص توزيعها على الدول العربية المختلفة ، بلغت الاستثمارات الواردة العام في 2005 :47.6 مليون دولار ، 70.453 مليون دولار في 2006، 81.327 مليون دولار في 2007 .[2]

حسب تقارير الاستثمار العالمي فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية قد عرفت انخفاضا بمعدل 18.3 %الى 79.2 مليار دولار العام 2009 بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات من 2003 الى 2008 ، حيث وصلت التدفقات الى 96.9 مليار دولار في 2008 ، و يعزى هذا التراجع الى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي بما ساهم في تراجع صفقات الاندماج ، و تأجيل مشاريع التنمية في المنطقة التي تشمل على حصة مرتفعة من الاستثمار الاجنبي .

خلال العام 2012، ارتفعت التدفقات الى الدول العربية الى 47.1 مليار دولار ، لكنها بقيت اقل من تلك المسجلة خلال الاعوام 2008، 2009 . و كما هو الحال في باقي السنوات تستحوذ مجموعة قليلة من الدول على الرصيد الاعلى من الاستثمارات ، حيث استحوذت على 63 %من اجمالي التدفقات اربع بلدان هي ، السعودية و مصر و الامارات و لبنان .الدول المصدر لهذه الاستثمارات خلال هذا العام كانت : فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية ، المملكة المتحدة اليابان و هولندا ، اسبانيا ، المانيا.

تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية في 2014 مقارنة ب 2013 ب 8% من 74.5 مليار دولار الى 44 مليار دولار ، و قد مثلت 3.6 %من الاجمالي العالمي البالغ 1.23 ترليون دولار و 6.4 %من اجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار .حيث تواصل في 2014 تركز الاستثمار في عدد محدود من الدول العربية ، استحوذت كل من الامارات و السعودية للعام الثاني على اكثر من 41 %من اجمالي التدفقات الواردة ، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4.783 مليار دولار و بنسبة 10.9 %من الاجمالي العربي ، ثم حل العراق رابعا بقيمة 4.782 مليار دولار ، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.58 مليار دولار و بنسبة 8.2 %.

تراجعت استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في الدول العربية بدءا من العام 2013، بعدما شهدت تذبذبا في الاعوام 2003-2011.

[1] تقارير و منشورات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003.
[2] نشرة فصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ضمان الاستثمار ، السنة الثامنة و العشرون ، العدد الفصلي الاول يناير – مارس 2010، ص 13.

كما شهد العام 2016 ارتفاعا في قيمة الاستثمارات الواردة الى الدول العربية بنسبة 25 %، من 24.6 مليار دولار الى 30.8 مليار دولار ، الا أنها لم ترقى الى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغتها عام 2008 و المقدرة ب 96.3 مليار دولار .حصة الدول العربية من الاستثمار العالمي هذه السنة بلغ 1.8 %، و 4.8% من اجمالي الدول النامية . الملاحظ استمرار تركز التدفقات في عدد محدود من الدول العربية و هي : الامارات و مصر و السعودية . المغرب جاء خامسا بقيمة استثمارات بلغت 2.3 مليار دولار و بنسبة 7.5 .

شكل رقم(1-2): نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (عدد المشاريع)

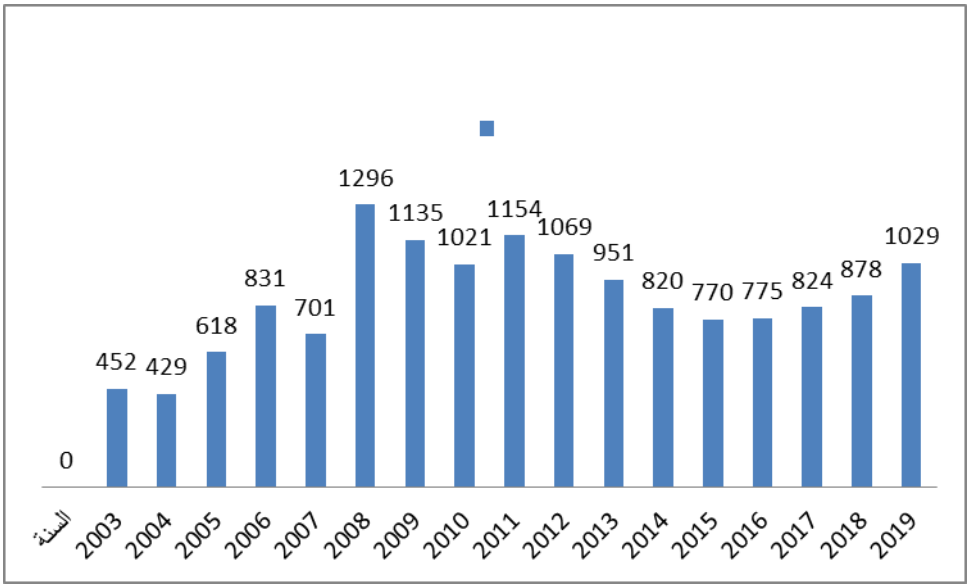

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار 2020 في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان لاستثمار و ائتمان الواردات ، ص06.

من واقع تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية يمكن استخلاص التالي[1] :

-شهد عدد مشروعات الاستثمار في الدول العربية اتجاها عاما نحو للنمو من 463 مشروعا عام 2003 الى 1335 مشروعا عام 2008 ، ثم شهد هبوطا مع ظهور تداعيات الازمة المالية العالمية اعتبارا من 2009 و تراجع مرة اخرى عام 2014.

-يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6109 شركة بنسبة تزيد على 7 %من اجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم .

-تركز شركات الاستثمار في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الامارات و ثانيها السعودية و قطر .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، **مناخ الاعمال في الدول العربية** ، 2015 ، ص 79.

–تركز مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الامارات (3834 مشروعا) بنسبة 36 %من الاجمالي العربي و ثانيها السعودية ب 1174 مشروعا بنسبة 11.1 % من الاجمالي العربي ، ثم مصر .

– التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشروعات الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة 2003 و 2015 تزيد عن ترليون دولار ، و اجمالي فرص العمل نحو 1.7 مليون فرصة عمل .

– ضمت قوائم أكبر شركات مستثمرة في الدول العربية شركات عربية كبرى .

– ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية في 2019 مع تراجع تكلفة المشاريع ، كما حل نشاط الصناعات التحويلية مقدمة الأنشطة من حيث التكلفة.

2 – الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية :

نسبة الاستثمار الصادر عن الدول العربية ضئيل مقارنة بمتوسط بعض دول العالم ، حيث سجلت الاستثمارات مستويات ضئيلة خلال الفترة 2000–2014، في 2014 تراجعت التدفقات الصادرة من الدول العربية ب 10 %، من 37 مليار دولار العام 2013 الى 33.4 مليار دولار ، و قد مثلت ما نسبته 2.5% من الاجمالي العالمي و 7.1 %من اجمالي الدول النامية .و مثلت دول الخليج اضافة الى ليبيا و لبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98 %لعام 2014 ، حيث تصدرت الكويت القائمة ثم قطر ثم السعودية ثم الامارات ، و في المرتبة الخامسة لبنان ثم سلطنة عمان و ليبيا و المغرب و مصر والعراق و الاردن و اليمن و تونس و موريتانيا على التوالي.[1]

اما فلسطين و البحرين فقد شهدتا تدفقات سلبية في حين لم يتم رصد تدفقات صادرة من الجزائر و جيبوتي والسودان و سوريا و الصومال .و بلغت ارصد الاستثمارات من الدول العربية بنهاية 2014، 251 مليار دولار .

في 2016 تصدرت الامارات الدول العربية من حيث التدفقات الصادرة ، بقيمة استثمارات بلغت 15.7 مليون دولار ، تليها السعودية و قطر بقيم بلغت على التوالي : 8.3 و 7.9 مليون دولار ، و شهدت الاستثمارات الصادرة عن الكويت تراجعا هذا العام ب 6.25 مليون دولار . اجمالي الاستثمارات الصادرة عن الدول العربية بلغ 29.27 مليون دولار .و قد واصلت هذه الدول العربية نفس الاداء حتى 2019.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات و ائتمان الصادرات ، مناخ الاعمال في الدول العربية ، 2015، ص 80.

3-الاستثمارات العربية البينية:

قدرت قيمة التكلفة الاجمالية لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 وابريل 2015 بما يقارب 370 مليار دولار .و حسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة تصدرت مصر القائمة باستحواذها على مشروعات بقيمة 99.3 مليار دولار تليها العراق ثم الجزائر بقيمة 24.3 مليار دولار بحصة 6.6% ، ثم السعودية في المرتبة الرابعة ثم قطر ثم ليبيا ، الاردن ، تونس ، الامارات العربية [1] .

اما حسب الدول المصدرة للتدفقات فقد تصدرت الامارات العربية مجموعة الدول العربية بقيمة 212.6 مليار دولار اي بنسبة 57.5% من الاجمالي، تلتها البحرين و حلت الكويت في المرتبة الثالثة ثم قطر ثم السعودية بقيمة 15.5 مليار دولار .

اما على صعيد التوزيع القطاعي لهذه المشروعات خلال الفترة 2003-2014 فيلاحظ الارتفاع الطفيف للأهمية النسبية لقطاع الخدمات المالية من 26 %الى 28% ليظل القطاع الاهم ، الاستقرار النسبي لقطاع خدمات الاعمال حول 8.6 %، ارتفاع في المنتجات الاستهلاكية الى 6.6 % ، بالمقابل كان هناك تراجع لقطاع الاتصالات مقارنة بالسنوات 2003و 2004 ، 2005 من 13 %الى 4 %.كما تراجعت الاستثمارات في قطاع السياحة و الفنادق من 7.2 %الى 5.3 %و على النقيض ارتفعت الاستثمارات في قطاع المنسوجات و قطاع العقارات الى 13.2 %و 7.3 %على التوالي[2] .

في 2016 ، استحوذت مصر على تدفقات الاستثمارات العربية الصادرة بنسبة 60.4 %من الاجمالي ، تلتها السعودية ب 23.4 %ثم الاردن ب 3.4 %، مصدر هذه الاستثمارات كانت : الامارات و السعودية و مصر .فيما يخص التوجهات القطاعية فان اكبر القطاعات المستفيدة كان قطاع العقار ، تلاه قطاع الغذاء ، ثم قطاع الطاقة المتجددة ، ثم قطاع الاتصالات .

واصلت الدول العربية كالإمارات و السعودية تصدر دول الشرق الاوسط الاكثر استثمارا في المنطقة حتى 2019 ، حيث بلغ حجم الاستثمار العربي في المنطقة اكثر من 15 مليون دولار ، بحصة تقدر ب 25.6 بالمئة .[3]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاعمال في الدول العربية ، 2015، مرجع سابق ، ص 87.
[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات و ائتمان الصادرات ، مناخ الاعمال في الدول العربية ، 2015، نفس المرجع ، ص 90.
[3] تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مناخ الاعمال في الدول العربية 2020، ص 10.

المطلب الثالث :حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الجزائر ، تونس و المغرب

بعد تحليل توجهات و حجم الاستثمارات نحو الدول العربية بشكل عام ، سنعرض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استفادت منها دول الدراسة ، و ذلك لرصد أهم القطاعات الجاذبة لراس المال .و كذا مقارنة التدفقات بين الدول الثلاث .

1-التدفقات الواردة :

الشكل رقم (1-3): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة 2000-2019

(الوحدة : مليار دولار امريكي)

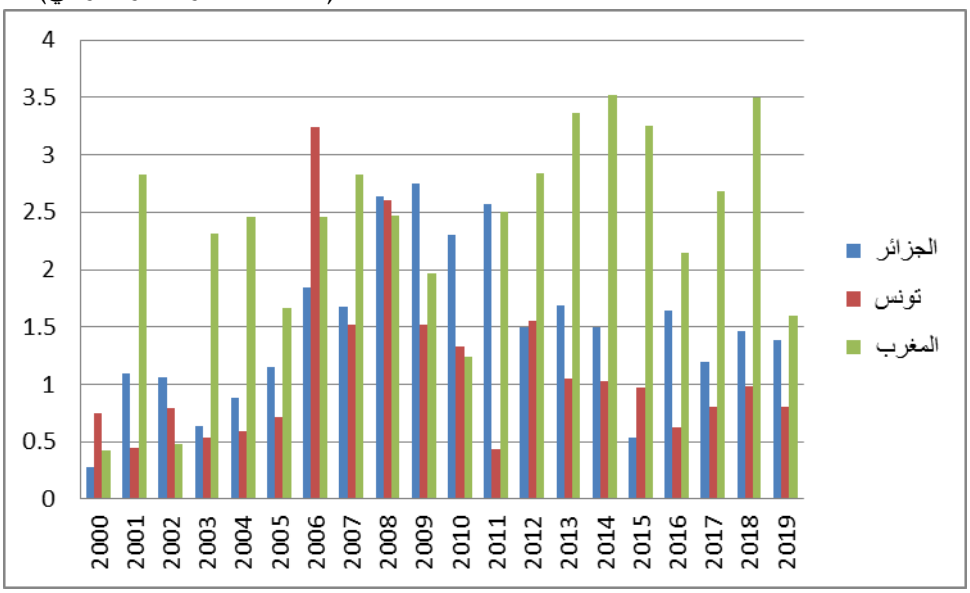

المصدر : اطلس بيانات العالم : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الجزائر، تونس ، المغرب www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/12/9.

اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر ، تونس و المغرب بالارتفاع سنويا ، ففي عام 2000 كان حجم التدفقات متقاربا نوعا ما، حيث استقبلت الجزئر280 مليون دولار و المغرب 422 مليون دولار وتونس 270 مليون دولار ، سجلت بعدها المغرب أكبر حجم من التدفقات في العام 2001 ، و الملاحظ ان الدول بدءا من هذا العام عرفت انتعاشا غير مسبوق في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، اذ استمرت التدفقات بالارتفاع في كل من تونس و المغرب ، فيما عرفت الاستثمارات في الجزائر تذبذبا في سنوات الدراسة اذ تراجع حجم الاستثمار الوارد في 2003 – 638 مليون دولار بعد ان كانت سجلت حوالي 1065 مليون دولار في 2002 كما تراجع مرة ثانية في 2010 اين سجلت 2300 مليون دولار بعدما كان الرقم هو 2746.2 مليون دولار في 2009 ثم تراجعا اخر في 2013 و 2014. اين وصل الى 1488

مليون دولار خلافا للمغرب ، حيث عرفت في نفس السنة ارتفاعا للاستثمار الوارد بلغ 3582 مليون دولار و هي أكبر حصة بين دول المقارنة .

تمكنت المغرب في 2016 من احتلال المرتبة الاولى مغاربيا من حيث استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث بلغت قيمة الاستثمارات بها 2.3 مليار دولار ، ما يمثل نسبة 7.5 %من اجمالي الاستثمارات الواردة الى الدول العربية .اي ان المغرب قد استقبلت ما بين 2003 و 2016 اكثر من 888 مشروعا اجنبيا . بتكلفة بلغت اكثر من 64.3 مليار دولار ، خلقت 241772 وظيفة ب 698 شركة .[1]

بتحليل حجم التدفقات كنسبة من التكوين الرأسمالي ، يلاحظ تراجع النسبة في الجزائر خلال 2012. بالمقابل ارتفعت في تونس و المغرب لتصل الى 15.39 %في تونس و 9.07 %في المغرب . و الجدير بالذكر ان نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي حتى 2013 لم تتجاوز 8.9% ، و تجاوزت 30% في المغرب و حدود 40 %في تونس .

متوسط نصيب الفرد من اجمالي الارصدة الواردة للاستثمارات في الدول الجزائر لا يمثل سوى 657.43 دولار/ للفرد الواحد ، وهو ما يعادل اقل من نصف متوسط نصيب الفرد العربي ، و اقل من ربع متوسط نصيب الفرد التونسي .[2]كذلك يلاحظ ان مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان لها مساهمة اكبر في الاقتصاد المغربي ، حيث بلغت مساهمة التدفقات الداخلية الصافية من الناتج المحلي الاجمالي 4.4 %في 2003 و 3.2% في 2015 و 3% في 2018 [3]. الجدول الموالي يعرض صافي التدفقات الداخلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للدول الثلاث .

جدول رقم (1-4): الاستثمار الأجنبي المباشر : التدفقات الداخلية الصافية (نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)

الدول/السنوات	2000	2003	2006	2009	2012	2015	2018
الجزائر	0.5	0.9	1.6	2.0	0.7	0.3-	0.9
تونس	3.5	2	9.4	3.5	3.5	2.2	2.5
المغرب	1.1	4.4	3.6	2.1	2.9	3.2	3

المصدر: اطلس بيانات العالم ،مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر التدفقات الداخلية الصافية الجزائر ، تونس ، المغرب www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/03/02.

[1] مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

[2] Rapport sur les ide dans le monde, 2011,: http://unctadstat.unctad.org/tableviewer/tableview.aspx 14/5/2018.

[3] اطلس بيانات العالم ، مؤشر مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في الناتج المحلي الاجمالي المغرب ، www.Knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/06/16.

يتضح من بيانات الجدول أهمية الاستثمارات الأجنبية في اقتصادات الدول الثلاث ، اذ وصلت مساهمة هذا النوع من الاستثمار في تونس الى 9.4 %في 2006 ، أما في المغرب فتجاوزت 4.5% ، في حين لم تتخطى المساهمة في الجزائر 2 %.

2-التوجهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة

تجذب منطقة المغرب العربي عموما استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الطاقة و العقار و الاتصالات و ذلك لميزة اقتصاداتها وأسواقها ، حيث يرتفع مستوى العائد او الأرباح على هذه الاستثمارات نظرا للتسهيلات و الامتيازات التي تمنحها كل من الجزائر و تونس و المغرب و باقي دول المغرب العربي ، يلخص الشكل الموالي أكبر 10 قطاعات استفادت من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الفترة بين 2006 الى 2015

شكل رقم(1-4) : أكبر 10 قطاعات جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة 2006-2015

الوحدة : مليون اورو

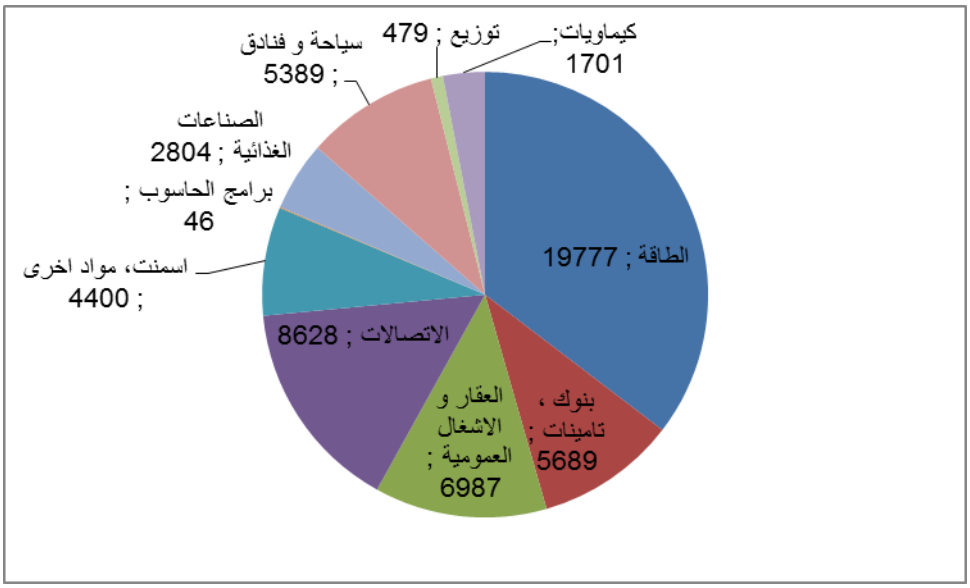

المصدر : Rapport ANIMA, 10 ans d'investissements étrangers et partenariats d'affaires en méditerranée 2006-2015, novembre2016, p 07.

منذ فتح السوق المغاربية على الاستثمارات الاجنبية ابدت الاخيرة اهتماما باستغلال المواد الاولية لصالح الشركات الكبرى الام بدول اوروبية و الولايات المتحدة الامريكية ، و هذا ما يفسر ارتفاع الاستثمارات في الطاقة و الاسمنت و الفوسفور ....، كما و يعتبر توفير الطاقة في الاسواق المحلية هدفا لأسواق اخرى كالمغرب و تونس ، فمثلا تعد المغرب من اكبر الممولين للطاقة المتجددة بين دول المقارنة ، اما من حيث

قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فان الجزائر تسجل اكبر قيمة للاستثمارات في مشاريع الطاقة – البترول بالخصوص .

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI، فان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للجزائر قد توزعت خلال الفترة 2002–2012 بين مختلف القطاعات ، احتل القطاع الصناعي الصدارة من حيث عدد المشاريع و القيمة ، حيث بلغ عدد المشاريع الصناعية 220، بقيم اجمالية قدرت ب 599.2 مليار دينار جزائري ، و هو ما يعادل 74.6% من اجمالي التدفقات .قطاع الخدمات حصل على 97 مشروعا بقيمة 167.1 مليار دينار جزائري ، اي 20 %من اجمالي التدفقات .قطاع السياحة و الاشغال العمومية سجل ما نسبته 1.5 من الاجمالي حسب نفس المصدر، ما تبقى تقاسمته مشاريع الصحة ، النقل و الفلاحة .

استمر استحواذ الطاقة على مجمل الاستثمارات خلال طول فترة الدراسة فبين 2011 و 2014 بلغت نسبة الاستثمارات 50% من مجمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر –CONOCOPHILLIPS ، في حين توجهت ربع الاستثمارات اي 25 %الى الصناعة و 15% للخدمات[1] .

قطاع الاتصالات ايضا استفاد من قيمة كبيرة في المشاريع و ذلك ان دول المقارنة استهدفت رفع تنافسية القطاع بالاستعانة بالتمويل و التقانة الاجنبية ، ما استوجب جذب شركات اجنبية كبرى للاستثمار في القطاع ، اكبر المشاريع كان استثمار قطر في الجزائر ب 1.5 مليار اورو في شركة الاتصالات " الوطنية" .

في تونس تحصي الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار أن الاستثمارات الاجنبية في الفترة 2006–2013 توزعت بين قطاعات مختلفة ، أولها قطاع الطاقة بقيمة استثمار إجمالية بلغت 2763.3 مليون دينار تونسي ، و هو ما يمثل ازيد من 74 %من الاجمالي .الصناعات المعملية جاءت في المرتبة الثانية برصيد قدر ب 1224.7 مليون دينار تونسي ، اي 33% من اجمالي الاستثمارات .

قطاع الخدمات كان في المرتبة الثالثة ، بالرغم من ارتفاع النسبي لقيم الاستثمارات خاصة في 2006 و 2012. قطاع السياحة و العقار و الفلاحة استحوذ على نسب منخفضة من الاستثمارات مقارنة بما سبق من القطاعات بنسب تراوحت بين 0.5 %و 1.5 %.[2]

أخيرا في المغرب، الملاحظ تصدر الصناعة قائمة القطاعات المستثمر بها، حيث ارتفعت الاستثمارات ب 72.9 %في 2012 فقط ، يأتي بعده قطاع العقارات بنسبة 25 %من اجمالي الاستثمارات في 2012 ، ثم

[1] Rapport ANIMA, des pays émergents investissent la méditerranée , bilan 2012 de l'attractivité des pays n° 65/ octobre 2013, p 32.

[2] الهيئة الوطنية لتطوير الاستثمار بتونس ،(2013)، الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد تونس http://www.mdici.gov.tn/ تاريخ الاطلاع : 2019/1/12.

الطاقة و المناجم ، باقي القطاعات استحوذت على نسب متفاوتة كانت بالمجمل اقل من 10 %هي : السياحة و البنوك ، التجارة ، الاشغال الكبرى و الاتصالات و النقل .

بتحليل قيم الإستثمارات خلال كامل فترة الدراسة ، فان الترتيب يختلف سنويا ، و لا تعرف القطاعات ميزة او اتجاها معينا ، غير ان مجموع الاستثمارات من 2000 الى 2012 ، تشير الى تقدم الاتصالات بقيم استثمارية بلغت 62619.3 مليون درهم مغربي ، العقار وصلت الاستثمارات به الى 57002.7 مليون درهم ، البنوك بلغت القيمة الاجمالية للاستثمارات 23960 مليون درهم ، الصناعة كان مجموع الاستثمارات 59999.4 مليون درهم . باقي القطاعات نرتبها تنازليا حسب اجمالي المبالغ كالاتي : السياحة ، القابضة النقل ، التجارة ، الطاقة و المناجم ، التامين ، الاشغال الكبرى ، الدراسات ، الفلاحة ، خدمات اخرى .

بين 2012 و2020 فان الاستثمارات المسجلة في الجزائر ارتفعت الى 1381.9 مليون دولار، في حين سجلت المغرب أكبر قيمة قدرت ب1599.1 مليون دولار و844.8 مليون دولار كتدفقات واردة الى تونس [1].

3-الدول المصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تختلف مصادر الاستثمارات المباشرة سنويا ، و يحدد ذلك مجموعة من العوامل المتعلقة بالدول المستقبلة والمصدرة للاستثمارات و ايضا تبعا لتطور السوق العالمية و مؤشرات العرض و الطلب ، لذا نجد اختلافا في ترتيب الدول المصدر لهذه الاستثمارات ، لكن عموما تبقى الدول الاوروبية و دول الخليج العربي اهم المستثمرين في دول المقارنة طول الفترة من 2000 الى 2019 .

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر ، فان مصدر المشاريع الاستثمارية خلال 2002-2012 هي أساسا اوروبا ب 257 مشروعا من مجموع 468 مشروعا ، منها 205 مشروع كان مصدرها دول الاتحاد الاوروبي ، اسيا كانت مصدر 34 مشروعا ، أمريكا ب 10 مشاريع ، أما الدول العربية فبلغ عدد المشاريع 154 طول الفترة المذكورة ، الدول الإفريقية لم يتجاوز عدد مشاريعها مشروعا واحدا .

بين 2010 و 2012 كان اكبر المستثمرين في الجزائر : قطر ب 738 مليون اورو ، فرنسا ب 198 مليون اورو ، لكسمبورغ 99 مليون اورو ، الولايات المتحدة الامريكية 92 مليون اورو ، الامارات العربية المتحدة 91 مليون اورو ، ايطاليا 67 مليون اورو ، اسبانيا 58 مليون اورو .[2]

[1] الانكتاد ، (2021)،تقرير الاستثمار العالمي 2020، https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf تاريخ الاطلاع : 2021/5/15.

[2] Rapport ANIMA , n° 65 , p 32.

يحصي تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية أنه في الفترة بين 2011 و 2015 ، كانت إسبانيا اولى الدول المستثمرة في الجزائر من حيث التكلفة و التي بلغت حتى ديسمبر 2015 ، ما قيمته 2.2321 مليون دولار ، و سمحت هذه الاستثمارات (الاسبانية) بخلق 2880 منصب شغل . أما من حيث عدد المشاريع ففرنسا تترأس القائمة ب 15 مشروعا ، بقيمة قدرت ب 376.6 مليون دولار ، مجمل الاستثمارات الاجنبية في الجزائر خلال الفترة المذكورة سمحت بتشغيل 20702 موظف من قبل 77 شركة .[1]

عموما توزعت تكلفة الإستثمارات الواردة حسب الأقاليم المستثمرة بين 2011 و 2015 الى الجزائر حسب الاتي : 46.6% اوروبا الغربية ، 26.1 %الشرق الاوسط، بقية اوروبا 18.7 %، افريقيا 4.2 %، اسيا والمحيط الهادئ 3.5%، أمريكا الشمالية 0.9%، امريكا اللاتينية و البحر الكاريبي 0.1 %.

أما في تونس فأكبر الاستثمارات من حيث القيمة و عدد المشاريع كان من دول الخليج ، الامارات العربية المتحدة 25 %، قطر 10 %، و اساسا من دول اوروبية اولها فرنسا التي استثمرت بين 2011و 2014ما يعادل 1.8 مليار اورو ، ايطاليا 8 %، اسبانيا و المانيا 5 %.

بالمجموع ، يحتل الاتحاد الاوروبي المصدر الاكبر للمشاريع بقيمة بلغت خلال الفترة 2006-2013 بلغت 11593.07 مليون دينار تونسي ،الدول الامريكية بلغت قيمة الاستثمارات الواردة منها 1925.57 مليون دينار تونسي ، اما الدول العربية فبلغت استثماراتها 5299.5 مليون دينار تونسي ، و هوما يمثل 24.4 %من إجمالي الاستثمارات . وتراجعت استثمارات المملكة المتحدة في الطاقة بعد ان كانت بحدود 30% في الفترة 2007 -2010 انخفضت الى 12%.خلال 2011-2014.[2] فرنسا كانت أول مستثمر خارج الطاقة بنسبة 52 %من الاستثمار في القطاع الصناعي ، أهم الشركات المستثمرة كانت : Segemcom,Zodiac بطاقة توظيف عالية ، و بتوظيف من 500 الى 1500 لشركة : Stelia, Bic, Faurecia, SEA Lactelec Valeo.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ل 2016 ، أبرز أن توزيع الاستثمارات حسب التكلفة و الاقليم في تونس بين 2011 و 2015 كان وفق النسب التالية : 74.4 %من اوروبا الغربية ، 10.9 %من اسيا والمحيط الهادئ، 8.7 %من امريكا الشمالية ، 4.1 %من الشرق الاوسط ، و اخيرا 1.7 %من افريقيا و 0.1 %من باقي اوروبا .[3]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ، ص 119على الموقع : www.dhaman.org تاريخ الاطلاع : 2018/6/16.

[2] **Les investissements directs étrangers en Tunisie 2015** , ambassade de France en Tunisie , service économique regional, mai 2016, p 1,2.

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ل 2016، نفس المرجع ، ص 115.

اما حسب عدد المشاريع ، فان فرنسا كانت اكبر المستثمرين من 2011 الى 2015 ب 28 مشروعا وبلغت عدد المشاريع النمساوية 3 ، لكنها كانت من حيث القيمة في المركز الثاني .سمح الاستثمار بخلق 92928 وظيفة من 2003 الى 2015. أكبر المستثمرين في المغرب بين 2011 و 2015 هم : فرنسا 803 مليون اورو ، الولايات المتحدة الامريكية 191 مليون اورو ، العربية السعودية ب 105 مليون اورو ، ايطاليا 73 مليون اورو ، سويسرا 78 مليون اورو .[1] كما تتصدر الامارات العربية المتحدة قائمة اكبر المستثمرين في المغرب، ففي 2018 ارتفع استثمار الامارات ب 57%.اكثر القطاعات المستثمر بها كانت : البنوك ، التأمينات ، العقارات و الطاقة [2].

ايرلندا كانت أكبر المستثمرين في المغرب لعام 2018 ، تلتها فرنسا ، في المرتبة الثالثة الدانمارك ، استثمارات الدول الثلاث كانت في القطاعات السابقة الذكر إضافة الى الصناعات التحويلية .

4- الاستثمارات الصادرة عن دول المقارنة

كانت قيمة التدفقات الصادرة من الجزائر سلبية بين 2012 الى 2014 . و قد تواصل التراجع حيث سجلت التدفقات الخارجة ما قيمته 55 مليون دولار ، و ذلك بسبب تراجع وتيرة استثمارات شكة سوناطراك بالخارج . و بالعموم بلغ مخزون التدفقات الخارجة من 2000 الى 2016 ما قيمته 1.84 مليار دولار مقابل مخزون بلغ 27.77 مليار دولار بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال نفس الفترة ، ما يوضح شبه غياب للاستثمارات الجزائرية بالخارج .

في تونس إرتفعت التدفقات الصادرة بين 2012 و 2015، حيث بلغت في 2012 حوالي 13.4 مليون دولار و 33.1 مليون دولار في 2015. اما في المغرب فقد سجلت اعلى مستوى من التدفقات الصادرة اذ بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة عام 2012 حوالي 406.1 مليون دولار ، و ما قيمته 649مليون دولار في 2015.[3]

[1] Rapport ANMA ,op.cit. p 43.

[2] مكتب الصرف المغربي ، (2018) ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة المغرب ، www.finances.gov.ma تاريخ الاطلاع 2020/6/16.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص190،176.

جدول رقم(1-5) : الاستثمار الاجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجية (نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)

الفترة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2019
الجزائر	0	0.2	0.3	0.1	0.2	0.1	0	0	0	0.5	00
تونس	0.1	0	0	0.1	0.1	0.2	0	0	0.6	0.1	0.1
المغرب	0.2	0.1	0.1	0.7	0.3	0.6	0.4	0.4	0.6	0.7	0.9

المصدر: اطلس بيانات العالم ، **مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر ، صافي التدفقات الخارجية الجزائر ، تونس ، المغرب** www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/6/16.

تبين أرقام الجدول انخفاض نسب الاستثمار الصادر عن دول المقارنة ، حيث لا تصدر الدول الثلاث الا في متوسط 0.3 %من الناتج المحلي الاجمالي ، بخلاف بعض الدول العربية الاخرى التي ترتفع نسبيا لديها التدفقات الصادرة من الاستثمارات .

خلاصة الفصل

ازدادت حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القرن الماضي بمعدلات كبيرة ، حيث قفزت من 380 مليار دولار اواخر السبعينات الى 1.87 ترليون دولار في 2016، تراجعت نسبيا في 2017 لكنها تبقى هائلة بالنظر الى تراجع الاقتصاد لنفس العام . استدعى النمو الملحوظ الى التركيز على أهم الأسباب التي تدفع بالمستثمرين المالكين لأكثر من 10 %من المشاريع في أقاليم اخرى و الذين يملكون بذلك قوة تصويتية على القرارات الاستثمارية الى الدخول الى اقتصادات تختلف عن اقتصاداتهم في دولهم الأم .

بالنظر الى الدراسات و النظريات التي تناولها الفصل فإن محددات هذا النوع من الاستثمار ، تتوزع بين عوامل اقتصادية و مالية و اخرى خاصة باستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات نفسها . حيث يتبين ان الشركة تأخذ قرار الاستثمار المباشر في دولة اخرى في حال تلاؤم مناخ الاستثمار و الأرباح المسجلة في حال الدخول .

تأثيرات الاستثمار الاجنبية على الدول المضيفة هو الاخر مرهون بعوامل عدة ، حيث يرتبط كل من رفع معدلات العمالة و النقل التكنولوجي و تنمية التجارة الخارجية بمدى مهارة اليد العاملة و الازاحة التي تحصل في حال عدم قدرة الشركات المحلية على المنافسة ، و كذا على استيعاب إقتصادات الدول المضيفة لنوع التكنولوجيا المنقولة تحت لواء التراخيص و العلامات . بالتالي فان تحديد الاثار الايجابية و السلبية متعلق بمدى عمق الروابط و العلاقات مع الجهاز الانتاجي المحلي . بالمقابل استنتجت تقارير الأمم المتحدة للتنمية في الدول النامية أن معظم الاستثمارات نتج عنها فوارق مجتمعية و تآكل ضريبي بفعل التهرب الضريبي و تحويل الأرباح الى الدول المصدر أو الى وجهات اخرى ، كما حملت الشركات المستثمرة مسؤولية الاثار البيئية التي كانت هائلة ببعض المناطق .

التدفقات نحو الجزائر ، تونس و المغرب خلال فترة الدراسة سجلت نموا متباينا ، حيث انتقلت من 280 مليون دولار في تونس في العام 2000 الى حوالي3 مليار دولار في 2006 ، في الجزائر وصلت التدفقات لأعلى مستوى في2009 بنحو 2.7 مليار دولار ، اما المغرب فقد وصل الاستثمار الأجنبي الى 2.3 مليار دولار في 2016، أما أعلى مستوى فكان في 2018 ب 3.544 مليار دولار . التوجهات القطاعية للاستثمارات كانت اساسا في الطاقة ، البنوك و التأمينات ، العقار و الاشغال العمومية ، و كذا الاتصالات وبلغ مجموع مشاريع السياحة و الفندقة في الدول الثلاث من 2006 الى 2015 حوالي 5389 مشروعا .

الفصل الثانـي

أبعاد النشاط السياحي وواقع القطاع في الجزائر، تونس والمغرب

ازداد الطلب العالمي على خدمات السياحة و الترفيه في العشرين سنة الماضية بمعدل عالي ، و يرجع السبب في ذلك الى ارتفاع مستويات الرفاهية في بعض الدول ، و كذا التسهيلات المالية و التكنولوجية التي استفادت منها هاته الخدمات .

توسع الطلب على السياحة المحلية و الدولية خلق العديد من فرص الإستثمار ، كما أصبح مصدرا أولا للعملة الصعبة في أكثر من عشرين دولة ، و تخلق السياحة اليوم الاف مناصب العمل المباشرة و غير المباشرة ، كما تعد مصدرا هاما للدخول .

كمعظم دول العالم لا تستثنى الجزائر من البلدان التي تتنافس لجذب المزيد من السياح إليها ، حيث تحاول استغلال الموقع الجغرافي و الموروث الحضاري في المنطقة للإستفادة من زيادة الطلب الداخلي و الدولي.

لتقييم واقع القطاع في الجزائر ، سنحاول من خلال هذا الفصل عرض تطور الاستثمار السياحي و كذا تقييم أثر النشاط على الاقتصاد ، من خلال مساهمته في الناتج المحلي و الدخل ، و ارتباطه بالنشاطات الاخرى . ثم تحليل الطلب و العرض السياحي في الجزائر، ومقارنته بالطلب و العرض السياحي في تونس و المغرب. و عليه فإن تقسيم الفصل سيكون وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول : مفاهيم عن النشاط السياحي .

المبحث الثاني : تحليل أهمية و أثر السياحة على الاقتصاد الوطني .

المبحث الثالث : السوق السياحي في الجزائر ، تونس و المغرب .

المبحث الرابع: سياسات و استراتيجيات النهوض بالنشاط السياحي .

المبحث الأول : مفاهيم عن النشاط السياحي

تؤكد المنظمات العالمية على ضرورة الاعتماد على امكانات الدول للتقليل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، اليوم يمكن ان تسهم السياحة في توفير مداخيل لأكثر من مليون شخص يعانون من الفقر عن طريق توفير فرص للعمل و بعث الحركية الاقتصادية في المناطق النائية .

المطلب الأول : تعاريف أساسية عن السياحة

السياحة ظاهرة إنسانية ، ترتبط بحاجة الاشخاص للتغيير ، الإستجمام و التعرف على شعوب اخرى، و قد ساهمت النهضة الصناعية في القرن الماضي في تسهيل حركة السائح و التقليل من عوائق عدة للسفر ، بتزايد سكان العالم اصبح السفر تجارة مربحة للعديد من شركات النقل.

1-تعريف السياحة :

1-1-تعريف جوبير فرولر (1905) ' السياحة ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشا عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو و الاحساس بجمال الطبيعة وتذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة من الاقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة [1] .

1-2- تعريف Hunziker et Kraft (1943):" السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من اقامة السائحين و ان هذه الاقامة لا تؤدي الى اقامة دائمة وممارسة اي نوع من العمل سواء كان دائما او مؤقتا ".[2]

1-3- تعريف منظمة السياحة العالمية WTO: " هي نشاط من الانشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه لمدة لا تتجاوز سنة متواصلة لغرض الترفيه و الاستمتاع او غيرها على ان لا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل " .[3]

1-4- تعريف مؤتمر اوتاوا بكندا (1991) : عرف السياحة بانها "الانشطة التي يقوم بها الشخص المسافر الى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن ، و ان لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر اليه".[4]

---

[1] عيسى مرزاقة ، محمد الشريف شخشاخ، **التنمية السياحية المستدامة بالجزائر** ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مارس 2010، ص 03.

[2] مثنى طه الحوري ، اسماعيل محمد الدباغ ، **مبادئ السفر و السياحة** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2001، ص 41.

[3] صليحة عشي ، **الاداء و الاثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010-2011،ص 31.

[4] محي محمد مسعد ، **الاطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي**، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الاولى ، مصر ،1998، ص 62.

أما الجزائر فقد تبنت تعريف منظمة السياحة العالمية و أضافت بعض المفاهيم هي:

- **الدخول:** كل مسافر عبر الحدود دخل التراب الوطني خارج مساحة العبور.
- **المقيمين:** هم المسافرون غير المتنزهين و العابرين بالجزائر، باستثناء المتنزهون في الرحلة الجوية.
- **غير المقيمين** : كل زائر مؤقت تنمح له في الحدود تأشيرة عبور مدتها 5 ايام للعابرين جوا.
- **المتنزهون عن طريق البحر** : هم زوار يستعملون الباخرة نفسها ذهابا و ايابا و يقطنون بها طوال الرحلة بحيث لا يعتبرون مقيمين .

1-2- تعريف السائح:

عرف الباحث الانجليزي" **Ojlif**" السياح على أنهم : " كل الأشخاص الذين يتوفر فيهم شرطان هما : الأول أن ينتقلوا من موطنهم الأصلي لمدة لا تتجاوز سنة ، و الثاني أنهم بسبب إقامتهم خارج موطنهم ينفقون في المناطق التي يقيمون فيها إقامة مؤقتة أموالا لم يكتسبوها في هذه المناطق ".[1]

-1-2-1- تعريف منظمة السياحة العالمية :عرفت السائح على أنه: " أي شخص يسافر إلى مكان مختلف عن بيئته المعتادة أقل من سنة متواصلة ، و ذلك لأي غرض من الأغراض بخلاف عمل بغرض الكسب ".[2]

-1-2-2- تعريف مجلس عصبة الأمم المتحدة سنة 1937 على أنه : " كل شخص يزور بلد معين لمدة لا تقل عن 24 ساعة ، و استثنى من ذلك المسافرين من أجل مزاولة مهنة ما و المقيمين على الحدود بالدول المجاورة و العابرين و الطلبة ".[3]

1-3- مفاهيم اقتصادية للسياحة

1-3-1- الطلب السياحي : يعبر عن رغبة معينة ، تتحول الى تصرف مادي في شكل إنتقال الشخص من مكان إقامته ، الى مكان اخر بهدف إشباع هذه الرغبة .

1-3-2-العرض السياحي [4]: يتجسد العرض السياحي في مجموعة عناصر و مقومات غير متجانسة من حيث طبيعتها، الا أنها متكاملة فيما بينها من أجل تحقيق إشباع رغبات السائحين المختلفة .فالعرض

[1] مثنى طه الحوري ، **مبادئ السفر و السياحة**، مرجع سابق، ص 25.
[2] عامر عيساني ، **الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر ، 2010-2011، ص 37.
[3] صليحة عشي ، **الاداء و الاثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة** مرجع سابق ،ص 35.
[4] محمد تقروت ، نبيل بوفليح، **دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال افريقيا ، حالة الجزائر ، تونس ، المغرب** ، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر –واقع و افاق – البويرة ، يومي 11و 12 ماي 2010، ص 5.

السياحي إذن هو كل ما يمكن عرضه من مغريات ووسائل جذب للسائح ، و يتميز العرض السياحي بثلاث خصائص رئيسية تتمثل فيما يلي :

– عدم المرونة و عدم القابلية للتغيير وفق رغبات و اذواق السائحين ، خاصة بالنسبة للعناصر الطبيعية و التاريخية .

– إستقلالية عناصره عن بعضها البعض، فتلك الطبيعة مستقلة عن الصناعية .

– المنتوج السياحي لا ينتقل الى السائحين و إنما يحدث العكس .

1-3-3-الخدمة السياحية : هي عبارة عن خليط من عناصر غير متجانسة تؤخذ مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي المحلي أو الدولي، و عليه فالمنتج السياحي هو تلك الخدمة التي تحقق رغبات السياح أثناء إقامتهم وجولتهم السياحية .[1] و هي بالمجمل[2] : خدمات وكالات السياحة و السفر ، النقل السياحي ، الإرشاد السياحي ، الأمن السياحي ، خدمات الرياضة و الترفيه و التسوق السياحي ، الخدمات الخاصة بالسياح ، خدمات الاطعام و الإيواء و الإقامة .

1-3-4-التسويق السياحي : هو نشاط متكامل يضم جميع الجهود المبذولة لجذب انتباه السياح الدوليين و المحليين لزيارة المناطق السياحية بالدولة .[3]

1-3-5-الإنفاق السياحي :و هو مجموع ما ينفقه السياح خلال طول مدة إقامته بالبلد المضيف .

1-3-6-التصدير و الاستيراد السياحي : يرتبط التصدير السياحي بجذب السياح الأجانب للدولة (تصدير خدمة السياحة) ، بينما يعني الاستيراد السياحي طلب مواطني الدولة على منتجات سياحية لدول اخرى [4].

1-3-7-الإيرادات السياحية : نعني بها كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين و ما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي و كوعاء ضريبي ، و ما يحققه الأفراد و الشركات الوطنية في حقل السياحة و الفنادق و الطيران و الملاحة و غيرها نظير الخدمة السياحية .

1-3-8-التخطيط السياحي : تعني رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة ما و في فترة زمنية محددة ، و يقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية و تحقيق تنمية سياحية .[1]

---

[1] كامل محمود ، **السياحة الحديثة علما و تطبيقا** ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ،2008، ص 12.

[2] علي فلاح الزغبي ، **التسويق السياحي و الفندقي : مدخل صناعة السياحة و الضيافة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2013، ص 75-88.

[3] صبري عبد السميع ، **التسويق السياحي و الفندقي** ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2006، ص 04.

[4] صبري عبد السميع ، نفس المرجع ،ص 5.

1-3-9-التنمية السياحية : يقصد بها تنمية مكونات المنتج السياحي و بوجه خاص في إطاره الحضاري و الطبيعي أو بمعنى تنمية الموارد السياحية الطبيعية و الحضارية ضمن مجموعة من الموارد السياحية المتاحة في الدولة . أو أنها ذلك التكامل الطبيعي و الوظيفي بين كافة العناصر الطبيعية و البيئية المتاحة و الموجودة في المنطقة بالإضافة الى الخدمات و المرافق التي تساعد على إقامة المشروعات و الاستثمارات بهدف الإستغلال الأمثل لعناصر المنتج السياحي [2].

1-3-10-السياحة المحلية و الوطنية : تضم السياحة المحلية أنشطة زائر مقيم داخل البلد الذي يقطن به ، و قد تكون إما كجزء من رحلة سياحة داخلية او جزء من رحلة سياحة خارجية . أما السياحة الداخلية فهي التي تضم السياحة المحلية و السياحة الوافدة و هي أنشطة الزائرين المقيمين و غير المقيمين داخل البلد، و التي قد تكون كجزء من رحلات السياحة المحلية أو الدولية. السياحة الداخلية و السياحة الخارجية تمثل السياحة الوطنية ، و هي أنشطة الزوار المقيمين داخل البلد الأم و بلد أجنبي ، و التي قد تكون إما كجزء من رحلات السياحة المحلية أو الخارجية .[3]

2- أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا لتعدد و اختلاف الدوافع منها ، و قد تطورت هذه الأنواع بفعل التطور الاقتصادي و الاجتماعي في العالم.

2-1- حسب الغاية من السياحة :

2-1-1- السياحة الدينية : يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها : " ذلك الدفق المنظم من السواح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية و تاريخها من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد أو ذاك فهي سياحة تقليدية تشكل مصدرا للتعرف على التراث الديني لدولة ما مثل : زيارة مكة و المدينة بالنسبة للمسلمين و الفاتيكان للمسيحيين ".[4]

2-1-2-السياحة الرياضية : يقصد بها الإنتقال من مكان الى اخر لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الانشطة الرياضية المختلفة او الإستمتاع بمشاهدتها .[5]

---

[1]محمد الصيرفي ، **التخطيط السياحي** ، الطبعة 1 ، دار الفكر الجامعي ، مصر ،2008، ص 4.

[2] محمد سيد الحلواني ، **العلاقات الدولية السياحية و تأثيرها على تنمية الحركة السياحية الوافدة الى مصر** ، رسالة دكتوراه ، كلية السياحة و الفندقة ، قسم الدراسات السياحية ، جامعة حلوان ، 2003 ص 132.

[3] زبير عياش و فاتن باشا ، **امكانيات السياحة المحلية بالجزائر من المنظور التكنولوجي بين الواقع و المأمول** ، مرجع سابق ،ص 03.

[4] محمد عبيدات ، **التسويق السياحي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2005، ص 01.

[5]محمد الصيرفي ، **التخطيط السياحي** ،مرجع سابق ، ص 62.

2-1-3- سياحة المؤتمرات: يعبر هذا النوع حديثا ، حيث ارتبط ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الذي شهده العالم في السنوات الاخيرة ، يرتبط أيضا بنوع اخر من السياحة كسياحة المعارض ، ساعد في ظهوره التخصص العلمي و المهني ، و ما يترتب على ذلك من تغير في التركيب الاجتماعي و التطور التكنولوجي [1].

2-1-4- السياحة الثقافية : عرف "سميث" السياحة الثقافية بأنها امتصاص السائح لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة " ، يعتمد هذا النوع على إقامة المهرجانات الثقافية و الشعرية و اشباع رغبات السائح المعرفية .[2]

2-1-5-السياحة العلاجية : مقصد هذه السياحة تكون العيون و الابار الكبريتية التي تساعد على العلاج أو المراكز و المستشفيات العلاجية بهدف الرعاية الصحية [3].

2-1-6-السياحة الترفيهية : و هي تغيير مكان الإقامة لفترة لغرض الاستمتاع و الترفيه ، و ليس لغرض اخر ، يعبر هذا النوع من اقدم الأنماط السياحية ، حيث تشير بعض الدراسات أن السياحة الترفيهية تنمو بمعدل أسرع من الأنواع الاخرى في العالم .[4]

2-2- حسب الإعتبار الجغرافي[5] :

2-2-1-السياحة المحلية (الداخلية): و تعني النشاط السياحي الذي يمارسه المواطنون و المقيمون داخل الوطن.

2-2-2-السياحة الوافدة : و تعني النشاط السياحي الذي يمارسه الوافدون من الخارج في داخل الوطن .

2-2-3-السياحة المغادرة : و تعني النشاط السياحي الذي يمارسه المواطنون خارج حدود الوطن .

تختلف هذه الأنواع حسب المعايير فهناك سياحة حسب فترة الإقامة : سياحة موسمية ، سياحة أيام ، سياحة عابرة ، و السياحة تبعا لأعمار السياح : سياحة الطلائع ، سياحة الشباب ، سياحة الناضجين ، سياحة المتقاعدين .

---

[1] **الاتجاهات الحديثة في السياحة – نحو سياحة عربية غير نمطية** ، الملتقى العربي الثاني ، مصر 2007، ص 63.

[2] يسرى دعبس ، **السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية** ، ط1، البيطاش للنشر و التوزيع ، مصر 2002، ص 169.

[3] يسرى دعبس ، نفس المرجع ، ص 174.

[4] محمد الصبرفي ، **التخطيط السياحي** ، مرجع سابق ،ص 56.

[5] طارق عبد الرحمان فقيه ، **مجموعة فقيه السياحية نموذج لتنمية سياحية واعدة في المملكة العربية السعودية في اطار خطة التنمية الثامنة** ، ملتقى ملتقى السياحة و الاستثمار الخليجي ، جدة ، السعودية ، 2008،ص 5.

المطلب الثاني: الإستثمار السياحي

يعد الإستثمار السياحي ركنا أساسيا في عملية التنمية السياحية ، و يرتبط بمتغيرات عدة على المستوى الاقتصاد الوطني و العالمي ، مما يجعل حساسيته اتجاه الأخطار كبيرة .

1- خصائص الإستثمارات السياحية

1-1- تعريف الإستثمار السياحي : عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه:" التنمية الاستثمارية للسياحة و التي تلبي احتياجات السياح و المواقع المضيفة الى جانب حماية و توفير فرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ."[1]

1-2-خصائص الإستثمارات السياحية

تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص ، نبرز أهمها[2] :

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة و لمدة طويلة من 20 سنة الى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية و اجتماعية ذات مخاطر متفاوتة .
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها.
- تحتاج الاستثمارات السياحية الى مستوى عالي من التشغيل و عمالة مدربة و مؤهلة لذلك .
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج الى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا ، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري .
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم الاقتصاد من خلال ما توفره من فرص عمل و دخل سياحي .
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة ، و لا يمكن نقلها من مكان لأخر.

[1] رعد مجيد العاني ، **الاستثمار و التسويق السياحي** ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008، ص 19.
[2] سعيداني رشيد ، **اهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر** ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث – العدد 02 جوان 2017، ص 07.

2- محددات الإستثمار السياحي

تؤثر عوامل عدة في حجم الاستثمار السياحي منها ما يتعلق بالطلب على الخدمات السياحية ، و منها ما يتعلق بالتسهيلات و مناخ الاستثمار في القطاع .

2-1-المحددات الإقتصادية للاستثمار السياحي

إضافة الى المحددات الاقتصادية للاستثمار (تم التطرق اليها في الفصل الاول) ، تتميز الاستثمارات السياحية بحساسيتها اتجاه العوامل التالية :

2-1-1- طبيعة الاستثمار و الموقع الجغرافي

يؤدي قرب البلد من الاسواق التي لها دور كبير في حركة السياحة الدولية الى زيادة حجم التدفق السياحي بسبب توفير الوقت و انخفاض التكلفة، فضلا عن تنوع وسائل النقل خاصة على مستوى السياحة الاقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية .

كما أن تمتع السوق السياحي بمقومات سياحية يعد سببا لنمو الاستثمارات في هذا المجال فهي التي تعمل على إجتذاب السياح و تنشيط السياحة و تفعيلها ، و هي تجمع جغرافية و تنوع البلد و جمال مرافقه الطبيعية و تميزها و ما يزخر به البلد من مواقع و معالم تاريخية هامة ، كما تحتاج الاستثمارات الى موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق الأساسية حيث تساهم المؤسسات المالية في تقديم القروض طويلة الاجل ، هناك نوعان من الاستثمارات وجب تحقيق التوازن بينهما [1]:

-تبعا لمعيار القطاع العام والخاص : عادة ما تقوم الحكومة بتوجيه الاستثمار في القطاع السياحي اذا اعتبر قطاعا استراتيجيا في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أن الأنشطة الحكومية لا تعيق أنشطة القطاع الخاص .

-تبعا لمعيار الاستثمار المحلي والأجنبي : تجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية رأسمال و خبرة و تكنولوجيا و لابد من مراعاة تحقيق قيمة إضافية و إلا تعتبر عائدات هامشية .

2-1-2-الحوافز و الإعفاءات المقدمة تتخذ الدولة إجراءات عدة لدعم السياحة و هذا بتهيئة مناخ الاستثمار من خلال دراسة مجموعة من القوانين تهدف من خلالها الى تشجيع الاستثمار و خلق ظروف

[1] نبيل الروبي ، **اقتصاديات السياحة** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية، 1991، مصر، ص 61.

ملائمة له. كما تعمل على جمع و نشر المعلومات والدراسات اللازمة و إجراء الإتصالات بغرض التعريف بفرص الاستثمار .[1]

2-1-3-الإستقرار السياسي و الأمني

المقصود بها وجود نظام سياسي مستقر و كذا موقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية بشكل عام و السياحية منها بشكل خاص، كما يحتاج المستثمر الى توفر الأمن و الاستقرار ، حيث يعتبر الاستقرار السياسي و الأمني و التوقعات المتفائلة في الآجال الطويلة محددا أساسيا في أي إستثمار سياحي .

2-1-4-مستوى الوعي و الثقافة السياحية

يعتبر هذا العامل مهما في الصناعة السياحية ، إن مستوى الوعي السياحي لدى الحكومة و الاجهزة الحكومية محدد لحجم الاستثمارات السياحية ، و كذا مستوى الوعي و الثقة السياحية لدى المواطنين انفسهم .حيث أن توفير مقومات الجذب السياحي تكون دون أهمية من دون توفير أقصى درجات الأمن و السلامة للسياح ، إن أحداثا مثل : الانفلات الأمني ، الإرهاب ، التلوث البيئي ، الحرائق ، الأمراض توثر بشكل كبير على تدفقات السياح .

2-1-5-حجم الإدخار

يعتبر من المحددات الاقتصادية، فالادخار مؤشر مرتبط بالاستثمار و الاستهلاك، لذا فزيادة حجم الادخار مؤشر جيد بالنسبة للمستثمرين في هذا المجال.

2-1-6-التشريعات القانونية والمالية

تسهم هذه التشريعات في تسهيل مهمة المستثمر، كالسماح بالاستيراد لتلبي متطلبات المشاريع ، إنتقال الأرباح و رؤوس الاموال ..الخ .

إضافة الى ذلك تؤطر التشريعات عمليات التمويل ، حيث ان امكانية الحصول على القروض البنكية و المنح يشكل عاملا مهما في الاستثمارات السياحية .

2-1-7-الإستراتيجية الترويجية و الاعلامية المتبعة

يشمل الترويج و الإعلام السياحي التعريف بمختلف المعالم الحضارية والثقافية الخاصة بالدولة ، و قد يتعدى الترويج تلك الاعلانات التسويقية الى إقامة المؤتمرات و الملتقيات الدولية ، و الأخذ في الإعتبار دمج

[1] منال عبد المنعم مكية، **السياحة تشريعات و مبادئ**، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2002، ص 28.

التعريف بالثقافة المجتمعية و بيان مدى الاستقرار و نبذ العنف من قبل الأفراد، على الإعلام السياحي ان يكون على المستوى الداخلي و الدولي ، و أن يمس جميع الفئات العمرية ، و أن يتضمن كل المعلومات الخاصة بمناطق الجذب السياحي و أسعار الخدمات و الوقت المستغرق و العروضات المقدمة .

إن الترويج السياحي ركن أساسي في الوقت الراهن لزياد الطلب الداخلي و الأجنبي على المعروض السياحي من أجل ذلك تعتبر المؤسسات و الشركات التسويقية و مدى فعاليتها في تأدية دورها ركنا أساسيا في تحفيز المستثمرين على إنشاء المزيد من المشاريع الاستثمارية في القطاع .

2-1-8- التخصص و الميزة التنافسية للدول في المجال السياحي

حسب ما سبق فان المحددات الاساسية للاستثمار السياحي هي الامن والاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية الخاصة بالاستثمار عموما، و ايضا المؤشرات التي من شانها زيادة الطلب على السياحة في دولة ما ، هنا نتساءل عما يجعل بعض الدول أكثر جاذبية للسياحة من دول أخرى ، بهذا الخصوص يعتبر "بالاسا" انه يمكن قياس الميزة التنافسية لقطاع معين في لبلد ما باحتساب حجم صادراته من القطاع الى مجمل الصادرات على حجم صادرات القطاع الى الصادرات نحو بلد معين .

"بالاسا" يصف الدولة متخصصة في السلعة او الخدمة اذا تجاوز المقياس المذكور سابقا 100، احتساب المؤشر لعدد من الدول للسنوات بين 1990و 2002 ، اوضح النتائج التالية[1] :

- الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية ، فرنسا ، ايطاليا ، المملكة المتحدة ، نيوزلندا و دول مثل إسبانيا ، البرتغال ، تركيا ، اليونان تمثل دولا متخصصة في السياحة بشكل كبير ، مع ميزة تنافسية بسبب العديد من العوامل (جودة الخدمات و التقدم التكنولوجي).
- بعض الدول الصغيرة مثل : جزر موريس ، جمايكا ، الدومنيك و المالديف تظهر تخصصا متزايدا ، بفعل المقومات الطبيعية و توفر النقل الجوي.

إن النمو الايجابي للطلب على السياحة يحفز بلا شك القيام باستثمارات جديدة ، و تقديم خدمات بجودة عالية ايضا .

[1] Vu Manh Chien, **tourisme : croissance et integration dans l'économie mondiale –les apports du concept de développement durable** , these pour le doctorat en-sciences économique , université du sud Toulon-var , France, 2007,p 54.

3-مجالات الإستثمار السياحي

تتنوع مجالات الإستثمار السياحي ، ذلك أن الخدمة مرتبطة بالعديد من القطاعات الأخرى مثل النقل و الإتصالات و الانشاء و البنى التحتية و الإقامة و الإطعام ..الخ ، نذكر هنا أهم النشاطات السياحية التي يمكن الاستثمار بها .

3-1-الاستثمار في خدمات الإقامة : الإقامة من أهم الخدمات المقدمة للسائح ف 40 %من دخل السائح ينفق في على الفنادق ، و خدمات الفنادق هي مجمل الخدمات التي قد يحصل عليها السائح في منزله او افضل مقابل أجر متفق عليه مسبقا .

-3-2-الإستثمار في الشركات السياحية : تعتبر هذه الشركات المسؤولة عن عرض المنتج السياحي فهي تقوم بطبع المنشورات الإعلانية و تقوم بإعداد و تنظيم البرامج السياحية و الرحلات و القيام بالحجوزات .بالتالي فإن هدفها الرئيسي هو إيصال المنتج السياحي للمستهلكين.[1]

-3-3- الاستثمار في مجالات اللهو و قضاء الفراغ : يضم هذا المجال الإنشاءات التالية : المقاهي ، المطاعم و المسابح ، محطات الاستراحة ، حمامات المياه المعدنية و العلاجية ...الخ.

3-4- مجال التعليم و البحث العلمي : و تشمل الكليات و المعاهد و مراكز الدراسات السياحية و الدراسات المهنية لإعداد كوادر سياحية ، إضافة الى البعثات الدراسية و التعاقد مع المنظمات السياحية لغرض التدريب .

3-5-مجال الإدارة السياحية التكميلية : يشمل إنشاء البنايات و العمارات و الدوائر المخصصة للمرافق السياحية و صيانة هذه البنايات و مستلزمات العمل الإداري كافة من أجهزة و معدات .

3-6-مجال الترويج و الإعلام السياحي : يضم مراكز الاستعلامات و الخدمات السياحية و مكاتب الحجز السياحي و كل النفقات المخصصة لطبع الكراسات و البوسترات عن الدول و عن معالمها السياحية و ما يستلزم خدمة الإعلام السياحي.

3-7-مجال المسح السياحي : يعني كل النفقات التي تخصص لأغراض عمليات المسح و ما يرافقها من انفاق اخر لنجاح الإحصاء السياحي سواء كان للمشاريع السياحية او للسياح القادمين و لبيان آرائهم و دراسة مقترحاتهم .

[1] تريكي العربي ، **واقع الاستثمار السياحي –دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير التسيير ، جامعة الجزائر ، 2013/2012، ص 42.

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر

اهتمت الجزائر بتطوير الاستثمار بعد الإستقلال، حيث ركزت على مجال الصناعات، حصة الاستثمار السياحي تبينه النقاط الموالية.

1- تطور الاستثمار السياحي في الجزائر

1-1-الاستثمار السياحي بعد الإستقلال

إتسمت الهياكل السياحية بالضعف بعد الاستقلال ، غير أن السياسة المنتهجة إبتعدت عن القطاع بالتركيز على قطاعات كالصناعة و الفلاحة و الصحة و التعليم ، الا أنه تم وضع برنامج في الفترة بين 1962 و 1966 يهدف أساسا الى تهيئة مناطق التوسع السياحي و هي :

-الجهة الغربية للوطن : تم إنشاء فندق الأندلسيات بولاية وهران .

- الجهة الشرقية : تم إنشاء فندق سرايدي بعنابة و فندق بالقالة .

- الجهة الغربية للجزائر العاصمة : تم إنشاء مركب موريتي و مركب سيدي فرج بتيبازة .

في 26 مارس 1966 صدر ميثاق السياحة، الذي تم من خلاله حصر الثروات السياحية للجزائر و تم تحديد التوجهات التالية [1]:

- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الخارجية بغية جلب العملة الصعبة .
- خلق مناصب شغل من خلال توسيع هياكل القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية .
- انشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي و الفندقي .
- إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة غير الشواطئ و المناطق السياحية الجبلية و الريفية .
- إحصاء الاثار السياحية و التاريخية مع العمل على خلق تقاليد و ثقافة سياحية لدى المواطن .
- تسهيل إجراءات الدخول عبر الحدود و المطارات .
- العمل على تطوير الصناعة الفندقية و اصلاحها بما يتماشى ورغبات السياح .

لم يستطع الميثاق الرفع من السياح الأجانب و جلب العملة الصعبة حسب الاستراتيجية ، ذلك أنه ركز على السياحة الحضرية و لم يوفر المنتجات التي تتماشى و الطلب السياحي .

[1] حميدات صالح و قميحة فيصل ، **تنافسية القطاع السياحي الجزائري** ، جامعة جيجل ، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني الاول حول السياحة في في الجزائر –واقع و افاق – البويرة ، يومي 11و 12 ماي 2010،ص08.

بعد فشل الميثاق في بلوغ أهدافه ، حاولت الدولة دعم القطاع السياحي من خلال مخططات تنموية نلخصها في الاتي [1]:

-**المخطط الثلاثي 1967-1969:** خصصت للقطاع 282 مليون دينار كاستثمارات سياحية بغية إنجاز 13081 سرير ، مع التركيز عل السياحة الشاطئية ، إذ خصص لها 6795 سرير ، و استفادت السياحة الصحراوية من 1818 سرير .

-**المخطط الرباعي الاول 1970-1973:** كان يهدف المخطط الى الرفع من قدرات الإيواء الى 35 الف سرير ، لذا تم تخصيص 700 مليون دينار ، و أعطيت الاولوية الى إتمام المشاريع المتبقية من المخطط السابق بنسبة 60% فضلا عن القيام بما يلي :

- إعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري و الفنادق الحضرية .
- تنمية السياحة في تيبازة و بلاد القبائل .
- تخصيص ميزانية 120 مليون دينار لإنجاز ثمانية حمامات معدنية .

- **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:** شهد المخطط عدة تغييرات على مستوى التنظيم السياحي وفق الاتي :

- الحاق المصالح التجارية (SONATOUR) بالوكالة التجارية DTA.
- انشاء الشركة الوطنية للسياحة (SON-ALTOUR) سنة 1976.
- انشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية .

- **المخطط الخماسي الاول 1980-1984:** استهدف المخطط الرفع من طاقة الايواء الى 50880 سرير لذلك تم تخصيص 3400 مليون دينار لتغطية المشاريع ، بالإضافة الى تطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية موزعة على الجهات الشرقية و الوسط و الغرب و الموجهة اساسا نحو السياحة الداخلية .

- **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** برمجت عدة مشاريع سياحية بغلاف مالي قدره 1800 مليون دينار. و قد كان الهدف الرئيسي من هذا المخطط هو إعادة الإعتبار للسياحة الداخلية بالموازاة مع تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب و ذلك عن طريق تحقيق الأهداف الاتية :

- مواصلة التهيئة السياحية .

[1] ميدات صالح و قميحة فيصل ، **تنافسية القطاع السياحي الجزائري** ، مرجع سابق،ص 09.

- تطوير سياحة الحمامات المعدنية و المحطات المناخية .
- لامركزية الاستثمارات و تنويع المتعاملين .

و قد حث المخطط الى اعادة تنمية المناطق الصحراوية ، حيث بلغ عدد السياح سنة 1989 1.2 مليون سائح مع ارتفاع قدرة الاستقبال الى 425000 سرير ، ساهم القطاع الخاص ب 22460 سرير أي بنسبة 48% . و قد استجد على القطاع نصوص جديدة استهدفت تقليص دور الدولة و فتح المجال أمام الخوصصة و الاستثمار ، الترويج و تحسين الخدمات[1] .

1-2- مرحلة خوصصة القطاع السياحي ابتداء من1990

أدى تدهور الوضع الامني و عجز المؤسسات السياحية العمومية الى تدهور السوق السياحي في الجزائر حيث تقهقر رقم الأعمال ب 70 %و انخفض عدد السياح الى 18000 سائح سنة 1991[2]، لذا تم فتح المجال للاتي :

- الخوصصة الكلية للتسيير .
- الخوصصة الجزئية او الكلية لراس المال .
- الخوصصة الكلية للاستثمارات المستقبلية .
- إعادة توجيه المؤسسات السياحية لإخراجها من طرق التسيير القديمة .

و قد تمت عمليات الخوصصة وفق مرحلتين :

- عرض المشاريع الفندقية التي هي في طور الانجاز أو الإنتهاء منها : مست العملية خوصصة 05 فنادق هي : الفندق الدولي لمطار الجزائر ، فندق اللوس بالوادي ، فندق بجاية ، فندق المسيلة ، فندق شاطوناف بوهران . الا أن العملية لم تسفر عن اية عمليات بيع .[3]

استندت الخوصصة في هذه الفترة الى التقنيات التالية[4] :

- عقود التسيير : من خلال اللجوء الى مسير خاص يتوفر على الكفاءة و الخبرة و المهارة ، حيث يضمن هذا المتعاقد مسؤولية تسيير المؤسسة حسب دفتر الشروط و تتولى الدولة مهمة حماية المؤسسة من اخطار الاستغلال .

---

[1] حميدات صالح و قميحة فيصل ، **تنافسية القطاع السياحي الجزائري** ، مرجع سابق،ص 09.
[2] حميدات صالح و قميحة فيصل ، نفس المرجع، ص 10.
[3] بوخدوني وهيبة ، **تقييم اصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في اطار عملية الخوصصة – دراسة حالة فندق سفير** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص 86 .
[4] قانون 1995 و 2001 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47 المؤرخة في 22 اوت 2001.

- عقود الكراء: و يقصد بها إتفاقية يتم بموجبها منح تسيير خدمة عمومية الى مؤسسة خاصة ، و تلتزم طول مدة العقد بتوفير الوسائل اللازمة لاستغلال هذه الخدمة .
- الاكتتاب في راس المال : يتمثل في بيع الدولة لجزء من الأسهم التي تمتلكها في المؤسسات السياحية ، الهدف هو امكانية الرقابة على المؤسسة السياحية الخاضعة للخوصصة .
- بيع الأصول للمستثمرين و المستخدمين الذين تتوفر فيهم الكفاءة و الخبرة في مجال السياحة .
- التنازل عن طريق السوق : من خلال عرض الأسهم و القيم المنقولة في بورصة القيم المنقولة .
- التنازل عن طريق المناقصة : يتم التنازل عن الأسهم و القيم المنقولة عن طريق مناقصة وطنيا مفتوحة وطنيا او دوليا .
- خوصصة التسيير : تخضع كذلك للمناقصة سواء محدودة أو مفتوحة وطنية او دولية .
- التعاقد بالتراضي : يلجأ الى هذا النوع في الحالة الاستثنائية التي تقررها الحكومة في الحالات التالية : تحويل التكنولوجيا ، التنازل عن طريق المناقصة لم تأتي بثمار.

و قد أكد البرنامج الحكومي للوزير احمد اويحي 1996 على مساعي الخوصصة و ذلك بتشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي و استغلال الصندوق الخاص بترقية الجنوب .

كما جاء البرنامج الحكومي سبتمبر 2000 ليعطي الإشارة الحقيقة لعملية الخوصصة على المستوى الدولي و ذلك للإقناع المستثمر الأجنبي بجدية المبادرة ، و قد تم ضبط الإطار القانوني للعملية بإثراء تشريعاتها قصد تغطية التفاصيل . حظي القطاع في هذه الفترة بغلاف مالي قدره 455.80 مليون دينار جزائري اي بنسبة 0.023 %من الميزانية العامة .

حاول المشرع الجزائري وضع تحفيزات تستقطب المتعامل الأجنبي و ذلك بطرح خوصصة لا تتطلب راس مال ضخم قد ترى فيه الشركات الأجنبية مخاطرة فاقترحت الخوصصة عن طريق[1] :

- عقد تسيير و ادارة .
- بيع راس المال التجاري .
- المساهمة في راس المال.

[1] صالح موهوب ، **مجلة الجزائر سياحة** ، مجلة صادرة عن وزارة السياحة ، العدد 15 ، جويلية 2002، الجزائر، ص 24.

و قد فتح المجال أمام كل شخص مادي او معنوي ، عام او خاص مقيم او غير مقيم ، مع تقديم تسهيلات للمستثمرين و تسهيل الإجراءات الإدارية و التمويل ، غير أن الملاحظ ان هذه التدابير لم تبد نجاحا في الميدان السياحي للأسباب الاتية[1] :

– عدم موائمة قوانين الاستثمار لقانون العقار السياحي و المسير من خلال الامر رقم 62/66 المؤرخ في 1996/03/26 و المرسوم التنفيذي رقم 66–75 المؤرخ في 1966/04/04.

– عدم موائمة طريقة التمويل لطبيعة الاستثمار السياحي ، فمقارنة بدول الجوار تونس و المغرب تأخذ الدولة عل عاتقها تمويل التهيئة و الأراضي المخصصة للاستثمار و طرحها للسوق بأسعار مدروسة ، في حين سبب غياب سياسة تهيئة و تمويل خاصة بالجزائر في بطء الحركة الاستثمارية ، 290 مشروع استثماري مجمد و تسجيل جل المشاريع الاستثمارية خارج مناطق التوسع السياحي ، كما بقي طلب السلسلة العالمية الفندقية " ابو نواس " دون رد بسبب نفس المشكل ، بينما استثمرت السلسة في تونس و بلغت فنادقها 24 فندقا .

– مشكل القروض التي تمنحها البنوك الجزائرية : فهي لم تمنح سوى القروض القصيرة الأجل و هذا يتنافى و مردودية المؤسسات السياحية التي تمتد الى 5 سنوات على الأقل ، لذا كانت مدة تسديد القرض أقل من مدة طرح المنتوج النهائي السياحي الى السوق .

طرحت الحكومة اليات مختلفة للنهوض بالقطاع منها التشريعات التالية :

–قانون التنمية المستدامة للسياحة : صدر القانون رقم 03–01 في 17 فيفري 2003 و الذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، و هدفه احداث محيط ملائم و محفز للسياحة .

–قانون متعلق باستغلال الشواطئ: صدر القانون رقم 03–02 في 17 فيفري 2003 و الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال و الاستغلال السياحيين للشواطئ ، يهدف القانون الى تثمين و حماية الشواطئ للاستفادة منها ، و توفير شروط تنمية منسجمة و متوازنة ، مع تحديد نظام مدمج و منسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية[2].

–قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية : صدر القانون رقم 03–03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 بهدف :

[1] صالح موهوب ، **مجلة الجزائر سياحة** ، مرجع سابق، ص 24.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر و خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 04/جوان 2016 ، ص 75.

-الإستعمال العقلاني للفضاءات و الموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة .

-إدراج مناطق التوسع السياحي و كذا منشات تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .

-إنشاء عمران منسجم و مناسب مع تنمية النشاطات السياحية و كذا الحفاظ على طابعه المعماري.

-المحافظة على التراث الثقافي من خلال إستغلال التراث التاريخي و الديني و الفني لأغراض سياحية .

-القانون المتعلق بتطوير الاستثمار :

إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 اوت 2001 المعدل و المتمم بالامر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار و الية عمله ، و هذا بغرض الوصول الى إستحداث نشاطات جديدة و توسيع القدرات الإنتاجية او إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية و المساهمة فيها ، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية و الاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز او الرخصة ، و أكد هذا القانون على ما يلي :

-المساواة بين المستثمر المحلي و الأجنبي .

-الغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص .

-انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات و هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري في خدمة المستثمرين الوطنيين و الاجانب و انشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الادارات و الهيئات المعنية بالاستثمار .

بالإضافة الى تحديد تاريخ 25 جوان من السنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011.[1]

1-3- حصة المشاريع السياحية من مجمل الاستثمارات من 2000الى2017

لم يتعدى الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 2002 الى 2015- 789 مشروعا بنسبة 1.31 % من اجمالي المشاريع ، و بقيمة مالية لم تتعدى نسبة 8.49 %من المبلغ الاجمالي . بلغت نسبة التوظيف 5.31 %من مجموع مناصب العمل الموفرة[2] .

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، مؤرخة في 22 يونيو 2011،ص 34.

[2] Agence nationale de développement de l'investissements ANDI, bilan des déclarations , http://www.andi.dz تاريخ الاطلاع :2019/10/26

جدول رقم (2-1): بيانات الاستثمار الاجمالي حسب عدد المشاريع الفترة 2002-2017 في الجزائر

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة – مليون دج
الزرعة	1342	2.12	260750
البناء	11031	17.44	1331679
الصناعة	12698	20.08	8373763
الصحة	1093	1.73	221383
النقل	29267	46.28	1164966
السياحة	1266	2.00	1228830
الخدمات	6531	10.33	1272057
التجارة	2	0	10914
الاتصالات	5	0.01	436322

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، (2019)، الاستثمار الاجمالي حسب عدد المشاريع في الجزائر خلال الفترة 200-2017، www.andi.dz/index تاريخ الاطلاع : 2021/03/20.

تشير بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ان حصة قطاع السياحة من مجمل عدد المشاريع لا يتعدى 2% ب 1266 مشروعا من مجموع 63235 مشروع كان في الفترة بين 2002 الى2017. أكبر القطاعات التي شهدت انجازات كان النقل ب29269 مشروعا بنسبة 46.28 %من مجمل المشاريع ، في حين كان عدد مشاريع قطاع التجارة و الاتصالات 7 مشاريع بالمجموع .

اذا كان النقل شهد أكبر عدد في المشاريع فإن قيمة الإستثمارات كانت الاكبر في قطاع الصناعة ب 58% من مجمل الاستثمارات ، و بلغت قيمة استثمارات السياحة 1228830 مليون دينار جزائري .

تشير وزار التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعات التقليدية ، ان المشاريع المشار اليها هي إما :مشاريع منجزة أو متوقفة ، غير منطلقة او في طور الانجاز ، فحتى 2015 ، تشير الوزارة انه من مجموع 1270 مشروعا سياحيا ، 58 منها فقط منجز و حوالي 604 غير منطلقة ، الجدول التالي يوضح وضعية الاستثمارات السياحية المعلن عنها حتى 2015.

جدول رقم(2-2) : وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2015

نوع المشاريع	عدد المشاريع	عدد الأسرة	تكلفة المشاريع (مليار دج)
مشاريع في طور الانجاز	504	69138	234.877
مشاريع متوقفة	101	8591	27.379
مشاريع غير منطلقة	604	78813	240.947
مشاريع منجزة	58	4241	10.234
المجموع	1270	160783	513.437

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعات التقليدية، 2015، المشاريع السياحية المسجلة في الجزائر، www.mtatf.gov.dz تاريخ الاطلاع : 2020/3/15.

الملاحظ على أرقام الجدول اعلاه ، إنخفاض وتيرة انجاز المشاريع السياحية في الجزائر بالرغم من الدعم الذي يلقاه القطاع مؤخرا ، اذ لم تصل نسبة المشاريع المنجزة 5بالمئة ، ووصلت نسب المشاريع التي لم تنطلق بعد حتى 2015 الى 48 بالمئة . تعكس هذه الأرقام الصعوبات التي تتلقاها المشاريع السياحية ، اذ يواجه بعض المستثمرين صعوبة في التمويل نتيجة غياب جهة تمويلية مختصة ، كما تعد المشاكل الادارية و مشاكل العقار عائقا اخر .

الشكل رقم(2-1): الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة2000 -2020

الوحدة: مليار دولار امريكي

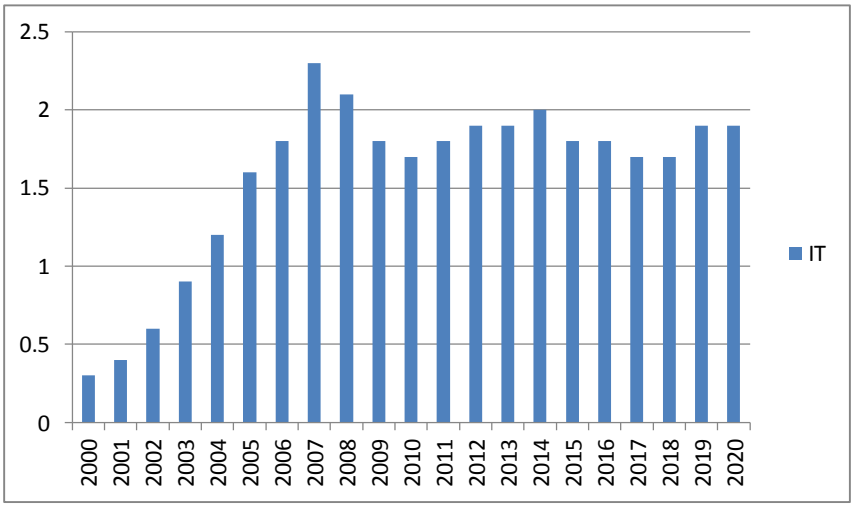

المصدر : اطلس بيانات العالم (2021)، مؤشر الاستثمار السياحي بالدولار الامريكي الجزائر، www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2021/03/10

تشير البيانات الى تذبذب في أرقام الاستثمار السياحي الإجمالي في الجزائر ، مع نمو الاستثمار بداية فترة الدراسة و ذلك لتحسن الوضع المالي في الجزائر خلال هذه الفترة ، حيث سجلت 2007أكبر قدر من الاستثمار وصل ل 2.08 مليار دولار خلال طول فترة الدراسة. تراجع الاستثمار بعد ذلك خلال السنوات التالية و وصل في 2018 الى 1.7 مليار دولار .

1-4-الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي

لا تحظى السياحة في الجزائر بنفس مستويات التدفقات فيما يخص الاستثمارات الأجنبية بجميع أشكالها ، و يرجع ذلك الى العديد من الأسباب ، القيمة الاجمالية لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في السياحة بلغت 462619 مليون دينار جزائري من 2002 الى 2014، سجل بعدها بعض المشاريع الجديدة .

جدول رقم (2-3): الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة في الفترة 2002-2017

المؤشر	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار	النسبة	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار الاجنبي المباشر	19	2.11	128234	5.09	13842	5.73

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،(2019)، الاستثمار الاجنبي المباشر حسب عدد المشاريع قطاع السياحة .www Andi.dz/ index تاريخ الاطلاع : 2020/09/15.

يتضح من خلال الجدول انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية في السياحة و التي لا تتجاوز 2.5 %من مجموع عدد المشاريع التي بلغ عددها 901 مشروعا ، فمعظم المشاريع الاجنبية كانت في الصناعة و الخدمات ، حيث وصلت نسبة الاستثمارات الاجنبية الصناعية 60 %من مجموع الاستثمارات .

المشاريع الأجنبية في هذه الفترة امتصت 14080 منصب عمل، و بالرغم من ان مستوى التشغيل كان 12%من مجموع اليد الموظفة من طرف المشاريع الاجنبية ، الا ان هذه النسبة ضعيفة مقارنة بإمكانات القطاع و قدرته على امتصاصا مستوى أعلى من اليد العاملة.

في 2016 بلغ مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط19 مشروعا في حالة الانجاز، من مجموع المشاريع الذي بلغ 822 مشروعا ، بالرغم من انخفاض عدد الاستثمارات الأجنبية في القطاع ، لكنها تعد ضخمة نسبيا من حيث التكلفة .

يمكن تقسيم الاستثمارات الاجنبية حسب المصدر الى[1] :

- **مجموعة الشركات العربية** : تعد الامارات العربية المتحدة ، السعودية و الكويت ، من اكبر المستثمرين في القطاع ، الشركات الاماراتية هي : شركة "امرال العقارية الاماراتية" ،"شركة القدرة العقارية الاماراتية" و" الشركة الاماراتية للاستثمار" ، توفر المشاريع الاماراتية المعلن عنها حتى 2015 ، 2092 سريرا ،اما المشاريع السعودية فتوفر حوالي 9000 سرير ، الشراكة الجزائرية الاردنية القطرية توفر حوالي 1100 سرير ، الشراكة الجزائرية التونسية الامريكية فتوفر مشروعاتها حوالي 17510 سرير .
- **مجموعة الشركات غير العربية** : أغلب الشركات الاخرى هي من جنسية : فرنسية ، ايطالية ، سويسرية ، امريكية و صينية ، بلغ اجمالي عدد الاسرة التي يمكن ان توفرها هاته المشاريع حوالي 8132 سرير في احصاءات غير دقيقة ، نتيجة عدم توفر ارقام كل المشاريع حتى 2015.

تتوزع المشاريع الاجنبية المذكورة بين : الفنادق العادية و الفنادق الفخمة ، القرى السياحية ، المركبات السياحية ، المدارس التكوينية .

2- تطور الاستثمار السياحي في تونس

2-1-حصة الاستثمار السياحي من مجمل الاستثمار

تدخلت الدولة مباشرة في القطاع منذ 1959، بإنشاء "الشركة الفندقية و السياحية التونسية"، و قد فتحت المجال امام التعاون مع القطاع الخاص بخلق العديد من المؤسسات المهتمة بتسهيل كل ما يخص العقار السياحي. بداية من 1962 عرف النشاط انتعاشا ملحوظا، فقد ارتفع عدد السياح و طاقة الايواء ، حيث تضاعفت الاخيرة 50 مرة ، و تضاعفت الليالي السياحية 80 مرة كما تضاعف عدد السياح الاجانب 100 مرة .

و قد استفادت تونس من ازدياد الطلب العالمي على السياحة، فبين 1994 و 2000 نمى القطاع ب 4.1% والملاحظ تركز الفنادق على الساحل على طول 200 كم ، لهذا السبب تم تطوير مخططات لدعم السياحة الداخلية لرفع العرض من 150000 الى 360000 سرير بين 2016 و 2020.يشارك في المخططات

[1] Rapports ANIMA 2004,2006,2012.2016.

المستثمرون الوطنيون و الاجانب[1] . حيث هدف المخطط التاسع الى دمج الاقتصاد الوطني ضمن الدولي ، و الرفع من التشغيل و كذلك ضمان جودة أعلى لجميع الخدمات المقدمة . اما المخطط العاشر فيركز على التشغيل و التنافسية ، حيث يستثمر ما قيمته 1800 مليون دينار ، و التي تسمح بإنشاء 38000 سرير في مناطق سياحية جديدة.

اما من ناحية حجم الإستثمارات السياحية بالنسبة إلى باقي الاستثمارات ، فانه حتى 2014 بلغ مجموع الاستثمارات في الخدمات ما قيمته 7306.7 مليون دينار تونسي ، الاتصالات فقط استحوذت على 93.2 %من قيم المشاريع ،أما الاستثمارات الأجنبية السياحية فقد بلغت 8.7% من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

الشكل رقم(2-2) : الاستثمار السياحي في تونس من 2000 الى 2020 الوحدة : مليار دولار امريكي

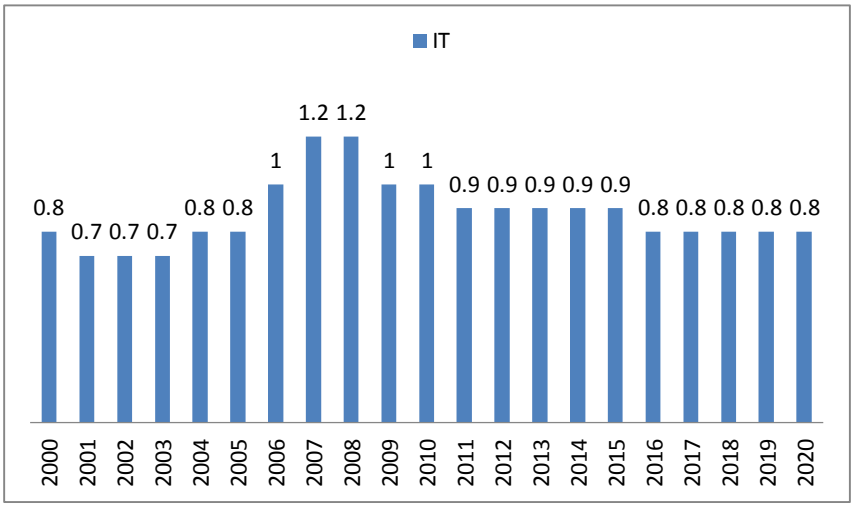

المصدر: اطلس بيانات العالم ، الاستثمار السياحي مليار دولار تونس ، www.knoema.com تاريخ الاطلاع 2021/02/15:

تواصل ارتفاع الاستثمار السياحي في تونس بداية من 2000، ليصل في 2008 الى 1.2 مليار دولار ، ليبدأ التراجع بعدها الى حدود 0.8 مليار دولار في 2018 .كما يظهر الجدول أعلاه تراجعا ملحوظا في حجم استثمارات القطاع السياحي ابتداء من العام 2010 ، بالرغم من ذلك من المتوقع ارتفاع الاستثمار السياحي في تونس الى 1908 مليون دينار تونسي في 2023.

[1] احصائيات البنك المركزي التونسي على الرابط : bct.gov.tn/siteprod/tableau_prod. تاريخ الاطلاع :2020/6/12.

2-2-الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى تونس بنهاية 2006 مستوى 2346 مليون اورو ، حصة السياحة و العقارات بلغت 1 %، في حين كان نصيب قطاع الطاقة الاكبر ب 66% و الصناعة على 24% ، و تقاسم قطاع الخدمات و باقي النشاطات حصة 9% من مجمل التدفقات .[1]

في 2012 هيمنت السياحة على الاستثمارات المتدفقة الى تونس ، حيث استثمرت قطر وحدها 70 مليون دينار بما نسبته 90% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية في القطاع . كما دخل السوق التونسي المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) التابعة للبنك الدولي التي قامت بشراء فنادق عانت من صعوبات مالية.[2]

تراجع الاستثمار السياحي أثر على مستوى التشغيل و مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي التونسي ، حيث تراجع عدد الوظائف المباشرة التي يوفرها القطاع الى 217 الف وظيفة نهاية 2012 .

جدول رقم(2-4): الاستثمار الاجنبي المباشر السياحي في تونس بين 2009 و 2019

الوحدة : مليون دينار تونسي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة إام	85	95	22.9	77	18.5	52.3	86	107	130	134	202

المصدر: احصائيات البنك المركزي التونسي على الرابط : bct.gov.tn/siteprod/tableau_prod. تاريخ الاطلاع :2020/6/12.

الملاحظ من الأرقام المبينة في الجدول أعلاه ، استمرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية الى تونس خلال السنوات المبينة ، حيث وصل حجم التدفقات في 2019 الى 202 مليون دينار تونسي و هي اعلى قيمة مسجلة للاستثمارات منذ 2009، وقد اثرت الاحداث السياسية في تونس بين 2010 و 2011 على الاستثمار الاجنبي ، فبحسب بيانات البنك المركزي التونسي تراجع الاستثمار في 2011 بأكثر من 50 بالمئة .

[1] Pierre henry, bénédict de saint-laurent, **investissements directs étrangers vers MEDA en 2007 : la bascule, ANIMA investissement network**, étude n° 01, mai 2008, p141.

[2] وليد بيبي، **اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية – دراسة حالة دول شمال افريقيا** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر 2014-2015، ص 230.

توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المصدر كان كالاتي[1] :

- **الاستثمارات العربية** : اكبر المستثمرين العرب في السياحة كانت السعودية ، حيث وصل استثمار الاخيرة الى 426.65 مليون دينار تونسي في 2018 و 394.63 مليون دينار في 2017، تليها ليبيا باستثمارات قدرت في 2017 ب 392.08 مليون دينار تونسي و 423.56 مليون دينار في 2018. ثالث الدول العربية استثمارا هي الكويت حيث بلغت استثماراتها في 2017 و 2018 على التوالي:261.16 و 282.38 مليون دينار تونسي.
- **الاستثمارات غير العربية:** تتصدر الدول غير العربية و المستمرة في السياحة في تونس فرنسا، بمجموع استثمارات بلغ 286.71 مليون دينار في 2017 و 337.43 مليون في 2018.

3- الاستثمار السياحي في المغرب

3-1-حصة السياحة من الاستثمارات الإجمالية

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب ركيزة أساسية في جميع القطاعات دون استثناء ، اذ تعول عليه المملكة من أجل تمويل استراتيجياتها الرامية الى الرفع من مشاريع الايواء و الخدمات السياحية في القطاع.

استثمار مخطط رؤية 2020 سمح باستقبال 10 ملايين سائح سنويا حتى 2010 ، و ذلك بتوفيره ل 110000 سرير جديد بدا تنفيذها عام 2001 ، و قد بلغت قيمة الاستثمارات لتنفيذ مجمل مشاريع الاستراتيجية 50 مليار درهم .

[1] Rapports des ide 2014,2016,2017,2018, sur l'investissement direct international en Tunisie, FIPA.

الشكل رقم (2-3): الاستثمار السياحي في المغرب خلال 2000 – 2020

الوحدة : مليار دولار امريكي

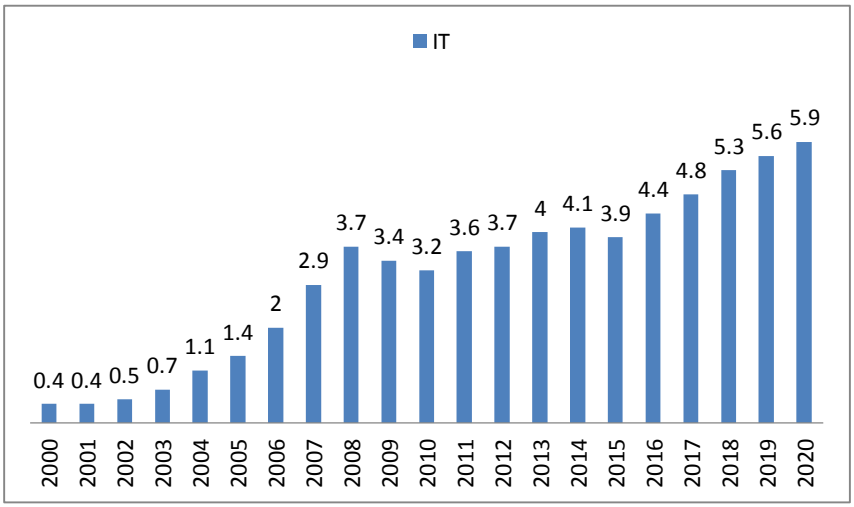

المصدر: اطلس بيانات العالم ، اجمالي الاستثمار السياحي بالدولار الامريكي المغرب www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2021/03/12

بخلاف الاستثمار السياحي في تونس و الذي تأثر بموجة عدم الاستقرار السياسي ، عرف الاستثمار في المغرب انتعاشا على طول مدة الدراسة ، حيث تستثمر المغرب في القطاع بالتعاون مع القطاع الخاص ، و يتوقع ان تنمو الاستثمارات لتبلغ بنهاية 2023 – 25 مليار درهم مغربي ، و هو ما سيوفر حوالي 1124 الف وظيفة ، و سيساهم ب 134.6 مليار درهم في الناتج المحلي الاجمالي المغربي .

3-2- الاستثمار الأجنبي المباشر السياحي في المغرب

يمكن تقسيم تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة السياحية في المغرب الى ثلاث مراحل ، المرحلة الاولى كانت من 1983 الى 1990 ، اين كانت الاستثمارات ضئيلة جدا، و من 1990 الى 2000 ، ومن 2001 الى الفترة الحالية ، و قد بدأت التدفقات تأخذ منحى تصاعدي في الفترة الثانية لتصل في العام 2000 الى حوالي 191.2 مليون درهم[1] .

[1] Aziz Hmioui , **attractivité du Maroc pour l'investissements direct étranger (IDE) : cas de l'investissement touristique**, revue marocaine de gestion et de l'économie, n°2(2010), p 214.

جدول رقم (2-5): الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة بين 2001 و 2018 بالمغرب

الوحدة: مليون درهم مغربي

النشاط/السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
الاستثمار أم السياحي	332.4	408.6	186.2	1430.8	3080.9	7828.3	12421.7	5693.7	
2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
2872.7	4058.9	2564.8	1680	3340.6	3389.5	.2349	1080.7	.736	2303

المصدر: office des changes ، (2019)، الاستثمار الاجنبي –مليون درهم – www.finances.gov.ma/ide/indexتاريخ الاطلاع : 2020/03/26

الملاحظ من الجدول تزايد الاستثمارات في القطاع بالتزامن مع دخول شركات جديدة النشاط ، و قد تباين معدل نمو التدفقات ، بين النمو الكبير و التراجع السلبي السنوي ، الا أنه بالإجمال يمكن القول ان قيمة الاستثمارات الاجنبية التي إستقطبها القطاع في المغرب تعد كبيرة مقارنة بما سبق من تحليلنا للسوق الجزائري و التونسي .كما يشار الى ان معظم هاته المشاريع هي مشاريع جديدة او توسعة لمشاريع سابقة .

نسبة الاستثمار السياحي من مجموع الاستثمارات هي بالمتوسط في حدود 10%، حيث بلغت الاستثمارات السياحية في 2001 ما يقارب 333 مليون درهم من مجموع استثمارات بلغت 32443.1 مليون درهم ن اما في 2008 فقد قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 5693.7 مليون درهم من مجموع استثمارات بلغ لنفس العام 27070 مليون درهم . ما يشير الى استمرار نمو حصة السياحة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية.

حسب الوكالة المغربية لتطوير الاستثمار فان نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2014 وصل الى 16 %من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، و كانت أعلى نسبة للاستثمار في العقار أين وصلت النسبة الى 42% ، في حين كانت 13 %في صناعة السيارات ، 6% في التجارة ، و 6%في قطاع المناجم و الطاقة و 3% في القطاع البنكي.

توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب المصدر كان كالاتي :

بلغ عدد مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي بالمغرب 43 في الفترة 2006-2008 مقابل26 مشروعا في الجزائر و 26 ايضا في تونس .أما من حيث قيمة الاستثمارات فان تونس تتراس دول المغرب، حيث استثمرت دول الخليج 47 مليار دولار في حين استثمرت 18.7 في المغرب و 13.7 مليار دولار في الجزائر.

اما الاستثمارات الاوروبية فتعتبر كبيرة ايضا مقارنة بالجزائر و تونس ، حيث استثمرت فرنسا بين 2004 و 2014 ما يقارب 7.2 مليار درهم اي 663 مليون اورو في المشاريع السياحية[1] . أكبر الفاعلين الفرنسيين في مجال السياحة مجموعات : اكور ، ريسما ، فرام، كلوب ميد، سيفيبار، دومين دامانار، ناماسكار .كما تمول فرنسا مشاريع اخرى عن طريق الوكالة الفرنسية للتنمية.

إضافة الى فرنسا أكبر المستثمرين في القطاع ، هناك استثمارات من طرف : اسبانيا ، روسيا ، اليونان ، بلجيكا .

المبحث الثاني : أهمية واثر النشاط السياحي على الاقتصاد

يهتم هذا النوع من التحليل باستخلاص حجم و هيكل قطاع السياحة من بيانات الحسابات القومية ، اخذا في الإعتبار إنفاق المقيمين بالإضافة الى القادمين من الخارج .

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للنشاط السياحي

يؤدي نمو النشاط السياحي الى احداث اثر على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، سنحلل الاثر من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية .

1-مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي :

تشير احصاءات المجلس العالمي للسياحة و السفر الى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي تصل الى 10% على المستوى العالمي . و يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية ، و قد أعطت الدول النفطية اهتماما كبيرا ايضا لهذا القطاع .كما يتوقع أن تصل نسبة المساهمة الى 11% بحلول 2026 .

جدول رقم(2-6) : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة : 2000-2019.

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2018	2019
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي %	10.8	10.1	9.2	9.4	9.3	9.5	9.8	10.8	10.3

المصدر: تقرير تنافسية السياحة و السفر العالمي ،(2020)، http://www.wttc.org/ تاريخ الاطلاع : 2020/6/12

[1] وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و النقل الجوي و الاقتصاد الاجتماعي ، منشور" الاستثمار الاجنبي في المغرب " ، www.mtatars.gov.ma تاريخ الاطلاع : 2020/03/15.

استمر قطاع السياحة في النمو خلال الستينات الى غاية التسعينات لعوامل عدة منها ما هو متعلق بعوامل التكنولوجيا و اخرى بعوامل الأمن في مختلف المناطق في العالم ، الأرقام المبينة في الجدول توضح ارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الناتج العالمي حيث فاقت 10% في 2000 ، غير أنها تراجعت بفعل الازمة الاقتصادية في 2008 و الاجراءات الامنية في منطقة امريكا الشمالية ، وصلت الى 9.8 %في 2014 و تتوقع منظمة السياحة العالمية ارتفاع المساهمة في الدول النامية خلال العقود القادمة .

الإرتفاع الاجمالي لمساهمة السياحة في الناتج العالمي يختلف حسب المناطق و الأقاليم ، الجدول الموالي يبين إجمالي مساهمة السفر و السياحة في اجمالي الناتج المحلي لدول مختارة .

جدول رقم(2-7) : إجمالي مساهمة السفر و السياحة في إجمالي الناتج المحلي لدول مختارة (مليون دولار امريكي) .

الدول	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الولايات المتحدة الامريكية	1.054	1.105	1.201	1.260	1.291	1.348	1.408	1.438	1.540	1.595
الصين	230	508	697	805	933	1.052	1.150	1.229	1.351	1.509
ايطاليا	205	209	239	230	248	261	233	237	253	274
فرنسا	211	239	281	244	269	270	232	229	242	265
تايلاندا	30	47	56	64	76	71	79	85	97	109
تركيا	64	82	96	97	109	114	104	97	95	95
السعودية	32	46	54	55	56	57	61	60	63	65
مصر	17	35	29	32	24	27	27	19	21	29

المصدر: اطلس بيانات العالم ، اجمالي مساهمة السفر و السياحة في اجمالي الناتج المحلي للدول المبينة www.knoema.com تاريخ الاطلاع: 2020/3/23

يرتب الجدول مستويات مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول المبينة تصاعديا ، حيث يلغ حجم المساهمة اكثر من مليار دولار سنويا في الولايات المتحدة الامريكية ، تليها الصين إذ ارتفع حجم المساهمة في الصين بداية من 2013 ، باقي الدول تراوح حجم المساهمة بين 17 مليون دولار (في مصر) و 281 مليون دولار سنويا (في فرنسا) .

في الجزائر لم تتعدى نسبة المساهمة 7% ، مع أن مصادر رسمية اخرى تشير الى انخفاض المساهمة الى 3% من الناتج المحلي الاجمالي ، و هو ما يوضح وجود معوقات عدة في القطاع . بالمقارنة مع تونس و المغرب خلال نفس الفترة تصل نسبة المساهمة الى 22% في المغرب و الى حوالي 19.5% في تونس

بالرغم من الانتكاسة التي عرفها القطاع بعد 2008، للإشارة فان هذه الأرقام تختلف بين مصدر و اخر ، و تتوقع منظمة السياحة العالمية أن تصل نسب المساهمة في 2024 الى 18.9% في المغرب و الى 13.3% في تونس و بحدود 7 %في الجزائر.

الشكل رقم(2-4) : اجمالي مساهمة السفر و السياحة في اجمالي الناتج المحلي – النمو الفعلي (نسبة مئوية)

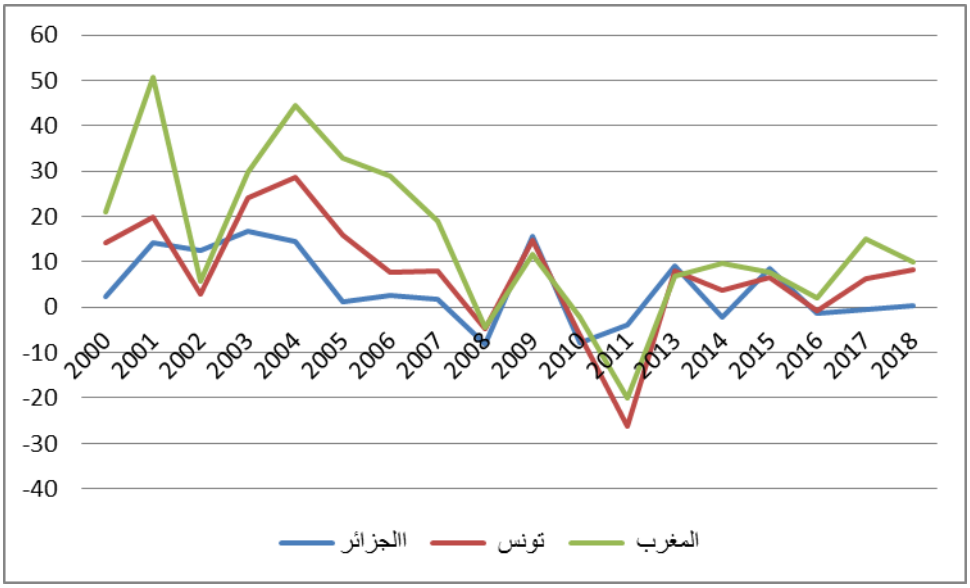

المصدر : احصائيات المنظمة العالمية للسياحة، اجمالي مساهمة السفر و السياحة في اجمالي الناتج المحلي – التصنيف حسب الدول، www.OMT.org ، تاريخ الاطلاع 2020/5/12

بلغ نمو مساهمة السفر و السياحة في الجزائر 2.4 %سنة 2000 ، لترتفع في 2014 الى حوالي 14.4 بالمئة ، نسبة النمو الفعلي تراجعت في 2005 الى حدود -8.2 ، كما سجلت 2018 نموا ضئيلا في اجمالي المساهمة في الناتج المحلي ، و يرجع ارتفاع النمو في السنوات المذكورة الى نمو الاستثمارات السياحية العامة و الخاصة . بالنسبة الى دول المقارنة فان المغرب يكون قد حقق شبه استقرار في نمو مساهمة السفر و السياحة في الاقتصاد مع تسجيل بعض التراجعات خلال السنوات 2009 و 2013.

جدول رقم(2-8) : اجمالي مساهمة السفر و السياحة في الناتج المحلي في الجزائر – مليار دولار

	2000	2004	2006	2008	2010
اجمالي	3.1	6.8	9	11.6	11.1
المساهمة	2012	2014	2015	2017	2018
	14.2	14.5	11.8	11.2	11.3

المصدر: اطلس بيانات العالم ، اجمالي مساهمة السفر و السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ، الجزائر www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2019/10/10

بلغ الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في 2018 حوالي 173.6 مليار دولار ، منها 11.3 ميار دولار هي اجمالي قيمة السفر و السياحة ، اي حوالي 6 بالمئة من اجمالي الناتج ، أعلى قيمة سجلت في 2014 أين وصل حجم القطاع الى 14.5 مليار دولار، و قد تزامن ذلك مع ارتفاع اجمالي الناتج المحلي الى أعلى قيمة لنفس العام أي لحوالي 213 مليار دولار ، و هي أعلى قيمة منذ 2008.

تترجم الأرقام الحاجة الى سياسات دعم و تحسين مناخ الاعمال للنهوض بالقطاع، بغية الرفع من حجم مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما يتناسب و الامكانات المسخرة لذلك .

2-الايرادات السياحية :

إيرادات قطاع السياحة اتسمت بالنمو في معظم الدول الرائدة في هذا المجال، حيث قفزت من 45.6 مليار اورو في 1980 في اوروبا الى 385.1 مليار اورو في نفس المنطقة في 2000. الاحصائيات في المناطق الاخرى من العالم اوضحت ارتفاعا ايضا ، حيث انتقلت من 6.7 مليار اورو في اسيا في 1980 الى 283.8 مليار و سجلت في 2000 93.1 مليار اورو ، منطقة امريكا كانت الايرادات بها 18.9 مليار في 1980 ثم 160.9 مليار في 2000 و في 2014 وصلت الايرادات الى 206 مليار[1] ، و تجدر الاشارة ان الأزمة المالية في 2008 اثرت على قطاع السياحة ايضا في دول مختلفة و انخفضت الايرادات السياحية ابتداء من السداسي الثاني من عام 2008 .

باقي مناطق العالم كانت الايرادات بها أقل، فإفريقيا و منطقة الشرق الأوسط سجلت على التوالي 11.2 مليار و 18.2 مليار في 2000 و 27.4 و 34 مليار في 2014، مع تراجع الايرادات في منطقة الشرق الاوسط في 2011 حيث تراجعت بما يقارب 7 مليار اورو و تراجعت ايضا في 2013ب 3 مليار اورو[2] .

[1] تقرير المنظمة العالمية للسياحة ، 2015 على الرابط : www.omt.org تاريخ الاطلاع : 2020/03/15

[2] Rapport de OMT, le tourisme dans le monde 2015, p 14.

و بهذا يكون ترتيب المناطق حسب الايرادات السياحية كالتالي : منطقة اوروبا ب 41% من الايرادات الاجمالية ثم اسيا ب 30.2 %، منطقة امريكا ب 21.9% ثم الشرق الاوسط ب 4% و اخيرا افريقيا ب 2.9% .

ايرادات السياحة في الجزائر لا تتعدى بالمتوسط 230 مليون دولار ، ارتفعت في 2015 بحدود 307 مليون دولار .

جدول رقم (2-9): ايرادات السياحة في الجزائر

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات السياحية	219.8	209.1	217	249.4	257.8	307.5	203.2	207.2

المصدر: بيانات الجزائر: AFDB / www.tradingeconomics.com تاريخ الاطلاع 2020/03/10

تؤتي السياحة في تونس بما لا يقل عن 2500 مليون دينار تونسي كل عام ، فخلال الفترة من 2000 الى 2014 وصلت ايرادات النشاط السياحي الى 2021 مليون دينار في 2002 لتتراجع في العام الموالي الى حدود 1900 مليون دينار ، لكن سرعان ما انتعش القطاع بحيث ارتفعت الايرادات في السنوات اللاحقة الى غاية 2014 الى 3390 مليون دينار في 2008 و 3471.9 في 2009 و 3522.5 مليون في 2010 و 3175.5 في 2012 [1].

جدول رقم(2-10) : الايرادات السياحية في تونس

الوحدة : مليون دينار

السنوات	2009	2010	2011	2013	2014	2015	2016
المداخيل السياحية	3471.9	3522.5	2364.5	3299.4	3575.6	2414.7	2322.9

المصدر: وزارة السياحة في تونس، الايرادات السياحية تونس www.tourisme.gov.t تاريخ الاطلاع : 2020/03/15

تتأثر الايرادات السياحية بحجم السياحة الوافدة الى تونس ، وقد ازداد الطلب على الخدمات السياحية خلال فترة الدراسة ، نتيجة اتساع المعروض السياحي وانخفاض تكلفة اليد العاملة في القطاع .

[1] وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ، بيانات احصائية سنوية :www.tourisme.gov.tn تاريخ الاطلاع : 2020/03/15.

في المغرب تسعى الحكومة الى زيادة عدد الوافدين الى المغرب افاق 2025 الى أكثر من 14 مليون سائح حيث تركز الاستراتيجية المغربية لدعم القطاع على التسويق لوجهة المغرب. و قد أدى النمو السنوي والشهري للطلب على السياحة غي الدولة الى ارتفاع الايرادات السياحة، و نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم(2-11): الايرادات السياحية في المغرب

الوحدة : مليون درهم

الفترات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات السياحية	56	59	57.853	57.614	62.084	61.150	64.226	72.177

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و النقل الجوي و الاقتصاد الاجتماعي، الايرادات السياحية بالمغرب www.mtates.gov.ma تاريخ الاطلاع : 2019/5/12.

3-الانفاق الكلي على السياحة

الانفاق السياحي هو التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة الى السائحين، بمعنى أن كل انفاق من جانب السائح إنما هو في المقابل خدمة سياحية يحصل عليها ، كالإنفاق عل الايواء و الاطعام ، بالتالي تنتقل الأموال من السياح الى مقدمي هذه الخدمات .و يتفرع على هذا الانفاق سلسلة اخرى من النفقات و هي انفاق القائمين على الفنادق على تجديد الاثاث و عمليات الترميم و بالتالي انتقال جزء من الانفاق الى عملاء اخرين .. و هكذا فكلما زادت الحركة الفندقية زاد الانفاق .[1]

و نفس الأثر على باقي خدمات السياحة كالنقل ، الصناعات التقليدية و غيرها و يؤدي ذلك الى زيادة الدخل الذي يؤدي الى ارتفاع معدل الانفاق على السلع الاستهلاكية و ارتفاع معدل الإدخار ، الذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار ، و من المسلم به ان كل استثمار يولد إنفاقا ، و كل إنفاق يولد دخولا . فضلا عن **ذلك** تسفيد الخزينة العمومية من رسوم التأشيرات و الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية مما يؤدي الى اتساع وعائها .كما ان هناك نوعا اخر من الانفاق من جانب الدولة على المشرعات السياحية و يؤدي هذا ايضا الى تنشيط الحركة الاقتصادية .

[1] صلاح الدين عبد الوهاب ، **نظرية السياحة** ، دار الهنا ، القاهرة، مصر ، 1992، ص 21.

جدول رقم(2-12): نفقات السياحة في الجزائر، تونس و المغرب

الوحدة : مليون دولار امريكي

	2000	2002	2004	2006	2008	2012	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	..	..	..	393	473	265	316	347	246	172	..
تونس	1.977	1.831	2.43	2.999	3.909	2.931	3.042	1.86	1.70	1.78	2.32
المغرب	2.280	3.157	4.540	6.900	8.885	8.491	9.070	7.76	7.92	9.08	9.52

..: بيانات غير متوفرة.

المصدر: اطلس بيانات العالم، نفقات السياحة للسنوات المبينة ، الجزائر ، تونس ، المغرب www.knoema.comتاريخ الاطلاع : 2020/03/15.

يتضح من الجدول أن نفقات السياحة في الجزائر طوال فترة الدراسة لم تتجاوز سنويا 473 مليون دولار ، و قد تراجعت النفقات بعد 2008 لتصل لأدنى مستوى لها في 2017، في حين تجاوزت النفقات السياحية في الدول المجاورة تونس و المغرب9523 مليون دولار ، حيث اتسمت النفقات بالنمو السنوي الايجابي باستثناء تراجع سجل في الاعوام 2015و 2016.

4-تكوين إجمالي راس المال الثابت

تكوين اجمالي راس المال الثابت هو مجموع قيمة حيازات المنتجين مطروحا منه المتصرف فيه من الاصول الثابتة اثناء الفترة المحاسبية ، و مضافا إليه إضافات معينة لقيمة الأصول الغير منتجة التي تتحقق من النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية . و الأصول الثابتة هي أصول ملموسة و غير ملموسة تنتج باعتبارها نواتج لعمليات الإنتاج و تستخدم هي نفسها بشكل متكرر أو متواصل في عملية إنتاجية اخرى لمدة سنة او أكثر[1] .

الاستثمارات الناشئة عن السياحة تقسم الى : أصول ثابتة خاصة بالسياحة ، استثمارات الصناعة السياحية في أصول ثابتة ليست خاصة بالسياحة[2] ، البنية التحتية المتصلة بالسياحة.

بالتالي تكوين راس المال الثابت في السياحة يتصل بالاستثمار في القطاع و صناعة السياحة و بالأصول الثابتة التي يقوم المنتجون المقيمون بتشغيلها.

[1] الحساب الفرعي للسياحة – الاطار المنهجي الموصي به 2008، ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة ،2011،ص 21.
[2] هذه الاستثمارات تعتبر سياحية لا بسبب طبيعة الاصول نفسها و لكن بسبب استخدامها في صناعة السياحة كالنظم المحاسبية للفنادق او وكالات السفر و مغاسل الفنادق ..

5- مساهمة السياحة في التوظيف

تملك السياحة قدرة على خلق مناصب عمل عالية ، إذ يستوعب القطاع 218 منصب لكل فندق سياحي بحجم 582 سرير ، اضافة الى مناصب الشغل أثناء انجاز المشروع ما يمثل التشغيل غير المباشر .[1]

يستوعب قطاع السياحة أكثر من 192 مليون شخص على المستوى العالمي ، منهم 73 مليون في صناعة السياحة مباشرة ، و تشير الدراسات الى أن الفرص الوظيفية تنمو في هذا القطاع بما يقارب الضعف مقارنة بباقي القطاعات . تتمثل معظمها في المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم و كذا المشروعات العائلية .[2]

جدول رقم (2-13) : تطور عدد العمال في القطاع السياحي في العالم

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال في القطاع السياحي	240791000	253915000	251380000	258022000	265110000	271474000	276340000
النسبة من عمال العالم %	9.9	9.7	8.9	9	9.1	9.3	9.4

المصدر: http://www.wttc.org/ تاريخ الاطلاع : 2020/03/15

تشير الاحصائيات المتعلقة بالتشغيل خلال الفترة 2000-2015 ان عدد العاملين في القطاع وصل الى 283578000 بزيادة قدرها 17.76 %في 2015 عن سنة 2000.

على مستوى دول المقارنة وصل عدد العمال في القطاع في بداية 2000 الى حوالي 750000 في كامل دول المقارنة . إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة توضح تزايد العمالة المباشرة في القطاع خلال الفترة المدروسة في الدول الثلاث مع تباين في حجم العمالة بين الجزائر ، تونس و المغرب . حيث تصل العمالة المباشرة في المغرب الى 900000 عامل في حين لم تتجاوز على طول الفترة 300000 عامل في الجزائر.

الشكل الموالي يوضح تطور أعداد العمالة المباشرة في القطاع السياحي في الدول الثلاث .

---

[1] عبد القادر عوينان و مصطفى طويطي، **تشخيص واقع الاستثمار السياحي بالجزائر: التحديات ، الاليات و المتطلبات** ، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية ، 2015/10/12/11، جامعة البويرة ،ص05.

[2] الاثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ،ص 07.

شكل رقم(2-5) : تطور أعداد العمالة في القطاع السياحي في الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة 2000- 2018 (الاف)

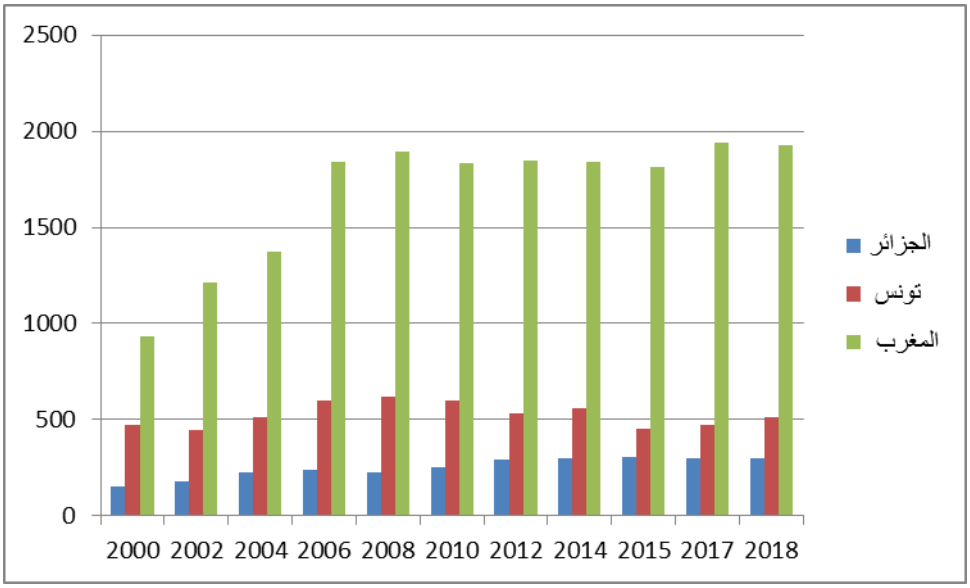

المصدر : احصاءات المنظمة العالمية للسياحة www.OMT.org تاريخ الاطلاع : 2020/03/12.

يتضح من الشكل أعلاه ، الارتفاع الذي خلقه القطاع فيما يخص التشغيل ، حيث تسبق المغرب كل من تونس و الجزائر في اعداد موظفي القطاع ، في حين تتقارب الاحصائيات بين تونس و الجزائر ، يفسر ذلك باعداد السياح في البلدان الثلاث ، اذ يفوق عدد الوافدين الى المغرب خلال سنوات الدراسة ما متوسطه 7 مليون سائح سنويا ، كما ينمو الاستثمار السياحي في المغرب بمعدلات مقبولة ، ما أدى الى زيادة طاقات الايواء و الخدمات السياحية .

6-تنمية المناطق الريفية و البنى التحتية

بلا شك تساهم الايرادات السياحية في المناطق الريفية إلى زيادة التنمية بها. يملك المغرب العربي مقومات كبيرة فيما يخص السياحة الريفية . لذا تحاول دوله استغلال هذا الموروث في الجذب السياحي و دعم عمليات التنمية و التقليل من نزوح السكان المحليين وزيادة فرص العمل.

تساهم السياحة في تنويع مصدر دخل المزارعين ، و ذلك من خلال زيادة الطلب على منتجاتهم الزراعية ، او العمل المباشر في السياحة .

كما تؤدي تنمية القطاع الى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية من خلال المطارات و الموانئ و المتاحف و غيرها ، ما يؤدي الى انتعاش في الحركة الاقتصادية في المناطق الطبيعية لذا يستفيد السياح و

القاطنون ايضا، للتذكير فان السياحة الريفية يمكنها التقليل من ظاهرة الهجرة نحو المدن، كما يمكنها خلق أنواع اخرى من السياحة كالسياحة التعليمية الزراعية .

7- السياحة و النشاطات الاخرى في الاقتصاد

7-1-المنتجات و الأنشطة السياحية المرتبطة بالسياحة

ترتبط الكثير من النشاطات الاقتصادية و المنتجات بالحركة السياحية ، اذ كلما زاد عدد السياح زاد الانفاق على الخدمات المرتبطة بالإيواء و مختلف الخدمات ابتداء من المنتجات التي تعرضها وكالات السفر و السياحة الى خدمات النقل الجوي و البحري و البري، خدمات الترفيه ، خدمات النشاط الرياضي ، الخدمات المالية و البنكية ... كما و قد يخلق ارتفاع الطلب الى خلق منتجات سياحية جديدة ، و كلها تنتقل اليها موجه الحركية بفعل الانتعاش في السياحة الداخلية و الوافدة .

7-2-قوة الترابط بين قطاع السياحة و القطاعات الاخرى :

يخلق الترابط بين نشاط السياحة و النشاطات الاخرى ما يعرف بالمضاعف السياحي ، حيث يتمثل المضاعف السياحي في مجموع الدخول المستخلصة من دورات الإنفاق السياحي ، ذلك ان الدخل الذي يحصل عليه المشاركون في تقديم المنتج السياحي ، يوجهونه في إطار تلبية احتياجاتهم نحو الانفاق الاستهلاكي على السلع و الخدمات ، و هذا ما يسمح عن طريق الميل الحدي للاستهلاك باستمرار توليد دخول جديدة لأطراف اخرى من اصحاب عناصر الانتاج في قطاعات مختلفة [1].

و من السمات البارزة للسياحة قدرتها على إقامة روابط أمامية و خلفية قوية و متنوعة ، تحفز هذه الروابط أثر المضاعف ، كما يؤدي ضعفها الى استفادة أطراف قليلة منها هم في الغالب المستثمرون الأجانب ووكالات السفر الدولية و شركات الطيران .

تتشكل الروابط مع القطاعات الاخرى ، اذ يتطلب تعزيز السياحة بناء الفنادق و المطاعم و المرافق السياحية و تطوير خدمات البنى التحتية الأساسية كالطاقة و الاتصالات و الخدمات البيئية ، علاوة على الزراعة و التصنيع و خدمات الدعم الاخرى ، منها الخدمات المالية و تجارة التجزئة و الخدمات الترفيهية والشخصية و الأمنية و الصحية و خدمات الضيافة. و بذلك يملك قطاع السياحة قدرة على حث باقي القطاعات على النمو.

[1]Nations unis , conseil du commerce et du développement **, la contribution du tourisme a un développement durable** , 2013, p 08.

7-3-الأثر على الأنشطة الاخرى في الاقتصاد

عندما يقوم السياح بالإنفاق الأولي المباشر على السكن و الأكل و الترفيه و غيره ، فان ذلك يؤدي الى جولة اخرى اكبر من الانفاق الثانوي غير المباشر عبر مضاعفات السياحة ، و يتمثل في : الأجور و الرواتب و المكافآت و العمولات و غيرها . و هذا بدوره يؤدي الى جولة ثالثة أكبر عبر مضاعفات السياحة يستفيد منها المهنيون و رجال الاعمال و أصحاب المحال الصغيرة في مختلف القطاعات ، و يشمل ذلك : أصحاب المهن المختلفة ، الموظفين في القطاعين العام و الخاص و الحرفيين و نطاق واسع من الانشطة الاقتصادية.

و يتم عادة قياس الأثر الاقتصادي للسياحة باستخدام المعادلة التالية :

الأثر الاقتصادي للسياحة = عدد السياح ×متوسط انفاق السياح × المضاعف

و يتطلب تحديد الأثر الاقتصادي حسب هذه المعادلة الخطوات التالية :

- ✓ تقدير التغير المتوقع نتيجة سياسة او قرار مقترح في عدد السياح القادمين الى المنطقة محل الدراسة و نوعيتهم .
- ✓ تقدير متوسط انفاق السياح على القطاعات السياحية المختلفة .
- ✓ تقدير او اختيار المضاعف أو المضاعفات القطاعية المناسبة لتحديد الاثار الثانوية لانفاق السياح على المبيعات و الدخول و الوظائف .

مثال توضيحي : الأثر المباشر لانفاق السياح في دولة متقدمة سياحيا سيشمل : السكن ، و الترفيه والعلاج و غيره ما سيسبب جولة ثانية من الانفاق هو غير مباشر يشمل الأجور و الرواتب و العمولات ، الدعاية و الاعلان و التأمين . و بالتالي سيستفيد جملة كبيرة من المهنيين و الموظفين كالمحامين و المحاسبون و الاطباء ..الخ . ستولد السياحة في الاخير 1805.6 مليون دولار كأثر مباشر و 2551.9 كأثر تابع او غير مباشر و أثر كلي مقداره 4357.5 ، ما يؤدي الى ضخ 479.3 مليون دولار كأجور و رواتب في الاثر المباشر و 1188.1 كاثر كلي ، و سيؤثر ب 60.8 مليون عامل كأثر كلي بالتالي سيكون المضاعف هو 2.4 و 2.5 و 2.3 .

المطلب الثاني : أثر السياحة على بعض المتغيرات الاساسية

يركز هذا التحليل على تأثير التغير في انفاق السياح من الداخل او الخارج على الاقتصاد ، سواء اكان تأثيرا مباشرا او غير مباشر ، اخذا في الاعتبار طبيعة التداخل بين قطاع السياحة و غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى.

1-التأثير المباشر

تأتي منفعة القطاع السياحي من حيث كونه يعتبر أحد القطاعات كثيفة العمالة ، بالتالي يستطيع أن يوفر الكثير من الفرص ، اضافة الى ميزة التنوع الكبير في التخصصات و المؤهلات التي تتطلبها وظائف القطاع، ما يمكن أن يكون حلا للكثير من المشاكل الاقتصادية في المناطق السياحية .

1-1-الأثر على الفندقة و الإطعام

من الواضح أن نشاط الفندقة و الإطعام يتأثر كثيرا بزيادة السياحة ، كما يعالج ظاهرة الطلب الموسمي على الخدمات الفندقية، بل قد يتعداه الى زيادة الاستثمارات في الفنادق و المطاعم و باقي الخدمات ذات الصلة ما ينشط سوق العقار و مواد البناء و التوظيف و غيرها .[1]

الأثر يكون مباشرا و فوريا ، اذ تشير جميع بيانات السياحة في العالم ، و في العالم العربي ان الزيادة في عدد الوافدين ينجم عنه زيادة فورية في حجم العمالة في الفنادق ، ففي 2013 سجلت سلطنة عمان و هي ثاني صناعة سياحية واعدة بعد الامارات – انتعاشا في السياحة الوافدة بنحو 14.4% من كافة دول العالم ، ارتفع اجمالي حجم العمالة في الفنادق الى 9.893 و 10% كارتفاع في نسبة الاشغال الفندقي ، ما زاد في ايرادات الطعام ب 26.5% في الفنادق ذات 4 نجوم و 12.6 %في الفنادق ذات 3 نجوم و 57.3 %في الفنادق ذات 5 نجوم ، كما ارتفعت ايرادات خدمات الايواء ب 12.8% في خدمات الترفيه و 6.6 %في الخدمات الاخرى .[2]

1-2-الأثر على النقل و المواصلات

أدت حركة المسافرين عبر العالم الى تطور هائل في قطاع النقل ، اذ ارتفعت عدد الرحلات الجوية في العالم الى أكثر من 20 مليون رحلة سنة 2000 ووصلت الى 30 مليون رحلة في 2012، و سجل عام

[1] الهيئة العليا للسياحة السعودية ، الأهمية و الاثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة : حالة المملكة العربية السعودية ، ورقة عمل من اعدادا الهيئة العليا للسياحة لندوة الاثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة – ابها 19-2001/6/21، ص 29.

[2] صناعة السياحة العمانية - اتجاهات و احصاءات -، المركز الوطني للإحساء و المعلومات ، مارس 2015،ص 16 . على الموقع : https://ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Oman's%20tourism%20industry%20trends%20and%20statist تاريخ الاطلاع: 2020/2/15.

2014 اكثر من 30 مليون رحلة عبر العالم نقلت اكثر من 3 مليار مسافر. ما أدى بالتبعية الى تحسين خدمات النقل نتيجة المنافسة بين الشركات .[1]و تجدر الاشارة الى ان أكثر من 52 %من السياح في العالم يستخدمون النقل الجوي و 40 %النقل البري ، و 6 %النقل البحري ، و 2 %النقل عن طريق السكك الحديدية .

2- الأثر غير المباشر

يتعدى دور قطاع السياحة الأثر المباشر على القطاع ، الى التأثير على مختلف القطاعات و الأبعاد الخاصة بالاقتصاد الوطني ، فالكثير من المشروعات الصناعية و الاقتصادية أصبحت في بعض الاحيان تطالب بتوفيق أوضاعها البيئية او الانشائية لوجودها بالقرب من مناطق سياحية .

الأثر الكلي للسياحة يتأتى من حيث ان الزيادة في عدد السياح يمكن ان يؤدي الى زيادة موارد الدولة من خلال الرسوم على الخدمات العامة المقدمة للسياح ، بالإضافة الى ان نمو القطاع سيؤدي من خلال المضاعف الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

غير ان زيادة الطلب على السياحة في ظل بقاء العرض من الموارد السياحية على ما هي عليه قد يؤدي الى ارتفاع في الاسعار .اذ ان زيادة المعروض السياحي قليل المرونة ، لكنه يبقى اثرا مؤقتا في حال استجابة القطاع .

2-1-الأثر على الفقر و اعادة توزيع الدخول

يمكن لسلسلة القيمة و الصلات الجوهرية لهذا القطاع مع قطاعات اخرى مثل : الزراعة و التشييد و المرافق و النقل أن تسهم في الحد من الفقر ، بالنسبة لسلسة التوريد في مجال السياحة ، تولد الوظيفة الواحدة في صناعة السياحة الاساسية 1.5 وظيفة إضافية بشكل غير مباشر[2] .و هناك ثلاثة أنواع من التأثير الممكن للسياحة على الفقراء :

- الدخل من الارباح ،
- تطوير الاقتصادات الريفية / المحلية ،
- التأثيرات على البيئة الوطنية و الثقافية .

[1] لزهر العابد، أثر **الانفاق الحكومي على الاستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة في اطار ملتقى تحديات الاستثمار السياحي بالجزائر، ص 8.
[2] دليل الحد من الفقر من خلال السياحة ، منظمة العمل الدولية ، الطبعة الثانية ، 2013، ص 10.

تعد السياحة مصدر 83% من الصادرات في البلدان السائرة في طريق النمو ، و المصدر الأول في ثلث هذه الدول. و قد ساهمت السياحة منذ 2000 في زيادة عدد الوافدين بما يقارب 95 %في الدول النامية ، 49% من هذه الدول أحصت زيادة قدرها 75% خلال عشر سنوات[1] .

في البلدان الأكثر اعتمادا على السياحة على وجه الخصوص الجزر الصغيرة ، يمكن ان تمثل السياحة 30-90 %من الناتج المحلي الاجمالي ، و 50-90 %من الصادرات ، و يمكن ان توجد وظائف ل 20-50 %من السكان .

من جهة اخرى فان 80 %من الفقراء – الذين يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم- يتوزعون في 12 دولة 11 منها للسياحة أهمية بالغة و رئيسية. و تمنح السياحة إمكانية تنويع الاقتصاد في العديد من الدول ذات المشاكل الاقتصادية .

لأجل زيادة مساهمة السياحة في التخفيف من الفقر ، وضعت العديد من البرامج الوطنية و العالمية لضمان إستفادة الفقراء من دخول السياحة ، منها برنامج OMT و CNUCED المسمى TD-ED(tourisme durable-élimination d la pauvreté). تنتهج هذه البرامج النقاط التالية للحد من الفقر : تعزيز السياحة الشاملة ، السياحة المستدامة ، السياحة المسؤولة ، السياح المواتية للفقراء ، سياحة التجارة العادلة[2] ، السياحة القائمة على المجتمع ، السياحة البيئية .

تؤدي السياحة الى تنمية المناطق السياحية و إعادة التوازن بها من خلال الاستثمارات وزيادة دخول الافراد و نشوء نشاطات فرعية جديدة، ما يترتب عليه إعادة توزيع الدخل بين المدن و مراكز العمران و المراكز الجديدة ما يتنج عنه ايقاف النزوح الريفي .

2-2-الأثر على ميزان المدفوعات

تمثل السياحة عاملا مهما في ميزان المدفوعات لكثير من الدول لما تحققه من عوائد ، فعوائد النقد الاجنبي بلغت 476 بليون دولار في 2000 بما يتجاوز المتحصل عليه من مصادر اخرى كالمنتجات البترولية و السيارات و أدوات الاتصالات و الأقمشة و غيرها. تشمل أنواع التدفقات من النقد الاجنبي المرتبط بالسياحة ما يلي[3] :

---

[1] Le tourisme et la réduction de la pauvreté , organisation mondiale du tourisme ; 2002 sur : http//www.world-tourism.org/isroot/wto/pdf/1267.2.pdf. 15/2/2020.

[2] هي السياحة التي تضمن ان الناس الذين تستخدم اراضيهم و مواردهم الطبيعية و العمالة ، و المعرفة و الثقافة لأنشطة السياحة ، يستفيدون بالفعل من ذلك .

[3] عبد القادر خداوي مصطفى و عبد القادر دحمان ، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة** ، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحة يومي 27-28 سبتمبر 2015 – جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة – الجزائر ، ص 02.

- مساهمة رؤوس الاموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة .
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول الى البلاد .
- فروق تحويل العملة.
- الانفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية .
- الايرادات الاخرى للفنادق من السائحين .

تعتبر السياحة واحدة من بنود ميزان المدفوعات و بالتحديد ميزان الخدمات او ميزان التجارة غير المنظورة ، و هو بند ناتج عن تنقل الاشخاص و المركبات من دولة لأخرى ، و قد تأثرت موازين الخدمات في الدول العربية ، حيث تشير التقديرات الى ارتفاع العجز خلال 2011 بنسبة 11.7 %. لذا فان السياحة بإمكانها خفض العجز و ذلك بدعم السياحة الداخلية بدلا من الخارجية اضافة الى التسويق الدولي للمنتجات السياحية الداخلية .

تتفوق نسبة مساهمة السياحة في صادرات بعض الدول مساهمة القطاعات الحيوية، ففي فرنسا بلغت قيمة صادرات السياحة 55.5 بليون دولار و التي تمثل 7.5% من إجمالي الصادرات.[1] اما في الجزائر و دول المقارنة فان رصيد السياحة و اثره على ميزان المدفوعات يختلف بين الدول الثلاث .

اولا : حالة الجزائر : سجل الميزان السياحي عجزا استمر لكامل فترة الدراسة وصل العام 2014 الى 338 مليون دولار حيث ارتفعت النفقات السياحية عن الايرادات لهذه السنة ، و يعود هذا العجز الى ارتفاع نسبة السياحة العكسية اذ ارتفعت السياحة المستوردة في الجزائر خلال السنوات الماضية مقارنة بما تحققه السياحة الوافدة من ايرادات .

ثانيا : حالة تونس: يختلف اثر السياحة على ميزان المدفوعات التونسي ، حيث تؤثر ايجابا بفعل ارتفاع الايرادات عن النفقات السياحية و قد سجلت أكبر فائض سنة 2008 اين وصل الرصيد الى 3354 مليون دولار امريكي تراجع بعدها بسبب الأحداث التي شهدتها الدولة .

ثالثا : حالة المغرب : المغرب أكبر مستفيد من السياحة بين الدول الثلاث ، اذ يستفيد ميزان مدفوعاتها من الفوائض المحققة سنويا و المتزايدة و التي وصلت سنة 2008 الى 6975 مليون دولار امريكي، و هي لا تقل منذ 1990 عن 1286 مليون دولار .

الشكل الموالي يوضح أثر النشاط السياحي على ميزان المدفوعات من خلال رصيد الميزان السياحي.

[1] لزهر العابد، اثر **الانفاق الحكومي على الاستثمار السياحي في الجزائر** مرجع سابق، ص 10.

شكل رقم (2-6): تطور رصيد الميزان السياحي في الجزائر، تونس خلال الفترة 2000-2016

الوحدة : مليون دولار امريكي

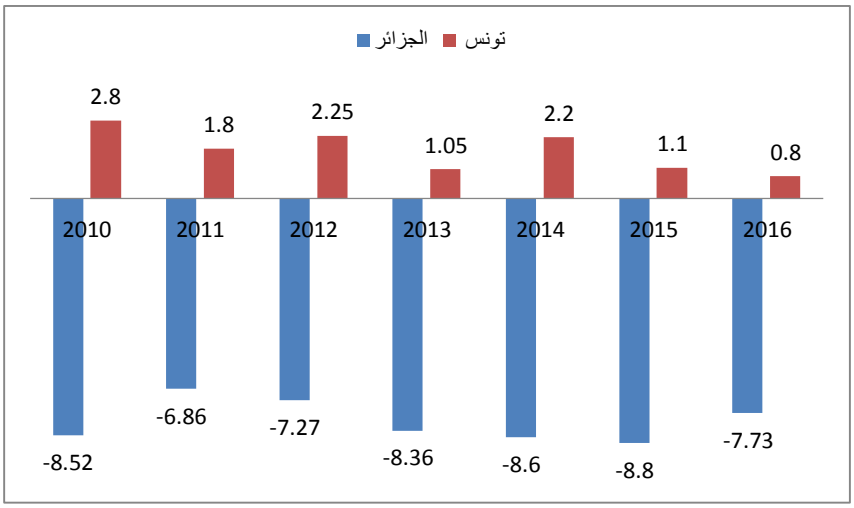

المصدر : -الديوان الوطني للإحصاء تونس،(2018) ارقام عن السياحة ، www.mdici.gov.tn تاريخ الاطلاع : 2019/10/10.

- الديوان الوطني للإحصاء الجزائر ،(2017) احصاء اقتصادي، السياحة ، www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 2020/02/15.

لفهم تطور رصيد الميزان السياحي حسب الشكل رقم ، فانه ينبغي الاشارة الى مكونات هذا الميزان ، حيث يتكون من جانبين : الدائن و المدين ، يتكون الدائن من الايرادات السياحية و الصادرات السياحية ، النقل ، العائدات من الاستثمارات السياحية بالخارج ، التحويلات من العاملين الوطنيين بقطاع السياحة بالخارج ، المصروفات على الدعاية السياحية في الداخل ، اما الجانب المدين فانه يتكون اختصارا من العناصر التالية : مصروفات المواطنين بالخارج ، البضائع المستوردة ، النقل ، التحويلات من العاملين الاجانب من عملهم بالداخل ، و المصروفات على الدعاية السياحية الوطني و الاعلانات السياحية بالخارج.

ان الدول التي تحقق فائضا في الميزان هي المغرب و تونس برصيد أقل ، و ذلك ان الدولتين تستقطب اعداد وافدين أجانب أكثر من أعداد و ما ينفق المغاربة والتونسيون بالخارج ، رصيد الميزان السياحي الجزائري حقق عجزا خلال فترة الدراسة ، بالرغم من تحسن أعداد الوافدين و الايرادات السياحية ، لكن أثرها يبقى ضئيلا مقابل بيانات العناصر الاخرى من الميزان .

المطلب الثالث: مخاطر النشاط السياحي

نركز هنا على كفاءة المشاريع السياحية من وجهة نظر المجتمع. و بالتالي يهتم هذا التحليل بقياس المنافع الخاصة و الاجتماعية كالقيمة التعليمية للسياحة و التكاليف الخاصة و الاجتماعية مثل التأثير على البيئة.

1- المخاطر البيئية

وعيا منها بأهمية البيئة في عملية الجذب السياحي و الحفاظ على القدرة التنافسية ، فان جل الاطراف تعمد الى توفير الوسط المادي النظيف، و البيئات المحمية و الأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية لذا فان السياحة يمكن أن تشكل دافعا قويا للمحافظة على البيئة الطبيعية و الثقافية و المجتمعية في منطقة ما .

و قد برز هذا الدمج بين السياحة و البيئة حاليا ، و الذي يهدف اساسا الى استغلال النشاط السياحي دون الاخلال بالنظم البيئية و دون تأثير على التنوع البيولوجي او الثقافي .

1-1-العلاقة بين السياحة و البيئة

إن العلاقة بين السياحة و البيئة هي علاقة توازن بين التنمية و حماية البيئة ، و يؤكد اعلان مانيلا عام 1980 على ان الاحتياجات السياحية لا ينبغي ان تلبي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية و الاقتصادية لسكان المناطق السياحية او البيئية، أو بالموارد الطبيعية و المواقع التاريخية و الثقافية التي تعتبر عامل جذب رئيسي للسياحة ، و يشدد الاعلان ان هذه الموارد جزء من التراث البشري و انه ينبغي على المجتمعات المحلية و الوطنية و المجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليها .[1]

لذا فالسياحة البيئية ملزمة بالحفاظ على العناصر الثلاث للبيئة و التي تشمل : البيئة الطبيعية و البيئة الاجتماعية و البيئة المشيدة ، اذ يستهلك القطاع الطاقة و المياه و ينتج كميات معتبرة من النفايات ، فوفق تقديرات برنامج الامم المتحدة للبيئة تسبب السياحة في نحو 5 من اجمالي انبعاثات الغازات الدفينة .كما يتسبب افتقاد المنشآت السياحية الى للنظم السليمة للصرف الصحي يؤدي الى تلوث المياه الجوفية او مياه الانهار و الشواطئ .كما يفوق استهلاك السياح للمياه من 10 الى 15 مرة لاستهلاك السكان المحليين ما قد يعزز من مشكلة ندرة المياه في بعض المناطق .[2]

الملاحظ ان التخطيط السيء لاستخدام الاراضي و التصميمات الهندسية لبعض المنشآت السياحية يسبب انهيارات او فيضانات او تأكل في التربة في بعض المناطق ، فضلا عن التشوه في المناظر و البيئة المحلية.

[1] عايد راضي خنفر ، اياد عبد الله خنفر ، **تسويق السياحة البيئية و التنوع الحيوي** ، 2006،ص 8.
[2] برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ورقة معلومات اساسية بشان السياحة و البيئة ، 2005 ،ص 4 .

كما تتسبب السياحة في انتشار تلوث للهواء بسبب وسائل النقل الجوي و البري و السكك الحديدية ، فحسب منظمة الطيران المدني الدولي ارتفاع عدد الركاب في جميع انحاء العالم لغرض السياحة ساهم بحصة كبيرة من انبعاثات الغازات الضارة ، حيث قدرت احدى الدراسات ان رحلة العودة عبر الاطلسي تقدر الانبعاثات الناجمة عنها ما يعادل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون التي تنجم عن جميع المصادر الاخرى التي يستهلكها الشخص العادي سنويا .[1]

تم اصدار ميثاق السياحة المستدامة بلانزروت في اسبانيا عام 1995 ، حيث تم التطرق الى الأثر الايجابي الذي يمكن ان تلعبه من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لكثير من البلدان . و يمكن ان تكون السياحة عنصرا نضرا ايضا اذ قد يؤدي الى تدهور البيئة وفقدان الهوية المحلية ، لذا حث الميثاق الى وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات البيئية و اعتماد المبادئ و الاهداف التي جاء بها الاعلان .[2]

ان السياحة البيئية هي جزء من السياحة المستدامة ، فالاثنان تهدفان الى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من خلال التوعية و التعليم و التثقيف .

البيانات المتوفرة تشير في هذا الخصوص الى ارتفاع انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون في الجزائر بنسبة كبيرة مقارنة بالمغرب و تونس ، حيث تقدر الأخيرة ب 165.3 كيلو طن في 2018 ، أما نفايات البلدية المجمعة فإنها ترتفع في الجزائر و المغرب بقيمة متقاربة قدرت لنفس العام بحوالي 5.77 الف طن ، و كانت في تونس أقل بحوالي 1.3 الف طن. لذلك على الدول هنا مراعاة هذه القيم عند عمليات التوسع السياحي، خاصة في المناطق الطبيعية و الساحلية.

1-2-استثمارات بديلة لحل مشكلة الخطر البيئي

إنشاء الفنادق البيئية التي تتوافر بها مقومات و متطلبات السياحة البيئية ، لذا يتم تصميمه مستخدما المواد المحلية و الإعتماد على الطاقة الشمسية و الانواع الاخرى من الطاقة البديلة ، و إعادة تدوير المخلفات الصلبة و السائلة الناتجة عن عمليات التشغيل المختلفة ، و تخصيص جزء من الموارد المالية للمساهمة في الجهود المحلية لحماي البيئة . يمكن استغلال هذه الاستثمارات في الصحراء و المناطق الساحلية ، المناطق الريفية و الاماكن الرطبة و تمكن اهمية التحول الى هذا النوع من الحلول في الاتي [3]:

- جودة البيئة تساوي جودة المنتج ،

[1] ملال ربيعة ، **البديل الأنجع " من السياحة التقليدية الى السياحة المستدامة** " ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، العدد 07جانفي 2016.ص 10.

[2] OMT, charte mondiale du tourisme durable , Lanzarote, avril,1995.

[3] سوزان بكري ، فاروق عبد النبي حسانين عطا الله ، **السياحة و البيئة** ، 2009، ص 40-45.

- تخفيض النفقات و تحسين القدرة التنافسية،
- ضمان ربحية طويلة الامد،
- المحافظة على نجاة الجميع،
- حفز التوعية بمدى اهمية جودة المنتج،
- اجتذاب موظفين ملتزمين،
- تضاعف الطلب،
- الوصول الى شريحة جديدة من الزبائن.

يمكن أيضا استغلال التقدم التكنولوجي الهائل في الحفاظ على البيئة ، حيث يتم استخدام الآلات و الاجهزة الأقل استهلاكا للطاقة ، و التي تسهل من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية .

2-إمكانية خلق ازمة اقتصادية

2-1-مشكلة الحساسية اتجاه الأحداث

يعد نشاط السياحة بالغ الأهمية في بعض الدول ذات الجذب السياحي الهائل ، اذ يساهم بنسبة معتبرة في الدخل الوطني كما و يؤثر بطريق مباشر و غير مباشر على عديد النشاطات ، لكن من جهة اخرى تتسم هذه الصناعة بالحساسية . و يمكن لإيراداتها ان تنخفض انخفاضا سريعا و قويا . والمثال على ذلك الخسائر التي نجمت بعد أحداث 11 سبتمبر حيث بعدها مباشرة تم الغاء 11000 رحلة فقط في الولايات المتحدة و انخفاض في السفر ب 50% في امريكا الشمالية و 20 %في اوروبا ، ما أدى الى انخفاض الايرادات ب 15 %الى 20% ، المكسيك و دول المشرق العربي ، شمال افريقيا و مصر عرفت انخفاضا ب 18.2% . و بلغت في مجمل الدول الاسلامية بين 20 %الى 70 %.[1]

لذا على الاقتصاديات إنتهاج التنويع في القطاع بحد ذاته ، و خارج القطاع ايضا لتخفيف التأثير الذي يمكن حدوثه جراء انخفاض الايرادات .

كما يؤثر نمو السياحة على التشغيل ، اذ أشار المكتب الدولي للعمل ان السياحة فقدت بين 2001 و 2002 ما يقارب 6.6 مليون وظيفة ، اي 1 %من 12%.[2]

[1] Caractériser le tourisme responsable –facteur de développement durable –étude. Perain.2004.P 5.
[2] Caractériser le tourisme responsable –facteur de développement ,op.cit, P 6.

2-2- مشكلة التسرب:

يستعمل مصطلح التسرب لوصف نسبة الانفاق السياحي الاجنبي الموجه للاستيراد او لتصدير الارباح ، و التي بدورها تبتعد عن الاقتصاد المحلي بسبب موقع الوسطاء الخارجيين و منظمي الرحلات ، و يأخذ الاشكال التالية [1]:

- ✓ التسربات الداخلية : بمعنى النفقات الموجهة للواردات المقدرة ما بين 40 %و 50 %من النفقات السياحية الاجمالية في معظم البلدان النامية ، و ما بين 10 %و 20 %في البلدان النامية الاكثر تقدما و الاكثر تنوعا .
- ✓ التسربات الخارجية : بمعنى القيمة المضافة الاجمالية المستحوذ عليها من طرف الوسطاء و منظمي الرحلات ، المقاسة بالفرق بين المبالغ المدفوعة في بلدان المغادرة و المبالغ المتحصل عليها في بلدان الاستقبال ، و رغم صعوبات تقديرها ، الا انها تتجاوز احيانا 75%.
- ✓ التسربات غير المرئية : و تعني الخسائر الفعلية او تكاليف الفرصة التي تنشا عن تدمير الموارد الطبيعية او عن تدهور البيئة ، بالإضافة الى هذه الاثار غير المرئية ، هناك خسائر الايرادات الجبائية و المعاملات في الاسواق الموازية للعملات و مختلف العمليات المالية و النقدية الغامضة .

يحد التسرب من اثر المضاعف و يقلص من اثار القطاع الاقتصادية الايجابية و قدرته الانمائية ، لذا فان دعم القطاع عن طريق تنويع المنتجات و جودتها و توفير البنى التحتية الملائمة و الصناعات المحلية قد يسهم في التقليل من الاثر .

[1] Vu manh chien **: tourisme , croissance et intégration dans l'économie mondiale – les apports du concept de développement durable** , thèse pour le doctorat en sciences économiques , faculté de sciences économiques et de gestion , université du sud Toulon –var , France , 2007, p179.

المبحث الثالث: السوق السياحي في الجزائر، تونس و المغرب

تشبه خدمات السياحة حلقة كبيرة، يحفز فيها الطلب العرض ، و يدفع المعروض الى زيادة الطلب ، حيث يمس المعروض كل ما يتعلق براحة و اقامة السائح في الدول ، لذلك تدخل قطاعات اخرى الحلقة كالجهاز المصرفي و البنى التحتية و البيئة المجتمعية .الخ ، تحليلينا للسوق السياحي سيشمل فقط تبيان اعداد الوافدين كمؤشر رئيسي على الطلب اما المعروض فسيرتكز على تحليل المقومات الطبيعية و الموروث الحضاري اضافة الى حجم و صنف طاقات الايواء .

المطلب الأول: الطلب السياحي

ازداد الطلب العالمي على السياحة في العقدين الماضيين ، وذلك لتحسن الدخول و أيضا لانخفاض تكلفة النقل ، تحليل مستويات الطلب السياحي يعكس أثر الصناعة على الاقتصاد ككل .

1- الطلب العالمي على السياحة

1-1-تطور السياحة الدولية في العالم

تغيرت معدلات نمو و ووجهات السياحة منذ 1950 ، فقد كانت و لسنوات طويلة 15 دولة فقط من اوروبا و امريكا تجتذب ما يقارب 97% من السياح ، و كانت السياحة في تلك السنوات مقصورة على مواسم معينة من السنة و على السياحة لأغراض ترفيهية و حسب. غير ان الوضع سرعان ما تغير نتيجة عوامل عدت منها : تفعيل دور وسائل الاعلام ، تطور الاتصالات و المواصلات و استغلال المقومات السياحية بالإضافة الى تنوع اغراض السياحة .

لهذا دخلت دول جديدة تحت مظلة مناطق الجذب السياحي في اسيا و شمال افريقيا و في امريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي. ففي عام 1999 لم تعد تقتصر السياحة على 15 دولة بل اصبحت تتنافس عليها 70 دولة تجتذب اكثر من مليون سائح سنويا ، لتنخفض نسبة السياحة في الدول الرائدة من 97 الى 62[1]% . و مع ذلك تبقى دول مثل فرنسا و ايطاليا و الولايات المتحدة الامريكية و اسبانيا اهم الوجهات السياحية في العالم .

بلغ نمو السياحة في العالم 7 %في 2000 و بمعدل متوسط بين 3 %و 4 %في الفترة 1989-1999 ، ما جعله يتمركز ثالثا بعد قطاع النفط و تصنيع السيارات من حيث الدخل ، و في المرتبة الاولى من حيث معدلات النمو بالرغم من الانخفاض المسجل بعد احداث 11 سبتمبر ب 1.3 %للعام 2001. في العام

[1] الاثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة السعودية ، اعداد البرنامج الاقتصادي ، الهيئة العليا للسياحة ، المملكة العربية السعودية ، 2001،ص 5.

الموالي اي في 2002 بلغ عدد السياح ارقاما قياسية غير مسبوقة اذ وصل الى 700 مليون سائح بزيادة 3.1% .خلال 2011 واصل نشاط السياحة نشاطه ، حيث بلغ 998 مليون سائح وافد و 1073 مليار دولار كعائدات من السياحة الدولية ، سجلت خلاله منطقة اسيا و المحيط الهادئ اعلى معدل نمو سنوي من حيث اعداد السياح الوافدين . و نتيجة هذه الزيادة ارتفع عدد السياح الاجانب في العالم الى 1045 مليون في 2012.[1]

في 2013 و 2014 وصل عدد السياح الى 1087.2 مليون سائح و 1133.0 مليون سائح على التوالي ، أكبر حصة كانت لفرنسا ب 83.8 مليون سائح في 2014، ثم الولايات المتحدة الامريكية ب 74.8 مليون سائح ثم اسبانيا و الصين و ايطاليا، ثم تركيا في المركز السادس ب 39.8 مليون سائح في نفس العام ، و تصدرت ايرادات الولايات المتحدة المتأتية من السياحة دول العالم ب 133.4 مليار اورو ، ووصلت الايرادات على مستوى العالم الى 940 مليار اورو .[2]

الشكل رقم(2-7) : عدد السياح الاجانب في العالم

الوحدة : مليار سائح

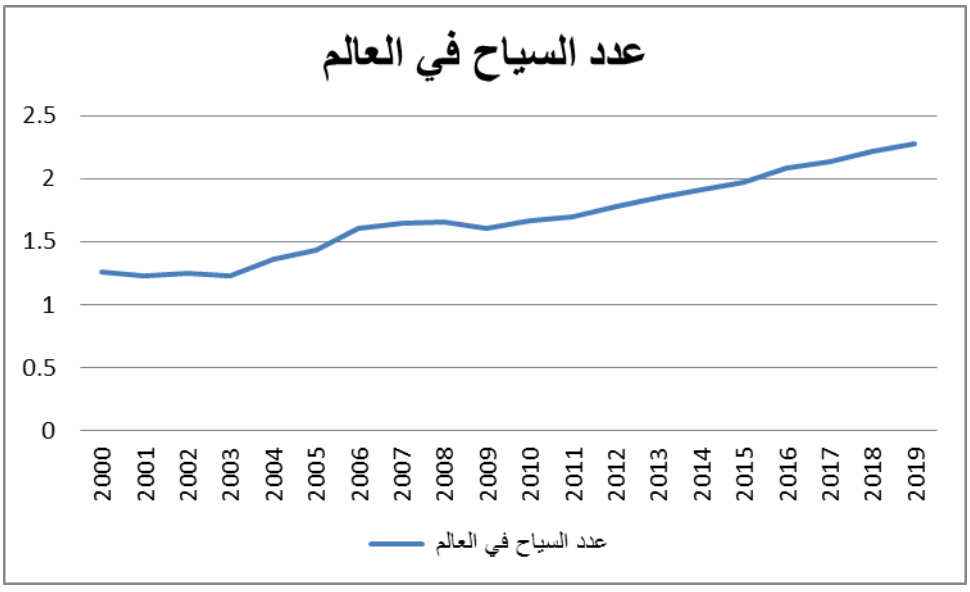

المصدر: البنك الدولي،(2020)، تطور السياحة في العالم،. https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND تاريخ الاطلاع : 2021/4/4.

[1] السياحة الدولية في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي – الافاق و التحديات 2017، مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية ص 11. www.sesric.org تاريخ الاطلاع: 2019/3/18.

2 Rapport de l'Organisation mondiale du tourisme 2015, www.omt.org [2] 14/5/2019.

اما التوجهات الجغرافية فكانت اساسا دول اوروبا ب 41 %و دول امريكا ب 30% ثم دول اسيا و المحيط لهادي ب 22% و بقيت ما نسبته 7% توزعت بين دول افريقيا و الشرق الوسط .

1-2-الافاق المستقبلية للسياحة في العالم

على المستوى الكلي يواجه قطاع السياحة في العالم بعض بوادر الازمات العالمية ، بالأخص فقاعة الدين العمومي و فقاعة العقار في الصين . بالرغم من ذلك هناك عدة دوافع لاستمرار القطاع في النمو عالميا ، اولا انخفاض اسعار المواد الاولية منها النفط ، اذ سيساهم استمرار انخفاض الاسعار في تدني تكاليف النقل . ثانيا التطور الملحوظ في بعض الدول النامية و استقرارها الامني، حيث تتوقع المنظمة العالمية للسياحة ان السياحة الدولية ستنمو بالمتوسط بحوالي 3.3% سنويا حتى 2030، هذا النمو سيكون مشاطرة بين الدول المتقدمة بوتيرة نمو سنوية تقدر ب 2.2% و الاقتصاديات الناشئة ب 4.4% سنويا ما سيسمح لها باستقبال 57% من السياح الوافدين في 2030 مقابل 45% حاليا [1].

و تتوقع المنظمة العالمية للسياحة ان يصل عدد السياح عالميا في 2020 الى 1561 مليون سائح ، بمعدل نمو سنوي قدره 4% ، ففي حين كان 11.5 من بين 100 مواطن يسافر الى مكان غير اقامته في 2000، سيصبح المعدل 21 من بين 100 مواطن . [2] كما يتوقع ان تتوزع جغرافيا على الوجهات التالية : الصين ب130 مليون سائح ، ثم فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية ب 114و 102 مليون سائح ، ثم اسبانيا و هونغ كونغ، بريطانيا ب 54 مليون سائح و في اخر قائمة العشرة جمهورية التشيك ب 44 مليون سائح . و ستبقى الدول المصدر هي : المانيا ، اليابان ، الولايات المتحدة الامريكية فرنسا و بريطانيا ، روسيا و كندا .

عوامل عدة ساهمت في تراجع اقتصاد السياحة في العالم ، اولها توفر الامن ، اذ تشير امثلة ككينيا و جنوب افريقيا ، تونس و ماليزيا الى مدى حساسية السياحة الى خطر الامن ، حيث اوضحت دراسة في نوفمبر 2015 في فرنسا ان السياحة تراجعت بعد احداث 13 نوفمبر ب 1.7% .و العكس صحيح ، اذ تساهم تحسن مناخ امن الى انتعاش في القطاع ، ففي 2014 استفادت المكسيك من ارتفاع قدره 22% من الوافدين الاجانب مقارنة ب 2013 .بحسب دراسة نشرت في world and tourism council تحتاج الوجهات السياحية الى 13 شهرا لإعادة التوافد بعد احداث امنية و الى 27 شهرا في حال عدم استقرار

[1] Jérémy boer, dossier : **le tourisme un moteur de l'économie mondiale** ,2016, p 10-11.

[2] **Le tourisme des années 2020- des clés pour agir** , conseil national du tourisme , la documentation française , France , P 18.

سياسي [1]. العامل الثاني هو الازمات الاقتصادية ، حيث تراجعت السياحة العالمية ب 4.2% في 2009 و تراجعت الايرادات ب 5.7[2] %.

الابتكار و التقدم التكنولوجي سيدفع النمو العالمي و سيساعد ايضا قطاع السياحة بطريقة مباشرة و غير مباشرة ، و ذلك بفعل ارتفاع انتاجية القطاعات الاخرى في الاقتصاد و الذي سيترتب عليه ارتفاع في القدرة الشرائية للمستهلك ، و ايضا في ارتفاع إنتاجية القطاع بحد ذاته كالحجوزات عن طريق الانترنيت ما سيخفض من تكلفة الاعلان و الاتصال .

2- الطلب على السياحة في الوطن العربي

تتنوع مقاصد السياحة في الوطن العربي ، بين المواقع الاثرية و التاريخية والمتاحف ، اضافة الى البيئة و العلاج و الاماكن المقدسة ، كما تقيم دول عربية عدة مجموعة من المهرجانات و المؤتمرات بعضها دولي لذا فان المنطقة تزخر بعناصر عدة للجذب السياحي، فبين عام 1997و 2006 ادرجت اليونسكو 64

معلما و موقعا تراثيا عربيا – صنف معظمها بالتراث الثقافي ما عدا القلة منها صنفت بالتراث الطبيعي كالحديقة الوطنية " اشكل" بتونس ووادي حيتان في مصر و الوادي المقدس و غابة ارز لبنان [3].

2-1-السياحة الوافدة الى الدول العربية :

رغم المقومات التاريخية و الحضارية لا تتجاوز الحصة الفعلية من السياحة العالمية في الدول العربية 5% ، حيث يزور المنطقة سنويا ما بين 60-65 مليون سائح تراجع في 2011 الى 53 مليون سائح بسبب الأوضاع الامنية .

[1] Jérémy boer **, le tourisme : un moteur de l'économie mondiale**, OP.CIT, p 11.
[2] Jérémy boer , OP.CIT , p 12.
[3] كمال شكيب حماد ، **نحو استراتيجية لتطوير السياحة العربية** ، الحلقة العلمية حول الامن السياحي ، كلية التدريب ، تونس، 2012، ص 5.

شكل رقم(2-8): السياحة الوافدة في بعض الدول العربية

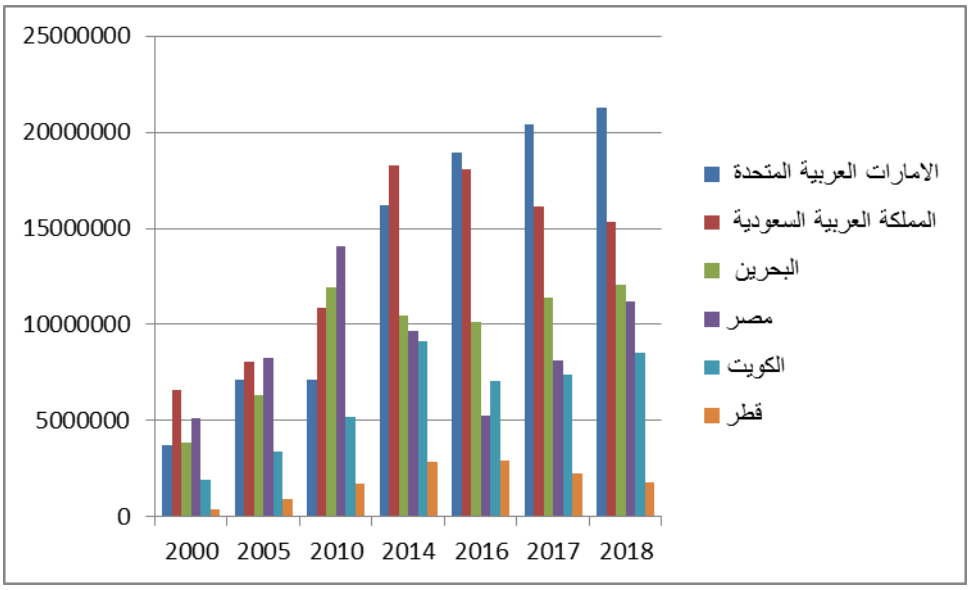

المصدر : اطلس بيانات العالم ، السياحة الوافدة في الدول المبينة ، www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/6/6

في البحرين تمثل السياحة بين 4.2% الى حدود 4% من الناتج المحلي الاجمالي ، منذ 2004 ازداد عدد السياح الأجانب اذ سجلت 2004 توافد حوالي 5.667 الف سائح اجنبي ووصل العدد الى 7.289 في غضون ثلاث سنوات، أي في 2007 الا ان مساهمة السياحة بدأت بالتراجع حيث وصلت في 2008 الى 3.1 .في 2010 انخفض عدد الوافدين الاجانب حسب احصاءات المنظمة العالمية للسياحة الى 995 الف سائح ، ارتفع بعدها بشكل طفيف ليصل الى حدود 1.049 الف سائح في 2013 .

كذلك الحال في مصر اذ تسجل الدولة نموا متواصلا في أعداد السياح الأجانب الذي فاق عددهم في 2004 ، 7 مليون سائح ووصل في 2008 الى 12.296 مليون سائح الا ان المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي قد تراجع ايضا في مصر في 2008 الى حدود 5% بعد ان كافي حدود 6.2% في 2004 ، ورغم النمو المستمر لأعداد السياح حتى 2012 ، الا ان عام 2013 شهد تراجعا ملحوظا حيث قدرت نسبة التراجع مقارنة ب 2012 حوالي 18.1% اما 2014 فقد سجلت البلاد نموا ، نتج عنه نمو موجب قدر ب 5% .

الوضع في الاردن مختلف، اذ ساهم القطاع في 2008 ب 9.7% و قد كان ذلك سابقة في ظل الأزمة العالمية، و بلغ عدد السياح الأجانب في ذات العام حوالي 3.729 مليون سائح . في 2010 سجلت

الاردن ما يفوق 4 مليون سائح ، 2013 و 2014 شهدت تراجعا ب -5.2% ، و نمو موجب في 2015ب 1.1 %.[1]

أما الكويت فان بياناتها سلبية ، اذ تعد الدولة من بين أكبر الدول العربية المصدرة للسياحة ، لهذا تشير الاحصائيات الى -4.6% كمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي و -7.313 كرصيد للسياحة الدولية مع انها تسجل نموا طفيفا في أعداد الوافدين الذين بلغ عددهم في 2008 حوالي 207000 سائح[2] . ثم 300 الف سائح في 2010، نسبة النمو في 2012الى 2013 كانت 2 %. وقد واصل عدد السياح اليها في التذبذب حتى 2019.

لبنان ، عمان ، فلسطين ، اليمن و السودان لم تتجاوز السياحة الأجنبية في هاته الدول 2 مليون سائح. و تجاوزت15 مليون في المملكة العربية السعودية في 2014 ، بعدما كانت في بداية 2000 اكثر بقليل عن 6 مليون سائح ، العربية السعودية شهدت أكبر معدل نمو للوافدين الاجانب في العامين 2014/2013 قدر ب 12.8 مليون سائح[3] .كما تعد من اكبر الدول العربية استقطابا للسياحة العربية حتى 2018.

اما في منطقة شمال افريقيا، احتلت المغرب المركز الأول في افريقيا من حيث عدد القادمين اليها ب 9 مليون سائح (2010) ، اما تونس في المركز الثالث ب 7 مليون سائح و الجزائر بالمركز السادس ب 2 مليون سائح ، اما في الشرق الاوسط فاحتلت مصر الترتيب الأول ب 14 مليون سائح و السعودية ثانيا ب 11 مليون سائح ، سوريا ب 8 مليون سائح و الامارات رابعا ب 7 مليون و نصف سائح ، ثم الاردن و لبنان ب4 و 2.5 مليون سائح على التوالي . تراجعت السياحة بعد2010 في سوريا تراجعا هائلا بفعل الأحداث الامنية .

في 2014 و 2015 تربعت كل المملكة العربية السعودية على قائمة البلدان الأفضل اداء من حيث الوافدين الاجانب عل مستوى الدول العربية. الاسواق الرئيسية المصدرة للسياح في الشرق الاوسط هي البلدان الست في مجلس التعاون الخليجي التي تمثل 75 %من نفقات السفر في الاقليم، و يشكل المواطنون العرب 60% من المسافرين الى المنطقة .

بالمقابل تراجعت السياحة في شمال افريقيا في أواخر 2014 و مطلع 2015 حيث انخفض عدد الوافدين الأجانب في المغرب و تونس و استمر الانتعاش في مصر و لبنان ، كما لم تتغير الايرادات في 2014 في

---

[1] Organisation mondiale du tourisme : http://data.omt.org 14/2/2020.

[2] **Tourisme international dans les pays de l'OCI, perspectives et défis ,2010**, l'organisation de la conférence islamique , centre de recherches statistiques , économiques et sociales et de formation pour les pays islamiques (SESRIC), p 70.

[3] Organisation mondiale du tourisme : http://data.omt.org 14/2/200.

العديد من المقاصد العربية و افادت مصر عن زيادة بنسبة 24% في ايرادات السياحة الدولية بعد النتائج السلبية في 2013 و 2012 ، تونس و قطر و الاردن سجلت نموا ايضا في الايرادات لكنه لم يتجاوز 15% .و قد توقعت منظمة السياحة العالمية نموا بطيئا في المنطقة العربية نظرا الى درجة عالية من الريبة ازاء البيئة الجيوسياسية في المنطقة[1] .

وتتوقع منظمة السياحة العالمية ان يصل عدد السياح في المنطقة العربية الى 195 مليون سائح في .2030

2-2-السياحة البينية في الدول العربية

تشير بيانات المنظمة العالمية للسياحة الى ان السياحة البينية في الوطن العربي تمثل في المتوسط ما نسبته 42 %من السياحة اجمالا ، و تتوقع انخفاضا بنحو 37 %في 2020، مقابل ارتفاع السياحة البعيدة ب 63 %.

في دراسة حول السياحة البينية في الدول العربية[2] ، تبين في الاستطلاع ان 65.9 %من العينة سبق لهم زيارة المواقع الاثرية في بلدانهم ، و ان 50 %سبق لهم ان زاروا المعالم الأثرية و السياحية في بلدان عربية اخرى ، و قد ذكر 93.3 %منهم ان الزيارة الى الدول العربية الاخرى ضرورة .ما يعكس قابلية ارتفاع السياحة البينية العربية بشكل كبير في شروط احسن فيما يخص التنافسية و الاسعار توفير الخدمات اللازمة .

في 2008 بلغ عدد السياح العرب في الدول العربية 28 مليون سائح ، بزيادة قدرها 2 مليون سائح عن 2007، الجدول التالي يعرض اعداد السياح العرب في اقليم الدول العربية .

جدول رقم(2-14): السياحة البينية بين عامي 2003 و 2018 الوحدة : الف سائح

الدولة	2003	2005	2007	2009	2011	2017*	2018*
الاردن	1476	1847	2140	2003	2027	42.25	42.4
البحرين	3589	4716	3661	..	4702	96.99	97.34
تونس	2173	2366	2630	2985	2501	19.31	18.69
الجزائر	100	151	172	273	580	3.26	2.16
سوريا	1544	2509	3600	6020	..	..	..
عمان	514	613	861	307	256	4.29	6.44

[1] تقرير حول اتجاهات السياحة في منطقة الشرق الاوسط ، لجنة منظمة السياحة العالمية ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، 5 مايو 2015 ، ص 4.
[2] فيصل رشاد، **تنمية السياحة العربية البينية : العقبات و الحلول**، رؤى استراتيجية ، ابريل 2014، ص 72.

قطر	283	365	398	..	394	38.45	15.74
لبنان	421	437	404	992	804	28.69	27.10
مصر	1259	1625	1960	2109	2017	23.66	21.18
المغرب	57	75	90	364	447	1.82	1.65
السعودية	4221	5843	7526	10126	14715	37.49	36.3
اليمن	105	242	260	311	527	..	..

..: بيانات غير متوفرة .

*: نسبة السياحة العربية من اجمالي السياحة الوافدة

المصدر: – فيصل رشاد، **تنمية السياحة العربية البينية : العقبات و الحلول**، رؤى استراتيجية ، ابريل 2014، ص 73.

- **تقرير صندوق النقد العربي** ، اكتوبر 2020.

يبين الجدول تصدر السعودية لقائمة الدول العربية الاكثر جذبا للسياح العرب بسبب السياحة الدينية ، كما يوضح النمو الايجابي لأعداد السائحين سنويا في كل الدول العربية ، باستثناء 2011 التي شهدت احداثا سياسية على مستوى بعض الدول العربية .كما ساعدت البنى التحتية في الكويت في ارتفاع الزائرين من السعودية ، حيث سهل الطريق الرابط بين البلدين من تنقل السياح السعوديين .اما عن مدة الاقامة فإنها تتباين بين دولة و اخرى .

يمكن القول عموما انه بالرغم من ان دراسات المنظمة العالمية للسياحة تصب في صالح ارتفاع السياحة البينية في الاقاليم ، الا ان الوضع يختلف نوعا ما في الوطن العربي و التكتلات العربية ايضا ، كاتحاد المغرب العربي و دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تنخفض نسبة السياحة البينية عن مثيلتها في اقاليم اخرى من العالم كالاتحاد الاوروبي. و يرجع انخفاض السياحة البينية في البلدان العربية الى مجموعة من العقبات نوجزها في الاتي :

–القيود السياسية و الاجراءات المعقدة لبعض البلدان العربية ، و كذا التدهور الامني خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر .

– ضعف بنية المواصلات و النقل ، حيث تشير الاحصاءات أن العالم العربي بحاجة الى اكثر من 300 مليار دولار لتحسين البنية التحتية للسياحة .

– ضعف النظام المصرفي العربي .

- عدم ملاءمة اليات التعاون في القطاع السياحي العربي .

- صغر حجم المؤسسات السياحي العربية و ضعف القدرات البشرية .

- تدهور وضعية العديد من المواقع الأثرية و التاريخية .

- عراقيل خاصة بالسياسات الجمركية و التسويقية .

المطلب الثاني : الطلب السياحي في الجزائر ، تونس و المغرب

تعد منطقة البحر المتوسط من بين اكبر مناطق الجذب السياحي في العالم ، حيث استقطبت سنة 2011 ازيد من 31% من اجمالي السوق السياحي العالمي .

1- الطلب على السياحة في الجزائر

1-1-السياحة الوافدة

يعد الطلب السياحي في الجزائر الاقل على مستوى دول البحر المتوسط و كذا مقارنة بدول الجوار ، حسب احصائيات غير مفصلة وصل الطلب السياحي في الفترة من 2000 الى 2009 الى حوالي 2 مليون سائح ، و هو رقم ضعيف مقارنة بتونس و المغرب الا انه يسجل نموا سنويا ايجابيا ، فقد وصل عدد السياح في 2000 الى 866000 ليرتفع في السنوات 2002و 2003 و 2005 الى 1443000 سائح ثم الى ما يقارب 2 مليون سائح في 2009 ، حيث بلغ معدل النمو الاجمالي 7.86% و نسبة نمو السياح الاجانب كانت 17.80%[1] .

في 2011 بلغ عدد السياح الوافدين 2394887 سائح ، عدد المواطنين المقيمين بالخارج الذين دخلوا الجزائر حوالي 1493245 اي ما يعادل 62% من العدد الاجمالي للتدفقات السياحية ، مما يعني ان معظم السياح الوافدين الى الجزائر هم من المغتربين في بلدان الاتحاد الاوروبي و أمريكا الشمالية و بعض البلدان العربية .

[1] Harouat Fatima Zohra, **comment promouvoir le tourisme en Algérie** , mémoire présenté en vue de l'obtention d'un magister en marketing des services , université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, 2011/2012, P 110.

جدول رقم(2-15) : عدد الوافدين الى الجزائر بين 2000و2019.

الوحدة: مليون سائح

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الوافدين الاجانب	0.866	0.901	0.988	1.166	1.234	1.443	1.638	1.743	1.772
	2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
	1.910	2.07	2.395	2.634	2.733	2.301	1.710	2.039	2.451
	2018					**2019**			
	2.657					2.371			

المصدر: اطلس بيانات العالم، 2020، بيانات الجزائر ، السياحة الوافدة www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2021/4/14.

لم يتجاوز عدد السياح الوافدين الى الجزائر حتى 2017 (2.5) مليون سائح ،65 %من السياح زاروا الجزائر لأسباب الترفيه و الاستجمام و 32 % لغرض الاعمال و 3% لأغراض اخرى .

1-2-الطلب السياحي من خلال عدد الليالي في الفنادق

بلغ اجمالي الليالي السياحية في 2006 حوالي 4905216 منها 528591 ليلة سياحية لغير المقيمين ، الى 2014 لم تشهد زيادات معتبرة ، حيث بلغت 11760000 بالرغم من انها لم تتراجع طوال هذه الفترة .في 2015 وصلت اجمالا الى 8400000 ليلة سياحية[1] .

جدول رقم (2-16): عدد الليالي السياحية في مختلف اصناف الاقامات

	2007	2008	2009	2010	2011	2015
المقيمين	4546085	4750796	4971372	5185231	5484105	..
غير المقيمين	573855	595747	674456	754103	845367	..
المجموع	5119940	5346543	5645828	5939334	6329472	8400000

..: بيانات غير متوفرة

المصدر: احصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/Tour07-11.pdf تاريخ الاطلاع : 2019/6/26

توزيع الليالي السياحية حسب الجنسيات كان كالاتي :

[1] الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz/index-ar.php تاريخ الاطلاع: 2020/3/15.

-غير المقيمين من الاتحاد الاوروبي قضوا في 2011 ما مجموعه 248912 ليلة .

-غير المقيمين من اريكا الشمالية قضوا ما مجموعه 11546 ليلة .

-غير المقيمين من امريكا اللاتينية قضوا 2918 ليلة .

-غير المقيمين من اسيا قضوا 137107 ليلة .

-غير المقيمين من افريقيا قضوا 107757 ليلة ، منها 70828 ليلة تخص جنسيات مغاربية .

2-الطلب السياحي في تونس

لم تبدا صناعة السياحة في تونس الا بعد الاستقلال اي في 1956 و يمكن تقسيم تطورها ثلاث مراحل : الانطلاق من 1957الى 1972 ، النمو من 1972 الى 2000 ثم مرحلة الازمة من 2000 الى يومنا هذا وقد كانت تونس بحاجة الى تطوير القطاع لتوفير النقد الاجنبي ، اذ سمح ازدياد الوافدين من 1963 الى 2010 (من 104731 وافد الى 6902749 بتسجيل ايرادات قدرها 3522500 مليون دينار تونسي في 2010 ، و خلق 96611 وظيفة مباشرة . [1]

2-1-السياحة الوافدة الى تونس

في 2008 خلال الازمة العالمية ارتفع الطلب على السياحة من قبل الاجانب ب 4.24% مقارنة ب 2007 اي ب 6.72 مليون سائح في 2007 الى 7.049 سائح في 2008. و نمى القطاع ب 4% في 2009 بالرغم من تراجع في الليالي السياحية ب 5.8% [2]، تقرير للبنك المركزي التونسي اوضح ان الايرادات في هذا العام ارتفعت ب 4% .

[1] **Le tourisme en Tunisie- des défis a l'heure de la transition démocratique** , les notes IPEMED,n°12 janvier 2012, P 5 .

[2] Saliha Achi et warda Chibane, **La gestion de crise dans le secteur du tourisme :applications pratiques dans certains pays arabes, internatinal journal of development and economic sustainbility**, vol3, no.1, march 2015.p35.

جدول رقم(2-17) : عدد الوافدين الى تونس من 2000 الى 2019 الوحدة : مليون سائح

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السياح الاجانب	58..5	5.387	5.064	5.114	5.998	6.378	6.550	6.762	**7.050**
	2009	**2010**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
	7.797	7.728	6.999	7.352	7.163	5.359	5.724	7.052	8.299	9.429

المصدر: اطلس بيانات العالم، بيانات تونس ، السياحة الوافدة www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/6/23

كانت تونس الاكثر تأثرا بموجة الربيع العربي ابتداء من 2011 اذ صنفت ضمن الدول الاكثر تضررا ، حيث تناقص الطلب السياحي بصورة مباشرة ب 13% ، في الوقت الذي شهدت فيه السياحة العالمية نموا ب 5.2 %.[1]و للإشارة هنا فان السياحة في تونس تمثل 7 %من الناتج المحلي الاجمالي و تشغل حوالي 380000 عامل بين توظيف مباشر و غير مباشر .

2-2- نسبة اشغال الفنادق

تناقص الطلب في السنوات الاخيرة بفعل الأعمال الارهابية لم يغير على المدى الطويل ترتيب تونس من حيث انها اكثر الوجهات السياحية طلبا على مستوى بلدان البحر المتوسط ، اذ تتمركز تونس في المرتبة الثالثة بعد كل من مصر و المغرب و متقدمة على الجزائر بفارق كبير[2] .

جدول رقم (2-18): عدد الليالي السياحية المقضاة حسب الجنسية

الجنسية	2014	2015	2016	2018
اوروبيين	21692.6	8366.3	9618.8	16821.9
مغاربة	2051.8	2102.9	2437.8	3387.8
أمريكيين	99.8	74.8	65.3	121.5
اخرين	825.1	490.0	535.6	756
تونسيون مقيمون بالخارج	118.6	136.2	114.4	125.2

المصدر :المعهد الوطني للإحصاء تونس،(2019) السياحة تونس tourisme.ins.tn تاريخ الاطلاع : 2021/4/14.

[1] مصطفى احمد السيد مكاوي ، **الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية – الاهمية و التحديات ورؤية مستقبلية** ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 193، 2014،ص 74.

[2] موجز قطري تونس ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا – الامم المتحدة ، 2016، ص 32.

تراجعت السياحة الوافدة في بعض الفترات من خلال نسب امتلاء الفنادق ، حيث تقدر الطاقة الاستيعابية للفنادق بتونس حوالي 300000 سرير فندق من جميع الاصناف ، بلغت ذروة الاشغال منذ العام 2000 اكثر بقليل عن 250000 سرير سجلت في العامين 2000 و 2001 .

و قد تراجعت السياحة الاوروبية في تونس ما عدى فرنسا ، حيث تقلص عدد الوافدين من المانيا ، ايطاليا و بريطانيا العظمى من 2000 الى 2014. في الحقيقة يعود هذا التراجع الى الفترة التي سبقت 2009 نتيجة اسباب هيكلية و تزايد المنافسة مع الوجهات الجديدة على غرار جنوب شرق اسيا و منطقة المحيط الهادئ ، و قد نجم عن ذلك اغلاق 234 فندقا بإجمالي 100000 سرير و أحيل 350 الف عامل في الصناعات التقليدية على البطالة .[1]

يمكن دعم بيانات الشكل السابق بتوضيح معدل مدة الاقامة في تونس ، حيث يلاحظ تراجع معدل مدة الاقامة في الفنادق و اماكن الايواء الاخرى خلال السنوات 2010، 2015، 2018 الى النصف تقريبا .

جدول رقم(2-19) : معدل مدة الاقامة للسياح في تونس (يوم)

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2017	2018
معدل مدة الاقامة(يوم)	6.6	5.3	4.7	4.1	2.7	2.7	3.1

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ،(2019) http://www.ins.tn/ar/themes/tourisme تاريخ الاطلاع : 2020/08/29

اما السياحة البينية داخل دول المغرب العربي فتعرف بعض التذبذب ، عدد السياح من المغرب العربي الذين زاروا تونس في 2007 بلغ 2564242 سائح ، و ارتفع في 2009 الى حوالي 2999100 سائح .في حيت بلغ عدد السواح الاوروبيين لنفس العام حوالي 3743509 سائح .

3- الطلب على السياحة في المغرب

3-1-السياحة الوافدة الى المغرب

تزايد الطلب الدولي على السياحة في المغرب خلال العشرين سنة الماضية ، ففي خلال فترة الدراسة وصل عدد الوافدين الاجانب الى اكثر من 12 مليون سائح .

[1] موجز قطري تونس ، مرجع سابق ،ص 36.

جدول رقم(2-20) : عدد الوافدين الى المغرب بين 2000و 2018.

الوحدة : مليون سائح

السنوات	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السياح الاجانب	4.278	4.453	4.761	5.477	5.843	6.558	7.408	7.879	8.341
	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
	9.288	9.342	9.342	10.04	10.28	10.17	10.33	11.34	12.28

المصدر: اطلس بيانات العالم،(2020) السياح الوافدة المغرب ، www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/4/22.

3-2-عدد الليالي السياحية

وصل عدد الليالي السياحية في 2017اكثر من 22 مليون ليلة، و استمر في الارتفاع سنة 2018 أين بلغ 24031408 ليلة سياحية .

جدول رقم (2-21): عدد الليالي السياحية في المغرب

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الليالي السياحية	17556748	19231475	19732497	18462729	19276654	22114300

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و النقل الجوي و الاقتصاد الاجتماعي،(2020)، السياحة المغرب www-mtates.gov.ma

في 2016 بلغ عدد الليالي السياحية لغير المقيمين حوالي 12713503 ليلة ، اما المقيمين فكان المجموع 6563151 . توزيع الليالي حسب الدول كان كالاتي : السياح غير المقيمون القادمون من اوروبا بلغ عدد الليالي السياحية التي قضوها في مختلف انحاء المغرب حوالي 9244608 ليلة، من امريكا الشمالية 469913 ليلة، الدول العربية 1089656، باقي الدول 1909326.

أما توزيع الليالي السياحية حسب صنف الإقامة فكانت حسب ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (2-22): توزيع الليالي السياحية حسب الجنسية و أصناف الإقامة في المغرب 2018

التصنيف	فندق 1*	فندق2*	فندق3*	فندق4*	فندق5*
مجموع غير المقيمين	187456	310331	1779630	5349827	4495309
اوروبا	111801	197674	1134096	3841293	2850293
امريكا الشمالية	12755	15308	95167	174213	305793
الدول العربية	25870	32424	126839	230619	320347
دول اخرى	37030	64925	423528	1103732	1018876
مجموع المقيمين	433625	538041	1407362	1816484	1641213

المصدر: tourisme en chiffres 2018, observatoire du tourisme Maroc, p27
http://www.observatoiredutourisme.ma/wp-content/uploads/2019/03/TBNAT-12-1

تتضمن اوروبا مجموعة من الدول هي فرنسا ، اسبانيا ، المملكة المتحدة ، المانيا ،ايطاليا ، البرتغال ، سويسرا ، روسيا و بولونيا ، اما الدول العربية فان اغلب السياح هم من الجنسيات التالية : دول المغرب العربي و الكويت و السعودية و الاردن ، جنسيات باقي الدول هي حسب اعداد الوافدين : اليابان ، الصين ، افريقيا .

توزيع الليالي السياحية حسب المواسم شبه متساوي مع تسجيل ارتفاع طفيف في شهر مارس و ماي ، جويلية و اوت و اكتوبر .

باقي الليالي السياحية تتوزع بين الاقامات و القرى السياحية و هي تقارب في المتوسط (2016، 2017، 2018) حوالي مليون ليلية سياحية .

المطلب الثالث: العرض السياحي في الجزائر ، تونس و المغرب

تزخر منطقة المغرب العربي بمقومات سياحية كبيرة ، حيث تعتبر المنطقة من المناطق الاكثر تنوعا ايكولوجيا و حضاريا .

1- مقومات الجذب الطبيعية

1-1-المقومات الطبيعية في الجزائر

تمتلك الجزائر مقومات طبيعية هائلة تؤهلها لتكون اولى الوجهات السياحية في منطقة البحر المتوسط ، تقع بين خطي 18 و 30 من خط العرض الشمالي ، و بين 09 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي ، اذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي ب 1900كلم و امتدادها الشرقي الغربي 1200 كلم ، تبلغ مساحتها 2381741 كلم م ^{2} يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط ، من الشرق تونس و ليبيا و من الغرب المغرب و من الجنوب الغربي موريطانيا و الجمهورية العربية الصحراوية و من الجنوب مالي و النيجر[1] . اضافة الى مقومات طبيعية اخرى يمكن تصنيفها وفق الاتي :

ا-**الشريط الساحلي** : يمتد على 1200 كلم و هو عبارة عن شواطئ رملية تتوزع على المدن الساحلية للجزائر ، و يصل عدد البلديات الساحلية الى 420 بلدية ، من اهمها : الجزائر العاصمة ، تيبازة ، القالة ، عنابة ، سكيكدة ، بجاية ، جيجل ، وهران ، ..

ب-المناطق الجبلية : تتمثل اساسا في سلسلة الاطلس التلى التي تمتد من الشرق الى الغرب ، بحيث تمتاز بمناظر خلابة و خصائص طبيعية كالكهوف و من اهمها : مغارات اوقاس ببجاية ، و المغارات العجيبة بجيجل ، و مغارة محي الدين بوهران .... ، و اكبر قمة لهذه السلسلة هي قمة لالة خديجة حيث يبلغ ارتفاعها 2308 م و تكسوها الثلوج لفترة طويلة من السنة ، تمنح هذه المناطق فرصا للسياحة الجبلية و ممارسة مختلف الرياضات .

ج-الحضائر و المحميات الطبيعية : احصت مديرية البيئة و الغابات 11 حضيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي يوجد 8 منها في الشمال ، واحدة في الهضاب و 2 في الصحراء :

الحظائر الشمالية : و هي حظيرة جرجرة بمنطقة القبائل تتربع على مساحة 18850 هكتار ، تعد اغنى المناطق بالطيور و تحوي اقدم اشجار الارز و تتوفر على 1100 نوع نباتي و 155 نوع حيواني .حظيرة

[1] كواش خالد ، **مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر** ، مجلة اقتصاد شمال افريقيا ، العدد الأول ، ص 215.

القالة توجد هذه الحظيرة بولاية الطارف تتربع على حوالي 77 الف هكتار تحتوي على 5 مناطق رطبة مسجلة ضمن الاتفاقية الدولية للمناطق الرطبة رامسار، يوجد بها 964 نوع نباتي و 617 نوع حيواني .

من الحظائر الشمالية الاخرى ايضا حظيرة ثنية الحد بولاية تيسمسيلت تتربع على مساحة 3425 هكتار و تتميز بكونها المصدر الوحيد للفلين في حوض المتوسط و تتواجد بها حفريات تعود الى 8 الاف سنة .حظيرة بلزمة ، توجد بولاية باتنة تتربع على مساحة 60 الف هكتار ، تحوي على فصيلة نادرة من القرود ، حظيرة الشريعة التي تتربع على مساحة 27 الف هكتار تتميز بثرة طبيعية تعود الى الاف السنين ، حظيرة قورايا ببجاية تحوي 75 نوعا نباتيا و 220 نوعا حيوانيا توجد بها اعلى قمة تبلغ 1627 م ، حظيرة تلمسان تتربع على مساحة 8225 هكتار يوجد بها 850 نوعا نباتيا و 174 نوعا حيوانيا ، و يفوق تاريخ بعض الانواع النباتية القرن .

حظيرة الهضاب : و هي حظيرة جبل عيسى بمساحة تقدر ب 24500 هكتار بها 20 نوعا من الثديات المحمية و الزواحف و 90 نوعا من النباتات العشبية العلاجية و 33 نوعا من الطيور منها طائر الحسون و نسر الهضاب .

حظيرة طاسيلي ناجر : تمتد على مساحة 800000 كلم^2 تتميز بالحياة البرية المتمثلة في الثديات الكبيرة كالظان البري و غزلان دوكاسي المهددة بالانقراض و الفهد الصياد بالإضافة الى كل من : قط الرمال ، الفنك ، الثعلب و العديد من انواع الطيور .

حضيرة الهقار : تقع في اقصى الجنوب بمساحة تقدر ب 450000 كلم يقدر عمرها ب 600 الف سنة الى مليون سنة ، و يوجد بها اعلى قمة بالجزائر تاهات اتاكور تبلغ 3013م بالإضافة الى احد اجمل الممرات بالعالم و هو ممر الاسكرام .

-**الحمامات المعدنية :** تتوزع على مختلف ولايات الوطن يصل عددها الى 202 منبع حموي اغلبها يتم استغلالها بطرق تقليدية من اهمها : محطة بوحنفية في معسكر و محطة حمام قرقور في سطيف و حمام المسخوطين في قالمة .[1] و يتركز في ولاية قالمة وحدها حوالي 15 منبعا معدنياهي: عين شداخة ، عين بن ناجي ، عين الشفاء ، 3 منابع بحمام اولاد علي و بئر حمام اولاد علي ، منبع قرفة ، بلحشاني ، منبع حمام النبايل ، منبع المينة ، منبع عساسلة ، منبع رومية ، منبع بن طاهر ، منبع النخلة ، ما يؤهلها لتكون مركزا للسياحة العلاجية[2].

[1] موجز قطري تونس ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا – الامم المتحدة ، 2016، ص 04.

[2] ا.د شريف غياط و محي الدين مكاحلية ، **السياحة العلاجية كشريك حقيقي لبعث و تجسيد التنمية المحلية المستدامة بولاية قالمة – العقبات و الحلول** ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، ص 11.

-**المناخ** : تتميز الجزائر من شمالها الى جنوبها بثلاثة انواع من المناخ ، مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق الى الغرب درجة الحرارة بها متوسطة من شهر اكتوبر الى افريل و تقارب 18 درجة ، اما في شهر جويلية و اوت فتصل الى 30 درجة ، و يكون الجو حارا و رطبا و مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد و رطب في الفترة من اكتوبر الى ماي و تصل درجة الحرارة احيانا الى 5 درجات او اقل ببعض المناطق ، اما باقي اشهر السنة فتتميز بحرارة جافة و تصل الى اكثر من 30 درجة . اما مناطق الجنوب فتتميز بمناخ صحراوي اين تصل درجات الحرارة الى اكثر من 40 درجة من ماي الى سبتمبر ، اما باقي الاشهر فالمناخ متوسطي و دافئ .[1]

1-2-المقومات الطبيعية في تونس

تعتبر تونس من اصغر الاقطار في المغرب العربي بمساحة قدرها 163.610 كلم^2 ، يحيط بها البحر الأبيض المتوسط من الشمال و الشرق .

ا- **المناخ** : المناخ في تونس متوسطي معتدل في الشمال و على طول السواحل ، و شبه جاف داخل البلاد و الجنوب ، يبلغ معدل درجات الحرارة في الشتاء نحو 12 درجة ، اما في الصيف فيبلغ المعدل نحو 29 درجة مئوية .

ب-التضاريس : تتنوع تضاريس تونس بين الجبال و الشواطئ و الصحراء ، و تعد قليلة الارتفاع ، اذ تصل اعلى قمة الى حوالي 1544 م ، و تشمل تضاريسها مجموعة من السهول منا : سهل طارقة ، بنزرت ، الكبة ، سهل كوكة . اما الجنوب التونسي فهو عبارة عن منطقة صحراوية تتميز بانخفاض ارتفاعها الى حوالي 17م عن مستوى سطح البحر ، كما تضم تونس العديد من المحميات الطبيعية .[2]

1-3-المقومات الطبيعية في المغرب

يقع المغرب في شمال افريقيا مطل على البحر الابيض المتوسط ، تقدر مساحته ب 453730كلم ، يفصله عن اسبانيا مضيق جبل طارق .

ا- **مناخ المغرب** : منخ المغرب متنوع فهو متوسطي بالشمال محيطي بالغرب و صحراوي بالجنوب ، اما المناطق الساحلية فتتمتع بمناخ معتدل .

---

[1] ساعد غنية و مخلوف سمية ، **امكانيات السياحة في الجزائر و موقعها ضمن الاقتصاد الجزائري** ، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره ودوره في تنمية السياحة يومي 27 و 28 سبتمبر 2015، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة – الجزائر ، ص 09.

[2] عويبان عبد القادر ، **السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، اطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 03- الجزائر ، 2012/2013،ص 157.

ب- التضاريس : يضم لمغرب سلاسل جبلية كجبال الريف ، الاطلس المتوسط ، الاطلس الكبير ، الاطلس الصغير الصحراوي ، تتراوح اعلى قمم جبال المغرب بين 2000م الى 4000م ، حيث يبلغ ارتفاع جبل تدغين 2465 م و قمة بوناصر 3326 م الذي يتميز بكثرة البحيرات و الشلالات ، معظم الانهار من هذه الجبال ، قمة بربلات 3190م و قمة توبقال 4165م .[1]

تقع بين جبال الغرب سهول كثيرة منها : سهل وادي دراع، سهل وادي سوس ، سهل مراكش ، سهل تادلا ، سهل فاس ، سهل مكناس ، كما توجد بالمغرب سلسلة من الانهار التي تتكون من الروافد المائية الجبلية المنحدرة نحو المحيط الاطلسي و البحر المتوسط من اهمها نهر سبو ، نهر ام الربيع ، نهر بورقراق ، نهر سوس ، نهر ملوية .

2-المقومات التاريخية و الحضارية

2-1-المقومات التاريخية و الحضارية للجزائر :

ا-**المواقع التاريخية :** موقع ""تاسيلي " من اهم المواقع التاريخية في الجزائر يعود تاريخه الى 6000 سنة قبل الميلاد ، مسجل من التراث العالمي سنة 1982 ، جيث يحتوي هلى اكثر من 15 الف لوحة تعكس تحولات المناخ و هجرة الحيوانات و تطور الحياة البشرية في الصحراء .

الموقع الاثري الروماني تاموقادي " بولاية باتنة شيده الرومان و البيزنطيون ، سجل تراثا عالميا عام 1982 ، يحتوي الموقع الاثري على : قوس تراجان في افترة (193-211) م ، المسرح الذي تم بناءه سنة 168 م ، معبد الكابيتول ، المكتبة العامة ، الساحة العامة ، الاسواق ، الحمامات .

-حي القصبة في الجزائر العاصمة شيها العثمانيون في القرن السادس عشر سجل الموقع من التراث العالمي عام 1992، وادي ميزاب بغرداية و الذي يعود تاريخه الى القرن العاشر ميلادي تحيط بع قصور ذات تصاميم صحراوية سجل ضمن التراث العالمي سنة 1982.

- قلعة بني حماد التي تقع بمدينة بجاية سجلت ضمن التراث الالمي الام 1980. يضاف الى ما سبق مجموعة من المواقع التاريخية مثل دار عزيزة بالجزائر العاصمة و مسجد كتشاوة و الجامع الكبير ، تيبازة .[2]
- في 2010 صنفت الجزائر 456 موقعا محميا وطنيا حسب وزارة الثقافة .

---

[1] عوينان عبد القادر ،**السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة لمخطط التوجيهي للتهيئة للتهيئة السياحية 2025**، مرجع سابق، ص 158.

[2] عبد القادر عوينان ، نفس المرجع ،ص 191.

-**المتاحف :** يشمل التراث الجزائري على رصيد من المتاحف اهمها " المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ، حيث تم انشاءه سنة 1852 . منحف الباردو الوطني بالجزائر العاصمة ، المتحف الوطني للفنون الشعبية بالعاصمة ، متحف تيمقاد بولاية باتنة الذي تم انشاءه من طرف الامبراطور ترجان عام 100م ، حيث تعتبر مدينة تاموقادي من اواخر المستعمرات الرومانية في افريقيا لتعكس حياة كانت قبل 19 قرن .

- المتحف الوطني للجهاد بالجزائر العاصمة .

2-2-المقومات التاريخية و الحضارية لتونس

-**المواقع التاريخية و المتاحف :** توجد في تونس العديد من الاثار الفينيقية و الافريقية و العربية من اهمها " جامع الزيتونة " الذي كان في الفترة بين 724م و 1958 م قبلة للطلبة ، و قد عرفت تونس توافد الحضارات التالية : القرطاجية ، الرومانية ، الوندال ، البيزنطية ، العرب و الاتراك لذا تعتبر العاصمة القديمة تونس و مدينة قرطاج من اهم المواقع الاثرية في تونس ، حيث تضم تونس القديمة اسواقا شعبية و معالم فينيقية و اثار رومانية ، و تضم مدينة جربة مساجد متميزة و عمارة فريدة و الجزيرة الاسطورية ، اما مدينة المنشير فتضم القلعة ، سور شامخ . اضافة الى مواقع تاريخية في مدينة سوس العتيقة و صفاقس [1].

2-3-المقومات التاريخية للمغرب

يوجد بالمغرب العديد من المواقع الأثرية الجاذبة للسواح المحليين و الأجانب ، من اهم هذه المواقع "مقالع طوما" التي تقع غرب الدار البيضاء. مرت على المغرب حضارات عريقة عدة، الرومانية الفينيقية و الاسلامية ، مقالع طوما و مغارة تافوغالت، و منها ما يعود الى ما قبل الاسلام على غرار موقع ثمودة و موقع الاقواس الاثري ، اما التراث الاسلامي فهو موزع على كامل تراب المملكة على غرار موقع القصر الصغير ، مدينة سبتة الاسلامية و ضريح المعتمد بن عباد .

و قد تم تصنيف مواقع اخرى ضمن التراث العالمي ، كمدينة فاس القديمة و مدينة مراكش ، كما يولي المغرب اهتماما كبيرا بالمهرجانات كالمهرجان الدولي للسينما بمراكش و مرجان اغادير للموسيقى العربية و العديد من المهرجانات الاخرى [2].

---

[1] عيساوي سهام ، حوحو فاطمة ، **واقع العرض و الطلب السياحي في كل من الجزائر و تونس –دراسة مقارنة-** ، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، جوان 2017، ص 88

[2] ابو بكر بوسالم و عادل لعجالي ، **صناعة السياحة الريفية في المغرب- تجر بة رائدة و دروس مستفادة -،** مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، العدد 2016/02 ،ص 08.

3- طاقات الايواء السياحية

3-1-طاقة الايواء السياحية في الجزائر

تلعب طاقة الايواء دورا هاما في العرض السياحي ، بلغ عدد الاسرة قبل الاستقلال في الجزائر 5922 سرير ، و بعد الاستقلال اعتمدت الجزائر على المخططات التنموية ، حيث تم انجاز 2642 سرير خلال المخطط الثلاثي الأول (1969/1967) معظمها في القطاع العمومي، و إنجاز 15680 سرير خلال المخططين الرباعي الأول (1973/1970) و الثاني (1977/1974) ، أما خلال المخططين الخماسيين من 1980 الى غاية 1989 بلغت طاقة الايواء للفنادق الى 48302 سرير ، منها 25842 سرير للقطاع العمومي .[1]

من 1999 الى 2008 بلغت طاقات الايواء 85876 سرير موزعة على 90 فندقا للقطاع العام بطاقة 22226 سرير ، و 988 وحدة فندقية للقطاع الخاص و بطاقة استيعاب 61000 سرير ، و 59 فندقا للجماعات المحلية بطاقة 2650سرير[2] .

من 2009 الى 2012 وصل عدد الاسرة اجمالا الى 96497 سرير ، غير ان عدد الاسرة وحده غير كافي لتوضيح قدرة الايواء اذ تجب الاشارة الى مستوى هذه الخدمة و ذلك وفقا لرغبات الوافدين من السياح ، حيث ان الحظيرة الفندقية بالجزائر تضم 13 فندقا من صنف 5 نجوم و 1184 من جميع الاصناف ، الجدول الموالي يوضح أصناف الفنادق بالجزائر .

جدول رقم (2-23): توزيع طاقات الايواء حسب التصنيف في الجزائر

السنوات	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2014	2015
فنادق*****	11	13	13	13	13	13	13	8	8
فنادق****	34	22	54	53	57	39	64	6	6
فنادق***	110	67	145	142	152	77	60	39	39
فنادق**	93	62	157	160	148	72	74	46	46
فنادق 1*	72	42	97	99	101	58	58	149	158
فنادق بدون نجوم	507	851	647	680	680	893	915	937	938
المجموع	827	1057	1140	1147	1151	1152	1184	1185	1195

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء،(2017)، السياحة www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 2019/02/15

[1] عبد القادر عوينان ،، **السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**مرجع سابق ،ص 200.

[2] Annuaire statistique de l'Algérie. ONS. Edition 2010, p 332.

اضافة الى ما سبق سجلت في 2014-2015 اقامتان سياحيتان ب نجمتين و اقامة واحدة بتصنيف نجمة واحدة ، باقي الفئات و هي :نزل (**)، نزل (*)، بيت الشباب (**)، بيت الشباب (*)، قرية عطلة (***)، شقق مفروشة للسياحة (فئة واحدة)، اقامات(فئة واحدة)، نزل جبلي (فئة واحدة) بلغ عددها في 2014 -30 اقامة ، اما الهياكل التي لم تصنف بعد حتى 2015 فقد بلغت 555 في 2014 و 552 في 2015 ، الهياكل الاخرى المخصصة للفندقة بلغت 196 في 2014 و 2015 ، لتكون الطاقة الكلية للإيواء في 2014 حوالي 1185 و 1195 في 2015 بعدد اسرة بلغ حتى 2015 -102244 سرير .[1]

49 %من عدد الاسرة ضمن السياحة الحضرية و التي وصلت الى 47508 في 2012 تليها السياحة البحرية ب 32 ، عدد الاسرة في السياحة الصحراوية تقدر ب 11548 ، في حين بلغ عدد الاسرة للسياحة الجبلية 1108 اي ما نسبته1.15% من مجموع الاسرة .[2]

قصد رفع طاقات الايواء ، جاءت الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي افاق 2025 ، بالعديد من المحفزات المالية و القانونية ، حيث تم في هذا الاطار الانطلاق في تجسيد مشاريع سياحية ضخمة ، يخص الامر انجاز سبعة اقطاب سياحية بامتياز ، و 50 قرية سياحية ذات مواصفات عالمية بمختلف ولايات الوطن .

ستوفر المشاريع قيد الانشاء طاقات ايواء كبيرة ، نعرضها في الجدول الموالي.

جدول رقم(2-24): عدد الأسرة حسب مشاريع القرى السياحية ذات امتياز

القطب السياحي	المشاريع السياحية	المستثمر	عدد الاسرة
شمال شرق	القرية السياحية بمسيدة ولاية الطارف	المؤسسة الاماراتية للاستثمارات الدولية EIIC	2440 سرير
	القرية السياحية سيدي سالم عنابة	الشركة السعودية سيدار	4938 سرير
شمال وسط	القرية السياحية سغيرات بومرداس	المؤسسة الامريكية التونسية الجزائرية سياحة	17510 سرير
	القرية السياحية بعين طاية الجزائر	المؤسسة الكويتية للاستثمار و المؤسسة الاماراتية للاستثمارات الدولية	5985 سرير
	القرية السياحية فوروم الجزائر موريتي1 بالجزائر	المجموعة الاماراتية اميرال	2004 سرير

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام ، نتائج 2013-2015 ، رقم 64، نشرة 2016، ص 53.

[2]Office national des statistiques , répartition des hôtels et établissements assimilés par vocation, site internet : www.ons.dz.le19/2/2018.

	القرية السياحية سيدي فرج	الشركة الاماراتية القدرة	360 سرير
	القرية السياحية زرالدة غرب	المؤسسة السعودية سيدار	220 سرير
شمال غرب	القرية السياحية هيليوس كريستال وهران	SARL résidence hélios France	220 سرير
	القرية السياحية موسكاردة تلمسان .	المؤسسة الاماراتية للاستثمارات الدولية و سياحة جزائرية	732 سرير

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية الجزائر ، الاستثمار السياحي، https://www.mtatf.gov.dz/?p

جدول رقم (2-25): عدد الاسرة حسب مشاريع الحدائق الايكولوجية السياحية

القطب السياحي	المشروع	المستثمر	عدد الاسرة
شمال وسط	دنيا بارك الجزائر	المجموعة الاماراتية EIIC	1000 سرير
شمال غرب	دنيا بارك وهران	المجموعة الاماراتية EIIC	1000 سرير
شمال شرق	دنيا بارك عنابة	المجموعة الاماراتية EIIC	1000 سرير

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية الجزائر، الاستثمار السياحي، https://www.mtatf.gov.dz/?p

يهدف المخطط الى تحسين جودة هياكل الاستقبال و تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر ، حيث ان الجزائر التي لا تتعدى طاقات الايواء بها 80 الف سرير ، 10 بالمئة منها فقط مطابقة للمواصفات العالمية.

3-2-طاقة الايواء في تونس

عملت تونس على تطوير و توسيع مشاريع الفندقة و الايواء منذ فترة طويلة ، و بلغت طاقة الايواء سنة 1990 حوالي 11700 سرير ليتضاعف ليصل الى 240000 سرير سنة 2013[1] ، الجدول التالي يوضح طاقة الايواء في تونس خلال الفترة 2000 الى 2014 .

[1] حري المخطارية ، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي** ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر،2016-2017، ص 171.

جدول رقم(2-26): عدد المؤسسات السياحية في تونس

الفترة	2000	2005	2010	2014	2016	2017	2018
عدد المؤسسات السياحية	736	816	856	848	824	848	868

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء،(2020)، السياحة http://www.ins.tn/ar/themes/tourisme تاريخ الاطلاع : 2020/08/29

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه تزايد عدد المؤسسات السياحية في تونس بين 2000 و 2018، حيث قفز العدد من 736 الى ما يفوق 860 مؤسسة سياحية خلال السنوات المبينة ، هذا النمو في الاستثمار نتج عنه ارتفاع في عدد الاسرة المتاحة، و ذلك كإجمالي لكل اصناف الايواء ، و هو ما يؤكده الشكل الموالي .

الشكل رقم(2-9): تطور طاقة الايواء في تونس من 2000 الى 2018

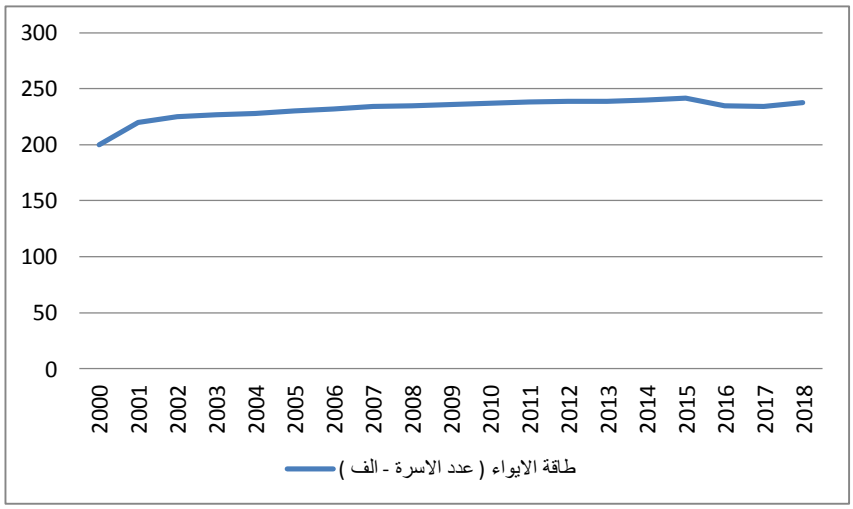

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ، (2020)، السياحة، tourisme.ins.tn تاريخ الاطلاع : 2021/4/21

استمر عدد الأسرة بالارتفاع في تونس ، حيث وصل في 2017 الى 234.3 الف سرير و 237.3 لف سرير في 2018 ، ما يعكس تفاؤل المستثمرين و الدولة تجاه ازدياد الطلب على السياحة التونسية في السنوات المقبلة .

3-3-المقومات المادية في المغرب

تعرض المغرب طاقات ايواء سياحية ضخمة مصنفة وفق معايير دولية ، اذ تفوق قدرة الايواء 3000 مؤسسة من 1 الى 5 نجوم عبر مختلف مناطق المملكة. عدد الفنادق يعرف نموا في العشرية الاخيرة اذ تصل الى 9 سنويا ، و في 2010 ارتفع عدد الاسرة ب 17.5 بالمئة ، و في 2013 بلغ نمو عدد الفنادق نجمة واحدة 15، 8 للفنادق ذات النجمتين ، بين 3و 4 للفنادق 3 نجوم و 5 للفنادق 4 نجوم و بين 2 الى 3 للفنادق 5 نجوم، في حين تراوحت نسبة النمو لباقي مؤسسات الايواء 20[1] .

تتوزع الاسرة حسب المناطق السياحية ، و تتراس منطقة مراكش تنسيف و الذي يعد القطب السياحي الاول في المغرب بطاقة ايواء تقدر ب 34 من مجموع طاقات الايواء ب 1403 مؤسسة و 70017 سرير .منطقة سوس-ماسة دراع تحوي على 46752 سرير اي ما نسبته 23 ، ثم منطقة الدار البيضاء بقدرة 17369 سرير .

جدول رقم (2-27): توزيع طاقات الايواء حسب تصنيف الفنادق و عدد الاسرة في المغرب .

	فنادق1*	اسرة1*	فنادق2*	اسرة2*	فنادق3*	اسرة3*	فنادق4*	اسرة4*	فنادق5*	اسرة5*
المجموع	256	13855	205	14643	205	28307	180	47833	77	32684

المصدر: وزارة السياحة و النقل الجوي و الاقتصاد الاجتماعي ، (2020)، احصاءات السياحة /https://mtataes.gov.ma/ar

و قد ارتفعت طاقة الايواء في 2016 و2018 بمعدل يزيد عن فندق واحد سنويا ، ما انعكس على عدد الغرف الفندقة و عدد الاسرة ، حيث يلاحظ ارتفاع عدد الاسرة في معظم المناطق السياحية بالمغرب، الجدول التالي يعطي ارقاما عن تطور قدرة الايواء بين 2016 و 2018 .

جدول رقم (2-28): تطور طاقة الايواء حسب الاقامة بين 2016 و 2018

السنوات	2016	2018
عدد الفنادق	3712	4055
عدد الغرف	115643	123487
عدد الاسرة	244971	261256

المصدر: le tourisme en chiffres 2018, observatoire du tourisme Maroc, p55 http://www.observatoiredutourisme.ma/wp-content/uploads/2019/03/TBNAT-12-1

[1] annuaire statistique 2013 observatoire du tourisme Maroc, p17,.

بلغ عدد المرشين السياحيين في المغرب نهاية 2013 ما قدره 2759 مقسمين الى : مرافقين سياحيين بما نسبته 43، مرشد سياحي 35 ، و مرشد الجبال 22 من المجموع . و يتوزع المرشدون حسب السياحة الثقافية بأكبر نسبة في منطقة مراكش التي يزاول بها 836 مرشدا عملهم ، ثم فاس التي تضم 410 مرشدا و 228 في منطقة ازيلال الجبلية .[1]

كما ان تكلفة اليد العاملة في المغرب منخفضة ، اذ تمنح الحرية الكاملة للمستخدم و العامل في تحديد الأجر مع حد ادنى حسب القطاعات ، يبلغ في القطاع السياحي 1.39 دولار / الساعة [2].

المبحث الرابع: سياسات الدعم و التطوير السياحي على مستوى دول المقارنة

حظي القطاع بمجموعة من السياسات الحكومية الهادفة الى تفعيل النشاط و زيادة تنافسية المنتج السياحي، حيث تحدد المخططات اهدافا وفق اطار زمني ، و تكون وفق الية الاعتماد على عمل الهيئات والمؤسسات الوطنية في المجال.

المطلب الأول: الهيئات و المؤسسات الوطنية المعنية بالسياحة و الاستثمار

لضمان فعالية السياسات الحكومية الهادفة الى تطوير السياحة ، كان لابد من خلق هيئات وطنية تقوم على المساعدة و الاتصال المباشر مع الفاعلين في القطاع .

1- الهيئات و المؤسسات المعنية بالسياحة في الجزائر

من اجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الاستثمار أنشات بموجب قوانين الاستثمار هيئتين أساسيتين للاستثمار :

1-1-المجلس الوطني للاستثمار : يشرف عليه رئيس الحكومة ، انشا بمقتضى المادة رقم 18 من الأمر رقم 01-03 ، المؤرخ في 20 اوت 2001[3].و هو عبارة عن جهاز رسمي للاستثمار يتشكل من وزراء من مختلف القطاعات المعنية بالاستثمار ، قطاع الجماعات المحلية ، المالية ، ترقية الاستثمارات، التجارة ، الطاقة و المناجم ، الصناعة ، السياحة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقطاع تهيئة الاقليم و البيئة ،

[1] Ministère du tourisme au Maroc, statist.turist. https://mtataes.gov.ma/ar le 19/5/2020.
[2] Guide de l'investissement au Maroc- opportunités et conditions, P30.
[3] الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الجزائر ، الصادرة في 22 اوت 2001،ص 07.

اضافة الى امكانية الاستعانة بخبراء في مجال الاستثمار ، يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل ، مع امكانية القيام باجتماعات اخر عند الحاجة [1]، المجلس مكلف أساسا ب :

-إقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار و تحديد اولوياتها،

-اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة،

-الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة و الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد .

-الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين و شروط الحصول عليها ،

-اقتراح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه،

-العمل على تشجيع استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ، و الحث على تطويرها،

1-2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): و هي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية و متابعة و دعم الاستثمار (APSSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، لقد أصبحت هذه الوكالة البديلة بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001[2] مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي* و مكلفة ب [3]:

- مهمة الاعلام :

-ضمان خدمة الاستقبال و الاعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار .

-جمع الوثائق الضرورية الي تسمح لأوساط الاعمال بالتعرف الاحسن على التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالاستثمار بما في ذلك تلك التي تكتسي طابعا قطاعيا ، و تعالجها و تنتجها و تنشرها عبر انسب وسائل الاعلام و تبادل المعطيات.

-وضع انظمة اعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل اشكالها و المراجع التوثيقية او مصادر المعلومات الانسب الضرورية لتحضير المشاريع .

---

[1] خرافي خديجة ، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة ما بين الجزائر ، تونس و المغرب** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2014-2015، ص 165.

[2] الجريدة الرسمية ، عدد 47، الجزائر ، المؤرخة في 22 اوت 2001، ص 04.

*الغيت الوصاية في المادة 6 من الامر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 01-03.

[3] مرداوي كمال ، **الاستثمار الاجنبي المباشر *واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر** ، مرجع سابق، ص 10.

-وضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الاعمال و الشراكة و المشاريع و ثروات الاقاليم المحلية و الجهوية و طاقاتها .

-وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين ، من خلال كل دعائم الاتصال عند الاقتضاء .

- مهمة المساعدة من خلال [1]:

-مرافقة المستثمرين و مساعدتهم لدى الادارات الاخرى .

-تنظيم مصلحة مقابلة وحيدة للمستثمرين غير المقيمين و القيام لحسابهم ، على مستوى الشباك الوحيد بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشروعهم.

- مهمة التسهيل من خلال :

-انشاء الشباك الوحيد غير المركزي ،

-العمل على تحديد كل العراقيل و الضغوط التي قد تعيق انجاز المشاريع الاستثمارية ، و اقتراح تدابير قانونية و تنظيمية لعلاجها ، و اقتراحها على الوزير الوصي.

-العمل على تخفيف و تبسيط الاجراءات و الشكليات المتعلقة بإنشاء المشاريع و ممارسة الانشطة الاقتصادية .

- مهمة ترقية الاستثمار، من خلال:

-التعاون مع الهيئات العمومية و الخاصة في الجزائر و الخارج، بهدف ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، و تحسين سمعته في الخارج.

-تنظيم ملتقيات و ايام دراسية و منتديات بهدف ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر .

-المشاركة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج ، و ذات الصلة بمهمة ترقية مناخ الاستثمار .

- مهمة منح و تسيير الامتيازات ، من خلال:

-تحديد المشاريع التي تحقق مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا الى المعايير و القواعد التي صادق عليها المجلس الوطني للاستثمار .

-منح المزايا و التحفيزات المرتبطة بالاستثمار وفقا للقوانين المعمول بها .

[1] قانون الاستثمار ، الامانة العامة للحكومة الجزائرية ، 2007، ص 23.

➢ مهمة المتابعة من خلال :

– تطوير خدمة رصد و متابعة الاستثمارات و جمع الاحصائيات المتعلقة بمد تقدم انجاز المشاريع الاستثمارية ، و كذا التدفقات الاقتصادية المترتبة عنها، الامر الذي يسهل بدوره عمل مصالح الضرائب.

– التأكد من مدى احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمر خلال مدة الإعفاء.

1-3-الشباك الوحيد اللامركزي : تم استحداثه من اجل رفع العوائق البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب ، و يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات و المؤسسات المعنية بالاستثمار ، و تقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار عبر هذا الشباك بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل اقصاه 30 يوم ، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار ، و يخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء ايداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا .[1]

1-4-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار: من شان الوزارة القيام بالمهام التالية[2]:

-تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخوصصة.

-اقتراح استراتيجيات لترقية و تطوير الاستثمار .

5-الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، مستقلة ماليا من مهامها[3]:

-تسيير و ترقية وضبط العقار الاقتصادي العمومي ،

-الوساطة العقارية لحساب مالكي العقار بكل انواعه ،

-تقديم المعلومات لهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض و الطلب العقاري،

-نشر المعلومات حول الاصول و الوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي و ترقيتها لدى المستثمرين.

1-5-الديوان الوطني للسياحة L' office National du Tourisme: هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اداري ستمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هو اداة تستعملها الحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياحة و تنفيذها ، اسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 214/88 المؤرخ

[1] قانون الاستثمار ، الامانة العامة للحكومة الجزائرية ، مرجع سابق .

[2] دلال بن سمينة، **تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013/2012، ص 314

[3] المواد 3،4،5،6،7،8 من الفصل الثاني المتعلق بإنشاء الوكالة ، قانون الاستثمار ، ص 27.

في 31 اكتوبر 1988 المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 409/90 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 و المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 402/22 المؤرخ في 31 اكتوبر 1992.

مهامه : إعداد سياسة التنمية السياحية كالاتي :

-يحدد محاور تنمية القطاع السياحي في الامدين المتوسط و الطويل و يقترحها ،

-ينجز الدراسات العامة المتعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي في إطار مخطط التهيئة الاقليمية او يأمر بإنجازها ،

-يوجه الاستثمارات العمومية و الخاصة في السياحة و يشجعها بتدابير خاصة في اطار التشريع الجاري به العمل ،

-ينسق و يتابع وفقا للأحكام التشريعية كل مشروع استثماري سياحي أجنبي في الجزائر و كل شكل اخر من أشكال تدخل المتعهدين الأجانب في القطاع ،

-يجمع المعلومات و الإحصائيات المتعلقة بالسياحة و يحللها و يستغلها و يتولى بالخصوص تقييم اداءات القطاع و نتائجه .

-يمثل الجزائر في الاجتماعات و المنظمات الجهوية او الدولية المتخصصة ، كما يشارك في اعداد منظومات التكوين في القطاع

في ميدان ضبط المقاييس :

-يحدد التقنين الذي تخضع له الاعمال الفندقية و السياحية و يسهر على تطبيقه،

-يضبط قواعد ممارسة المهنة ،

-يسلم الرخص و الاعتمادات القانونية .

1-6-الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT): هي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، انشات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/98 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الاساسي [1].

مكلفة ب[2] :

حماية مناطق التوسع و اقتناء الاراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية ،

القيام بالدراسات و التهيئة المتخصصة للنشاطات السياحية ،

[1] الجريدة الرسمية عدد 11 الصادرة في تاريخ 10 مارس 1998، الموافق ل 2 ذو القعدة 1418،ص 30.

[2] المادة 4 من المرسوم التنفيذي المذكور ، ص ص 31،32.

تحدد و تقيم مناطق جديدة للتوسع السياحي.

1-7-الديوان الوطني للتطوير و الاعلام في الميدان السياحي (ONAT): هو عبارة عن مؤسسة وطنية ذات طابع اقتصادي تعتبر تاجرة في علاقاتها مع الغير تقوم بالوساطة بين الذين يقدمون الخدمات في الجزائر و الطلب الكائن في الخارج يضم 35 وكالة تتوزع على 25 ولاية .انشات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80-70 المؤرخ في28 ربيع الثاني عام 1400 الموافق ل 15مارس 1980 .

مكلف ب :

المساهمة في دراسة الصفقات ، بعد اخذ راي سلطة الوصاية لفحص شروط توسيع السياحة الجزائرية .

المساهمة في التطوير التجاري و القيام بأعمال التوعية .

تنسيق العمل مع النقابات السياحية عبر التراب الوطني و التنشيط السياحي .

2- مؤسسات تطوير الاستثمار السياحي في تونس والمغرب

2-1-المجلس الاعلى للاستثمار في تونس : يترأس المجلس رئيس الحكومة ، و يتكون من الوزراء الذين لهم صلة بمجال الاستثمار و يحضر مداولاته وجوبا الوزراء المكلفون بالاستثمار و المالية و الشغيل .[1]

يكلف المجلس بما يلي [2]:

- اتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بالاستثمار و تحسين مناخ الاعمال و الاستثمار ،
- تقييم سياسة الدولة في مجال الاستثمار في تقرير سنوي ينشر،
- المصادقة على استراتيجيات و خطط العمل و الميزانيات السنوية للهيئة و الصندوق ،
- المصادقة على التوزيع السنوي للموارد المالية العمومية المخصصة وفق اهداف سياسة الدولة في مجال الاستثمار و ذلك في اطار اعداد قوانين المالية ،
- الاشراف على اعمال الهيئة و الصندوق و مراقبتهما و تقييمها،
- اقرار الحوافز لفائدة المشاريع ذات الاهمية الوطنية .

يجتمع المجلس دوريا كل ثلاثة اشهر على الاقل .

2-2-الهيئة التونسية للاستثمار : هي هيئة عمومية مستقلة ماليا و اداريا تحت اشراف الوزارة المكلفة بالاستثمار[3] ، تتولى الهيئة المهام الاتية [1]:

[1] الفصل 11 من قانون الاستثمار و النصوص المتعلقة يه، تونس ، 2017،ص 08.
[2] الفصل 12 من قانون الاستثمار تونس ، نفس المرجع ، ص 09.
[3]الفصل 13 من قانون الاستثمار تونس 2017 ، ص 10.

- اقتراح السياسات و الاصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص
- النظر في مطال الانتفاع بالمنح و اقرار اسنادها بناء على تقرير فني .

كما يتولى جهة وحيدة بالهيئة استقبال المستثمر و ارشاده و القيام لفائدته بالإجراءات الادارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة و الحصول ايضا على التراخيص . كما تتلقى عرائض المستثمرين و العمل على حلها .[2]

2-3-الصندوق التونسي للاستثمار : هي هيئة عمومية مستقلة ماليا* و اداريا[3]، مكلفة بالاتي :

- ضبط استراتيجية تنمية نشاط الصندوق و السياسة العامة لتدخلاته،
- ضبط برنامج سنوي لاستثمارات الصندوق و توظيفاته،
- المصادقة على القوائم المالية و تقرير النشاط السنوي ،
- ضبط الميزانية التقديرية و عقود البرامج و متابعة انجازها.

2-4-اللجنة الوزارية المغربية : تم خلق هذه اللجنة لمناقشة المشاريع التي تفوق 20 مليون درهم و التي تستدعي امتيازات اضافية طبقا لما نص عليه ميثاق الاستثمار ، احدثت في 1998.و هي من الاليات الاساسية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب .

2-5-الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات : احدثت في 2009 ، لتحل محل مديرية الاستثمارات الخارجية مهمتها :

- القيام بكل عمل ترويجي او تواصلي من شانه التعريف بفرص الاستثمار في المغرب .
- العمل عل رصد التدابير المعتمدة من قبل بلدان اخر لضمان تنمية الاستثمارات و انعاشها .
- تنيم ندوات و مؤتمرات لانعاش الاستثمار .
- استقبال الاستثمارات الاجنبية و تقييم المعوقات .
- اقتراح مخططات لتنمية الاستثمارات في قطاعات الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة .
- اضافة ال ما سبق تم استحداث هيئات اخرى مساعدة هي : صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، الوكالة الوطنية لانعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة .

---

[1] الفصل 14 من قانون الاستثمار تونس ،ص 11.
[2] الفصل 15 من قانون الاستثمار ، نفس المرجع ، ص 11.
*تتكون موارد الصندوق من موارد من ميزانية الدولة ، القروض و الهبات و موارد اخرى .
[3] الفصل 16 من قانون الاستثمار ، ص 12.

وزارة السياحة: من المهام الاساسية للوزارة اعداد و تنفيذ السياسة الحكومية فيما يخص السياحة[1] ، و لهذا فهي مكلفة بالتالي[2] :

- انجاز الدراسات و الابحاث اللازمة لتنمية السياحة على المستويين الوطني و الجهوي ،
- اعداد النصوص التشريعية و القانونية و التنظيمية المتعلق بالأنشطة السياحية و تنفيذها ،
- تأطير و ضمان دعم مهنيي القطاع طبقا للقوانين المعمول بها ،
- توجيه و مراقبة المصالح الخارجية و تقييم الوسائل اللازمة لتسييرها،
- مراقبة مؤسسات التكوين التابعة للوزارة،
- السهر على انشاء و تعزيز العلاقات في اطار العلاقات الثنائية مع المنظمات المعنية .

المكتب الوطني المغربي للسياحة :يهدف المكتب الى انعاش السياحة المغربية و هو مكلف ب [3]:

- وضع و تنفيذ برامج الاشهار لصالح السياحة المغربية و طبع و نشر وسائل الاشهار ،
- احداث مراكز للاستقبال بالمغرب و تدبير شؤونها،
- تنظيم الاسفار و الاستقبالات و المهرجانات من أجل الاشهار السياحي ،
- القيام بمساهمات مالية في المؤسسات او الشركات التي لها علاقة بالنشاط السياحي ،

الشركة المغربية للهندسة السياحية : هي مؤسسة عمومية احدثت في 2007 ، بهدف تطبيق استراتيجية تنمية المنتوج السياحي ، حيث تضع الشركة الجاذبية في صلب اهتمامها كما تعتبر الشركة طرفا مهما في تحديد و تنفيذ حملات الترويج و دعم جاذبية المغرب كقطب استثماري .[4]

2-6-صندوق دعم الاستثمار[5] المغربي : تهدف من خلاله الدولة الى حساب العمليات المتعلقة بتولي تكلفة الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في اطار عقود الاستثمار المرتبطة بالبنيات التحتية الخارجية و شراء الاراضي الخاصة بالمشاريع و القيام بعمليات التكوين المهني* .

---

[1] المادة الاولى من المرسوم رقم 2.08.651 في 15 يونيو 2009 المتعلق بتنظيم مهام الوزارة .

[2] موقع وزارة السياحة المغربية على الرابط : http://www.tourisme.gov.ma/ تاريخ الاطلاع : 2018/20/28.

[3] الفصل الثاني من الظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.16 بتاريخ 12 ربيع الثاني 1396(12 ابريل 1976)

[4] SMIT MOROCCO , sur le site : https://smit.gov.ma/ le12/5/2020.

[5] موقع وزارة الاقتصاد و المالية في المغرب على الرابط https://www.finances.gov.ma/arma/Pages/Investissement.as تاريخ الاطلاع: 2020/9/15.

*تستفيد من دعم الصندوق الاستثمارات الاتية : الاستثمارات التي تفوق قيمتها او تعادل 200 مليون درهم ، خلق 250 فرصة عمل قارة ، انشاء المشروع ضمن الاقاليم المحددة ، ضمان نقل التكنولوجيا ، المساهمة قي حماية البيئة .

المطلب الثاني: استراتيجيات دعم وتنمية السياحة في الجزائر

يستفيد القطاع السياحي في الجزائر من الامتيازات العامة لدعم الاستثمار الخاص ، و الثاني دعم المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية .

1-تفعيل الاستثمار و ضمان سياحة مستدامة

تطرقنا في نقاط سابقة ضمن مراحل تطور الاستثمار السياحي الى الاليات التي اعتمدتها الجزائر بعد الاستقلال للنهوض بالنشاط السياحي، و ذلك عن طريق الاستثمار العمومي في القطاع، و قد كانت المرحلة الموالية هي خوصصة النشاط و فتح الاستثمار للخواص .

في إطار الخوصصة منحت الدولة العديد من التحفيزات و الامتيازات في هذا المجال ، حيث منح قانون الاستثمار لسنة 1993 عدة امتيازات للمستثمرين، و ذلك بتقسيم المناطق جغرافيا الى[1] :

- امتيازات النظام العام : و التي تخص الاستثمار السياحي في المناطق الحرة و النوعية ،
- امتيازات المناطق الخاصة ،
- امتيازات الطرف الثاني للجنوب ، الذي يخص الولايات : بشار، غرداية ،النعامة، ورقلة، واد سوف، بسكرة ، الجلفة ،
- امتيازات الجنوب الكبير، تخص كل من : أدرار ، اليزي ، تمنراست ،تندوف .

جدول رقم (2-29): الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطرف الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل لعقود تأسيس الشركات و رفع رؤوس اموالها	0.5%	%0.5	0.5%	%0.5
الرسم العقاري	إعفاء من سنتين الى 5 سنوات	اعفاء من 5 سنوات الى 10 سنوات	اعفاء من 7 سنوات على الاقل	اعفاء على 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	%3	%3	%3	%3
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي او كلي	تخفيض 10%	تكفل جزئي او كلي

[1] تم التطرق الى امتيازات الاستثمار السياحي حسب القوانين المتلاحقة في اطار البيئة الاقتصادية للاستثمار (الفصل الثالث) .

التنازل عن الاراضي العمومية	اتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن ان تصل الى الدينار الرمزي	تخفيض 50%	امتيازات تصل الى الدينار الرمزي
التخفيض على نسبة الفوائد	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ،امتيازات الاستثمار السياحي، https://www.mtatf.gov.dz/?

كما منح القانون مجموعة من الضمانات للمستثمرين ، تتعلق بالمعاملة و التحويل و التنازل عن راس المال و امكانية اللجوء الى التحكيم في حالات النزاع .

قانون 2001 و 2003 كرسا ايضا سياسات التحفيز ، حيث أعفى قانون 2001 الاستثمار السياحي من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، و الرسم على القيمة المضافة ، كما مس الإعفاء دفع حق الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار .

أما قانون 2003، فقد منح الامتيازات التالية :

- تطبيق معدل ضرائب على ارباح الشركات 19 %بدلا من 25%.
- يطبق رسم على النشاط المهني مقداره 2 %، كما تطبق نسبة 7% كرسم على القيمة المضافة فيما يخص النشاطات السياحية .
- تخضع عقود زيادة راس المال للشركات السياحية لرسم 0.5 %، عندما تكون الأرباح و المؤونات المدمجة في راس المال التي لم تخضع من قبل للضريبة على ارباح الشركات ،
- تخضع عقود تكوين الشركات السياحية لحق التسجيل بنسبة 0.5 %، على المبلغ الاجمالي للأملاك المنقولة و العقارية .

كما عملت وزارة السياحة في 2001على وضع استراتيجية من اجل تمية مستدامة لأفاق 2010، بهدف تنمية و ترقية النشاط السياحي من خلال ما يلي[1] :

- اسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دينار ،
- زياد عدد السياح نحو الجزائر ليصل الى حدود 2.1 مليون سائح خلال سنة 2010،
- خلق 25 الف منصب شغل مباشر ،

[1] Ministère du tourisme, **élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010**, 2001, p 52.

- توفير ايرادات من العملة الصعبة تفوق 1.6 مليار دولار امريكي،
- خلق مناطق توسع سياحية جديدة ،
- وضع إطار سياسي يهدف لتنمية سياحية مستدامة ،
- وضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها و نوع المنتج السياحي لكل منطقة،
- سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بتسيير المصالح السياحية ،
- اتخاذ إجراءات واضحة و عقلانية خاصة بالتهيئة العمرانية ،
- تحسين صورة الجزائر ، و استرجاع مكانتها بين الدول السياحية ، و ابرازها كوجهة سياحية عالمية ، من خلال المشاركة في المهرجانات الدولية و المعارض و المؤتمرات،
- تفعيل عملية الشراكة و الخوصصة و فتح القطاع امام الاستثمارات الاجنبية ،
- اعادة تأهيل و ترقية الصناعات الفندقية ،
- تأهيل و ترقية الصناعات التقليدية التي تعطي ديناميكية للقطاع السياحي .

جدول رقم (2-30): استراتيجية السياحة للفترة 2001-2010

أهداف المخطط	2001 الى 2005	من 2005 الى 2010	المجموع	الملاحظات
الرفع من قدرات الايواء	20 الف سرير	30 الف سرير	50 الف سرير	-معدل الانجاز 4 الاف سرير خلال الفترة الاولى . -معدل الانجاز 6 الاف سرير خلال الفترة الثانية
زيادة الاستثمارات الخاصة	30مليار دينار	45 مليار دينار	75 مليار دينار	تكلفة انجاز سرير واحد تقدر ب 1.5 مليون دينار خارج تكلفة العقار .
زيادة التدفقات السياحية الاجنبي	685 الف سائح	/	1.2 مليون سائح	السنة المرجعية 1990 نسبة زيادة تقدر ب 10%.
زياد التدفقات السياحية للجزائريين غير المقيمين	452 الف سائح	/	980 الف سائح	السنة المرجعية 1990 بزيادة تقدر ب 50%.
التدفقات السياحية الاجمالية	1137000 سائح	/	2180000سائح	نسبة الزيادة 10% سنويا.
التشغيل: -التوظيف المباشر -التوظيف غير المباشر	 10000 30000	 15000 45000	 25000 75000	كل سرير يسمح بخلق منصب شغل مباشر و 3 مناصب غير مباشرة.
المجموع	40000 منصب شغل	60000 منصب شغل	100000 منصب شغل	/

المصدر: عبد القادر عويبان ، **السياحة في الجزائر – الامكانات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025** ، مرجع سابق ، ص276.

لم تصل الاستراتيجية للفترة 2001-2010 للأهداف المسطرة ، حيث سجل خلال 2010 ما قدره 1.4 مليون سائح ، اي عجز ب 0.7 مليون سائح .

لضمان تنفيذ الاستراتيجية المذكورة تم صدور العديد من القوانين المتعلقة بالتنمية السياحية و التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر ، نذكر اهمها :

-قانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، و المتعلق بالتنمية المستدامة السياحية ،

- قانون رقم 02/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، و المتعلق باستغلال الشواطئ لأهداف سياحية ،

- قانون رقم 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، و المتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية.

تلخصت اهداف قانون 01/03 بين قسم نوعي و اخر كمي :

اولا: الاهداف النوعية

- تثمين الطاقات الطبيعية و الثقافية و الدينية و الحضارية،
- تحسين الخدمات السياحية و الارتقاء بها الى مستوى المنافسة الدولية ،
- اعادة الاعتبار الى المؤسسات الفندقية و السياحية ،
- المحافظة على البيئة و الفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية ،
- التوفيق بين ترقية السياحة و البيئة ، بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة .
- تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار ، قصد تقليص عدد المتوجهين الى الخارج .

ثانيا: الاهداف الكمية

- تثمين الاستثمار السياحي عبر مرحلتين ، الاولى من 2004الى 2007 بانجا 55 الف سرير ، و الثانية من 2008 الى 2013 بإنجاز 60 الف سرير ،
- رفع قدرات الاستقبال الى 187 الف سرير نهاية 2013 ،
- رفع التدفقات السياحية الى 3098531 سائح نهاية 2013،

- زيادة مناصب العمل بحوالي 57000 منصب شغل مباشر و 172000 منصب شغل غير مباشر نهاية 2013،
- زيادة المداخيل من العملة الصعبة الى 1.3 مليار دولار و ذلك باعتماد معيار الانفاق المتوسط لكل سائح و المقدرة ب 520 دولار .

اما القانون 03/03 فقد حدد مناطق التوسع السياحي الى 22 منطقة ، 19 منطقة على الشريط الساحلي ، و 3 مناطق فقط بالصحراء .

2- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2025

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية 2025 الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين و لجميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي ، و ذلك بنظرتها للتنمية السياحية للمدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) و المدى الطويل (2025) في اطار التنمية المستدامة بضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية ، الفعالية الاقتصادية و حماية البيئة عبر كامل الوطن .

2-1-الأهداف المادية للمرحلة الاولى 2008-2015:

تحتاج الجزائر الى 57000 سرير من النوعية الجيدة لاستقبال 2.5 مليون سائح افاق 2025.و بالتالي فان هدف الاقطاب ذات الاولوية ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع اي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 10000 سرير اضافي في المدى المتوسط .

كما يهدف الى خلق 40000 منصب شغل مباشر و غير مباشر و 91600 مقعد بيداغوجي.

لتحقيق ما سبق فان المخطط يستوجب استثمارات تقدر ب 2.5 مليار دولار، ذلك أن ما يتطلبه خلق سرير جديد هو 60000 دولار منها 55000 دولار كاستثمارات مادية و 5000 دولار كاستثمارات غير مادية ، و عليه فان انجاز 40000 سرير على مستوى اقطاب الامتياز السياحية السبعة يقضي باستثمار ما قيمته 2.5 مليار دولار خلال سبع سنوات (2008-2015) بمعدل 350 مليون دولار سنويا[1] .

[1] عبد القادر عوينان ، **السياحة في الجزائر – الامكانات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025** ، مرجع سابق ، ص277.

بذلك فان مساهمة السياحة في **PIB** تكون بحدود 1.7% و 3% في 2015 ، اما الايرادات التي هدف المخطط الى تحقيقها فهي 215 مليون دولار في 2007 و من 1500 الى 2000 مليون دولار في 2015[1].

تم تحديد المشاريع في هذه المرحلة ذات الاولوية وفق التقسيم التالي[2] :

- فنادق تابعة لسلاسل عالمية مشهورة يصل عدد الاسرة بها الى 29386 سرير .
- أكثر من 20 قرية سياحية متميزة بالإضافة الى تخصيص عدة ارضيات للتوسع السياحي من أجل تلبية الطلب الوطني و العالمي .
- حدائق تسلية سياحية (حديقة دنيا بعنابة ، و دنيا بالعاصمة ، حدائق الواحات ..) .
- مراكز العلاج ، الصحة و الرفاهية (حمام قرقور ، حمام ملوان الشريعة).
- اطلاق 80 مشروعا سياحيا في7 أقطاب سياحية بالامتياز ب 5986 سرير و 8000 منصب شغل .

تعمل الأقطاب ذات الاولوية على توفير 40 الف سرير بمقاييس دولية ، 30 الف سرير منها يكون من الطراز الرفيع ، و هذا على المدى القصير جدا ، و 10 الاف سرير الباقية تكون على المدى المتوسط ، و ذلك بتوقع استقبال 3 مليون سائح في 2015 ، ما يتطلب توفير 75 الف سرير من النوعية الجيدة .

الجدول التالي يوضح تطور عدد السياح و طاقات الايواء حسب المرحلة

جدول رقم(2-31): تطور عدد السياح و طاقات الايواء حسب المرحلة (2008-2015)

السنوات	عدد الاسرة (الف سرير)	عدد السياح (مليون سائح)
2008	137	1.75
2009	147	1.95
2010	157	2.17
2011	167	2.43
2012	177	2.5
2013	187	2.5
2015	75000 سرير فخم	3

[1] Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme , livre 02, le plan stratégique : les cinq dynamique et les programmes d'action touristique prioritaire, janvier 2008, p 19.
[2] Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme , livre 02, p18.

المصدر: عبد القادر عويناں ، **السياحة في الجزائر – الامكانات و المعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، مرجع سابق ، ص 301.

حسب الاستراتيجية فان الزيادة في المداخيل من العملة الصعبة تصل الى 1313 مليون دولار ، بمتوسط انفاق للسائح قدر ب 520 دولار لسنة 2002.

سطر المخطط للوصول الى الارقام السابقة الانطلاق في 80 مشروعا سياحيا في 7 اقطاب سياحية بامتياز الموضحة في الجدول التالي .

جدول رقم (2–32): الاقطاب السياحية بامتياز

الاقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
الشمال الشرقي	23
شمال الوسط	32
الشمال الغربي	18
الجنوب الغربي " الواحات"	04
الجنوب الغربي" توات– قرارة"	02
الجنوب الكبير " الاهقار"	01
الجنوب الكبير " الطاسيلي"	00
المجموع	80

المصدر: عبد القادر عويناں ، **السياحة في الجزائر – الامكانات و المعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، مرجع سابق ، ص 305

2–2–الحركيات الاساسية للتنمية السياحية افاق 2025

من اجل سياحة مستدامة اعتمدت الجزائر على خمس حركيات اساسية هي[1] : مخطط وجهة الجزائر ، الاقطاب السياحية السبع للامتياز ، مخطط نوعية السياحة ، الشراكة العمومية و الخاصة ، مخطط التمويل.

- ✓ –**مخطط وجهة الجزائر** : يهدف الى بناء و ترقية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية تنافسية من خلال استراتيجية التسويق السياحي .يمكن تلخيص محاور المخطط في التي :
- ارتكاز استراتيجية التسويق على دراسة سوق العرض و الطلب ، و التعرف على الاسواق المستهدفة ذات الاولوية ، و ايضا تحديد الاستراتيجيات التجارية .

[1] Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme , livre 02, p 50.51.52.

- تنفيذ مخطط ميداني للأعمال ، و ذلك من خلال التدريب التدريجي و اعداد ادوات الاتصال و الترقية ووسائل التنفيذ و توسيع شهرة وجهة الجزائر.
- وضع جهاز رصد و حراسة.

كما جاء المخطط بهدف وضع خطة تسويقية لوجهة الجزائر و ذاك من خلال :

- استهداف السوق الداخلية ، بتعزيز طلب الجزائريين المقيمين و غير المقيمين ، و ذلك عن طريق المرافق السياحية المتمثلة في الحمامات البحرية ، الاسواق ، العلاج ، التعبد ن التجوال و الرياضة .
- الحفاظ على اقامة غير المقيمين ، عن طريق تطوير و مضاعفة الاقامات ، و زيادة القيمة المضافة (الاستهلاك) في كل اقامة .
- قسم مخطط الاسواق الى : اسواق ينبغي المحافظة عليها ، و هي الاسواق ذات الاولوية(فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ، المانيا) نحو اتجاهات الجنوب ، السياحة العلاجية ، الاعمال و المؤتمرات ، المتوج النوعي (الصيد و الغطس ، استكشاف المغاور) . الاسواق الواعدة (افريقيا ، هولندا ، النمسا و الدول الاسكندنافية) ، الاسواق البعيدة (الصين و اليابان ، روسيا ، امريكا الجنوبية) .
- دول الخليج ، و ذلك بتعزير السياحة نحو اتجاهات الجنوب ، الحمامات البحرية ، اعمل المؤتمرات ، الصيد البحري.

✓ **الأقطاب السياحية للامتياز (POT):** القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزود بتجهيزات الاقامة و التسلية و الانشطة السياحية ، فهو يدمج المنطق الاجتماعي و الثقافي و الاقليمي و التجاري ، تتوزع هذه الاقطاب كالتالي :

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق : عنابة ن الطارف ، سكيكدة ، قالمة ، سوق اهراس تبسة.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط : الجزائر تيبازة ، بومرداس ، البليدة ، الشلف ، عين الدفلى ، المدية ، البويرة ، تيزي وزو، بجاية.
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب : مستغانم ، وهران ، عين تموشنت ، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس ، غليزان.

- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات، القرارة، طرق القصور ادرار، تميمون وبشار.
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: طاسيلي ناجر، اليزي، جانت.
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الهقار و تمنراست .

✓ **مخطط نوعية السياحة** : يرمي المخطط الى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يركز على التكوين و التعليم و يدرج تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم . لذلك فان المخطط يأخذ بعين الاعتبار جميع الانشطة السياحية [1]، فنادق ، ترميم ، سياحة و سفر ،العلاج بمياه البحر، الارشاد السياحي ، المكاتب السياحية ، مكاتب الاستقبال ، الاطعام ، الحمامات المعدنية ، الناقلون)

اما الاليات التي يعتمد عليها المخطط للتنفيذ فهي :

- الاعلان عن اهداف مخطط نوعية الجزائر و تحديد الالتزامات ،
- تقييم الالتزامات للمحترفين[2] على مستوى :الاعلام و الاتصال ، الاستقبال المشخص ، كفاءة العمال ، النظافة و الصيانة ، تثمين المورد السياحي ، ابرام عقود الرخص ، تقويم المحترفين بإيجاد دمغة (ختم) عليها " السياحة النوعية الجزائرية "، توضع على مدخل مؤسساتهم ،
- ضمان ميزة تنافسية للبرامج البيداغوجية و تأهيل المؤطرين البيداغوجيين داخل المدارس ، لذلك قدم المخطط برنامجا لتجديد المدارس الموجودة ، و المدارس المصممة للتجهيز .

✓ **مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:** حيث تتولى الدولة و الجماعات المحلية تهيئة الاقليم و المنشآت الكبرى و الطرق و النظم العام و الامن ، في حين يضمن القطاع الخاص اساسيات الاستثمار و الاستغلال السياحي .

نجد ان القطاع الخاص هنا قد استفاد بموجب المخطط و القوانين السابقة مما يلي :

- يستفيد المستثمر من كل الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار في الجزائر .
- امكانية استفادة المستثمر من حوافز مالية و جبائية واسعة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

[1] اعتمد المخطط من اجل التطبيق على اربعة شركاء و هم الفنادق ، المطاعم ، وكالات السياحة ، الدواوين السياحية ، اختارت الوزارة : 20 من الحظيرة الفندقية ، المطاعم المصنفة ، الدواوين السياحية النشيطة ، و ذلك وفق التزامات توجب على الفاعلين احترامها : 94 التزاما للفنادق ، 36 التزاما للوكالات السياحية ، 33 التزاما لمؤسسات النقل السياحي .

[2] يقوم بمهمة ضمان الجودة " اللجنة الوطنية المكلفة بالمخطط" ، حيث تودع ملفات الحصول على علامة الجودة من قبل المؤسسات المذكورة ، يوجد حاليا في الجزائر اكثر من 2200 مؤسسة مرشحة للانضمام الى مخطط الجودة ، منها 220 امضت العقود المبدئية للانضمام .

- امكانية استفادة المستثمر من عقار سياحي على مستوى مناطق التوسع السياحي .
- الاستفادة من الحوافز التي وفرها قانون المالية التكميلي ل 2009 و التي تتمثل في : الاستفادة من تخفيض 50 الى 80 من سعر حق الامتياز على العقار على مستوى ولايات الهضاب العليا و الصحراء ، تخفيض نسبة 3 الى 4.5 لنسبة الفائدة على القروض البنكية لصالح استثمارات ولايات الشمال ، انشاء جهاز لدعم الاستثمار من خلال صندوق دعم الاستثمار و الترقية و نوعية النشاطات السياحية و ايضا الاعفاء من رسوم التسجيل على اثر شركات تنشط في السياحة و كذا زيادة راس المال.

✓ **مخطط تمويل السياحة** : حيث يضمن المخطط ما يلي : حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة ، جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الاجانب ، تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي عن طريق الحوافز الضريبية و المالية ، تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية و بخاصة الاستثمار في اطار بنك الاستثمار السياحي.

تأخذ مساهمة بنك الاستثمار الاشكال التالية :

- مساهمة صناديق الاستثمار،
- تمويل مكيف مع خصائص السياحة ،
- تحضيرات نوعية باتجاه الإستثمار السياحي في الهضاب العليا و الجنوب ،
- عمليات التأهيل عن طريق تخصيص مبلغ من صناديق التأهيل التابعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،
- الزام بالاكتتاب في مخطط نوعية السياحة .
- تكييف شروط القروض المتفق عليها في اطار تأهيل المؤسسات الفندقية و انجاز المشاريع الجديدة ،
- تحفيزات ضريبية عن النشاطات السياحية ،
- ينشأ بالتوازي صندوق تعاوني للضمان المالي (الكفالات) المفروض على وكالات السياحة و السفر ،
- مساعدات اخرى من بنك الاستثمار .

ان اهم اهداف المخطط هي الرفع من الناتج المحلي الاجمالي و توفير مناصب شغل ، اما عن السيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط يمكن ايجازها فيما يلي[1] :

-**السيناريو الأول المتفائل** : يتوقع ارتفاع عدد السياح الى 18 مليون سائح بعدد مشاريع هو 2500 مشروعا او 400000 سريرا جديدا و بقيمة مالية تقدر ب 1200 مليار دينار ، اما الانجاز السنوي فيتوقع ان يبلغ 24000 سرير و 200 مشروع.

السيناريو الثاني الضروري : حيث يتوقع ان يصل عدد السياح الى 6 مليون و 635 مشروع بعدد اسرة يبلغ 100000 بقيمة مالية تقدر ب 300 مليار دينار ، و الانجاز السنوي قدر ب 600 سرير و 50 مشروع .

-**السيناريو الثالث المعتدل** : الذي يترقب من خلاله استقبال 12 مليون سائح و انجاز 1240 مشروع اي بإنجاز سنوي يقدر ب 1200 سرير و 100 مشروع.

المطلب الثالث: برنامج تنمية الطلب و العرض السياحي بتونس

اعتمدت تونس على مجموعة من البرامج التي تهدف الى تفعيل اجراءات الدولة الداعم للنهوض بالقطاع ، و ذلك عن طريق برامج تنمية الطلب و دعم الاستثمار .

1- المحاور الاساسية لبرامج الدعم الحكومي

في تونس بدأ الاهتمام بالاستثمار السياحي بعد الاستقلال مباشرة ، فبين 1962و 1968 تم استثمار 15 مليون دينار تونسي من طرف الدولة ، لتوفر بذلك حوالي 35000 سرير ما سمح بمضاعفة عدد السياح 8 مرات . لكن مع تنامي الطلب سرعان ما اضطرت الدولة الى مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الايواء و التهيئة السياحية .حيث استقطب القطاع معظم راس المال الخاص في تونس بين 1960 و1970وصل الى 100 مليون دينار كقيمة استثمارية في القطاع .[2]

بعد 1973 سمحت تونس بالاستثمار الاجنبي في القطاع بعد صدمة النفط في ذات السنة و بالخصوص دول الخليج العربي التي استثمرت في انجاز المشاريع السياحية الكبرى فيما توجهت الاستثمارات الاوروبية في هذه الفترة نحو تسويق الخدمات و المنتجات السياحية في تونس عن طريق وكالات الاسفار و السياحة .

---

[1] وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية . ?https://www.mtatf.gov.dz/ تاريخ الاطلاع: 2020/3/15.

[2] **Le tourisme en Tunisie – les défis à l'heur de la transition démocratique**, les notes IPEMED, études et analyses, n° 12 janvier 2012 , p 18.

من 2001الى 2016 اعتمدت الحكومة التونسية على خطة عملية من خلال خمس محاور أساسية: [1]

المحور الأول: تضمنت:

- تعزيز موقع تونس في الاسواق الاوروبية و احتلال اسواق جديدة و ذلك عن طريق انشاء مرصد لجمع و تحليل المعطيات الخاصة بالقطاع السياحي .
- انشاء صندوق القدرة التنافسية الذي يموله اصحاب النزل يضاف مدخوله الى الميزانية التي تخصصها الدولة سنويا للتسويق قصد تدعيم و تنويع المنتجة السياحي لدى الاسواق الكبرى.
- احداث لجنة وطنية للسياحة برئاسة الوزير الاول تحدد الاولويات للنهوض بالمناطق السياحية – الامر عدد 1232-2003الصادر في 9 جوان 2003.
- الاعتماد على السياحة الالكترونية و ذلك من خلال تنشيط الموقع الرسمي للسياحة في 2007 و الذي تحول الى بوابة تجمع بين وزارة السياحة و اصحاب الفنادق و الجمعية التونسية لوكالات الاسفار .

المحور الثاني: يهدف اساسا الى تنويع المنتوج و ذلك ب :

- انشاء محطات سياحية مندمجة على ساحل البحر .
- النهوض بالسياحة الثقافية و تنمية السياحة البيئية .

المحور الثالث: تحسين المحيط من خلال:

- بعث صندوق حماية المناطق السياحية ممول من طرف مهنيي القطاع بنسبة 1 %من رقم معاملاتهم معد لتمويل أشغال التهيئة العمرانية.
- التعاون المتناغم بين هياكل تسيير القطاع السياحي و الهياكل المكلفة بالمحيط و التهيئة الترابية.

المحور الرابع : اعتماد سياسة مشجعة على الاستثمارات السياحية و مدعمة لتفتح الاقتصاد التونسي على الخارج من خلال :

- حرية الاستثمار : بإمكان المستثمر امتلاك راس مال المشاريع السياحية الى حدود 100 بدون ترخيص مسبق .

[1] رشام كهينة و قاسيمي اسيا ، **التجربة التونسية في مجال السياحة : واقع ، ابعاد و رهانات** ، الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر : الواقع و الافاق ، جامعة لعقيد اكلي محد الحاج بالبويرة ، ص 19.

- حماية الاستثمار و عدم الخضوع للأداء المزدوج في اطار المعاهدات الثنائية الموقعة بين الحكومة التونسية و الدولة التي ينتسب اليها المستثمر .

المحور الخامس : ارساء انظمة تضمن النوعية الكاملة للمنتوج التونسي من خلال :

- يهتم النظام الاول بتصنيف النزل.
- يهتم النظام الثاني بالتأهيل و يشمل البرنامج المقرر لسنة 2005 خمسة و اربعين نزلا يحتوي على 22000 سرير. فيما يهتم النظام الثالث بالمواصفات و تسليم الشهادات .

2-أهداف مخططات التنمية السياحية

شمل المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014 النقاط التالية : مواصلة تنمية و تسويق و دعم الأنماط السياحية القائمة خاصة الترفيهية ، الشاطئية ، سياحة الغولف ، سياحة الغولف ، السياحة العلاجية ، السياحة الصحراوية ، مع وضع استراتيجية اتصال و حملات دعائية خاصة بالمنتجات السياحية ذات القيمة المضافة العالية .

النقطة الثانية تمثلت في مواءمة استراتيجية التسويق لتطورات السوق السياحية العالمية مثل : استخدام شبكة الانترنيت في تسويق المقصد السياحي التونسي و تكثيف البرامج و التظاهرات الدولية اضافة الى فتح الاجواء أمام شركات الطيران منخفض الكلفة ، مواصلة دعم سياحة الجوار الموجهة للأسواق الليبية و الجزائرية ، ارساء ثقافة الجودة من خلال اعادة تصنيف منشات الاقامة طبقا للمواصفات الجديدة 2005 .

استهدفت الاستراتيجية تحقيق الارقام التالية مطلع 2016 و المعروضة في الجدول الموالي :

جدول رقم (2-33): اهداف الاستراتيجية التونسية حتى 2016

المؤشرات	الاهداف لعام 2016
عدد السياح	8400000
الليالي السياحية	61888-74130
طاقات الايواء	359600 فندق
اليد العاملة مباشرة و غير مباشرة	594164

المصدر : حري المخطارية ، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي** مرجع سابق، 179.

المطلب الرابع : استراتيجية تنمية السياحة المغربية

بدأت المغرب بوضع دعامات للقطاع مبكرا ، ذلك أن المملكة بحاجة الى مصدر للعملة الصعبة . لذا فان مجمل اليات الدعم انصبت على تحسين الخدمة من جهة و الترويج لها دوليا من جهة اخرى .

1-استراتيجية تنمية السياحة (رؤية 2010) :

قدم المشروع الفيديرالية المغربية للسياحة تحت شعار " السياحة رؤية و ارادة " لتحويل المغرب الى أهم الوجهات السياحية العالمية ، التوجهات العامة للاستراتيجية كانت[1] :

-جعل المغرب من بين 25 وجهة سياحية الاولى في العالم .

-التموقع الجيد للسياحة الشاطئية مع تطوير منتجات سياحية اخرى.

-تحسين التنافسية من خلال النوعية/ السعر.

-تكوين يد عاملة متدربة في القطاع السياحي.

-تقوية الترويج للمنتج السياحي.

-بعث ديناميكية للمناخ الاستثماري و دعم الاستثمار السياحي من خلال العقار السياحي، الجباية و التمويل.

-التنمية الجهوية لكافة مناطق التراب المغربي بإقامة اقطاب للتنمية المندمجة.

2-استراتيجية التنمية السياحية في المغرب "**رؤية 2020**" تهدف استراتيجية التنمية السياحية الى ما يلي :

-تموقع المغرب كأفضل 20 وجهة سياحية عالمية و كوجهة مرجعية في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط .

-مضاعفة الطاقة الاستيعابية مع تحقيق 200000 سرير جديد بحيث يحظى قطاع الفندقة ب 150000 سرير و نالت باقي المؤسسات 50000 سرير .

-مضاعفة عدد السائحين الوافدين من خلال مضاعفة حصة الاسواق الاوروبية و جذب 1000000 سائح من الاسواق النامية .اضافة الى مضاعفة الاسفار الداخلية ايضا .

-خلق 470 الف منصب شغل جديد مباشر في جميع مناطق البلاد .

[1] ساعد بوراوي ، **تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)** ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017/2016، ص 88.

-الرفع من عائدات السياحة من اجل بلوغ 140 مليار درهم في 2020 اي ما يقارب 1000 مليار درهم من التراكمات المالية في العشرية .

-زيادة نقطتين للناتج المحلي الاجمالي السياحي في الناتج المحلي الاجمالي الوطني من اجل الوصول الى ما يقارب 150 مليار درهم.

تعتمد الاستراتيجية على صندوق مغربي للتنمية السياحية و الذي ينشأ بالتعاون مع القطاع السياحي و من جهة اخرى وضع شراكة مع صناديق الدول الصديقة لدعم البرنامج الاستثماري .

المحاور الاساسية لتنفيذ رؤية 2020:

أ-**الاصالة** : الارتكاز على الاصالة سمح للمغرب بتعزيز تنافسيته من خلال هذه الاستراتيجية ايضا .

ب-التنوع: يميز المغرب تنوع المناطق و المناظر الطبيعية و ايضا تنوع الثقافات و هذا ما تهدف هذه الاستراتيجية الى تعزيزه .

ج-الجودة: حيث تهدف الاستراتيجية الى تحسين تنافسية الطاقة الايوائية في المغرب مع ضمان جودة الخدمات المقدمة .

د-الاستدامة: و ذلك لمواكبة التوجهات العامة و ايضا للحفاظ على الموارد .

جاءت الاستراتيجية مع ست برامج مهيكلة هي[1] : المخطط الازرق 2020 و الذي يهدف الى اعادة التوازن للسياحة الشاطئية و رفع قدرتها التنافسية الدولية ، و تشمل البرامج البيئة و التنمية المستدامة ، برنامج التراث و الموروث الثقافي ، التنشيط و الرياضة و الترفيه ، برنامج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية و برنامج السياحة الداخلية .حيث تضمنت البرامج الست الامتيازات التالية للاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع [2]:

- **برنامج المخطط الازرق 2020** : الاعفاء من رسوم الاستيراد لكل المنتجات الضرورية للمشاريع .
- **برنامج التنمية المستدامة** : الاعفاء من رسم القيمة المضافة على المنتجات و الادوات مغربية المنشأ لمدة 24 شهرا ابتداءا من تاريخ انطلاق النشاط .

[1] وزارة السياحة المغربية ، رؤية 2020 ، الاوراش الكبرى للسياحة : http://www.tourisme.gov.ma/ar تاريخ الاطلاع: 2020/3/16.

[2] Rapport sur l'investissement étranger au Maroc , ambassade de Belgique –rabat, 22 septembre 2015 , p 10.

- **برنامج التراث و الموروث الثقافي** : الاعفاء من رسم القيمة المضافة للاستيراد لمدة 36شهرا لكل المواد و المنتجات و الادوات المستوردة .
- **برنامج التنشيط، الرياضة و الترفيه** : الاعفاء الكلي على ضريبة المؤسسة على رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة للفنادق لمدة 5 سنوات ابتداءا من اول عملية ايواء تمت بالعملة الصعبة ، و تخفيض ب 17.5 بعد نهاية مدة الاعفاء .

برنامج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية : الاعفاء الكلي من ضريبة الدخل على رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة للمؤسسة الفندقية لمدة 5 سنوات و تخفيض ب 50 بعد نهاية مدة الاعفاء .

- **برنامج بلادي** : بالنسبة للمستثمرين الذين يتوفرون على بعض المعايير الاستفادة من اتفاقيات للاستثمار مع الدولة تضمن لهم حق الاستفادة من مساعدات لإنهاء المشروع .من اجل ذلك تم رصد حوالي 1.5 مليار درهم من طرف الصندوق المغربي لتطوير السياحة و 24 مليار درهم من القطاع البنكي ككل.

ان تقييم الاستراتيجيات السابقة في الدول الثلاث ، يبقى مرهونا بالنتائج المتوصل لها ، حيث يلاحظ بمقارنة اهداف البرامج و السياسات بأرقام المعروض السياحي واحجام الطلب عبر السنوات اللاحقة ما يلي : ارتفاع الاستثمار السياحي في الجزائر ، و ذلك بتوفير الاف الاسرة و الغرف السياحية الموجهة نحو السياحة الداخلية للجزائريين المقيمين و غير المقيمين ، كما مكن مخطط الجودة من اعادة الاعتبار الى اهمية نوعية الخدمات السياحية المقدمة ، و فرض بيئة تنافسية بين الفاعلين في المجال السياحي ، غير النتائج تبدو ضعيفة فيما يخص تحفيز الطلب الخارجي و الداخلي ، حيث لم يصل عدد الوافدين الى الجزائر 2 مليون سائح سنويا في 2015 ، بالرغم من السيناريوهات المتفائلة التي توقعت وصول الرقم الى 3 مليون سائح سنويا .

في تونس و المغرب ، مكنت الاستراتيجيات و المخططات المذكورة من تخطي بعض المشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسات الفندقية ، ما شجع على تعزيز طاقات الايواء ذات الجودة في الدولتين ، كما نجحت سياسات التسويق و الاليات التي اعتمدتها في المغرب على زيادة الطلب الداخلي و الخارجي على مختلف الانشطة السياحية في المغرب ، اذ ينمو الطلب على السوق المغربي بمعدلات جيدة ، حيث وصل عدد السياح في المغرب في 2018 الى حوالي 12 مليون سائح.

خلاصة الفصل

تزخر الجزائر ، تونس و المغرب بمقومات سياحية كبيرة و متعددة ، حيث يمكن الموقع الجغرافي للدول الثلاث من خلق تنوع طبيعي و مناخي هائل ، الرقعة الجغرافية مكنت ايضا من امتلاك تراث تاريخي وحضاري كبير ، استغلال هذه المقومات سياحيا بدأ في الستينات ، حيث سبقت تونس و المغرب الجزائر في فتح المجال امام الخواص لاستغلال الامكانات السياحية ، فيما فضلت سياسة الجزائر اواخر الستينات الاكتفاء بالاستثمار العمومي لدعم النشاط ،عبر المخططات الثلاثية و الرباعية ، غير ان النتائج لم تكن مرضية فيما يخص وضعية المؤسسات الفندقية و اماكن الايواء الاخرى ، فتح قانون النقد و القرض في التسعينات المجال امام الاستثمار الخاص الوطني و الاجنبي لاستغلال البيئة السياحية ، حيث مكنت سياسة الانفتاح الجديدة التي تضمنت حوافز و ضمانات عديدة من رفع قدرات الايواء عددا و نوعية ، غير انها لم ترتقي بالطلب السياحي الى المستوى المتوقع .

بالمقابل مكنت زيادة الطلب السياحي في تونس و المغرب من زيادة الايرادات من العملة الصعبة ، و خلق مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة ، كما حفزت على زيادة المبادرات الاستثمارية، حيث تستقطب المغرب بما معدله مشروعين استثماريين اجنبيين سنويا خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 ، فيما بلغ مجموع الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر 19 مشروعا خلال نفس الفترة .

ان السعي الى الرفع من تنافسية القطاع وزيادة اعداد الوافدين الى الجزائر ، له تأثير مباشر على مساهمة المجال في الناتج المحلي الاجمالي و الدخل الفردي ، و تقليص مشاكل البطالة ، خاصة في المناطق الصحراوية و الريفية بالنظر الى قدرة النشاط على توفير مناصب شغل اثناء الانجاز و الاستغلال ، كما سيدعم ميزان المدفوعات . لذلك تركز الاستراتيجيات و المخططات على الاركان الثلاث : الجودة و التسويق و الاستثمار . نتائج هذه المخططات خلال الفترة المدروسة وفقا للأهداف ، كانت حسنة في المغرب بالنظر الى حجم الطلب و مقبولة في تونس بالنظر الى التذبذب الناتج عن الاحداث السياسية ، فيما كانت ضئيلة بالنظر الى انخفاض مستوى الطلب في الجزائر .

الفصل الثالث

البيئة المؤسساتية والإستثمار الأجنبي المباشر السياحي

يرى الاقتصاد الحديث ان المؤسسات بالمفهوم العام لها أثر محدد لقرارات الاستثمار، وتحمل راس المال للمخاطر في الآجال الطويلة . فالسياسات الضريبية والنقدية والمالية في غالب الحال تكون وفق منهج تحدده المؤسسات الداخلية منها و الخارجية .

فيما يرى البعض الاخر أن البيئة المؤسساتية الجيدة تساعد على تجنب المخاطر غير التجارية ، لكن تأثيرها غير واضح في تحديد القرار الاستثماري و ذلك بناءا على بعض التجارب الدولية ، لكن الأمر قد يختلف بالنسبة للإستثمار السياحي ، حيث يعتبر هذا النشاط من أكثر الخدمات حساسية للبيئة الاجتماعية و الأمنية و المؤسساتية بشكل عام ، بناءا على ذلك تحدد البيئة المؤسساتية إضافة الى متغيرات اقتصادية حجم تدفقات الاستثمار الى الدول المضيفة .

يتطرق هذا الفصل أولا الى تبيان العلاقة بين المؤسسات و الاستثمار ، و ذلك لفهم الأثر بين المتغيرين وفقا لمنظور الفكر المؤسساتي الحديث ، ثم يتطرق اجمالا الى تحديد العوامل المؤسساتية الاكثر ارتباطا بالاستثمار الأجنبي المباشر في المجال السياحي. بعد ذلك نقوم بعملية اسقاط على الدول محل الدراسة ، حيث نحلل في المبحث الثالث واقع البيئة المؤسساتية و اهم التحديات التي تواجه المستثمرين خلال الفترة المبينة ، و اخيرا سندعم التحليل استنادا الى مؤشرات تضعها جهات معنية مختلفة لقياس البيئة المؤسساتية في دول العالم .

بناءا على ما سبق تم تقسيم الفصل حسب الاتي :

المبحث الأول : العلاقة بين المؤسسات و الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني :تحليل البيئة القانونية و التنظيمية للاستثمار الاجنبي في دول المقارنة

المبحث الثالث : تقييم البيئة الاقتصادية للاستثمار السياحي.

المبحث الأول : العلاقة بين المؤسسات و الاستثمار

دفعت الانتقادات الموجهة الى الفكر النيوكلاسيكي الى بروز الفكر المؤسسي ، اين يفسر الاقتصاديون ان القانون الاقتصادي لا يكون سليما الا في اطار مؤسساتي معين، و ان النظام السياسي و الاجتماعي و التعليمي قد تحدد تكلفة المعاملات في الاقتصاد . بالتالي يمكنها تفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية .

المطلب الأول : الفكر الاقتصادي المؤسساتي

بدأ الفكر المؤسسي مع طرح الاقتصادي الامريكي "Toresten Veblen". لأفكار ينتقد من خلالها المدرسة النيوكلاسيكية و ذلك بين 1890و 1940. و قد اتفق هذا النوع من التحليل مع التيار المؤسسي في المانيا و فرنسا في الكثير من النقاط . غير ان الفكر لم يسمى اقتصادا مؤسسيا الا في 1919. نشر بعدها " Hamilton" و "Mitchell Clarck" مقالات عدة حول المقاربة المؤسساتية .كما اثرت كتابات "Commos" في تطور الفكر بالرغم من عدم تاثره كثيرا بافكار "Veblen."

مع بداية 1920 تشكلت عقب تغييرات في المناخ الاقتصادي و السياسي الامريكي ما يسمى الاقتصاد المؤسسي، "Toresten Veblen" و "John Commons"و "Clarence Ayres"، أسسوا نوعا من الاقتصاد الايجابي ، فالقانون الاقتصادي لا يكون نموذجا سليما الا في اطار مؤسساتي محدد ، مع ابراز العوامل التاريخية و الاجتماعية و المؤسساتية التي تجعل القانون الاقتصادي يتوقف على هذه العوامل .

اعتبر هذا المنهج فكرا اصلاحيا ، ما ساهم في تطوه بعد ذلك ليصبح اقتصادا مؤسساتيا .

1- المدرسة المؤسساتية الحديثة

مع بداية 1937 ظهرت المدرسة المؤسساتية الحديثة، بعد ان قام" Ronald Coase" بنشر مقال حول طبيعة الشركة ، مشيرا الى ان رفاهة المجتمع الانساني تعتمد على تدفق السلع و الخدمات و هذا بدوره يعتمد على انتاجية النظام الاقتصادي ، مبرزا ان التخصص لا يكون ممكنا الا اذا كان هناك تداول ، فكلما كانت تكلفة التداول او المعاملات اقل كلما اصبح هناك تخصص اكثر و زيادة في انتاجية النظام الاقتصادي ، و بهذا يكون قد اسس لمفهوم تكاليف المعاملات في التحليل الاقتصادي .

ساهمت كتابات كل من : لانس د يفز (Lance Davis) و دوغلاس نورث (Douglas North) و"اوليفر وليامسن" و" ارمر الكاين "و "هارولد ديمستز" في تطوير هذا الاتجاه بداية السبعينات ، اخذت في النمو المتزايد الى الان ، فالمدرسة المؤسسية الحديثة لا تستبعد الادوات الاساسية للتحليل الاقتصادي و في مقدمتها

المقارنة بين العائد والتكلفة ، و اختيار السلوك الرشيد . لكن اضافة الى ذلك فهي تعممها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية الاخرى ذات الاثر الاقتصادي مثل حقوق الملكية .[1]

فمن جهة تحدد المؤسسات تكلفة المعاملات ، بداية من النظام السياسي الى النظام الاجتماعي و التعليمي في اي دولة ، و هذا ما يعطي لهذا الاقتصاد اهمية بالغة . شهد الجانب المؤسسي في مجال تحليل التنمية الاقتصادية مرحلة جديدة ، حيث تركزت معظم نظريات التنمية في هذا الخصوص على تحليل و اداء المؤسسات في الاقتصاد ، و الهيكلة اتي تترك تأثيرها على الاقتصاد ، مع التأكيد على اهمية النظم التي تكون قد تبلورت خارج النظام الاقتصادي لكنها تترك تأثيرها على الاقتصاد و النابعة عن المصادر السياسية ، القانونية ، الاجتماعية و الثقافية .

حسب " Douglas North" الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو محاولة لدمج نظرية المؤسسات في الاقتصاد ، لكن على النقيض من العديد من المحاولات السابقة لإلغاء او استبدال النظرية الكلاسيكية المحدثة التي تعاني مجموعة من النقائص تتمثل في[2] :

- النظرية غير احتكاكية ، فهي تفرض ان الاسواق تعمل بطريق متقنة تتصف بالكمال ، دون تكريس اية موارد لجعلها تعمل و تؤدي وظيفتها بطريقة تفيد انه لا توجد اي نوع من الحكومات او المؤسسات.
- النظرية الاقتصادية إستاتية بطبيعتها ، جامدة تفتقر الى الحركة ، فالنظرية تهتم بأداء الاقتصاد في مرحلة معينة من الزمن ، و بناءا على ذلك فان مضامين السياسات التي نشقها منها تكون حاسمة ونهائية لكل التغيرات التي سوف تنتج النتائج المرجوة ،
- النقص الثالث فهو الصفة غير المفتوحة على كل الاحتمالات.

بالتالي يقوم هذا الفكر على مجموعة من المبادئ نلخصها فيما يلي :

- الاقتصاد المؤسسي يتعامل مع المتغيرات وواقع المجتمع من جميع الجوانب ، فالاقتصاد متداخل لا ينفصل عن المتغيرات السياسية و القانونية و الاجتماعية ، فهو في علاقة تفاعل و ليس مجالا مستقلا و مسيرا بمعزل عن محيطه .

---

[1] ايمان الشاعر ، **الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على امكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة في مصر** ،شركة التنمية للبحوث للبحوث و الاستشارات و التدريب ، الطبعة الاولى ، مصر ، 2007، ص 23.

[2] د دوغلاس سي نورث ، **اسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد** ، ص 3. على الرابط : http://www.developmentinstitute.org/wp-content/uploads/2015/05/north_script_ar.pdf تاريخ الاطلاع : 15-07-2019

- الاهتمام بالنظم القانونية و السياسية التي يعمل النظام الاقتصادي في اطاره ، فالعادات و الاعراف تتبلور في شكل قانوني لتؤثر في العملية الاقتصادية ، و بالتالي عدم التركيز على السوق و الياته باعتباره المحدد الرئيسي للسلوك الاقتصادي .
- العلاقة الجدلية بين النظام الاجتماعي و العادة ، ذلك ان المؤسسة تخلق من النظام الاجتماعي .
- الاعتماد على استخدام نظرية التطور في التحليل الاقتصادي، لان المجتمع و مؤسساته في تغير دائم.
- التأكيد على مبدأ السببية الدائرية او تراكم المتغيرات نحو الوصول لنتائج ايجابية او سلبية قصد تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية .

بالتالي فان الفكر المؤسسي يرى ان السوق نفسها لا تعدو ان تكون احدى المؤسسات، و هي تتأثر بالأوضاع المؤسسية الاخرى في المجتمع ، من الدولة ، النظام القانوني ، القيم السائدة ، لهذا فهو يوجه عنايته للتنظيمات القائمة و شكل السيطرة على الاقتصاد سواء كانت هذه السيطرة راجعة الى اعتبارات فنية او قانونية .

فالاقتصاد المؤسسي يعتبر ان المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الادوار تؤدي مجتمعة الى تخفيض تكاليف المعاملات ورفع كفاءة الاسواق و تحقيق نمو اقتصادي مستدام عن طريق: حماية حقوق الملكية و التي يقصد بها في ظل الاقتصاد المؤسسي الجديد بانها ذلك التمكن الفعلي من الاصول و الموارد و ليس مجرد ملكية تلك الاصول امام القانون ، حيث يجب اذن توفير المعلومات اللازمة عن الاسواق و المشاركين فيها و اتاحتها للجميع و كذلك حماية المنافسة و تشجيعها و بالطبع تيسير اجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية و تبسيطها .

يتفق الاقتصاد المؤسسي القديم والحديث فيما يلي :

- ضرورة ادخال المؤسسات في التحليل الاقتصادي ،
- اهمية تطعيم التحليل الاقتصادي بالعلوم الاجتماعية الاخرى ،
- اعتبار المعاملة عملية تداول لحقوق ملكية الاصل او الشيء محل التبادل ،
- اعتبار المعاملة وحدة التحليل الاساسية في الاقتصاد،
- دراسة التغيير المؤسسي عبر الزمن.

أما اوجه الاختلاف فتتلخص في الاتي[1] :

- يرفض الاقتصاد المؤسسي القديم الاطار النيوكلاسيكي للتحليل ، و الذي يضع تفسيراته اعتمادا على فكرة رشادة الافكار و سلوك تعظيم الافراد لمصالحهم الشخصية ، اما الاقتصاد المؤسسي الجديد فيرتكز على الاطار النيوكلاسيكي و لكن مع التعديل فيه بما يجعله اكثر واقعية ، مثل ادخال عدم كمال الاسواق و تكاليف المعاملات و حقوق الملكية،
- يرى الاقتصاد المؤسسي القديم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح فشل الاسواق بسبب عدم عدالة توزيع الدخل و الثروة التي تنتج عن الاعتماد على اليات السوق ، اما الاقتصاد المؤسسي الجديد متوجه نحو السوق و يعارض تدخل الدولة و يؤكد على اهمية وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية و تطبيق العقود، فيعتبر توفير السلع و الخدمات من خلال نظام السوق او من خلال الدولة ترتيبين مؤسسيين بديلين لبعضهما البعض ، لكل منهما مجالات نجاح و فشل .

2- ادوات التحليل في الاقتصاد المؤسسي الحديث

اولا وجب علينا عرض فروع الاقتصاد المؤسسي ، لأنه يمثل جوانب التساؤلات الهامة في هذا الاقتصاد ، و يرتكز عليها لوضع الاطار العام لمفهومه لتحقيق الرفاهية في المجتمع ، او على الاقل معرفة اسباب غنى بعض الدول و فقر البعض الاخر .تتمثل فروع هذا الاقتصاد في الاتي :

-اقتصاديات تكاليف المعاملات .
- اقتصاد المعلومات غير الكاملة .
- التغيير المؤسسي و الياته .
- اختيار السياسات العامة و الاقتصاد السياسي .
- الاقتصاد الاجتماعي الجديد.
- القانون و الاقتصاد.
- العمل الجماعي .

[1] ستيفان فويت ، ترجمة عن الالمانية ل مصطفى سرور ،**الاقتصاد المؤسساتي** ، دار المتوسط ، ايطاليا ،ص 19.

يطرح ممثلو الفكر المؤسساتي مجموعة من الاسئلة ، للإجابة عنها يستخدمون مجموعة من الادوات للتحليل ،ذلك انهم يطرحون اسئلة لم يهتم بها الاقتصاديون من قبل ، فهم يهتمون بقضية اختيار المؤسسات باعتبارها موضوع التحليل الاقتصادي ، يمكن تلخيص هذه الادوات في التحليل في [1]:

-**نظرية الالعاب كأداة لتحليل مواقف التعامل الاستراتيجية** : يتمثل دور المؤسسة في تسهيل تعامل الافراد في ظل عدم اليقين الاستراتيجي . و قد قامت نظرية الالعاب بتجريد كثير من مواقف التعامل الى مكوناتها الاساسية و هي بذلك تساعد على انتاج توقعات لسلوك الافراد الراشدين المتواجدين في مواقف معينة .تحتوي المباراة هنا على ستة مكونات هي : اللاعبون ، القواعد ، الاستراتيجيات ، كمية المعلومات، دالة العوائد النتيجة .

يستخدم انصار الاقتصاد المؤسساتي نظرية الالعاب بحذر ، ذلك ان فرضية العقلانية الكاملة هي اساس الكثير من الالعاب ، فيما يشير انصار هذا الفكر الى ان اختيارات التصرف لا تتوفر كمعطيات خارجية للمشاركين ، فهي لا تتعلق بمحيطهم الحضاري فقط و انما تتعلق بتصوراتهم ، كما ان دوال العوائد ليست كذلك من المعطيات .

-**دراسات حالة المقارنة او دراسات تحليلية تفصيلية للوصول الى ما يعرف بالحقائق النمطية** : و التي تعتبر من بين اهم ادوات البحث التي تعتمد عليها كثير من فروع الاقتصاد المؤسسي الحديث و خاصة فرع التحليل التاريخي المقارن لعمليات التنمية . فالتحليل المؤسساتي المقارن هو محاولة لمعرفة اثر الترتيبات المؤسساتية البديلة على المتغيرات المختلفة التي تهم الاقتصاديين و مقارنتها . و قد اطلق كوز (1964) مصطلح التحليل المؤسساتي المقارن ، و فيه يتم مقارنة المؤسسات التي يمكن تطبيقها ببعضها البعض، و يهتم مؤيدو الاقتصاد المؤسساتي الجديد بتكاليف التنسيق الناتجة عن مختلف الترتيبات و اثار تلك الترتيبات ، حيث يعد حساب التكاليف اللازمة لتنفيذ المؤسسة محل التحليل احد الوسائل الممكنة لقياس كفاءة المؤسسة

-**التجارب المختبرية** : ان نموذج السلوك الاقتصادي للأفراد هو نموذج في غاية البساطة ، لا يسمح بحساب توقعات دقيقة ،و عليه من الاحسن اختبار هذه التوقعات في المختبر ، حيث يمكن التحكم بدقة في الظروف المحيطة بالتجربة . و النتيجة ان التصرفات كانت في كثير من الاحيان غير متوقعة لكنها سمحت على الاقل في المدى المتوسط ملاحظة منهجية معينة لتصرفات الافراد ، الامر الذي يعني انه يمكن استخدام نتائج التجارب لتوقع السلوك البشري لاتخاذ القرارات . [2]

---

[1] بلال بوجمعة ، بن قانة اسماعيل ، **تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 1996-2015**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 18/2017، الجزائر ،ص 264.

[2] ستيفان فويت ، ترجمة عن الالمانية ل مصطفى سرور ،**الاقتصاد المؤسساتي** ، مرجع سابق ، ص 23.

يمكن استخدام التجارب المختبرية لمعرفة اثر الترتيبات المؤسساتية الجديدة التي يمكن التفكير بها من الجانب النظري و لم يتسن تطبيقها عمليا .و ذلك في نطاق ما يسمى بالعقلانية الناقدة[1] ذلك لأنه مع استحالة التوقع الكامل لعواقب اي حل جديد ، الاعراض الجانبية السلبية تكون بمثابة اثر ايجابي لاستخدام التجارب المختبرية .

-**اختبارات الاقتصاد القياسي** : يسعى المتخصصون في الاقتصاد القياسي الى اختبار البيانات الاقتصادية و الاجتماعية بمساعدة النماذج الاقتصادية ، و في حالة التمكن ليس فقط من حصر المؤسسات و تحليلها الوصفي ، و انما ايضا مقارنتها و التعبير عنها بشكل كمي ، فان ذلك يفتح الباب لتطبيق الاساليب القياسية التقليدية .

- **الادوات الكمية** : لقياس نوعية المؤسسات في الدول المختلفة مثل المؤشرات الكمية التي يصدرها البنك الدولي من خلال قاعدة بيانات " ممارسة نشاط الاعمال " التي تعكس مدى سهولة ممارسة الاعمال في مؤسسات الدول المختلفة .

- تقييم المؤشرات التي تنشأ بين انماط المؤسسات المختلفة لتنظيم و حوكمة المعاملات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية . ومن ثم معالجة مكامن الضعف المؤسسي و تحقيق التسيير الحسن للمؤسسات و اختيار السياسات الملائمة بالاعتماد على مؤشرات الشفافية، المشاركة و المساءلة.

المطلب الثاني : المؤسسات : الوظائف و الانواع و العلاقات

لفهم اكبر للمؤسسات و تحديد مستويات اثرها على الاقتصاد ، وجب تحديد مفهوم لها و لوظائفها .

1-مفهوم المؤسسات : هي مجموع النظام الدستوري لبلد حسب " Denis Richet"، او هي كل نشاط اجتماعي قصد مراقبة النشاط الفردي ، كما يعرفها على انها شبكة رمزية مدعومة على المستوى الاجتماعي تجمع بين عنصر وظيفي و عنصر وهمي .[2]

و يعرفها سكوترز(Schotters , 1981) على أنها :" من لوازم السلوك الاجتماعي الذي يتعارف و يتفق عليه جميع افراد المجتمع ، الذين يقرون سلوكا متكررا في موقف بعينه ، يفرض نفسه او تفرضه سلطة خارجية [3]" .

[1] العقلانية الناقدة : هي نظرية للمعرفة ، يفترض ممثلوها مبدأ ضعف المعرفة البشرية .

[2] Christian Bessy et Olivier Favereau , **institutions et économie des conventions** , cahier d'économie politique, éditions l'Armattan , 2003/1, n°44, p106,120.

[3] ستيفان فويت ، ترجمة عن الالمانية ل مصطفى سرور ،**الاقتصاد المؤسساتي** ، مرجع سبق ذكره، ص 7 من الفصل السادس.

اما نورث فقد كان اكثر دقة ، حيث يعتبر المؤسسات انها مجموعة القواعد و القيود التي يفرضها الناس على انفسهم قصد تسهيل التنسيق و التفاعل بينهم ، فهي تضع معايير مستقرة و متفق عليها داخل كل مجتمع بحيث توجه الافراد في معاملاتهم اليومية ، و تتكون من مجموعة القواعد الرسمية كالدستور ، القوانين ، حقوق الملكية و اللوائح التنظيمية و مجموعة القواعد غير الرسمية او القواعد غير المكتوبة للسلوك الاجتماعي كالعادات ، التقاليد ، الاعراف ، مع فعالية تنفيذ هذه القواعد و درجة الزامها للأفراد .[1]

على هذا الاساس ، لا يوجد تعريف موحد يحدد معنى المؤسسة ، الا ان التعاريف السابقة تبرز مجموعة من العناصر هي :

- ✓ مؤشر الديمومة و الاستقرار يعبر عن خصوصية المؤسسات ، و قد برهن الاقتصاد المؤسسي الجديد عن وجود تقلب منخفض للمؤسسات عبر الزمن ،
- ✓ من مميزات المؤسسات انها مجردة و غير شخصية حتى يتسنى لها القيام بدور المحكم و تنظيم العلاقات التعاقدية بعيدا عن التعسف .
- ✓ معيارية المؤسسات ، فهي لا توجد الا من قبل الاجراءات التي حددتها في الاصل مجموعة محددة من البدائل ضمن مجتمع و سياق زمني واحد.

مما سبق فانه يمكن اعتبار وجود اتجاهين في التعريف:

- ✓ تعرف المؤسسة على أنها نتاح مباراة ،
- ✓ تعرف المؤسسة على أنها قواعد للمباراة .

بحيث يمكن اعتبار تعريف "**سكوترز**" منتميا للاتجاه الاول ، اما تعريف "**دوغلاس**" فيتبع الاتجاه الثاني ،"**ستيفان فويت** "يرتكز على تركيز "**اوستروم**" (1986) حيث يذكر على انها :"نصوص عامة و معروفة ،يلجأ مجموعة من الاشخاص لاستخدامها في تنظيم التعاملات المتكررة للوصول الى النظام او تحديد التوقعات ". بالتالي فان فالقواعد هنا هي نتاج سلوكيات الافراج و ليست من تصميمهم .و تتخذ هذه القواعد شكلين رئيسيين هما : الاوامر و النواهي .

2- المؤسسات و المنظمات : هناك فرق بين المؤسسات و المنظمات في الاقتصاد المؤسسي ، اذ تعتبر المؤسسات انها فواعد اللعبة ، فهي تحدد كيف يتم لعب اللعبة ، مجموعة الفرق بطبيعة الحال تحاول كسب

---

[1] بلقاسم امحمد ، **نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر** ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2013/2012، ص 31.

اللعبة بتطبيق كل من الاستراتيجية ، التنسيق ، و استغلال الكفاءات و الوسائل بطريقة نزيهة ، اما المنظمات فهي عبارة عن اللاعبين ، مكونة من مجموعة من الافراد مرتبطة بمشروع مشترك لتحقيق اهداف محددة ، و بالتالي يمكن تحديد انواع من المنظمات فمنها السياسية و الاقتصادية ، الاجتماعية و التعليمية .[1]

ان الاطار المؤسساتي هو الذي يحدد انواع المنظمات التي يتم انشاؤها و كذا تطورها ، و كذلك الفرص و الحوافز التي تستفيد منها ، و تعمل المنظمات من جهتها على احداث ضغوطات لإحداث ما يعرف بالتغيير المؤسساتي .

كما يختلف تحليل دراسة المنظمات و معالجتها من المستوى الكلي الى المستو الجزئي ، اذ يهتم التحليل الكلي بدراسة التفاعل بين المنظمات و المؤسسات ، في حين يذهب الجزئي الى تحليل القواعد المؤسساتية الخاصة بها ، و هذا ما يجسد قواعد حاكمة تسعى لرفع كفاءة عمل المنظمات .

3- أنواع المؤسسات:

يمكن تقسيم المؤسسات الى :

3-1-المؤسسات حسب التحليل التدريجي:

ينسب هذا التحليل للاقتصادي "Oliver Williamson" ، الذي صنف المؤسسات حسب اربعة مستويات، فنجد ان المستوى الاعلى يفرض قيود على المستوى الادنى منه من جهة و يتأثر به عن طريق التغذية العكسية من جهة اخرى ، و يتضمن كل مستوى مجموعة من الشروط لتحقيق كفاءة النظام الاقتصادي ، تتلخص هذه المستويات في[2] :

المستوى الاول : نجد في هذا المستوى المؤسسات الاجتماعية الراسخة و المتأصلة في المجتمع من العادات، التقاليد ، الاعراف و المعتقدات الدينية ، فهي تشكل مجموعة القواعد غير الرسمية الضابطة في المجتمع ، يكون تغيرها طويل المدى و من مهامها وجود طرح فكري يسعى لتنظيم و تعديل و صيانة المجتمعات ذاتها بذاتها .

المستوى الثاني : و هي المؤسسات الناجمة عن البيئة المؤسساتية من القواعد الرسمية مثل الدساتير ، القوانين ، حقوق الملكية ، العقود و الاتفاقيات و التي تتأسس نتيجة حالتين ، اولها بطريقة غير متعمدة نتيجة سعي الافراد لتحقيق مصالحهم و هي مرتبطة بسلوك الافراد و يطلق عليها manger carl بالمؤسسات العضوية ،

[1] بلقاسم امحمد ، **نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر**، مرجع سابق، ص 32.
[2] بلقاسم امحمد ، **نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر**، نفس المرجع، ص 41.

اما ادام سميث فيسميها باليد الخفية .اما الثانية فهي الطريقة المتعمدة نتيجة ارادة السلطة السياسية في المجتمع و هي مرتبطة بتحرك جماعي مدروس و مخطط .

تشكل مؤسسات المستوى الثاني المعروفة بالقواعد المؤسساتية الشرط الاول لتحقيق كفاء النظام الاقتصادي ، يكون تغييرها طويل المدى نسبيا نتيجة لاضطرابات او ازمات مالية تحدث تغيير مؤسسي في القواعد الرسمية الحاكمة و بالخصوص تعديلات دستورية و قواعد الضبط المالي .

المستوى الثالث : و هي المؤسسات التي يتم من خلالها ضبط هياكل الحوكمة بمجموعة القواعد التي تحكم العلاقات التعاقدية و الاتفاقيات و كل ما ينشا عنها من معاملات، فمن المؤكد ان توفير نظام قانوني و قضائي يفصل في المنازعات لا يؤمن حماية فعلية لحقوق الملكية و يظهر تكاليف اضافية للمعاملات عند لجوء الاطراف المتعاقدة للقضاء ، ينجر عنه تكاليف اضافية تكون على عاتق المتنازعين ، فاصبح من الضروري الاتجاه الى انشاء قواعد حاكمة على شكل مؤسسات تقوم على تخفيض تكاليف المعاملات المبنية على العلاقات التعاقدية و هي احدى اهم نظريات الاقتصاد المؤسسي الجديد المتمثلة في نظرية تكاليف المعاملات ، كما تشكل مؤسسات المستوى الثالث الشرط الثاني لتحقيق كفاءة النظام الاقتصادي ، و يكون تغييرها من 1 الى 10 سنوات .

المستوى الرابع: و هي المؤسسات المسؤولة عن تخصيص و توظيف الموارد وفق اليات السعر و الكمية و هذا ما تميز به تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة من خلال ضبط الشروط الحدية عن طريق تساوي المكاسب الحدية لاستخدامات الموارد مع التكاليف الحدية للاستخدامات ، كما يشكل هذا المستوى الشرط الثالث لتحقيق كفاءة النظام الاقتصادي و يكون تغييرها بطريقة مستمرة .

3-2-المؤسسات حسب الطبيعة أو الشكل :

حسب نورث ، المؤسسات هي عبارة عن انظمة محفزة تتكون من قواعد رسمية و قيود غير رسمية بالإضافة الى عملية التنفيذ ، و من هذا التحليل تصنف المؤسسات الى :

- القواعد الرسمية : هي مجموعة القواعد التي تتميز بالطابع الرسمي ، بحيث تكون معززة و مفروضة بواسطة قوة السلطة و النظام القضائي عن طريق معاقبة المنتهكين و المخالفين لهذه القواعد ، فالبناء المؤسسي مبني على العلاقات و الروابط التي اشار اليها الدستور وحدد تفضيلاتها ومجرياتها في اطار المنظومة القانونية الدالة على الصلاحيات الرسمي و التسلسلات الهرمية و الارتباطات المركزية و اللامركزية ، بما يجعل ذلك كله قائما على اسس منطلقات قانونية ترسم حدود الاختصاص ، و هي تأخذ الصيغ التالية : الدساتير ، القوانين حقوق الملكية ، الاتفاقيات .

- القواعد غير الرسمية : و هي مجموعة المعايير الاجتماعية ، حيث تكون غير مدعومة بجزاء خارجي او قانوني و انما بواسطة الانتقاد و النبذ من جانب الافراد ، و هي ملزمة بواسطة الاذعان او القصور الذاتي و الضمير الشخصي مع وجود مصلحة لجميع الافراد بالالتزام بنفس القاعدة ، حيث يمكن اعتبار القواعد غير الرسمية نتيجة :

- تكايف صنع القرار و المعاملات
- قيود معالجة المعلومات و القيود الادراكية
- مخاطر ارتكاب اخطاء في محاولة التعديل على اساس حالة بحالة
- فائدة او منفعة تناسب الفرد استنادا الى حقيقة ان سلوكه يتحدد بقاعدة .

3-3- المؤسسات الداخلية و الخارجية:

حيث يطلق على المؤسسات التي لا يتم تطبيقها من خلال الرجوع الى الحكومة بالمؤسسات الداخلية ، و تلك التي تعتمد في تطبيقها على التدخل الحكومي بالمؤسسات الخارجية .و تستند هذه التسمية على اساس الفصل بين الدولة و المجتمع .

3-4-التصنيف وفق التخصص :

المؤسسات السياسية : تشمل مكونات النظام السياسي وممارسة السلطة في الدول و هي المسؤولة عن انتاج و انشاء المؤسسات الاخرى ، تقوم بمجموعة من المهام السيادية و خاصة توفير الامن و الاستقرار السياسي ، يحكمها مبدأ الفصل بين السلطات و المكون من : مؤسسات السلطة التشريعية على اختلاف تسمياتها ، مؤسسات السلطة القضائية و التنظيم القضائي ، مؤسسات السلطة التنفيذية المتمثل في الحكومة و الاجهزة الحكومية .

المؤسسات الاقتصادية : المؤسسات الاقتصادية تشكل المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي ، كونها الضامن لجعل القواعد و السياسات الاقتصادية قابلة للتطبيق في واقع ممارسة حقوق الملكية و التعاقد بالإضافة الى الاسواق وهي " تشمل تنظيم و تنسيق جميع العلاقات الاقتصادية من انتاج ، تبادل و توزيع ، و من اهمها نجد : المؤسسات التي تنظم نشاط الاسواق ، المؤسسات المعنية بالسياسة النقدية و انظمة اسعار الصرف و المالية العامة و الضرائب ، المؤسسات المساعدة على تنشيط و مراقبة الكيانات القانونية لممارسة الاعمال .

المؤسسات القانونية : و هي المؤسسات التي تعنى بحماية حقوق الملكية ، سيادة القانون ، تحقيق العدالة و تعطي فعالية للنظام القضائي في الدولة و من اهمها : المحاكم و المساعدين القضائيين ..الخ .

المؤسسات الاجتماعية : تنشأ نتيجة رغبة الفرد في اشباع الحاجات التي لا يستطيع اشباعها منفردا ، من ابرزها : المؤسسات التعليمية و الثقافية ، مؤسسات الرعاية الصحية ، مؤسسات توفير الحماية الاجتماعية.

3-5-التصنيف وفق الوظيفة

بتحليل وظائف المؤسسات نجدها تركز على محور السوق ، فعند غيابها ينعدم وجود الاسواق او يكون اداؤها ضعيفا ، فحسب هذا التقسيم نجد[1]:

- المؤسسات المنشأة و المنظمة للسوق : هي المؤسسات القائمة على حماية حقوق الملكي و تامين تنفيذ العقود و سيادة القانون ، و الهادفة الى تخفيض عدم اليقين وعدم تماثل المعلومات ، بحيث يصبح لدى الافراد حافز للاستثمار و المشاركة في الحياة الاقتصادية باستخدام تقنيات و ادوات التمويل المتاحة ، الاسواق يجب ان تكون منظمة تعمل ضمن شروط قانونية و اقتصادية و اجتماعية محددة وواضحة لتجنب ضعف اداءها ، كما ان طريقة انشائها و تنظيمها و التعامل معها تحدده مجموعة من الضوابط النابعة من النظام المجتمعي القائم ، و التي يعبر عنها بالمؤسسات المنشأة و المنظمة للسوق مثل : مؤسسات حماية حقوق الملكية و سيادة القانون ، مؤسسات متابعة لتنفيذ العقود المتفق عليها من طرف المتعاملين في السوق ، مؤسسات دعم التنافسية و محاربة الاحتكار .
- المؤسسات المحققة لاستقرار السوق : هي المؤسسات المساعدة على اعطاء فعالية للسوق و منع فشله ، قصد الوصول لتحقيق الاستقرار ، و تهتم هذه المؤسسات بتحسين مناخ و بيئة الاعمال و مكوناتها من متغيرات و مؤشرات محيطة بالسوق سواء من منظور الاقتصاد الكلي او الجزئي ، و خاصة تخفيض التضخم و تقليل التقلبات الاقتصادية الكلية الى ادنى مستوى ، و تفادي الازمات المالية ، مع ضمان التنسيق بين هيئات السياسة المالية و التجارية و اعتماد مؤشرات و معايير للإنذار المبكر من التقلبات في السوق ، تشمل هذه المؤسسات : البنوك المركزية و نظم اسعار الصرف و قواعد الموازنة و الضرائب ، مؤسسات توفير مناخ و بيئة اعمال جذابة و مشجعة للاستثمار .
- المؤسسات التي تمنح الشرعية للسوق : لضمان وجود اسواق ذات شرعية ، لابد من وجود مؤسسات تتضمن العديد من اجهزة الرقابة و المحاسبة للأداء الاقتصادي و غير الاقتصادي في المجتمع ، لأجل توفير الحماية و الامن الاجتماعي نتيجة اخفاق السياسات الاقتصادية او التقلبات و الاثار

[1] بلقاسم امحمد ، **نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر** ،مرجع سبق ذكره، ص 47.

الناجمة عنها مثل البطالة و الرعاية الصحية و محاربة الغش التجاري ، من خلال هيئات مستقلة غير ربحية ، و اعادة توزيع الدخل بطرق عادلة ، من انواع هذه المؤسسات : مؤسسات الضمان الاجتماعي بمختلف انواعها ، مؤسسات محاربة الفساد الاداري و المالي ، مؤسسات حماية المستهلك و محاربة الغش التجاري .

4- العلاقات بين المؤسسات

توجد أنواع عديدة من المؤسسات ، و لا يمكن الاختلاف بينها في طريقة التطبيق فقط، و انما ايضا في خاصية القاعدة التي تنشأ من مصادر مختلفة ايضا ، فقد يبدو مثلا ان تأثير المؤسسات الخارجية مستمد من المؤسسات الداخلية ، و لكن ايضا قد تطغى المؤسسات الداخلية عليها او تلغي تأثير المؤسسات الخارجية تماما . و تتجلى اهمية ذلك في المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة على تقليص درجة عدم اليقين ، يمكن رصد العلاقات التالية الممكنة بين انواع المؤسسات : [1]

- ✓ الارتباط يكون حياديا و ذلك عندما لا تتعامل في المجالات المتداخلة للسلوك البشري ،
- ✓ الارتباط يكون تكامليا عندما تقوم بتقييد السلوك البشري بنفس المضمون او بمضمون متشابه ، و تكون الرقابة مكفولة من الدولة و من الجهات الخاصة على حد سواء .
- ✓ الارتباط يكون بعلاقة استبداليه ، و ذلك عندما تقوم يتقييد السلوك البشري بنفس المضمون او بمضمون متشابه ، و تكون الرقابة مكفولة اما من الدولة او من الجهات الخاصة .
- ✓ الارتباط يكون بعلاقة تعارضيه، عندما يكون الالتزام بمؤسسة داخلية مرتبط بمخالفة المؤسسة الخارجية و العكس صحيح.

و يذهب الاقتصاد المؤسساتي الى انه يمكن تحسين كفاءة التوقعات جذريا عندما يتم اخذ القيود من المؤسسات الداخلية مثل العادات ، و التقاليد و القواعد الاخلاقية في عين الاعتبار بصورة افضل .

5-نوعية المؤسسات

يقصد بنوعية المؤسسات مدى فعالية المؤسسات في تحقيق الاهداف التالية[2]:

- ✓ حماية حقوق الملكية و حقوق التعاقد ،

[1] ستيفان فويت، **الاقتصاد المؤسساتي**، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[2] Hali Edison , **Qualité des institutions et résultats économiques** , revue finances et développement , juin 2003 , p 35.

- ✓ ادارة الصراعات ،
- ✓ الحفاظ على القانون و النظام،
- ✓ محاذات الحوافز الاقتصادية مع التكاليف و المنافع الاجتماعية .

فبالنسبة ل نورث "North،" يتم تحقيق نوعية جيدة للمؤسسات عندما تكون الحقوق محددة و منفذة في جميع الظروف بشكل جيد . و ترتبط نوعية المؤسسات بالدولة ، التي بدورها يشترط فيها صفة الدولة القوية و الدولة الملتزمة ، و يتعلق الامر هنا بمقدرتها على حماية حقوق الملكية و تنفيذ العقود و ضبط تراث مواطنيها .

و لا يجب هنا الخلط بين الدولة و الحكومة ، فقد اشار " **هارولد لاسكي** " في كتابه " الدولة في النظرية و التطبيق " ان الدولة مجتمع متكامل ، أصبح له سلطة قوية تعلو بشكل شرعي على اي فرد او جماعة يعيشون في المجتمع ، و يكون لاي مجتمع دولة عندما تكون طريقة الحياة التي يجب ان يسير عليها الاشخاص و الجماعات محددة بواسطة سلطة ملزمة لهم جميعا ، و تحتاج الدولة الى هيئة من الاشخاص هي ما نسميه الحكومة ، فالحكومة ليست سوى وكيلة للدولة ، و هي توجد لتنفيذ أهداف الدولة و ليست السلطة القصرية العليا .[1]

قوة الدولة و التزامها قد يتبلور فيما يعرف بالحكم الراشد وهو مصطلح يجسد التسيير الفعال على المستويين الكلي و الجزئي ، بحيث يشمل الاليات و العمليات و المؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات عن مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم .و يكون ذلك بتوفير سياسات منسجمة و فعالة بتحسين عملي اتخاذ القرارات و عمليات وضع القواعد و الاجراءات الحكومية . بالتالي هو يرتبط بفكرة تطوير الادارة بغرض تحقيق التنمية .

مما سبق يتضح ان نوعية المؤسسات يمكن ان تزيد من الدخل الاجمالي للبلد ، بل و تذهب نظرية كفاءة المؤسسات الى ان هذه الزيادة يجب ان تكون مقترنة بتوزيع المكاسب بعيدا عن تدخل السلطة السياسية ، و قصد تحقيق المنفعة للجميع ، يتم التفاوض حول انشاء مؤسسات جديدة اكثر فعالية .

التفسير الاخر لظاهرة نوعية المؤسسات يتبنى البعد الثقافي و اعتباره اساس الاختلاف في نوعية المؤسسات ، فالمجتمعات تتفاوت في تقدير فيما هو مفيد لها ، و هنا تبرز قوة ضغط تقيد البلدان من امكانية اختيار مؤسسات فعالة و ذات نوعية جيدة تعود بالنفع لكل المجتمع ، و هو الطرح الذي دعمه كل من " **اسيموكلوا و روبنسون**" .وسياتي ذكر باقي الأسباب و المحددات في النقطة الموالية .

[1] ثابت عبد الرحمان ادريس ، **المدخل الحديث في الادارة العامة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998، ص 30-31.

6-البيئة المؤسساتية

يمكن تعريف البيئة المؤسساتية بأنها مجموعة القواعد الاجرائية السياسية و الاجتماعية و القانونية الاساسية التي يقوم عليها الانتاج ، التبادل و التوزيع داخل المجتمع.

6-1-عناصر البيئة المؤسساتية

تتكون البيئة المؤسساتية على العديد من المتغيرات ذات البعد السياسي و الاجتماعي ، الاقتصادي ، الدولي و التكنولوجي.

اولا: البيئة السياسية و القانونية : تؤثر هذه البيئة بشكل كبير على بيئة الأعمال، إ ذ تعد القوانين و التشريعات المؤثر الايجابي او السلبي على نشاط الشركات ، من خلال الامتيازات او القيود التي تضعها على المعاملات ، و بالتالي ارتفاع تكاليف الاستثمار . المتغيرات التي ترتبط بشكل مباشر بالبيئة السياسي و القانونية هي :

- ✓ القواعد الحكومية ، اللجان السياسية و الانتخابات ؛
- ✓ التغيرات في القوانين الضريبية ، السياسات المالية و النقدية و القواعد المنظمة للتصدير و الاستيراد ؛
- ✓ اسواق النفط و العملة و العمل ، الاضرابات و قوانين مكافحة الاحتكار ؛
- ✓ انشطة الجماعات الضاغطة و موقع وحدة الانشطة الارهابية .

ثانيا: البيئة الاجتماعية : ان التباين الحاصل في البيئة الاجتماعية له انعكاسات على البيئة المؤسساتية ، حيث ان البيئة الاجتماعية تساهم في تحديد قيم و معتقدات و اتجاهات سلوك الافراد عموما ، تنقسم متغيرات البيئة الاجتماعية الى[1] :

- ✓ التغيرات السكانية : فكلما اته عدد السكان نحو الارتفاع شكل ذلك زيادة في الطلب .
- ✓ مستوى التعليم : يسهم التعليم في التنمية بشكل مباشر ، و بالتالي مصدر لراس المال البشري . كما يؤدي رفع مستوى التعليم الى زيادة الدخل و منه زيادة القدرة الشرائية ، تحسين جودة المنتجات و الخدمات المقدم للمجتمع بسبب وجود الوعي لدى الافراد ، كما يسهل ذلك دمج اليد العاملة في الدورات التدريبية بالنسبة للشركات المستثمرة .

[1] بلقاسم امحمد ،**نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 60.

- ✓ القيم و قواعد السلوك : حيث يوجد اختلاف واضح بين المجتمعات في نظام قيم و قواعد السلوك ، التي تؤثر بدورها على البيئة المؤسساتية .

عموما تحليل البيئة الاجتماعية ينطلق من عدة متغيرات مثل : معدلات الانجاب ، معدلات الهجرة ، انماط الحياة ، المسؤولية الاجتماعية ، متوسط الدخل الفردي المتاح ، العادات و التقاليد ، السيطرة على التلوث ، البرامج الاجتماعية و مستوى التعليم كعامل رئيسي .

ثالثا: البيئة الاقتصادية : تشير البيئة المؤسساتية الى خصائص النظام الاقتصادي الذي يتم فيه ممارسة نشاطات الأعمال من قبل الشركات و المتعاملين الاقتصاديين تشمل هذه البيئة المتغيرات التالية :

- ✓ الدخل ؛
- ✓ الطلب ؛
- ✓ دورة الاعمال ؛
- ✓ السياسات المالية و النقدية ؛
- ✓ معدلات الضرائب ، الفائدة و التضخم ؛
- ✓ عجز الموازنة ، توافر الائتمان ، اسعار الصرف ،
- ✓ اتجاهات سوق المال ، عوامل الاستيراد و التصدير .

رابعا: البيئة الدولية : لا يمكن في الوقت الراهن عزل المتغيرات الدولية عن البيئة المؤسساتية ، حيث تؤثر المتغيرات الدولية بشكل مباشر على بيئة الاعمال و اتجاهات الاستثمار ، يمكن حصر اهم هذه المتغيرات في الاتي :

- ✓ ميزان المدفوعات و القيود على حركة التجارة الدولية ؛
- ✓ التكتلات الاقتصادية ؛
- ✓ العلاقات الدولية .

خامسا: البيئة التكنولوجية : تحدد عوامل مثل التقدم التكنولوجي و درجة تطوير المعرفة ، و من شان المستوى الفني العالي الرفع من المنتجات الجديدة او الخدمات الجديدة ، او ظهور بدائل او طرق جديدة لاستغلال الموارد الاولية ، غير انها قد تؤثر ايضا بشكل سلبي من خلال زيادة معدل التلوث و زيادة معدلات البطالة .

المطلب الثالث : المحددات المؤسساتية للاستثمار السياحي

وجد نورث" North " ان المؤسسات التي تخلق مناخا ملائما للمجتمع و للاقتصاد بالأخص هي مفتاح ميكانيزمات النمو ، و ذلك بفعاليتها في تنظيم المبادلات . الكثير من الدراسات تؤكد اراء نورث ، منها اثر هذا النوع من المناخ على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، فالحرية الاقتصادية و السياسية ، الحماية الفعالة للحقوق المدنية و حقوق الملكية ، المستوى المتدني من الفساد تقترن كلها بارتفاع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

1- نوعية المؤسسات كمحدد للاستثمار و النمو

من المتعارف ان النظرية التقليدية للنمو تشرح معدلات النمو بالاعتماد على مدخلات العمل و راس المال ، كذلك تأخذ نظرية النمو الجديدة في الحسبان ان العمل غير متجانس ، و انما تعتمد الموارد البشرية المستخدمة في الاقتصاد على الجهود التعليمية و بالتالي لا تلعب المؤسسات دورا في نظرية النمو الجديدة . غير ان بعض النتائج التطبيقية تؤكد ان المؤسسات الخارجية تلعب دورا بارزا .

أراد الفكر المؤسسي تطوير و اختبار الفرضية القائلة أنه يمكن تفسير معدل النمو للدولة على الاقل جزئيا من خلال كفاءة و جودة المؤسسات . و المقصود بكفاءة و جودة المؤسسات هو مدى خفض مستوى عدم اليقين ، فكلما ساعدت المؤسسات على توقع و حساب سلوك الاخرين ، يجعل ذلك الفرد اكثر قدرة على التفكير و التعامل في الاجل الطويل اي التركيز على التخصص و الاستثمارات ، اضافة الى التطبيق قليل التكلفة لحقوق الملكية الخاصة و حقوق التصرف . بالتالي الوصول الى ما يسمى بمصداقية الحكومات ، فاذا كانت الحكومات تملك القدرة القافية على حماية حقوق الملكية الخاصة سيكون لديها ايضا القوة الكافية لتخفيف مشكلة عدم اليقين و الوفاء بالتزاماتها .

من اجل التأكد من العلاقة ، تم وضع بعض المؤشرات لقياس كفاءة المؤسسات و علاقاتها بالنمو الاقتصادي ، من بينها مؤشر الحرية الاقتصادية ، و حسب واضعي المؤشر فان اثبات العلاقة سهل و ذلك بواسطة اضعاف حقوق الملكية من خلال مجموعة متنوعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة مثل : تحديد الحكومة للأسعار و الكميات ، و كذلك فرض قواعد و قيود على التجارة الخارجية الخ ...

بعض الدراسات المهتمة افترضت ان مستوى هذه الحرية يجب ان يكون مرتفعا في الدول التي تطبق الحقوق الديمقراطية كاملة .فالديمقراطية كانت بمثابة متغير بديل للحرية الاقتصادية .

2-مستويات تأثير المؤسسات

الفكر الاقتصادي المؤسسي يبين أثر نوعية المؤسسات على الاقتصاد و المعاملات وفق ثلاث مستويات .

2-1-المستوى الأول: الأثر على المعاملات البسيطة

تؤثر القوانين على تبادل السلع من خلال ثلاث محاور على النحو التالي[1] :

- فيما يتعلق بنطاق الحقوق و الالتزامات المترتبة اثر شراء السعاة (تصميم الملكية الخاصة)،
- فيما يتعلق بالإمكانات و القيود المترتبة عند تبادل السلع بأخرى (تصميم حرية التعاقد)،
- فيما يتعلق بالتكاليف المترتبة على اثبات الأحقية في حال تخاذل الطرف الاخر عن الالتزام بنصوص العقد (تصميم عملية المقاضاة) .

في كثير من الاحيان يقيد القانون حرية التعاقد من خلال وضع اللوائح و القواعد ، فالدولة تقوم بحظر التجارة في بعض السلع أو تمنع المعاملات التجارية في بعض الايام ، و بالتالي من خلال تلك القيود يتم رفع تكاليف المعاملات عمدا . و يفترض الاقتصاديون ان ارتفاع تكاليف المعاملات يؤدي الى انخفاض تكرار مبادلة سلع معينة .

و كذلك الحال بالنسبة الى تكاليف المقاضاة ، فحينما تكون مرتفعة يكون اتمام عقد المبادلة اقل جاذبية من البداية .

قدم رونالد كوز في 1960 مقالا عن مشكلة التكاليف الاجتماعية ، حيث قام بالربط بين حقوق الملكية و مفهوم تكلفة المعاملات . كما قدم نظرية في هذا الخصوص نتيجتها ان كفاءة توزيع الموارد يتحقق في الحالة التي تساوي تكاليف المعاملات فيها صفرا ، غير انها اثارت الكثير من الانتقاد ،ذلك انه اغفل السلوك الاستراتيجي للأطراف المتعاملة ، و ان نظريته لا تنطبق الا في حالة ان عواقب التوزيع لا تؤثر على التخصيص المتوقع .

اما عن أثر المؤسسات الداخلية على المعاملات فمهم ايضا ، اذ يمكن للأخيرة ان ترفض او تحظر المتاجرة في سلعة ما حتى بموافقة المؤسسات الخارجية .

2-2-المستوى الثاني :الأثر على المعاملات المتكررة و الطويلة الاجل

يفرق "وليامسون " بين ثلاثة أبعاد تختلف المعاملات وفقا لها :

[1] ستيفان فويت ، **الاقتصاد المؤسسي** ، مرجع سابق ،ص 43.

- ✓ مستوى الاستثمارات المحددة المطلوب،
- ✓ مستوى عدم اليقين ،
- ✓ مدى تكرار المعاملة .

فوفق "وليامسون" يوجد قدر معين مقبول من عدم اليقين يصاحب كل معاملة ، و أن المعاملة هي جزء من علاقة تجارية قائمة و قد تكون مستمرة ، لذلك فان المؤسسات الخارجية قد تكون المسؤولة عن خفض عدم اليقين ، حيث كلما ساعدت المؤسسات على توقع و حساب سلوك الاخرين يجعل ذلك الفرد اكثر قدرة على التفكير و التعامل في الاجل الطويل ، اي التركيز على التخصص والاستثمارات[1] .

كما يرتبط ذلك كما اوضحنا سابقا على تكلفة حقوق الملكية الخاصة ، فاذا كان للدولة القوة الكافية لحماية حقوق الملكية الخاصة سيكون لديها القوة الكافية ايضا لتخفيف عدم اليقين ، لذلك ترتبط كفاءة المؤسسات الخارجية ارتباطا وثيقا بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها .

غير أن ما يلاحظ اتفاق بعض مفكري القرن التاسع عشر مثل ديفيد ريكاردو و كارل ماركس على ان التوسع في الحق الانتخابي على عديمي الملكية سيؤدي الى استغلال الفقراء للأغنياء ، و ضعف في حماية حقوق الملكية ، الامر الذي يؤدي الى الاضرار بالنمو الاقتصادي ، بالتالي تصبح الديمقراطية عبئا علة النمو و المراد من هذا هو الوصول الى العلاقة بين نوعية المؤسسات الخارجية و النمو و الاستثمار . او بين الحرية الاقتصادية و حركة النمو.

أما الدراسات حول علاقة المؤسسات الداخلية بالاستثمار و النمو فقليل مقارنة بالمؤسسات الخارجية (الحكومية) ، العلاقة تكون وفق مبدأ تمتع الافراد بحرية الحركة جغرافيا و اجتماعيا ، فالقناعة بعدم تقبل الغريب سيخلق منافسة اعلى و تدني في الاجر سيؤدي الى نمو اقل ، كذلك الحال في حركة اجتماعية تتبنى الابتكار و تراه قدوة ذلك بالطبع سيحفز النمو ، و ايضا تقبل المجهول او على الاقل عدم النفور الشديد منه و يظهر ذلك من خلال تصرفات المستثمرين و العاملين الاجانب ، إذ يشكل تقبلهم لفكرة الانشطة غير التقليدية الى انتاج ثروة مثل نشاط الخدمات المالية .

من جهة اخرى فان تشارك القطاعات الكبيرة من السكان في بعض الفضائل مثل الصدق و الدقة و الالتزام يؤدي الى عدم التعرض للغش و بالتالي يخفض من تكاليف المعاملات ، و لكن ذلك ليس ضروريا لتحقيق مستويات اعلى من النمو ، ذلك ان هناك العديد من الدول ذات الدخل المرتفع لا تتشارك تلك القناعات .

[1] ستيفان فويت ، **الاقتصاد المؤسسي** ، مرجع سابق ، ص 113.

دراسة ل (Putnam,1993) ان عمل الاجهزة الحكومية المحلية كانت اكثر كفاءة عند وجود الرغبة المحلية في العمل الجماعي . كما يعد وجود العديد من الجمعيات التطوعية المنظمة افقيا شرطا كافيا لحماية واستدامة سيادة القانون و الديمقراطية [1].

من خلال ما سبق يمكن القول على الاقل ان هناك علاقة ايجابية بين المؤسسات الداخلية الملائمة و النمو الاقتصادي ، مع ان دراسات اخرى بينت اهمية الاحتجاجات المعارضة المجتمعية على توفير استقلالية للقضاء واقعا .[2]

عرضت دراسات اخرى العلاقة لكن في الاتجاه الاخر اي من التنمية الى المؤسسات ، حيث يرتكز هؤلاء على ان البلدان ذات الاقتصاديات القوية هي في الاصل ذات معدلات تنمية بشرية مرتفعة و مع ذلك فان احتياجات افرادها تبقى في تزايد مستمر ، اذ يرغبون في تحسين مستوياتهم الاقتصادية و الاجتماعية اي بلوغ رفاهية اكثر ، فتزيد بذلك مطالبهم بالعدل و المساواة و الحق في المعلومة و تفعيل اليات المحاسب و المراقبة ، ما بجبر الدولة على تفعيل اداء المؤسسات و جعلها اكثر كفاءة .[3]

الابحاث و الدراسات القياسية التي تناولت العلاقة بين جودة المؤسسات و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، تتفق على وجود علاقة واضحة بين المتغيرين ، لكن اختلفت الدراسات في ترتيب المحددات ، اذ وجدت البعض ان المحدد الاول كان حجم السوق ، ثم جودة المؤسسات ، كما يؤثر الانفتاح التجاري بصفة قوية على التدفقات ، من بين 83 حالة للدول النامية و المتقدمة ، و البعض الاخر و الذي يتعدى دراسات لأكثر من 50 دولة كانت فيها العوامل المؤسساتية مثل : الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، السياسات الضريبية ،الثقافة عوامل ذات تأثير قوي [4].

---

[1] ستيفن فويت، **الاقتصاد المؤسساتي** ، مرجع سابق ، ص 146.

[2] ستيفن فويت، نفس المرجع ، ص 150.

[3] قارة سميرة ، **واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)** ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية – دراسات اقتصادية -، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، ص 264.

[4] Hadjila krifa-schneider, **business climate- politecal risk and FDI in developing countries :evidence from panel data ,** international journal of economics and finance, vol 2 n° 5 november2010, po2. : www.ccsnet.org/ijef.

شكل رقم (3-1): الالية التي تؤثر بها المؤسسات على النمو و الاستثمار

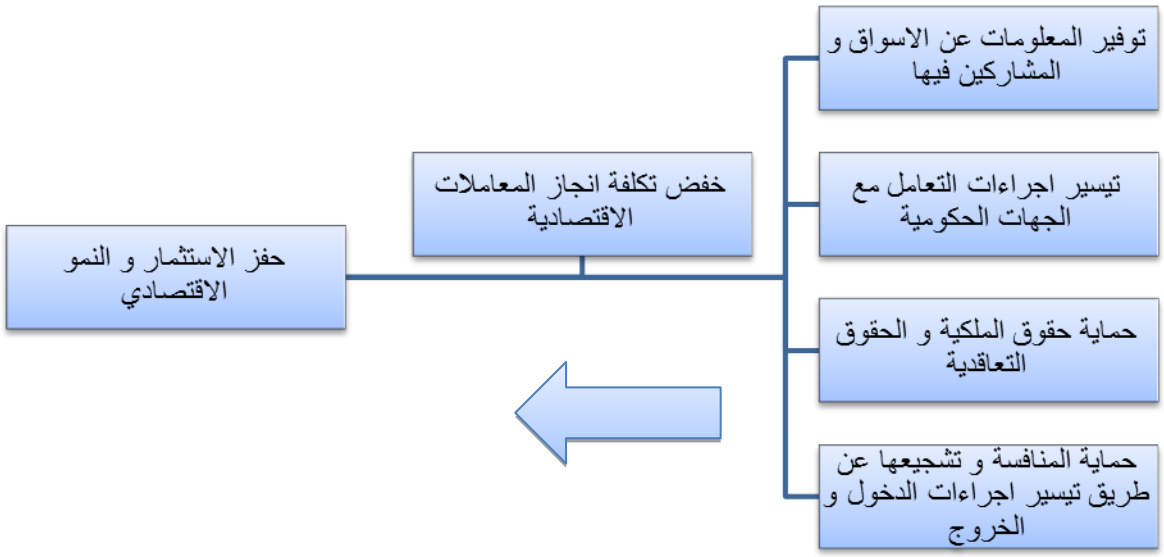

المصدر: ستيفان فويت ، **الاقتصاد المؤسسي** ،ص **25**.

يعطي الاقتصاد المؤسساتي تصورا لحال المجتمع من دون مؤسسات ، و مع وجود مؤسسات ، غير ان النتيجة الواقعية هي ذلك التفاعل الذي تحدثه المؤسسات بكل انواها على الاقتصاد بالخصوص على الرفاهية للأفراد ، و لا يمكن التصور انه بالإمكان الوصول الى الرفاهية المنشودة من الافراد دون تفعيل المؤسسات ، حيث يكون ذلك في الاتجاه الايجابي الذي يضمن معدلات اعلى من النمو ،الاستثمار ، التبادل التجاري .

3-البيئة السياسية و الاستثمار السياحي

تربط العديد من القرارات الاقتصادية بالاستقرار السياسي و الأمني ، و قد يكون المتغير الأول المؤثر في صناعة السياحة .

3-1-أثر الاستقرار السياسي و الأمني على مناخ الاستثمار

تحلل الشركات المستثمرة الاخطار المرتبطة بالدول المضيفة، و تحاول التموقع في البيئة الأقل خطرا على استثماراتها ، في أكثر الاقتصاديات استقرارا ، إضافة الى مجموعة من العوامل مثل : الاستقرار الاجتماعي و السياسي ، معايير معاملة الفروع الاجنبية ، هيكل السوق ، الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

سياسات الخوصصة و السياسات التجارية و الضريبية ، كلها عوامل تحدد بشكل كبير مستوى الخطر المرتبط بالاستثمار .

اوضحت بعض الدراسات خلال التسعينات وجود علاقة قوية بين الاستقرار السياسي ، الحريات حجم الاستثمار و النمو . فحماية حقوق الملكية و الحرية السياسية و كذلك حجم الجهاز الحكومي، كلها مؤشرات ساهمت في زيادة المبادرة الاستثمارية. من جهة اخرى أبرزت أن الأنظمة الدكتاتورية لها تأثير كبير على الاداء الاقتصادي ، حيث أن فقر البلدان عادة ما يكون بسبب سياسات الدكتاتوريين .

بينت تلك الدراسات أن الحكومات الديمقراطية تتمتع بمعدلات نمو اعلى ، فمن خلال 18 دراسة، تشير 8 منها الى الأثر الايجابي ، بينما تزعم 8 العكس تماما ، في حين تشير 5 الى عدم وجود فرق ملحوظ في معدلات النمو.

اعتبر" بازي "(1963) أن الاستقرار السياسي هو المحدد الاول او الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يرتبط تحليل المخاطر السياسية على الشركات الأجنبية في الكثير من النقاط أهمها المصادرة و التصفية و التأميم ، امكانية الغاء العقود و الاتفاقيات او عدم الوفاء بها لأسباب سياسية .

لذلك تحاول الشركات الاجنبية تحليل الأخطار السياسية التالية :

- ✓ امكانية فوز أحد الأحزاب و كيفية تأثير ذلك على القرارات الاستراتيجية المهمة في البلاد .
- ✓ امكانية حدوث الإنقلابات العسكرية ، حيث يمكن ان ينجر عن ذلك وضع أمني و سياسي غير مستقر ما يشكل خطرا على الاستثمارات القائمة او تغييرا في سياسة التعامل مع المال الاجنبي .
- ✓ على المستوى الجزئي ، يمكن ان تؤثر الايدلوجية ،الصراع الديني ، عدم الاستقرار السياسي ، الصراعات المسلحة على فرض المزيد من القيود العملياتية ، مثل القيود على تحويل العملة الصعبة، القيود على العمالة ، القيود على الملكية ، الضرائب المقصودة .

اعتبر الكثير من المفكرين الاقتصاديين حديثا أن العوامل المؤسساتية عامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر البعض عرض العوامل بشكل عام و البعض الاخر فرق بين العوامل السياسية و الاقتصادية و الثقافية كل على حدى ، بهذا الخصوص طور "Saskia K.S.Wilhelms" نظرية المواءمة المؤسسية ، التي تعبر عن تكامل بين نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ، و المقصود بمصطلح المواءمة للاستثمار الاجنبي المباشر هو مدى قدرة الدولة على اجتذاب و استيعاب و المحافظة على الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما تشير الى حالة من اليقظة و القدرة على التخطي السريع للمخاطر و استغلال الفرص المتاحة ،و الى تواجد درجة مرونة

كافية تسمح للدولة مهما كانت صغيرة بالصمود امام المنافسين ، لتفسر بذلك التباين في توزيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و عدم تناسبها مع حجم الموارد المتاحة لدى الدول ، ترتكز النظرية على اربعة مؤسسات هي : الحكومة و الاسواق و التعليم و الثقافة الاجتماعية[1] ف :

- ✓ المواءمة الاجتماعية و الثقافية : تمثل قاعدة الهرم ، حيث ان النظام الثقافي و الاجتماعي تستمد منه جميع المؤسسات الاخرى ، نظرا لكونه أقدم هذه المؤسسات و أوسعها انتشارا و بالتالي يصعب تغييرها ، و المقصود بالمواءمة هنا هو درجة تقبل مواطني دولة ما لأنماط اجتماعية و ثقافية أجنبية ، و يرجع هذا بالدرجة الاولى الى مستوى التحصيل العلمي ، و درجة التعرض للثقافات الاخرى و الاندماج و الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، ما يعزز من قدرة الدولة على اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، و من ناحية اخرى غالبا ما يتخذ الاجانب قرارات تخصيص الموارد على اساس القرب الثقافي المتصور .
- ✓ –المواءمة التعليمية : تعتبر المؤسسة التعليمية الثانية في هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث يبني التعليم راس المال البشري و يهيئه للتعامل بنجاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي المتغير بسر**عة** ، بالتالي تخلق و تحسن القدرة على معالجة المعلومات ، و تعزز الابداع و التطوير ، فالنظام التعليمي يؤثر مباشرة على درجة كثافة اليد العامة الماهرة ،و تأثيرا غير مباشر على الانتاجية و الكفاءة في عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر .
- ✓ مواءمة السوق : تمثل الاسواق المؤسسة الثالثة في هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الاجنبي المباشر ، و تعبر عن المؤشرات الاقتصادية و المالية لمواءمة الاستثمار الاجنبي المباشر ، اي تعكس الاسواق راس المال المادي و المالي ، و بهذا الخصوص تفترض النظرية ان الدول التي تتوفر على اسواق تنافسية و مفتوحة و محمية بقواعد تنظيمية ، تتمكن من جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اكثر من تلك التي تتوفر على اسواق موجهة .
- ✓ المواءمة الحكومية : تمثل مؤسسة الحكومة قمة هرم المواءمة المؤسسية ، حيث ترأس الحكومة باقي المؤسسات ، و غاليا ما يركز المستثمرون على الحكومة باعتبارها المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات و السياسات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر .

[1] سليمان دحو و محمد بن مسعود ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الاجنبي المباشر** -، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد 12، جوان 2017، ص 84.

تبرز النظرية ان تفاعل المؤسسات السابقة بطرق مختلفة ، وبين القمة و القاعدة تقع مؤسستا الاسواق و التعليم ، و بالتالي فالدولة لديها الفرصة لزيادة قدرتها التنافسية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بتغيير هيكل الحكومات خلال عدة اعوام .

اختار "Wilhems "مجموعة من المؤشرات المؤسساتية ، المعدة من طرف دليل المخاطر القطري ، و التي شملت مخاطر التأميم و المصادرة ، الفساد و البيروقراطية ..، مثل هذه الدراسات تستبعد ان تكون النتائج المتوصل اليها تنطبق على جميع الدول ، حيث تختلف كل دولة من ناحية التأثير و التأثر .

و للفصل بين مدى تأثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالعوامل المؤسساتية منها الاستقرار السياسي و الامني قسم Singh et Jun (1995) الدول وفق مجموعتين : الدول ذات التدفق العالي للاستثمارات الاجنبية المباشرة و الثانية ذات التدفق الضعيف . الباحثان اختارا ثلاث عوامل لتفسير التدفقات : الخطر السياسي ، مناخ الاستثمار ، و المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالانفتاح التجاري . بينت الدراسة ان الدول ذات التدفقات العالية كانت اكثر تأثرا بالاستقرار السياسي و الاجتماعي اما الدول ذات التدفق الضعيف ، فكان عامل تنظيم السوق و تكاليف اليد العاملة اكثر العوامل تأثيرا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

أما Moosa et Cardak (2006) فقد اختارا 8 عوامل لتفسير التدفقات نحو 138 بلدا : الناتج المحلي الاجمالي ، معدل النمو الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي ، الهاتف لكل 1000 ساكن ، الطاقة ،نسبة التعليم ، مخاطر البلد . بينت الدراسة انه باستثناء حجم السوق الذي يعد دائما ذو دلالة احصائية ، المحددات هي بالترتيب : الانفتاح التجاري ، الهياكل القاعدية الخاصة بالهاتف ، مخاطر البلد و بشكل متوسط التعليم .

كما لوحظ اختلاف بين تلك التدفقات نحو الدول المتقدمة و اخرى المتجهة نحو الدول النامية ، دراسة ل Compos et Kinoshita (2003)[1]، قامت بتحليل 25 دولة في طور الانتقال في اوروبا بين 1990-1998 . الدراسة تناولت عدة متغيرات:

أ)- المتغيرات الخاصة بالميزة التنافسية : الاسعار ، حجم السوق ، معدل النمو، توفر الموارد الطبيعية.

ب) -المتغيرات الخاصة ب السياسة الماكرو اقتصادية و الاصلاحات : الاستقرار الاقتصادي (معدل التضخم)، الحرية الاقتصادية.

[1] Oumama bouabdi, **libéralisation financière et investissement direct à l'étranger : un mode de financement qui s'impose pour le développement économique des PED : cas du Maroc**, These en cotutelle pour le doctorat en science économique, université de Toulon , 2014, P.75

ج)-لتقييم أثر المؤسسات: قوة المؤسسات القضائية ، البيروقراطية .و التي تضم عاملين هما علاقة البيروقراطية بالضغط السياسي و سهولة الاجراءات الخاصة بالاستثمار .

وجد "Compos et Kinoshita " ان محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شرق اوروبا هي : جودة المؤسسات ، توفر الموارد الطبيعية ، تكاليف العمل .

يبدو ان هذه النتائج لا تتقاسمها كل الدراسات ، دراسات اخرى وجدت ان الشركات الامريكية لا تتأثر بعدم الاستقرار السياسي في الدول المستقبلة .[1]

فيما يخص علاقة النظام السياسي القائم و الاستثمار ، عرض مؤشر الحرية الاقتصادية دراسة احتوت على 141 دولة ، اوضحت النتائج على وجود علاقة ايجابية واضحة بين نمو الدخل و حجم الحرية الاقتصادية . ما معناه انه من الواجب تطوير المؤسسات لزيادة النمو . و قد لاحظ الدارسون انه من السهل على السياسيين خرق الدساتير التي تضمن الحريات في كثير من الدول الاقل نموا .

غير ان هذا التوجه يلاقي بعض الانتقادات ، ذلك أن تحقيق مستويات اعلى من النمو قد يكون في ظل الدول غير الديمقراطية و بالتالي ليس بالضرورة وجود تلك العلاقة بين الديمقراطية و اقتصاد السوق . و العامل الاساسي هنا هو مصداقية نظام الحكم في ضمان حقوق الملكية أولا و الحفاظ على ذلك عبر الزمن ثانيا .

كما ان ضمان الحريات يستلزم تكلفة للمؤسسات و هذا لا يتناسب مع وجود حد ادنى من الضريبة وينطبق ذلك على السلع مثل الطرق ، اذ يصعب وجود رفاهية بدون ضمان جودة للتنقل . و الامر بالنسبة للاقتصاد المؤسسي سهل الفهم فهو يقر بالتكاليف و ان تدخل الجهاز الحكومي قد يكون كفؤا حتى في حال قدرة القطاع الخاص توفير تلك السلع .

3-2-حساسية الاستثمار السياحي لمتغير الاستقرار الأمني و السياسي

تتأثر السياحة بشكل عام و الاستثمار السياحي بشكل خاص بالوضع الأمني و السياسي للدولة المضيفة . ففي مقال ل "كاظم احمد البطاط "، وجد ان العلاقة طردية و قوية بين مؤشر الاستقرار السياسي و عدد الاسرة في احدى محافظات العراق ، حيث يزداد عدد الاسرة بعامل (0.12) سنويا في حالة توفر الامن و الاستقرار السياسي ، و لا يوجد اي زيادة في حال العكس .

[1] Oumama bouabdi, libéralisation financière et investissement direct à l'étranger : un mode de financement qui s'impose pour le développement économique des PED : , op.cit, P58.

الأمثلة حول مدى تأثر القطاع السياحي بالوضع الامني في الدول كثيرة ، حيث من المنطقي تراجع الطلب على المنتجات السياحية و بالتالي تأثر الاستثمار السياحي سلبا . و تحاول بعض المراكز التركيز على مدى التأثير الذي قد يتركه وضع امني او سياسي غير مستقر على بلد ما . مركز التغيرات السياسية في العالم العربي حاول تحليل أثر ثورات الربيع العربي على السياحة في البلدان العربية بعد 2010 ، منها تونس ، حيث ساهمت المطالبات الشعبية بتغييرات سياسية و فوضى امنية ، ادت الى تراجع عدد السياح الوافدين الى تونس لفترة لا تقل عن سنة .

كما نشر صندوق النقد الدولي تقريرا في 2011 مفاده ان الربيع العربي في تونس ادى الى تدهور الاقتصاد التونسي (تدهور القدرة الشرائية و ارتفاع التضخم و العجز الموازني لعام 2012) اضافة الى تراجع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ب 32% . و هروب العديد من الشركات ، القطاع السياحي كان الخاسر الاكبر اذ نجم عن عدم الاستقرار السياسي و الامني في الفترة من 2010 الى 2013 ما يلي[1] :

- ✓ تراجع الحركة السياحية بأكثر من 40%،
- ✓ تراجع الناتج المحلي الاجمالي ب 1 الى 1.5 مليار دينار في 2011،
- ✓ كانت معدل النمو الاقتصادي في 2011 صفريا،
- ✓ ادى تراجع النشاط السياحي الى ارتفاع البطالة الى 20%،
- ✓ مست الفوضى المصارف و الادارات ما ادى الى كبح النشاط الاقتصادي في البلاد.

قد يؤدي عدم الاستقرار السياسي الى مشاكل اجتماعية ، كالمساس بالحريات الفردية و حقوق الانسان، كما يؤثر على القدرة الشرائية للكثيرين ، بالمقابل تساهم الاحتجاجات في الرفع من سقف المطالبات الشعبية و بالتالي رفع الاجور و الدعم على الاستهلاك ، ما يدخل البلاد في مشاكل اقتصادية اخرى مثل التضخم و المديونية و هو ما قد يقوض من اتاحة فرص امام دخول مستثمرين اجانب بسبب عدم اليقين من المؤشرات الاقتصادية في البلاد .

ان تأثير الوضع الامني على الطلب السياحي ، و من ثم على العرض السياحي بالغ جدا ، و لا يتطلب في الواقع استمرار الوضع المتردي لسنوات ، حيث نشرت المنظمة العالمية للسياحة تقريرا في 2016 ، مفاده ان الدول الافريقية و العربية منها على الخصوص لم تسجل ارتفاعا في الطلب السياحي بالرغم من ارتفاع الاخير

[1] Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe , retour sur des « réveils arabes » avril 2013, p 12. 12.

على المستوى العالمي بنسبة قدرت ب5% بالمئة ، و ارجعت المنظمة السبب الى بعض اعمال العنف في بعض الدول .

4-حماية حقوق الملكية و الاستثمار

يعتبر نزع الملكية او المساس بها من بين المخاطر السياسية غير التجارية الاكثر خطورة التي تتعرض لها الشركات الاجنبية . لذا فان المستثمر يطالب بضمانات حقيقية تخص كل من حماية حقوق الملكية العقارية و الصناعية.

4-1- حماية حقوق الملكية العقارية

يتعلق حماية الملكية العقارية للمستثمر الاجنبي بالتصدي لكل الاجراءات التي تتخذها الدولة بهدف حرمان نهائي و لدواعي الصالح العام ، و ذلك ب :

- ✓ **التأميم:** التأميم هو اجراء يتم بموجبه تحويل ملكية مؤسسة خاصة استثمارية تابعة لشخص طبيعي او معنوي الى الدولة ، مقابل تعويض مناسب و عادل ، و ذلك اما بهدف القضاء الشامل على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الانتاج قصد الاستغلال الكامل لموارد الدولة ، و هوما يسمى بالتأميم التعاقدي او الايديولوجي ، او بمجرد القضاء على سيطرة رؤوس الاموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني ، و هو ما يسمى بالتأميم العلاجي او الاصلاحي .[1]

و قد يشمل التأميم كل اموال المالك و عقاراته و موجودات المنشاة و عناصره المعنوية .

- ✓ **نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة** : و هي حرمان مالك العقار من ملكه جبرا من اجل المنفعة العامة مقابل تعويض ، و هو يرد على العقارات فقط.
- ✓ **المصادرة** : وهي حرمان المالك من ملكيته دون اي تعويض .
- ✓ **الاستيلاء** : يكون الاستيلاء في حالات استعجالية بصفة جبرية لضمان حاجات البلاد لضمان سير المرافق العامة ، في حالات الحروب او الصراعات ، و يصبح الاجراء غير مشروع في الحالات المخالفة .

كما يمكن اعتبار الاجراءات التالية نوعا من نزع الملكية او الحد من استغلالها :

[1] حسين نوارة ، **الحماية القانونية لملكية المستثمر الاجنبي في الجزائر** ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر ، 2013/2012، ص 38.

- ✓ –التدخل الحكومي و الرقابة التعسفية على اجراءات الاستثمار في كل مراحله،
- ✓ الدخل في تسيير و ادارة الاستثمار و خاصة تغيير اعضاء مجلس الادارة ،
- ✓ الفرض المبالغ فيه و التمييزي للضرائب و الرسوم و الجبايات و سعر الصرف .
- ✓ اجبار المستثمر على بيع المشروع الاستثماري او التنازل عنه او عن بعض الاسهم للوطنيين او للإدارة .
- ✓ الاجراءات التي تهدف الى حرمان المستثمر من مستحقاته من اصل الاستثمار او عوائده بقرار اداري او قضائي .
- ✓ إلغاء الدولة المضيفة لرخصة استيراد سلع او بضائع ضرورية قد تم التامين عليها و شحنها.
- ✓ إلغاء عقد من العقود المتفرعة عن عقد الاستثمار كعقد الامتياز او الرخيص او الاستغلال .
- ✓ رفض الدولة دفع المبالغ المتفق عليها في عقد الاستثمار .
- ✓ رفض الدولة دفع ضمانات التنفيذ او الضمانات البنكية المتفق عليها ، او كل انواع الديون الاخرى .
- ✓ تدخل الدولة او احدى سلطاتها العامة في العلاقات التي تربط بين المستثمر الاجنبي و عملائه بطريقة تمنعه من استعمال امواله .
- ✓ منع المستثمر من نقل معدات المصنع و كل البضائع لاي سبب كان.

تبدأ حماية حقوق الملكية عقارية كانت او سواها بضمان الدول لفعالية تطبيق القانون و ليس تشريعه شكلا و حسب ، و ذلك اولا عن طريق الحماية الدولية بتوفير الضمانات المناسبة و ابرام الاتفاقيات بين الدول المضيفة و الهيئات الدولية المعنية بالاستثمار الاجنبي ، و الواقع ان المسالة معقدة ، من حيث التقاء حق الضمان و حق الدول السيادي .

ثم ثانيا الحماية الداخلية التي توفرها الدولة المضيفة ، حيث تكرس الاخيرة حقوق المستثمرين في قانونها الوطني ، و ذلك من خلال الحماية القانونية و القضائية .

4-2- حماية حقوق الملكية الصناعية

حقوق الملكية الصناعية هي حقوق معنوية متعلقة بمبتكرات جديدة او علاقات و اسماء مميزة تمنح صاحبها الحق في استغلالها ، الأمر الذي يجعلها حقوقا للاستئثار الصناعي ، و تتفرع حقوق الملكية الصناعية و التجارية بصفة عامة الى قسمين :

- ✓ يشمل الاول الحقوق الواردة على المنشآت الجديدة للتمييز بين الاختراعات التي تقوم عليها الاستثمارات ذات قيمة نفعية .مثل براءة الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية .
- ✓ و الثاني يشمل الحقوق الواردة على البيانات المميزة ، تتعلق بالشكل و تأخذ طابعا جماليا لأنها ذات قيمة فنية كالعلامات .

ان حماية هذه الحقوق يبدأ من ضمان الدول المستقبلة للمعاملة غير التمييزية بين الوطني و الاجنبي ، حيث يصبح الحق في الحصول على براءة الاختراع مثلا حقا مكرسا للأجنبي و الوطني على حد سواء .

يمكن الاستعانة بالمؤشرات التالية لقياس مدى حماية حقوق الملكية : استقلالية القضاء ، حيادية المحاكم ، التدخل العسكري ، نزاهة النظام القانوني ، مدى تنفيذ العقود الخاصة ،القيود التنظيمية التي يجب مراعاتها عند بيع العقارات.

العديد من الدراسات بينت أثر حماية حقوق الملكية على النمو و الاستثمار. كما اعتبر "نورث" ان حماية حقوق الملكية الركيزة الاساسية للنمو و كمحدد للاستثمار الاجنبي المباشر .

5-الإطار التشريعي و استقلالية القضاء

يعد الإطار التشريعي من الاركان الاساسية التي يجب توفرها لاستقبال اي استثمار اجنبي ، تختلف هذه التشريعات من دولة لأخرى حسب العوامل التالية [1]:

-الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الاجنبي او للتكنولوجيا و مدى حاجتها للموارد الطبيعية ،

- مدى توفر اليد العاملة الوطنية و حاجتها لتشغيلها،
- حجم السوق المحلي و مدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية ،
- القدرة الفنية و المالية و اللوجستية لتصدير المنتجات ، يضاف الى ذلك كل الظروف السياسية السائدة و السياسات الحكومية منها : شروط الاستثمار و قيوده ، التراخيص ،الرقابة الحكومية ،طرق فض النزاعات و الجزاءات ،الضمانات الأساسية للاستثمار .

يحدد الاطار التشريعي كافة القوانين و القواعد المرتبطة بالاستثمار ، لذا فان الاطار التشريعي الشفاف و الواضح يعد اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي ، خاصة فيما يتعلق بعدم وجود تعارضات بين التنظيمات

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، **تقرير مقارن عن التشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية و ما يقابلها في بعض دول العالم** ، الكويت ، 2002، ص02.

المختلفة فيما يخص الاستثمار و الضمانات و حماية الاستثمار و الاحتكار ، وضوح الانظمة الضريبية .. الخ .

من جهة اخرى لا يستطيع النظام القضائي الضعيف ضمان حقوق الملكية و هذا ما يضعف حافز الافراد لتأسيس مشاريع و يضعف قدرة المؤسسات المالية على توفير الائتمان. لذلك فالنظام القضائي القوي له دور في ضمان حقوق الدائنين و تحمل الالتزامات التعاقدية و كذلك امكانيات التصفية السريعة للمشروعات المتعثرة مما يساعد على تأسيس المزيد من المشاريع .

كما تضمن نجاعة القوانين الحماية اللازمة للمستثمرين ، اذ يمكن ان تؤثر القرصنة و التقليد بشكل سلبي على توجهات الاستثمار و تؤدي الى اضعاف مستوى الخدمات الصناعية و اضعاف المشاريع ذات التكنولوجيا المتقدمة و بالتالي الى قتل الابتكار و البحث ، و ايضا الى تقليص اسواق السلع الصناعية .

يربط Voigt (2005) بين استقلالية القضاء و النمو ، نفس النتائج توصلت لها دراسة Kohling (2000) فيما يخص العلاقة الايجابية بين المتغيرين ، ما يفيد ان حالة النظام القضائي مؤثر بشكل كبير على الحركة الاقتصادية ، و ذلك من خلال ما اوضحناه سابقا من حماية لحقوق الملكية و الاتفاقات و الالتزام بالعقود و فض النزاعات .

6-تنظيمات مناخ الأعمال

6-1- تبسيط اجراءات ممارسة الأعمال

يسهم تبسيط اجراءات البدء في ممارسة الاعمال و خفض تكلفتها و الوقت اللازم لإنجازها عاملا رئيسيا ، حيث يؤدي الى زيادة معدل نمو عدد المشروعات في القطاع الرسمي بنحو 4 %.و توضح تقديرات أن خفض كلفة اجراءات ممارسة الاعمال بما يقدر ب 80 % من متوسط دخل الفرد في نحو 97 دولة يعمل على زيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بنحو 22 بالمائة ، فيما اشارت دراسة مماثلة على نحو 157 دولة ان مقدار مماثل من الخفض في تكلفة أداء الاعمال يؤدي الى زياد انتاجية العمالية بنسبة 29%.[1]

الأمر ذاته ينطبق على تبسيط الاجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية ، حيث تشير الدراسات الى ان زيادة عدد التوقيعات اللازمة لإتمام الصفقات التصديرية من قبل المصدرين يؤدي الى تراجع حجم الصادرات بنسبة 4.2%.

[1] تقرير صندوق النقد العربي ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية** ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

6-2-السيطرة على الفساد

بلا شك يرتبط تحيل النظام القضائي و قوة القانون، و المال و السياسة بالفساد، فأينما وجد الفساد وجدت التعقيدات و عدم اليقين، و بالتالي الضبابية و تقلص المبادرة الاستثمارية. و رغم هذا الحكم المسبق منا على اثر افساد على الاقتصاد، يجد الكثيرون ان تعريفه معقد و اثاره متشابكة .

حيث يعرف الفساد حسب اتفاقية الامم المتحدة الفساد بانه:" التماس موظف او قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه او لصالح شخص او كيان ، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما او يمتنع عن القيام بفعل ما لدى ادائه واجباته الرسمية "[1].

اما البنك الدولي فيعرفه بانه : " اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، و الفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح مناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء او وسطاء الشركات او اعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على المنافسين و تحقيق ارباح خارج اطار القوانين المنظمة للعمل."[2]

عموما الفساد هو استخدام المنصب الرسمي في اجهزة الدولة لتحقيق منفعة شخصية[3] ، لذلك فان اسباب الفساد تتصل بمدى تدخل الدولة ، حيث تشتمل مصادر الفساد على القيود على التجارة، و مثال ذلك وضع القيود الكمية التي تفرض على الواردات مما يجعل الحصول على التراخيص جائزة يمكن دفع الرشاوي عليها . و يندرج في المثال تحديد الاسعار و نظم سعر الصرف المتعدد و الية تخصيص النقد الاجنبي و تدني اجور العاملين بالخدمة المدنية مقارنة بالقطاع الخاص ، تخصيص استغلال الموارد الطبيعية و محاباة الاقليات في المجتمع.

و الواقع ان الفساد يرتبط بدرجة المساءلة و حرية التصرف ، حيث توجد علاقة طردية بين الفساد و درجة احتكار القرار ، و علاقة عكسية ما بين الفساد و درجة المساءلة ، عبر Robert Klitgard عن العلاقة بالمعادلة التالية : الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف – المساءلة [4].

---

[1] موسى بودهان ، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر** ، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ، الجزائر ، 2009، ص 13.

[2] محمد جمال باروت ، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** ، الطبعة الاولى ، مركز الوحدة العربية ، القاهرة ، 2004، ص 18.

[3] مؤشرات قياس الفساد الاداري ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد السبعون –فبراير 2008، السنة السابعة ، ص 02.

[4] سارة بوسعيود و عقون شراف ، **واقع الفساد في الجزائر و اليات مكافحته**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، المجلد الخامس / العدد الاول ، جوان 2018، ص 306.

الدراسات القياسية ل Kh.sekkat et M.veganzones-varoudakis (2004) اوضحت ان بعض بلدان منطقة المتوسط (الجزائر ، سوريا، مصر و ايران) تفتقر الى جاذبية للاستثمار مرتبطة بالأساس بتأخر الدول المذكورة بخصوص اصلاحات تحسين مناخ الاستثمار . و ان بعض الدول التي اعتمدت على تحسبن مناخها الاستثماري في المغرب و الاردن ما تزال اصلاحاتها غير فعالة على جذب المزيد من الاستثمار مقارنة بمناطق اخرى من العالم.

كذلك جاءت اعمال J.morisset et Lumenga Neso (2002) مؤكدة على ان الفساد و غياب الحوكمة او ضعفها يرفع من التكاليف الادارية للمشاريع، و بالتالي يكبح توجهات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الدول المضيفة.[1]

بالتالي يترتب عن ظاهرة الفساد انخفاض في معدلات النمو من خلال تثبيط الاستثمار ، حيث ينظر الى الرشاوى على انها ضرائب ، اضافة الى سوء تخصيص الكفاءات و هدر الايرادات الضريبية و تدني الانفاق الحكومي و تدني اداء البنية الاساسية و الخدمات العامة من خلال ارساء العقود دون العناية بالمتطلبات الفنية ، و تشوه في هيكل الانفاق الحكومي و ذلك بإعطاء اولوية لبنود الصرف التي تمكن من الفساد و تقليل فعالية تدفقات المعونة الخارجية بتحويل المواد المتاحة للمشاريع التي تمكن من الفساد ايضا .

قدر ماورو(2000) العلاقة بين الفساء و الاداء الاقتصادي باستخدام معدل الاستثمار للفتر 1960-1985 و معدل نمو الدخل الفردي و مكونات الانفاق الحكومي و الانفاق الحكومي الاستهلاكي باستثناء الانفاق على الدفاع و التعليم ، و المدفوعات التحويلية و مدفوعات التامين الاجتماعي ، حيث اوضحت النتائج العلاقة السببية بين الفساد و معدل الاستثمار ، حيث يتوقع انه كلما تحسنت بيئة اداء الاعمال عن طريق مكافحة الفساد كلما زاد معدل الاستثمار ، حيث يؤدي تحسن مؤشر افساد بنقطتين الى زيادة معدل الاستثمار بحوالي 3.7 نقطة مئوية[2].

كما استكشفت الدراسة العلاقة السببية بين الفساد و بنية الانفاق الحكومي (و التي تتأتى اهميته حول ما اذا كان السياسيون الفاسدون يختارون ان ينفقوا قدرا اكبر من الاموال على مكونات الانفاق الحكومي التي يكون من الاسهل جباية الرشاوى منها) ، اذ بعد التحكم في دخل الفرد ، تم تقدير العلاقة السببية بين مؤشر الفساد و كل من الانفاق الاستهلاكي الحكومي و الانفاق الحكومي الاستهلاكي باستثناء التعليم و الدفاع و

[1] Thaalbi ines , **déterminants et impacts des ide sur la croissance économique en Tunisie**, these présentée pour obtenir le grade de docteur, université de Strasbourg, 2013 ; p 110.

[2] مؤشرات قياس الفساد الاداري ، مرجع سابق، ص 11.

المدفوعات الحكومية التحويلية و مدفوعات التامين الاجتماعي ، كل منها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، اوضحت النتائج انه ليس هناك من علاقة ذات معنوية احصائية لأي من بنود الانفاق هذه و مؤشر الفساد.

لكنها بينت ان الحكومات ذات الحجم النسبي الاقل و الاكثر كفاءة و فاعلية في تقديم الخدمات الحكومية و الاشراف على الاسواق لديها قدرة اكبر على رفع النمو الاقتصادي . معرفة حجم الحكومات يدور حول من يقرر توزيع الموارد و الاصول ، الافراد ام الدولة ، و ذلك بقياس : نسبة الانفاق العام على الاستهلاك من اجمالي الانفاق الاستهلاكي . و كلما زاد نصيب الدولة في هذا الانفاق كانت قرارات اللاعبين في السوق مقيدة فيما يخص الانتاج و الاستهلاك . و يتم استخدام متغير اخر لقياس تأثير الدولة و هو نسبة التحويلات و الدعم الى الناتج المحلي الاجمالي ، فكلما زادت هذه النسبة قلت حقوق الملكية الخاصة و قلت حرية السوق و تدعم ممثلي الدولة في اعادة التوزيع وفقا لتصوراتهم .

اضافة الى ذلك يضاف دور الشركات و الاستثمارات الحكومية ، فالشركات الخاصة تستطيع البقاء في السوق فقط في حالة تلبية تفضيلات العملاء ، اما الشركات العامة فتعم منتجاتها ثم يتم اجبار المشتري عن طريق دفع الضرائب على تحمل جزء من التكاليف.

كما خلصت الدراسة الى ان الاصلاحات المؤسسية قد لعبت دورا مهما في جذب الاستثمار المحلي و الاجنبي و زيادة قدرة القطاع المالي على منح الائتمان ، فكل 1% زيادة في عدد الاصلاحات المؤسسية يؤدي الى رفع معدل النمو بما يقدر بنحو 0.47 نقطة مئوية على مستوى الدول الافريقية ككل ، و بما يتراوح بين 0.67 و 0.99 نقطة مئوية للدول الافريقية التي يستند نظامها القانوني على القانون الانجليزي[1].

من جانب اخر بينت الدراسة وجود علاقة موجبة بين الانفاق الحكومي على التعليم و مؤشر الفساد ، حيث ان تحسن المؤشر بنقطتين يؤدي الى زيادة الانفاق على التعليم بحوالي 0.54 نقطة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

و الملاحظ عموما حسب منظمة الشفافية الدولية ان العلاقة واضحة بين السياسة و المال و الفساد ، حيث ان التدفقات غير المشروعة للأموال الطائلة في السياسة ، تعرض السياسات العامة للتأثير المفرط فالبلدان التي تمتاز بأقوى تطبيق للوائح تمويل الحملات ، تكون لديها مستويات الفساد منخفضة .[2] كما يرتبط الانخفاض بمدى التشاور الواسع في صنع القرار السياسي .

[1] تقرير صندوق النقد العربي ،**دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية** ،2018، ص 25.
[2] مؤشر مدركات الفساد 2019، منظمة الشفافية الدولية ص 9. على الرابط : www.transparency.org/cpi تاريخ الاطلاع : 2020/03/9.

6-3-فعالية السياسات الحكومية

بالرغم من أن معظم تدابير سياسات الاستثمار الجديدة موجهة الى تحرير و تعزيز الاستثمار، الا أن فعاليتها مازالت مثيرة للتساؤل ، و ذلك بسبب المخاوف لدى بعض الدول اتجاه الملكية الاجنبية خاصة في القطاعات الاستراتيجية .

و تشير قائمة الانكتاد للإجراءات العالمية لتسيير الاستثمار بان فعالية السياسات ما هي الا تلك السياسات التي تتسم بالشفافية و توفر المعلومات ، و تكفل اتخاذ اجراءات ادارية فعالة و تتسم بالكفاءة و تعزز القدرة على التنبؤ .

فعالية السياسات الحكومية ترتبط بمتخلف اشكال السياسات الاقتصادية ، حيث تمكن السياسات النقدية الفعالة من السيطرة على التضخم و استقرار سعر الصرف ما يحمي الحريات الاقتصادية للأفراد ، حيث يمكنهم بذلك اتمام العقود والانخراط في تعاملات طويلة الاجل على اساس واضح . يعرض مؤشر الحرية الاقتصادية تحليل المؤشرات التالية لتحليل السياسات النقدية في الدول : متوسط معدل نمو العرض النقدي في الخمس سنوات الاخيرة ناقص معدل النمو الحقيقي المحتمل للناتج المحلي الاجمالي ، ثانيا : مدى التباين في المعدل السنوي للتضخم خلال الخمس سنوات السابقة .و يعمل المؤشر الثالث على قياس معدل التضخم المحقق ، و في الاخير مدى حرية امتلاك حسابات بنكية محلية بالعملات الاجنبية

ايضا فيما يتعلق بحرية التجارة على المستوى الدولي ، اذ لا يجب تقييد الارباح لمجرد انها تأتي عبر الحدود ، لهذا فالمؤشر الاول المستعمل هو : حصيلة الجمارك على التجارة الخارجية كنسبة من اجمالي الصادرات والواردات ، فكلما ارتفعت حصيلة الجمارك صعب تحقيق مكاسب من التجارة الخارجية و بالتالي انخفضت الحريات الاقتصادية .

يتكون لمتغير الثاني من جزأين : الاول هو اختبار لمدى ارتفاع سعر تبادل السلع عبر الحدود نتيجة الحواجز غير الجمركية ، و الثاني هو تقيم مدى ارتفاع تكاليف الالتزام بقوانين الاستيراد و التصدير . المتغير الثالث يعمل على قياس الاندماج الحقيقي للدولة في الاقتصاد العالمي بالنسبة الى الاندماج الذي يتم حسابه نظريا ، والفارق قد يكون بسبب الحواجز غير الجمركية و بالتالي يعبر عن قيود على الحريات الاقتصادية ايضا.

يضاف الى ما سبق كل من : متغير القيود على العملة الاجنبية ، التي في حال وجودها ستقيد التجارة الخارجية و خلق سوق سوداء لهذه العملات . ثم في الاخير متغير قياس حرية حركة رؤوس الاموال و اذا ما كان على الاجانب تقديم تصريح خاص لاستثماراتهم او تحويل جزء فقط من ارباحهم نحو دولهم الاصلية .

7-تنظيم أسواق الائتمان و العمل

وضعت المؤشرات هنا لمعرفة مدى مساهمة الافراد في اتخاذ القرارات ام انها تتخذ من قبل ممثلي الدولة . بالنسبة لتنظيم سوق الائتمان يتم سؤال مالكي البنوك عن مدى تعرضهم للمنافسة من قبل البنوك الاجنبية و اذا ما كان هناك تحكم حكومي في اسعار الفائدة . اما سوق العمل فيتطرق فيه الى مستويات الحد الادنى للأجور و القواعد المنظمة للتعيين و الفصل ، و الاخير يقيس تأثير الحكومة على ادارة الاعمال التجارية او الشركات ، اي تكلفة تأسيس شركة جديدة و حرية الشركات في تحديد الاسعار ، اضافة الى الحاجة الى دفع رشاوى و تعقد النظام الضريبي .كما يرتبط تحليل الاخطار بدعم الاستثمار و تكلفة النشاط مثل تكلفة الفساد و عدم كفاءة الادارات .

المجموعتان الرئيسيتان من المحددات (الاقتصادية و المؤسساتية) لا تكون الا في اطار مؤسساتي قوي لكل دولة محل استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .الا ان هناك دراسات اخرى اثبتت العكس ، اي عدم وجود علاقة بين تدفقات الاستثمار و حماية حقوق الملكية مثلا ، (Fink,C. 1997، حيث تناولت الدراسة 42 دولة في مجال الصناعات الكيماوية و الالكترونية و الكهربائية .

كما يفرق Evensen" (1990) " بين نوعين من الدراسات : تلك التي تتناول البراءة كخيار للحصول على عائد مناسب و تلك التي حاولت ايجاد قيمة ذاتية للبراءة اي النظر اليها كأصل من اصول الشركة .

الواقع انه يصعب عند التحليل فصل المتغيرات المذكورة عن المحددات الاخرى التي تؤثر على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، كما انه من الخطأ التعميم لوجود فوارق من قطاع الى اخر .

المبحث الثاني : البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في المجال السياحي في الجزائر، تونس و المغرب

يتعرض المبحث الى واقع البيئة المؤسساتية في الجزائر ، تونس و المغرب ، و ذلك من خلال تحليل مختلف القوانين المنظمة لعمليات التملك والاستثمار وحماية الاستثمارات الاجنبية، والخطوات التي اتخذتها الحكومات من اجل ضمان الحقوق و تقليص عدم اليقين المحيط بالمبادرات الخاصة .

المطلب الأول : المعاملة القانونية للاستثمار الاجنبي

تعكس القوانين توجهات مختلف مؤسسات الدول ، لذا فان ودية الحكومات تبدأ بتغيير في قوانين الاستثمار والولوج الى الاسواق و التنظيمات التي تخص ذلك .

1-ترخيص و حماية الاستثمارات

1-1-ترخيص الاستثمارات الاجنبية : بدأ الانفتاح على هذا النوع من التمويل في الجزائر بموجب قانون النقد والقرض الذي يعتبر الخطوة الاولى لتشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، و ابتداء من صدور هذا النص اصبح ترخيص الاستثمارات من صلاحيات مجلس النقد و القرض بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات

اما القانون التونسي فقد نص على ان الاستثمار يقوم به اشخاص طبيعيون او معنويون مقيمون او غير مقيمين[1] و لم تنص صراحة على صفة الاجنبي ، غير انها اقرت في البنود اللاحقة عن ضمانات الاستثمارات الاجنبية و العاملين الاجانب ايضا.

كذلك الحال في القانون المغربي ، اين يجيز المشرع امكانية استثمار الاجانب على الاراضي المغربية .

بالرغم من فتح قانون النقد و القرض المجال امام الاجانب للاستثمار ، الا ان الترخيص شابه العديد من القيود ، نحددها في النقاط التالية:

اولا: اللوائح المرافقة كان يشوبها عدم الوضوح ، و غابت اللوائح التنفيذية التي تفصل في مضمونها ، كما لم يراعي القانون التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية خاصة في الميدان المصرفي .

[1] الفصل .02 من قانون الاستثمار بتونس و النصوص المتعلقة به ، ص 05.

ثانيا : قاعدة الشراكة الدنيا (49-51) في مجال الاستثمار الاجنبي ، حيث اشار نص المادة 58 من قانون المالية التكميلي ل 2009 الى مصطلح الشراكة الدنيا ، و نص على انه لا يمكن انجاز الاستثمارات الاجنبية الا في اطار شراكة ، و هي شراكة اجبارية في الرأسمال الاجتماعي للشركة محل المشروع الاستثماري بين متعامل وطني و متعامل اجنبي ، تقوم على المساهمة القابلة للتقويم على ان تكون الاغلبية لصالح الشريك الوطني بنسبة لا تقل عن 51% .تحمل القاعدة عدة التزامات منها [1]:

-التزام الشريك الأجنبي بالبحث عن الشريك الوطني ، وهنا يلاحظ على المشرع انه اقتصر في الشراكة على المساهمة الوطنية المقيمة [2] . كما يحمل الالتزام العديد من الصعوبات المتعلقة بحجم المؤسسة و نمط التسيير و ثقافة المؤسسة و التكنولوجيا المستعملة .

-تطبيق قاعدة الشراكة الدنيا افقيا : تطبق القاعدة افقيا اي على شتى القطاعات المفتوحة للاستثمار دون تحديد أو استثناء .و قد عمم المشرع القاعدة في 2014 لتشمل التجارة الخارجية .

-اعتماد قاعدة الشراكة الدنيا بشكل دائم ، حيث ان القاعدة لا تقتصر فقط على مرحلة الانجاز ، بل يمتد تطبيقها طيلة قيام الاستثمار و استغلاله .

- الاثر الرجعي لقاعدة الشراكة الدنيا ، فبالرغم من توفر قاعدة الاستقرار التشريعي الا ان المشرع الجزائري تدخل في 2010 لفرض تطبيق القاعدة باثر رجعي عن طريق قانون المالية ، حيث بين ضرورة خضوع المشاريع الاستثماري الاجنبية في حالة تعديل القيد في السجل التجاري الى الامتثال لقواعد توزيع الرأسمال الاجتماعي وفقا لقاعدة الشراكة الدنيا .عدل القانون بعدها في 2013 ليخفف التطبيق الرجعي ، و تدخل في 2016 ليضبط الاستثناءات دون تغيير حقيقي في مضمونها .

كما تحمل القاعدة مساسا بمبدأ المساواة في مجال الاستثمار ، و تعارضا مع حرية التجارة و الصناعة المعبر عنه دستوريا ، كما يمس بالأمن القانوني الذي يعرف بانه ضمان استقرار الوضعيات القانونية للأفراد في الزمن من ناحية ، و من ناحية ان تكون المعايير متوقعة وواضحة. و من شان كثرة التعديلات على قانون الاستثمار من خلال قانون المالية مساسا بالأمن القانوني .

---

[1] الهام بوحلايس ، **قاعدة الشراكة الدنيا (51-49) في مجال الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري** ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد52 ديسمبر 2019 ، المجلد ب ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، ص 139-140-141.

[2] يتضح ذلك من خلال نص المادة الرابعة مكرر 1 من الامر 03-01 الذي عرف المستثمر الاجنبي على اساس الاقامة بانه " كل شخص طبيعي او معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر "، و قد تداركه المشرع في قانون المالية ل 2003 الذي عرف المقيم بانه" كل شخص طبيعي او معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج الجزائر"

اعتبرت الكثير من الاطراف قاعدة الشراكة الدنيا معيقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاجنبية التي تريد الاستثمار في الجزائر ، و يلاحظ ذلك من خلال تراجع التدفقات بعد 2009 .

ثالثا: اخضاع الاستثمارات الاجنبية الى الموافقة المسبقة، اذ يستلزم على المشاريع التي اقيمت بالشراكة مع طرف اجنبي الحصول على رخصة من طرف المجلس الوطني للاستثمار ، و تصريح ممنوح من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار .

1-2- المجالات المفتوحة للاستثمار :نصت المادة 183 من قانون النقد و القرض على انه " يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل اية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة او للمؤسسات المتفرعة عنها "، جاء بعدها قانون الاستثمار 93-12 لسنة 1993 الذي اصدر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الذي اشار الى النشاطات المرخص الاستثمار بها [1]، و هي كل النشاطات الاقتصادية و التي يدخل بعضها في اطار منح امتيازات او رخص .

ادخل المشرع نشاطات جديدة في قانون المالية التكميلي لـ 2009، حيث تضمن ثلاث نشاطات هي النشاطات الرياضية و السياحية و الفندقية ، اما قانون المالية لسنة 2010 فأضاف النشاطات المتعلقة بالسينما والنشاطات المتعلقة بالكتاب [2].مع تقييد الاستثمار وفق التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة مثل : القطاع الفلاحي و قطاع المحروقات ، قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية ..الخ .

و تجدر الاشارة في هذا الصدد الى الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[3] ، تضمن القانون العديد من الحوافز الاضافية و ارتكز على مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و الغاء اي نوع من التصريح المسبق .

إن مفهوم الاستثمار وفق هذا القانون يتحدد ب :

-اقتناء اصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج ، او اعادة التأهيل او اعادة الهيكلة.

-المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية او عينية.

[1] المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، الجريدة الرسمية ، العدد 64، الصادرة في 10 اكتوبر 1993.
[2] ثلجون شميسة ، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الاجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون ، جامعة بومرداس ، 2006 ، ص 86.
[3] الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 اوت سنة 2001.

-استعادة النشاطات في اطار خصخصة جزئية او كلية .

و حدد قانون 99-01 المؤرخ في 06 جانفي 1999 ان الاستثمار في القطاع السياحي يعنى بالمؤسسات الفندقية و المركبات السياحية و كذا المحطات الحموية[1] . اضافة الى الخدمات المتصلة مباشرة او بصفة غير مباشرة في السياحة .

وقد اقر القانون التونسي ضمن العنوان الثالث من ضمانات المستثمر وواجباته[2]، ان يعامل المستثمر الاجنبي معاملة لا تقل عن المعاملة الوطنية التي يعامل بها المستثمر التونسي عندما يكون في وضعية مماثلة، وذلك فيما يتعلق بالحقوق و الواجبات المنصوص عليها في القانون. واعطاه كامل الحرية في الاستثمار وتملكه بصفة كاملة ما عدى تملك الاراضي الزراعية .

فإضافة الى قطاع السياحة ، فتحت قطاعات اخرى تعنى بالسياحة العلاجية و الرياضية ، حيث اعطى القانون التونسي حقا للمستثمر الاجنبي بالاستثمار في المؤسسات الصحية[3] .و ذلك بمقتضى اتفاقية بين المؤسسة و الوزير المكلف بالصحة و يصادق عليها بأمر بناء على راي اللجنة العليا للاستثمار .

الاستثمار وفق مجلة تشجيع الاستثمار في تونس يكون في النشاطات التالية[4] :

- الايواء،
- التنشيط،
- النقل السياحي ،
- السياحة المتعلقة بالمحطات الاستشفائية بالمياه المعدنية ،
- سياحة المؤتمرات ،
- شركات التصرف في وحدات الايواء و التنشيط،
- وكالات الاسفار و السياحة[5].

اضافة الى ذلك نذكر ان المشرع التونسي فتح مجالات : الفلاحة ، الصيد البحري ، الصناع المعملي ، الاشغال العام و النقل .

---

[1] الدليل العملي للاستثمار السياحي في الجزائر ، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ، ص 04

[2] الفصل 7 من العنوان الثالث من قانون الاستثمار و النصوص ذات العلاقة 2017 ، ص 08.

[3] الفصل 3 – قانون عدد 80 لسنة 2006 المؤرخ في 18 ديسمبر 2006 المتعلق بتخفيض نسب الاداء و تخفيف الضغط الجبائي على المؤسسات في تونس .

[4] دليل الاستثمار السياحي في تونس ، ص 4.

[5] المساهمة الاجنبية في نشاط وكالات الاسفار و السياحة تخضع الى موافقة اللجنة العليا للاستثمار في حال تجاوز هذه المساهمة 50% من راس مال الشركة .

المشرع المغربي هو الاخر اعطى للمستثمر الاجنبي حرية الاستثمار في اي قطاع اقتصادي مع تخصيص امتيازات لبعض الانشطة منها قطاع الخدمات الذي يعد حيويا ، و قد استثنى هو الاخر قطاع الفلاحة و اخضع الاخير لنظام تشريعي و ضريبي خاص به [1].

2-الضمانات القانونية

تعد الضمانات القانونية ركنا اساسيا في اي مشروع ،حيث تكفل للمستثمر حق المطالبة بالحقوق كما تؤطر قيامه بالواجبات وفق قانون الدولة .و يمثل التشريع اللبنة الاولى في بناء دولة القانون ليأتي بعدها قوة الدولة في تنفيذ و عدالة الاجراءات المتخذة في حال النزاعات .

2-1-المساواة في الحقوق و الالتزامات : نص القانون الجزائري [2]صراحة على المساواة بين الاشخاص الطبيعيين الاجانب و الجزائريين في الحقوق و الواجبات فيما يتصل بالاستثمار ، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الجزائر و الدول التي يكون هؤلاء من رعاياها. اضافة الى ذلك فان المراجعات او الالغاءات التي قد تطرا مستقبلا على الاستثمارات المنجزة لا تطبق الا بطلب من المستثمر صراحة .

المساواة في المعاملة هو ضمان كفله القانون التونسي[3] و المغربي ايضا للمستثمرين الاجانب .

2-2- التسخير، التأميم و المصادرة : حسب قانون النقد و القرض فانه لا يمكن ان تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الادارة ، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به و يترتب على التسخير تعويض عادل و منصف .كما اعطى قانون تطوير الاستثمار ل 2001 ضمانات اضافية ضد التأميم و المصادرة .غير ن الواقع يقيد المستثمر الاجنبي بأدوات عدة منها :

اولا: حق الشفعة

نص قانون المالية ل 2009 على حق الدولة في الشفعة بموجب المادة 4 مكرر، و التي نصت على ما يلي : " تتمتع الدولة و كذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الاجانب او لفائدة المساهمين الاجانب " ، بهذا يكون حق الشفعة من الاخطار الجديدة التي تعيق الاستثمار ، حيث يعتبره البعض تأميما زاحفا و اجراء تمييزيا ضد المستثمر الاجنبي في احقيته في التنازل عن مشروعه الاستثماري ، بل و اجراءا خارقا لأحكام القانون الدولي ، وهنا نشير الى اثر القانون على تدفقات الاستثمارات ، اين تراجعت التدفقات في 2010.

[1] وزارة الاقتصاد و المالية : ميثاق الاستثمار ، قانون رقم 18-95 ، المملكة المغربية ، الصادر سنة 1995، ص –ص 6-8.
[2] قانون النقد و القرض 90-10 و كذا قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993.
[3] الفصل السابع من قانون الاستثمار بتونس ،ص 05.

ثانيا : الأثر الرجعي لقاعدة الشراكة الدنيا

ان القاعدة المبينة سابقا ، كرست في القانون الجزائري باثر رجعي ، و هو ما يخالف مبدا استقرار القانون المطبق ،حيث وضع القانون المستثمر في حالة تنازله عن المشروع امام اختيارات محددة ، الامر الذي يجعل من الانسحاب امرا في غاية التعقيد بالنسبة للمستثمر الاجنبي .

ضمن المشرع التونسي حماية اموال المستثمر و حقوق ملكيته الفكرية مضمونة طبقا للتشريع الجاري به العمل ، كما لا يمكن انتزاع اموال المستثمر الا من اجل المصلحة العمومية و طبقا للإجراءات القانونية و دون تمييز على اساس الجنسية و مقابل تعويض عادل و منصف .[1]

يضمن القانون المغربي حسب الاتفاقات و الاتفاقيات المبرمة ، على عدم نزع ملكية الاستثمار ، ما عدا لأغراض المنفعة العامة و بقرار قضائي على اساس عدم التمييز و التعويض بشكل سريع و مناسب[2] .كما يجوز للدولة الاحتلال المؤقت للعقار لغرض الدراسات او استخراج مواد او ايداع الات[3] .

2-3- تسوية المنازعات:

نص القانون الجزائري بعرض اي نزاع بين المستثمر الاجنبي و الدولة الجزائرية ، اما بفعل المستثمر او نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده ، على المحاكم المختصة الا اذا كانت هناك اتفاقية ثنائية او متعددة الاطراف ابرمتها الجزائر ، تتعلق بالصلح او التحكيم او اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم او يسمح للأطراف بالاتفاق على اجراء الصلح باللجوء الى تحكيم خاص .

المشرع التونسي كان اكثر تفصيلا في هذا الخصوص ، اذ ضبط القانون عملية النزاع وفق الحالات التالية :[4]

- يسوى النزاع وفق اجراءات المصالحة الا اذا تخلى احد الاطراف كتابيا ،
- للأطراف حرية الاتفاق على الاجراءات و القواعد التي تحكم المصالحة ،
- في حال غياب ما سبق ، يطبق نظام المصالحة للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري ،
- في حال ابرام الاطراف عقد صلح يقوم هذا الصلح مقام القانون،

[1] الفصل 8 من قانون الاستثمار التونسي و النصوص المتعلقة به ، 2017، ص 08.
[2] القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة و بالاحتلال المؤقت في المغرب .
[3] الفصل 50 من الجزء الثاني من قانون نزع الملكية في المغرب .
[4] الفصل 23 من قانون الاستثمار ، ص 15.
*اذا وجد الاتفاق الخاص الي يتضمن شرطا تحكيميا يتم اللجوء الى مؤسسات التحكيم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية : الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالنهوض و حماية الاستثمارات المبرمة بين تونس و دولة المستثمر ، الاتفاقية المتعلقة بإحداث هيكل عربي لضمان الاستثمار ، الاتفاقية الدولية لفض الخلافات المتعلقة بالاستثمار المبرمة بين تونس و الدولة الاجنبية .

- في حال تعذر التسويات السابقة بمكن اللجوء الى التحكيم بمقتضى اتفاقية خصوصية* بين الطرفين [1].
- يمكن للأطراف عرضه على التحكيم الدولي في حال كانت له صبغة دولية،
- فيما عدا ما سبق تختص المحاكم التونسية بالنظر في النزاع.

في المغرب ، تتم عمليات تسوية النزاعات اما باللجوء الى المحاكم الداخلية او الى التحكيم الدولي حسب اختيار المستثمر ، و نذكر هنا ان المغرب صادق ايضا على الاتفاقيات الدولي لفض النزاعات و التي تخص اساسا : المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و المنظمة العربية لضمان الاستثمار . كما وقعت على عدد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتنمية و حماية الاستثمارات.

ابرمت الجزائر حوالي 89 اتفاقية تخص ترقية و الحماية المتبادلة للاستثمار . و تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة ، كما صادقت الجزائر على :

-انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 1995/10/30،

- تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الاخرى في 1992/6/03،

- انشاء الشركة الاسلامية لتامين الاستثمارات و ائتمان الصادرات في 1995/10/30،

- اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية التي اعتمدتها مؤتمر الامم المتحدة في نيويورك في 1988/11/05.

2-4-حرية تحويل رؤوس الاموال و العائدات :

يتضمن القانون الجزائري امكانية تحويل رؤوس الاموال و العائدات بعملة قابلة للتحويل الحر و مسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري ، و يخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل او التصفية حتى و لو كان المبلغ يفوق راس المال الاصلي للمستثمر ، و تنفذ طلبات التحويل في اجل لا يتجاوز ستين يوما . و قد أضاف الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 امكانية اجراء هذه التحويلات في اي وقت .

و يضمن هذا الحق المشرع التونسي ، فقد حدد في الفصل السابع كيفية معاملة المستثمر الاجنبي ، و نص على ان المعاملة تكون مساوية للمعاملة الوطنية للمستثمر التونسي .فللمستثمر حرية تحويل امواله الى الخارج

[1] الفصل 24 من قانون الاستثمار بتونس ، ص 16.

بالعملة الاجنبية وفق التشريع الجاري به العمل المتعلق بالصرف* ، و في الحالات التي يقتضي فيها التحويل الى الخارج الحصول على ترخيص من البنك المركزي التونسي [1].

في المغرب ، تشير جميع اتفاقيات تشجيع الاستثمار ، الى حرية المستثمرين الاجانب بتحويل مبالغ متعلقة باستثماراتهم[2] بعملة قابلة للتحويل ، و ذلك بدون تأخير غير مبرر[3]. و ذلك بعد اداء الواجبات الجبائية.

3- إشكالية العقار السياحي

لم يعرف المشرع الجزائري العقار السياحي رغم ما تضمنه القانون رقم 03-03 في مادته ال 20، و انما اكتفى بتعريفه من خلال تبيان تشكيلته ، و مفاد المواد ان مخطط التهيئة السياحية ينظم كيفية تهيئة و تسيير المواصفات الخاصة بالبناء للعقارات ذات الطابع السياحي .[4]

يشتمل العقار السياحي حسب المواد القانونية ، على كل المناطق و الامتدادات من الأقاليم التي تتميز بصفات او خصوصيات طبيعية و ثقافية و بشرية و ابداعية مناسبة للسياحة ، مؤهلة لتنمي او اقامة منشاة سياحية ، و يمكن استغلالها في تنمية نمط او اكثر من السياحة ذات المردودية . على هذا الاساس فان العقار السياحي هو : المواقع السياحية و المناطق المحمية ، الاراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية (مع التكييف حسب الطبيعة و التهيئة الخاصة بها) ، الاراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة ، الاراضي التابعة للخواص .

الحصول على العقار السياحي التابع للدولة ، يكون وفقا لعقد امتياز بموجب المادة 18 من القانون 03-03 ، تسند مهمة اقتناء و تهيئة الوعاء العقاري المتعلق بالاستثمارات السياحية داخل مناطق التوسع السياحي الى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ، و هي الهيئة الوحيدة المختصة بقبول او رفض الامتياز على العقار السياحي قبل ان تمنح بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا.

يكون عقد الامتياز عن طريق المزاد العلني ، غير ان لهذا الاجراء مساوئ نلخصها في الاتي : [5]

- طول اجراءات المزاد و تعقيدها ،

---

[1] الفصل 9 من قانون الاستثمار التونسي ، نفس المرجع ، ص 08.

*القانون اجبر المستثمر غير المقيم على القيام بجميع دفوعاتهم مثل تسديد ثمن الشراءات من المواد و الخامات ودفع المعاليم و الاداءات بالبلاد التونسية ، و الارباح الموزعة على الشركاء المقيمين قبل عمليات التحويل.

[2] الاموال المتعلقة بالاستثمار هنا هي ايضا : راس المال الاصلي او مبالغ تكميلية تهجف الى صيانة او تمية الاستثمار ، الارباح و الارباح غير الموزعة و الفوائد و الاتاوات و المداخيل الاخرى ، العوائد الناتجة عن بيع او تصفية كلية او جزئية للاستثمار ، التعويضات ، الاداءات المدفوعة الناتجة عن تسوية الخلافات ، المرتبات و الاجور .

[3] المادة 6 من اتفاقية تشجيع الاستثمار بين المملكة المغربية و جمهورية الكونغو .

[4] تقار مختار ، مصطفى عبد النبي ، **طرق اكتساب العقار السياحي في القانون الجزائري** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 02 من السنة 2019، ص 224.

[5] عقباوي محمد عبد القادر و حمي احمد ، **حق الامتياز كحافز للاستثمار السياحي** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد رقم 07- العدد 05 ، السنة 2018، ص 96.

- الاجراءات المعقدة قبل المزاد و بعده ،

لذلك تم التراجع عن استعمال الالية كقاعدة في منح الامتياز .و الابقاء على الالية الثانية ، اي اعتماد قاعدة منح الامتياز عن طريق التراضي ، و تعتبر اكثر مرونة من القاعدة السابقة ، لما تمنحه الادارة من حرية تامة في التعاقد مع الطرف الاخر ، يمكن الاجراء الجديد من :

- تقليص مدة الاجراءات و تبسيطها،
- تسهيل تفاوض الاطراف المتعاقدة .

بغية توضيح الاجراءات التي مر بها المستثمر للحصول على العقار السياحي خلال الفترة المدروسة ، نجري مقارنة بين اجراءات منح حق الامتياز قبل تعديل 2011 ، و بعده.

اولا: منح قرار الترخيص في حق الامتياز عن طريق المزاد العلني المفتوح او المقيد قبل التعديل ، يكون عن طريق المنافسة ، اما لكل شخص طبيعي او معنوي يود الحصول على الامتياز ، او محدودا اي يشارك فيه المستثمرون الذين توفر فيهم شروط التأهيل فقط .

ثانيا : وزير السياحة هو المؤهل قانونا في منح قرار ترخيص منح الامتياز بالمزاد العلني ، بعد اقتراح من الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ، يحدد شروط المنح بدفتر شروط .المواد المعدلة الغت قاعدة المزاد العلني و ابقت على قاعدة منح الامتياز بالتراضي عن طريق قرار يتخذه الوالي المختص اقليميا ، باقتراح من لجنة المساعدة على تحديد الوقع و ترقية الاستثمار و بدفتر شروط عن طريق التراضي .

المطلب الثاني : العراقيل الادارية و التنظيمية

حسب استبيانات البنك العالمي التي خصت رجال اعمال ، مشاكل الاجراءات الادارية و الفترة التي تستلزمها و تكلفة مجمل الاجراءات ، هي من اكبر التحديات امام المستثمرين في الدول العربية عموما ، بالرغم من سعي الحكومات الى تحسين مناخ الاعمال ، ماتزال الاصلاحات ضرورية في هذا المجال .

1-الاصلاحات الاجرائية المنفذة في الجزائر ، تونس و المغرب بين 2000و 2020 وفقا لمؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال

سنقوم بتحليل مدى تعقيد الاجراءات و تكلفتها استنادا الى بيانات مؤشر بيئة الاعمال ، تصدر هذه المؤشرات عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية منذ 2004 ، تهدف من خلالها الى استعراض اهم الاجراءات التي انتهجتها الدول من اجل استقطاب الاستثمارات الاجنبية و بالتالي تدفق رؤوس الاموال ، بالمقارنة مع الدول المرجعية لتحسين بيئة الاعمال. يغطي المؤشر حوالي190 دولة ، و هو عبارة عن مؤشر مركب يتكون من

عدة مؤشرات فرعية ، تسمح بقياس كفاءة بيئة الاعمال من خلال تحليل مختلف الخطوات التي على المستثمر مواجهتها .

يتكون المؤشر من المجالات التالية : بدء النشاط ، استخراج تراخيص البناء ، الحصول على الكهرباء ، تسجيل الملكية ، الحصول على الائتمان ، حماية المستثمرين الأقلية ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، انفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار و تنظيم سوق العمل .

سيتم التطرق الى الاصلاحات حسب كل اجراء في الدول الثلاث .

1-1- اجراءات بدء المشروع

اجرت الجزائر من 2005 الى 2015 بعض الاصلاحات التي تخص بدء المشروع ، كما اجرت المغرب حوالي 3 اصلاحات في المجال ، اما تونس فقد اجرت حوالي اصلاحين خلال الفترة المذكورة .

يركز المؤشر على الاجراءات المطلوبة من المستثمر قبل مزاولة نشاطه التجاري . الجدول الموالي يوضح وضعية الدول الثلاث في المؤشر .

جدول رقم(3-1): وضعية الجزائر، تونس، المغرب ضمن مؤشر بدء المشروع

المؤشر	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
عدد الاجراءات	**14**	**13**	**12**	**10**	**10**	**6**	**12**	**7**	**4**
الوقت (ايام)	**25**	**22**	**17.5**	**12**	**12**	**8**	**35**	**12**	**9**
التكلفة (% من الدخل الفردي)	**16.3**	**12.1**	**11.8**	**11.9**	**5.7**	**4.3**	**26.6**	**10.8**	**3.7**

المصدر : بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع : 2020/03/21.

يوضح الجدول تحسن الدول الثلاث فيما يخص كل من عدد و الوقت الازم لإجراءات بدء النشاط التجاري ، غير انه بالمقارنة يتبن ان المغرب احسن الدول الثلاث ، اذ استلزم بدء النشاط في 2010 سبع اجراءات مقابل 12 اجراء في الجزائر و 10 في تونس ، في 2019 تمكنت المغرب من تقليص عدد الاجراءات اللازمة الى 4 اجراءات فقط فيما سجلت الجزائر ثلاثة اضعاف . العدد الكبير من الاجراءات في الجزائر استلزم وقتا

اكبر ، حيث يقضي المستثمرون وقتا اكبر مما يقضونه في المغرب و تونس من اجل بدء النشاط و بالتالي تكلفة اعلى .

اذن رغم تحسن المؤشر في الجزائر عبر السنوات من 2000 الى 2019 ، ما يزال بدء الاستثمار اكثر تعقيدا مقارنة بدول منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا .

اذا نظرنا لكمية الاصلاحات التي اجريت في الدول الثلاث بهذا الخصوص فان الجزائر تكون قد اجرت حوالي اصلاحين منذ 2008 فيما يخص بدء انشطة الاعمال ، و عموما حوالي 15 اصلاحا لتحسين مناخ الاعمال مقابل اجراء واحد اعتبر كإجراء معيق لسير الاعمال . بالمقابل اجرت المغرب بالعموم 35 اصلاحا منها 4 اجراءات اعتبرت اكثر تعقيدا فيما يخص تسجيل الملكية . تونس اجرت من 2008 الى 2019 : 23 اصلاحا منها 5 اصلاحات سلبية على مناخ الاعمال.

تقرير صندوق النقد العربي ،اعتبر المملكة المغربية اولى الدول العربية في 2015 من حيث تحسن مؤشر بدء النشاط ، اذ بلغت القيمة المعيارية لمؤشر بدء النشاط التجاري 1.508 ، و يعزى ذلك الى انخفاض عدد الاجراءات المطلوب ، اضافة الى انخفاض الحد الادنى المدفوع من راس المال الى 0 % من دخل الفرد .

1-2- تسجيل الملكية

بين 2000 و 2015 قامت الجزائر بإجراء اصلاح واحد على اجراءات تسجيل الملكية ، و قامت المغرب بعمل اصلاحين في نفس المجال ، كما قامت تونس بعمل اصلاح واحد خلال الفترة المذكورة .

-**وضعية الجزائر ، تونس و المغرب ضمن مؤشر تسجيل الملكية** : يركز هذا المؤشر على طبيعة الاجراءات المطلوبة لنقل سند ملكية عقار تجاري ، حيث يشترط في العقار ان يكون ذا مسؤولية محدودة و مملوك بالكامل للبائع الذي يزاول فيه نشاط تجاري بمنطقة تجارية ، لا يوجد فيها مصادر للمياه الطبيعية ، او محمية طبيعية او اثار تاريخية ، يتضمن المؤشر ثلاث بنود اساسية هي : عدد الاجراءات لنقل سند الملكية ، المدة اللازمة بالأيام لنقل الملكية ، التكلفة لنقل سند الملكية .

جدول رقم(3-2): وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر تسجيل الملكية

المؤشر	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
عدد الاجراءات	..	**10**	**10**	..	**4**	**4**	..	**9**	**6**
الوقت (ايام)	..	**55**	**55**	..	**39**	**39**	..	**76**	**20.5**
التكلفة (% من قيمة الملكية	..	**7.1**	**7.1**	..	**6.2**	**6.1**	..	**4.9**	**6.4**
مؤشر جودة ادارة مسح الاراضي (0-30)	..	..	**7.5**		..	**13**	..	..	**19.5**

..: عدم توفر البيانات الخاصة بالمؤشر .

المصدر : بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع : 2020/03/15.

تسجل تونس اقل عدد من الاجراءات بين الدول الثلاث و ايضا على مستوى منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ،كما لم يتقلص عدد الاجراءات المطلوبة لتسجيل الملكية في الجزائر و تونس منذ2010 . فيما انخفضت في المغرب ب 3 اجراءات في 2019 مع انخفاض الوقت اللازم لذلك الى 20.5 يوم بالمقابل ارتفعت التكلفة الى 6.4 % . تحسنت جودة ادارة مسح الاراضي في المغرب مقارنة بالدول الثلاث و منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ايضا .

3-1- حماية المستثمرين

فيما يخص القوانين و الاصلاحات التي مست حماية المستثمرين ، فبين 2000 و 2019 سجلت المغرب و تونس اصلاحين على الاقل ، فيما لم تتحسن اجراءات الحماية في الجزائر .

- **وضعية الجزائر و دول المقارنة ضمن المؤشر الفرعي حماية المستثمرين الاقلية** : يركز المؤشر على حماية الاقلية المساهمة في الشركات من مجالس الادارة ، يتضمن عددا من المؤشرات الفرعية المبينة في الجدول ادناه.

جدول رقم(3-3): وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر حماية المستثمرين الاقلية

المؤشر	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
نطاق الافصاح (0-10)	..	4	4	..	4	6	..	5	9
نطاق مسؤولية اعضاء مجلس الادارة (0-10)	..	1	1	..	7	7	..	2	2
سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	..	1	5	..	5	6	..	1	7
نطاق حقوق المساهمين (0-10)	..	..	3	..	..	5	..	..	6
مدى الملكية و الادارة (0-10)	..	..	4	..	..	4	..	..	5
نطاق الشفافية في الشركات (0-10)	..	..	4	..	..	7	..	..	7

.. معطيات غير متوفرة

المصدر : بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع: 2020/01/15.

يوضح الجدول ، عدم تحسن وضعية الجزائر طوال فترة الدراسة ، حيث سجلت قيم المؤشرات مستويات متدنية فيما يخص نطاق الافصاح و نطاق مسؤولية اعضاء مجلس الادارة ، نطاق حقوق المساهمين ، مدى الملكية و الادارة و نطاق الشفافية في الشركات ، ما عدا ذلك تحسنت وضعية الجزائر فيما يخص سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى . في حين تحسنت المؤشرات الفرعية لحماية المستثمر في تونس والمغرب ، مع تسجيل تحسن واضح للمغرب ضمن مؤشر نطاق الافصاح خلال 2019.

1-4 – اجراءات الحصول على الائتمان :

سجلت الدول العربية اكبر قدر من الاصلاحات على مستوى اجراءات الحصول على الائتمان ، و ذلك بسبب المشاكل و التعقيدات التي يعاني منها معظم المستثمرين في هذا الخصوص ، حيث بلغ مجموع الاصلاحات من 2000 الى 2015 حوالي 36 اصلاحا ، بمعدل اصلاح واحدل على الاقل لكل دولة . بهذا الخصوص

حسنت الجزائر من اجراءات الحصول على الائتمان ، حيث بلغت الاصلاحات التي مست مجال الائتمان حوالي 3 اصلاحات خلال نفس الفترة .

• **وضعية الجزائر ودول المقارنة ضمن المؤشر الفرعي الحصول على الائتمان:** يقيس المؤشر الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات و الاجراءات التي تسهل عملية الاقراض و الضمانات المطلوبة و الحقوق القانونية عند حالات اشهار الافلاس ، اضافة الى مدى امكانية تبادل المعلومات الائتمانية من حيث تغطيتها ، نطاقها و سهولة الحصول عليها من مكاتب الائتمان او سجلات الائتمان في الدولة .

جدول رقم (3-4): وضعية الدول ضمن مؤشر الحصول على الائتمان

المؤشر *	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
قوة الحقوق القانونية (0-12)	..	3*	2	..	4*	3	..	3*	2
مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	..	0	0	..	4*	7	..	5*	7
تغطية مركز السجلات للراشدين (%)	..	0.2	3.2	..	19.9	28.8	..	0	0
مركز المعلومات الائتمانية(% من البالغين)	..	0	0	..	0	0	..	14	29

.. معطيات غير متوفرة

*حسب المنهجية القديمة

المصدر : بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع : 2020/03/20.

تواجه الدول الثلاث صعوبات فيما يخص الحصول على الائتمان ، و هذا ما يعكسه الجدول اعلاه ، حيث يقيس المؤشر مدى توافر اساسيات الحصول على الائتمان .فحسب المؤشر لا تتوفر معلومات ائتمانية واضحة في الجزائر (تسجيل القيمة 0) ، في حين كان المؤشر قريبا من الاداء الافضل في تونس عام 2019، كذلك يعكس المؤشر ضغط الاصلاحات في هذا المجال على اداء مؤسسات الائتمان في المغرب ، حيث تحسنت معظم مؤشرات المعلومات الائتمانية مع تراجع قوة الحماية القانونية .

وعموما نرجع صعوبات الائتمان جزئيا الى عدم كفاية سبل الحماية للمقرضين و المقترضين في قوانين الضمانات و الافلاس .

1-4- اجراءات دفع الضرائب

الضرائب من النقاط الاساسية التي تناولتها الاصلاحات في الدول الثلاث ، حيث وصل عدد الاصلاحات في المغرب الى 5 اصلاحات ، و في تونس الى 4 اصلاحات ، اما في الجزائر فسجلت اصلاحين مسا جانب الاجراءات الضريبية .

-**وضعية الجزائر و دول المقارنة ضمن المؤشر الفرعي لدفع الضرائب** : يقيس المؤشر جميع الضرائب و المساهمات التي تتكفل بها الحكومة ، و التي لها تأثير مباشر على البيانات المالية . اضافة ايضا الى المساهمات التي تتحملها الحكومة و التي يدفعها صاحب العمل الى صندوق التقاعد الخاص او صندوق تامين العمال ، في حين تم استبعاد ضرائب القيمة المضافة بشكل عام شريط ان تكون قابلة للاسترداد و لا تؤثر على الارباح المحاسبية ، اي انها لا تظهر في بيان الدخل .

جدول رقم(3-5): وضعية الجزائر، تونس و المغرب ضمن مؤشر دفع الضرائب خلال الفترة 2004-2019.

المؤشر *	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
عدد المدفوعات	..	27	21	..	22	8	..	28	6
الوقت (أيام)	..	451	265	..	228	144	..	358	155
اجمالي سعر الضريبة (% من اجمالي الارباح)	..	72.5	66	..	62.8	60.2	..	49.4	49.8
ضريبة الارباح	..	..	..	..	15.1	13.1	..	25.3	25.1
الضرائب و المدفوعات الخاصة بالعمال (%)	..	..	..	..	25.3	25.3	..	22.2	23.3

ضرائب اخرى	..	..	..	..	..	21.8	..	..	98.62

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع 2020/03/21.

يبين الجدول ما يلي : نتيجة عدم تقليص عدد المدفوعات الضريبية في الجزائر ، بقيت مدة الاجراء طويلة جدا مقارنة بتونس و المغرب ، اين تقلصت المدفوعات الى اقل من الضعف بين 2010 و 2019، كما تسجل المغرب اقل نسبة سعر ضريبة من اجمالي الارباح و اتي لا تفوق 50 بالمئة .

1-5-اجراءات إنفاذ العقود

اجرت الجزائر اصلاحا واحدا بهذا الخصوص، فيما لم تجري المغرب و تونس اي اجراء فيما يخص اجراءات تنفيذ العقود.

جدول رقم(3-6): وضعية الجزائر ، تونس و المغرب ضمن مؤشر إنفاذ العقود خلال الفترة 2004-2019

المؤشر	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
عدد الاجراءات	47	45	..	39	39	..	40	40	..
الوقت (ايام)	630	630	630	565	565	565	510	510	510
رفع وخدمة القضية	..	..	21	..	..	55	..	..	20
المحاكمة و الحكم	..	..	390	..	..	300	..	..	310
انفاذ الحكم	..	..	219	..	..	210	..	..	180
التكلفة(%من قيمة المطالبة)	23.8	23.8	21.8	21.8	21.8	21.8	26.5	26.5	26.5
الرسوم القضائية	..	..	7.4	..	..	5	..	..	4.5
نوعية الاجراءات القضائية(0-8)	..	..	5.5	..	..	6.5	..	..	8
الاليات البديلة لتسوية النزاعات(0-3)	..	..	2.5	..	..	2	..	..	2.5

..: بيانات غير متوفرة

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع 2020/03/21.

يبين الجدول اعلاه ارتفاع عدد و الوقت اللام لإجراءات انفاذ العقود في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب ،فيما تنخفض التكلفة نسبيا، اما باقي المؤشرات الخاصة بنوعية الاجراءات القضائية و الاليات البديلة لتسوية النزاعات ، فالتقديرات شبه متماثلة في الدول الثلاث ، كما يلاحظ ان للمغرب الاداء الافضل ضمن مؤشر نوعية الاجراءات الفضائية .

1-6-اجراءات تسوية حالات الاعسار

لم تجري الدول الثلاث في الفترة المذكورة اي اصلاح فيما يخص تسوية حالات الاعسار .

جدول رقم (3-7): وضعية الجزائر ،تونس والمغرب ضمن مؤشر تسوية حالات الاعسار خلال الفترة 2004-2019.

المؤشر	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
النتيجة*	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الوقت(عدد السنوات)	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.8	1.8	3.5
التكلفة (% من الممتلكات)	7	7	7	7	7	7	18	18	18
معدل الاسترداد(سنتا على الدولار)	50.8	50.8	50.8	51	52.3	51.3	34.4	35.1	28.5
مؤشر ادارة اصول المدينين(0-6)	2	2	2	5.5	5.5	5.5	4	4	5.5

*0 اذا تم بيع الاصول بشكل منفصل و 1 اذا استمر العمل بالشركة .

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع 2020/03/21

الملاحظ من الجدول اعلاه عدم تغير البيانات الخاصة بالمؤشرات المذكورة طول مدة الدراسة في تونس و الجزائر ، اما في المغرب فان المؤشرات قد عرفت تراجعا من حيث الاداء ، حيث تضاعفت مدة الاجراء الى الضعف تقريبا ، فيما انخفضت التكلفة نسبيا ، كما تحسن مؤشر إدارة أصول المدينين .

1-7-استخراج تراخيص البناء

يعرف هذا الاجراء بعض التعقيدات على مستوى دول المقارنة، حيث واجهت الدول صعوبات في تقليص عدد الاجراءات و المدة اللازمة لهذه المرحلة ، و ذلك لارتباطها بعدة جهات ادارية من جهة و للتكلفة التي تنتج عن بعض التحسينات في الاجراء .

جدول رقم(3-8): وضعية الجزائر، تونس و المغرب ضمن مؤشر استخراج تراخيص البناء خلال الفترة 2006-2019

المؤشر	الجزائر			تونس			المغرب		
	2006	2010	2019	2006	2010	2019	2006	2010	2019
عدد الاجراءات	19	19	19	15	15	14	13	13	13
الوقت(ايام)	218	218	131	87	87	133	115	105	58
التكلفة(%من متوسط الدخل الفردي)	16.6	9.4	7.1	10.2	8.3	3.6	6.4	4.5	3.4
مؤشر رقابة جودة البناء(0-15)	..	..	12	..	..	14	..	..	13
مؤشر جودة انظمة البناء (0-2)	..	..	2	..	..	2	..	..	2
مؤشر رقابة الجودة قبل اعمال البناء(0-1)	..	..	1	..	..	1	..	..	1

..: عدم توفر بيانات

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع 2020/03/21

تمكنت الجزائر من تقليص من مدة الاجراءات الخاصة بالمؤشر ، و كذلك التكلفة ، لكنها تبقى اكبر من تلك المسجلة في تونس و المغرب ، حيث تبلغ التكلفة كنسبة من متوسط الدخل للفرد في المغرب نصف تكلفة الاجراء في الجزائر .

1-8- الحصول على الكهرباء

توسع الاستثمار في مشاريع الكهرباء في الجزائر خلال مدة الدراسة، وذلك لارتباطه بمشاريع التنمية المختلفة، حيث يزداد معدل الربط بهذا النوع من الطاقة سنويا على مستوى كامل القطر الجزائري .

الجدول رقم(3-9): وضعية الجزائر، تونس و المغرب ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء خلال الفترة 2004-2019.

المؤشر	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
عدد الاجراءات	..	5	5	..	4	4	..	5	4
الوقت(ايام)	..	158	84	..	65	65	..	62	44
التكلفة	..	1599	1048.4	..	1210.7	664.8	..	1827.5	1417
مدى موثوقية التغذية و شفافية التعرفة(0-8)	..	..	5	..	..	6	..	..	7
اليات لرصد انقطاع الكهرباء(0-1)	..	..	1	..	..	1	..	..	1
روادع مالية للحد من الانقطاعات(0-1)	..	..	0	..	..	0	..	..	1
السعر(سنت امريكي لكل كيلوواط/ساعة	..	..	2.2	..	..	9.7	..	..	12.3

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع 2020/03/21

من الواضح حسب الجدول اعلاه ان الجزائر توفر طاقة الكهرباء باقل سعر على مستوى دول المقارنة ، لذلك فإننا نعتبر ان هذا الاجراء من محفزات الاستثمار في المجال السياحي .

1-9- التجارة عبر الحدود

متغير التجارة مهم في اي استثمار، بالنظر الى تعاملات المستثمرين فيما يخص استيراد بعض المنتجات الخاصة بالمشاريع .

الجدول رقم(3-10): وضعية الجزائر، تونس و المغرب ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود خلال الفترة 2004-2019

المؤشر	الجزائر			تونس			المغرب		
	2004	2010	2019	2004	2010	2019	2004	2010	2019
الوقت اللازم للتصدير (ساعة)*	..	..	149	..	..	3	..	..	26
الوقت اللازم للاستيراد(ساعة)**	..	..	96	..	..	27	..	..	26
الوقت اللازم للتصدير (ساعة)	..	..	80	..	..	12	..	..	11
الوقت اللازم للاستيراد(ساعة)	..	..	210	..	..	80	..	..	65
تكلفة التصدير (دولار)	..	..	374	..	..	200	..	..	67
تكلفة الاستيراد(دولار)	..	..	400	..	..	144	..	..	116
عدد المستندات اللازمة للتصدير	9	8	..	4	4	..	6	5	..
عدد المستندات اللازمة للاستيراد	9	9	..	6	6	..	7	6	..

*:حسب الامتثال للشروط و المتطلبات المستندية.

**: حسب الامتثال للشروط و المتطلبات المستندية.

..: بيانات غير متوفرة.

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع 2020/03/21

تعكس ارقام الجدول اعلاه تأثر اجراءات التصدير بالإجراءات البنكية في الجزائر ، حيث تسمح المقارنة بمعرفة التحسن الذي مس نفس الاجراء في تونس ، كما يلاحظ ان مدة الاستيراد أقل من مدة التصدير في

الجزائر و بالتكلفة نفسها ، اما عن عدد المستندات التي تتطلبها العمليتين فان الجزائر اجرت اصلاحا واحدا مس اجراء التصدير في 2010.

لذلك نرى ان المستثمر السياحي في حال الحاجة للاستيراد ، سينتظر و سيدفع مقابل العملية في الجزائر اكبر من مما ينتظره و يدفعه في تونس و المغرب .

بترتيب الدول الثلاث حسب عدد الاصلاحات التي مست مناخ الاعمال من حيث المؤشرات المذكورة ، فان الترتيب يكون كالتالي :

جدول رقم (3-11): الاصلاحات المنفذة في الجزائر ، تونس و المغرب بين 2000و2019

الترتيب	الدولة	مجموع الاصلاحات
1	المغرب	26
2	تونس	14
3	الجزائر	09

المصدر:- بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، السنة الثانية و الثلاثون ، العدد الفصلي الرابع ، ص 10.

- تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2020الخاص بالبنك الدولي .

الاصلاحات التي نفذتها المغرب تخص كل من : تعزيز حماية المساهمين اصحاب حصص الاقلية ، تخفيض معدل الضريبة على دخل الشركات و تطبيق الدفع الالكتروني لرسوم الميناء .الجزائر و تونس اجرت اصلاحا واحدا على الاقل على كل اجراء من الاجراءات السابقة.

2-القيود المتعلقة بفعالية السياسات الحكومية و الاستقرار الامني و الفساد

تعاني الدول الثلاث من الاثار الاقتصادية لغياب الشفافية ، و ممارسات الفساد في الادارات ، و تكلفتها المتزايدة ، سنحاول في هذه النقطة تقييم البيئة المؤسساتية من خلال عرض و تحليل مؤشرات الحوكمة و مؤشر المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي .

2-1-وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر الحوكمة للبنك الدولي

بدا تطوير المؤشر المركب للحاكمية في 1999، بواسطة باحثين من البنك الدولي ، و ذلك على اساس ستة جوانب للحاكمية تتمثل في : التعبير و المساءلة ، الاستقرار السياسي ، كفاءة الحكومة ، نوعية التدخل

الحكومي ، حكم القانون و التحكم في الفساد .يعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب على عدد كبير من المتغيرات تم استنباطها من 37 قاعدة للمعلومات تم انشاؤها بواسطة31 مؤسسة.

2-1-1- السيطرة على الفساد : يقيس المؤشر الفساد بين المسؤولين الحكوميين و الفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد و جذب الاستثمارات ، حيث تمثل القيم الادنى للأقل اداءا ضمن المؤشر و 100 للأفضل من حيث الاداء ضمن المؤشر .

الشكل رقم(3-2): وضعية دول المقارنة ضمن مؤشر السيطرة على الفساد (الرتبة المئوية)

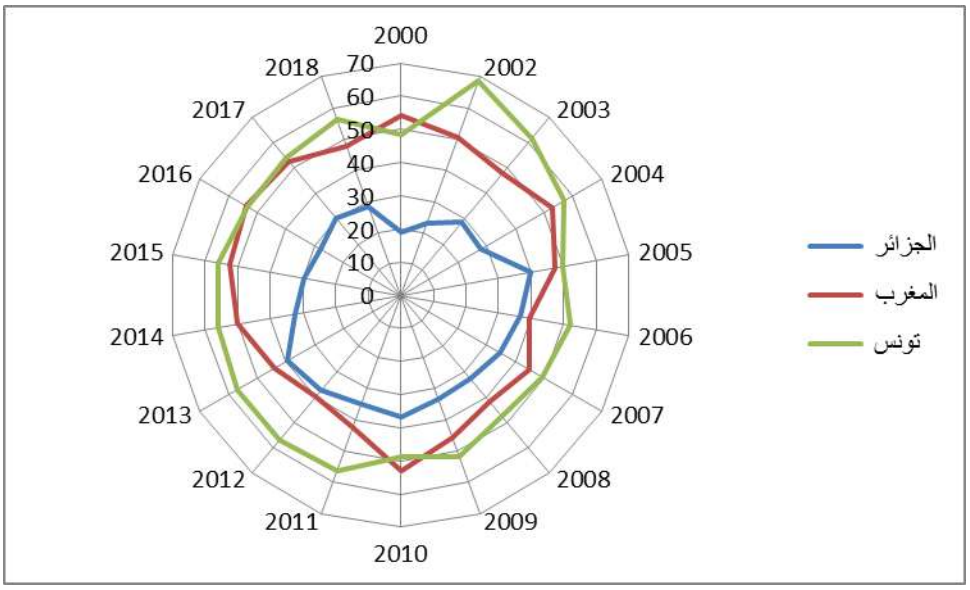

المصدر :من اعداد الباحث بالرجوع الى بيانات و تقارير البنك الدولي للسنوات من 2000 الى 2019.

احسن الدول اداءا كانت تونس، غير انها مازالت تتخبط في مشاكل عديدة ترتبط بالفساد ، حيث بدءا من 2014 تحاول التقدم في مجال التشريع كحماية المبلغين عن الفساد ، و لم يجر لحد الان مقاضاة الا عدد قليل من القادة السياسيين بسبب الفساد كما ان استرداد الموجودات المسروقة يجري بشكل بطئ، كما لا يعمل النظام القضائي بشكل مستقل عن السلطة التشريعية .

في الجزائر ، يوضح المؤشر ان اجراءات الدولة لمكافحة الفساد تراوح مكانها منذ عقدين ، حيث لم يتحسن المؤشر طول فترة الدراسة ، و هوما يبقي الجزائر كأسوء دول المقارنة في مجال السيطرة على الفساد .و قد يرجع ذلك الى عوامل عدة ، منها الانتقال الى اقتصاد السوق و التغييرات السياسية التي تحاول احداثها و التي ادت الى مزيد من السلوكيات اللاأخلاقية بين النخبة السياسية و اصحاب المال .

التحكم في الفساد في المغرب يبدو صعبا ايضا كحال معظم الدول العربية ، غير ان الملاحظ هو تلك الاصلاحات المتعلقة بالسيطرة على الفساد و التي كانت في فترات معينة (بعد المطالبات الشعبية في 2011).

في دراسة مسحية لمنظمة الشفافية العالمية في 2016 في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، ابرزت النتائج ان 61% من الآراء تفيد بارتفاع الفساد في الدول العربية رغم الاصلاحات التشريعية و موجة التنديدات الشعبية ، و ان الرشوة تقوض مؤسسات العدالة و سيادة القانون، حيث سجلت المحاكم أعلى معدل لدفع الرشوة بين القطاعات بنسبة 31% تليها الشرطة ب 27%.[1]

من حيث الفئات الاكثر فسادا ابرزت الدراسة ، ان المسؤولين الحكوميين هم الاكثر فسادا ثم مسؤولو الضرائب ثم اعضاء البرلمان و الهيئات المحلية.

2-1-2- مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية : يقيس هذا المؤشر الادراكات الحسية للمفاهيم الاتية: نوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة و درجة استقرار الحكومة .

الشكل رقم (3-3): وضعية دول المقارنة ضمن المؤشر الفرعي – فعالية السياسات و الاجراءات الحكومية – الرتبة المئوية

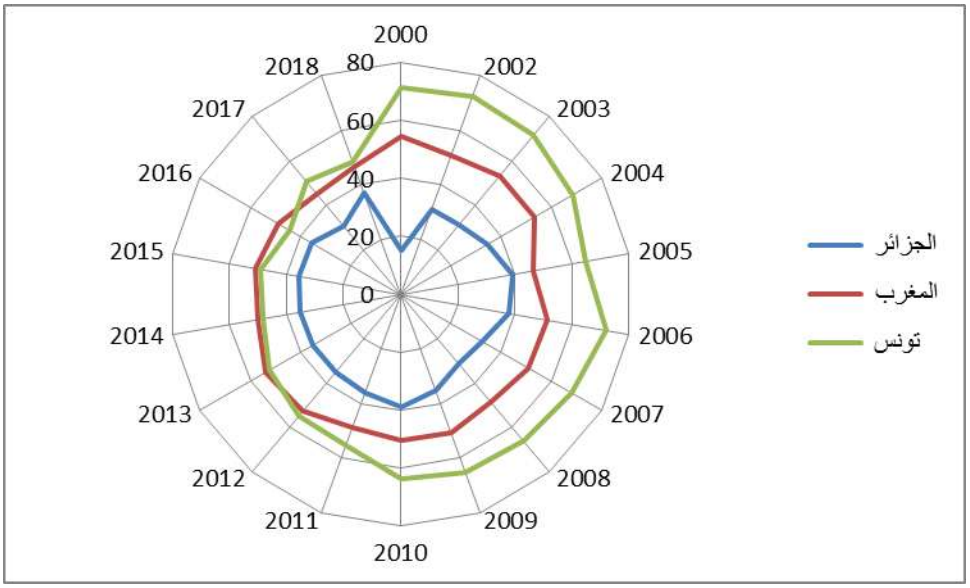

المصدر : بيانات و تقارير البنك الدولي للسنوات من 2000 الى 2019.

[1] **الناس و الفساد : دراسة مسحية للشرق الاوسط و شمال افريقيا 2016**، تقرير لمنظمة الشفافية العالمية ، ص 6.

2-1-3- مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف و الجرائم : يقيس المؤشر الادراكات الحسية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار، توترات امنية ، نزاع مسلح ، قلاقل اجتماعية ، تهديد ارهابي او صراع داخلي او تشتت الطبقة السياسية او تغييرات دستورية او انقلابات عسكرية.

الشكل رقم (3-4): وضعية دول المقارنة ضمن المؤشر الفرعي –الاستقرار السياسي و غياب العنف – الرتبة المئوية (0-100)

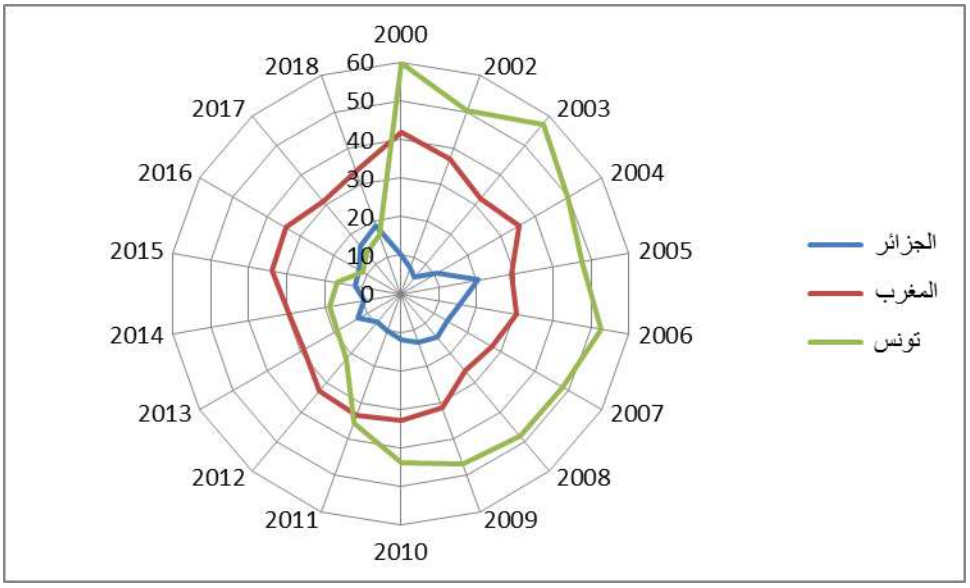

المصدر: بيانات و تقارير البنك الدولي للسنوات من 2000 الى 2019.

لم يتحسن ترتيب الجزائر ضمن المؤشر خلال الفترة المدروسة بالرغم من الانفراج الامني الذي عرفته بعد عام 2000، و يرجع ذلك الى اثار حالة الطوارئ و عدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة ، حيث ولدت انتخابات 1992 فوضى على الصعيد السياسي و الامني ،و شغور للمؤسسات دام بعد العام 2000 ،ما ادى بالنتيجة الى فساد سياسي و تسلط اجهزة الامن و بالتالي الى غياب دولة القانون و انتشار حالات اللاعقاب . كما يرى البعض ان اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط ولد حالة من الزبائنية ، اين يوزع الحاكم الريع على الشعب الذي لا يساهم في الثروة، و بالتالي يمكن للحاكم الاستغناء عن الشعب كمصدر للشرعية .

يضع المؤشر تونس كأحسن الدول اداءا على المستوى العربي ، غير ان الملاحظ التراجع الهائل بعد 2010 ، يرجع المركز الديمقراطي العربي اسباب عدم الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة الى ما يلي[1] :

- ثورة الشعب و مطالبة السياسيين بإحداث اصلاحات سياسية و اجتماعية في منتصف 2011.

[1] **عاصفة التغيير –الربع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية** ، المركز الديمقراطي العربي- برلين – المانيا- ، الطبعة الاولى 2018، ص 104،105. على الرابط : http://democraticac.de تاريخ الاطلاع : 90-03-2020.

- تواصل الغلق على المشاركة و الرقابة الصارمة على وسائل الاعلام بأنواعها .
- اتساع الفجوة الاقتصادية بين مناطق الشمال الساحلية و مناطق الارياف ، ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة الى 30 %.

2-1-4- مؤشر نوعية الاطر التنظيمية : يقيس المؤشر الادراكات الحسية للمفاهيم التالية : حدوث سياسات غير ودية حيال السوق مثل التحكم بالأسعار و الرقابة غير الواقعية على البنوك و الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية و تأسيس المشاريع .

الشكل رقم(3-5):وضعية دول المقارنة ضمن المؤشر الفرعي – جودة التنظيمات – الرتبة المئوية (0-100)

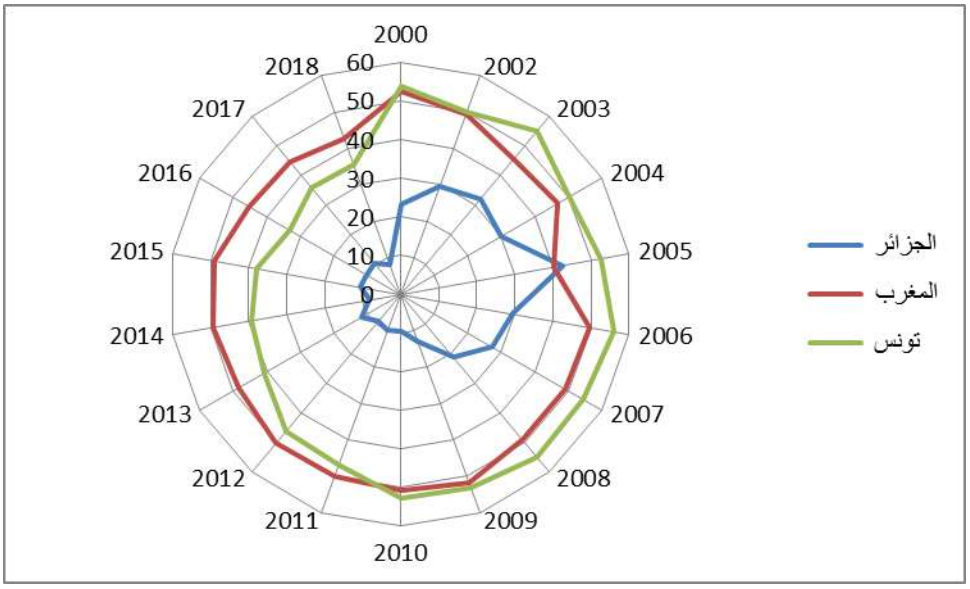

المصدر : بيانات و تقارير البنك الدولي من 2000 الى 2019

تتقارب النتائج المحققة فيما يخص جودة التنظيمات بين تونس و المغرب ، حيث تحسن المؤشر الى حدود 40 نقطة لكلا البلدين ، فيما عرفت التنظيمات قفزة في 2005 ، اين سجل المؤشر في الجزائر 40 نقطة ، ليتراجع بعدها حتى 2018 بحدود 10 نقاط .

2-1-**5- مؤشر سيادة القانون** : يقيس المؤشر : خضوع الحكومة و كبار المسؤولين للقانون وشفافية الحكومة و تبادلها للمعلومات مع الافراد ووسائل الاعلام ، الحقوق الاساسية للأفراد ، و توفر الامن و الانضباط و المساواة امام القانون و العدالة المدنية و العدالة الجنائية .

الشكل رقم (3-6): وضعية الدول ضمن المؤشر الفرعي – سيادة القانون- الرتبة المئوية (0-100).

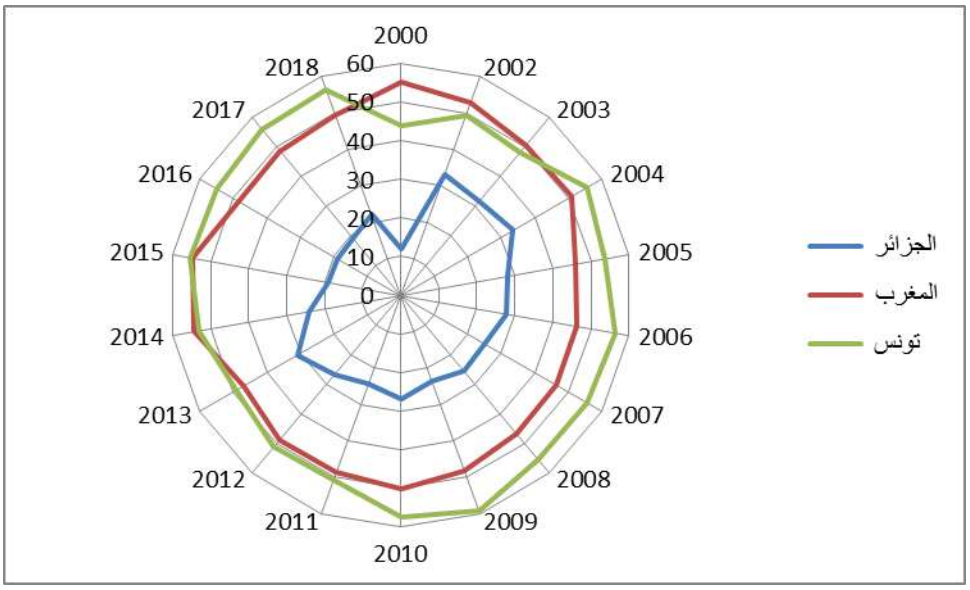

المصدر: بيانات و تقارير البنك الدولي للسنوات من 2000 الى 2019.

الملاحظ من اشكل اعلاه ، التحسن الذي عرفه ميدان سيادة القانون في الجزائر حسب المصدر في 2002، اين وصل الى 30نقطة ، ليبدا بالتراجع بداية 2013 . فيما حققت تونس و المغرب استقرار ضمن المؤشر بحفاظها على الرتبة المئوية بين 40 و 50.

2-1-6- مؤشر التعبير و المساءلة : بقيس المؤشر الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية و الانتخابات الحرة و النزيهة ، و حرية الصحافة و الحريات المدنية ، و الحقوق السياسية ودور العسكر في السياسة و التغيير الحكومي و شفافية القوانين و السياسات .

الشكل رقم (3-7): وضعية دول المقارنة ضمن المؤشر الفرعي – التعبير و المساءلة – الرتبة المئوية (100-0)

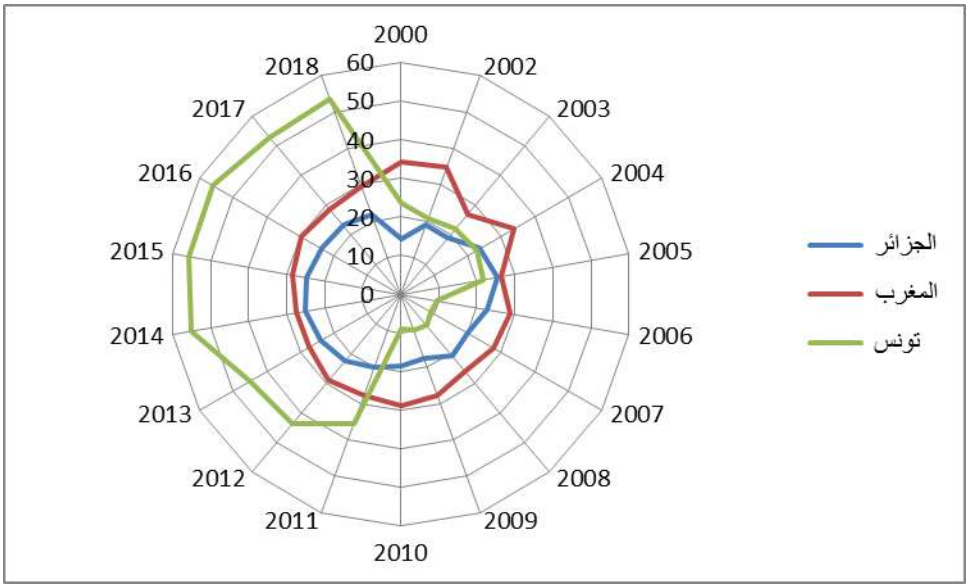

المصدر: بيانات و تقارير البنك الدولي للسنوات من 2000 الى 2019.

الملاحظ تحسن وضعية تونس ضمن المؤشر بعد 2011،فيما لم يتحسن الوضع حسب المؤشر في الجزائر والمغرب ، و ذلك لتأخر سن التشريعات و المضايقات المسجلة حسب بعض الهيئات الدولية.

2-2- وضعية الجزائر، تونس و المغرب ضمن مؤشرات التنافسية خلال الفترة 2000-2019

تضم هذه المؤشرات معظم المتغيرات التي تؤثر على بيئة الاستثمار و النشاط عموما ، و ايضا في مجال السياحة خصوصا.

2-2-1-وضعية الدول ضمن مؤشر التنافسية السياحية

ينشر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا عن تنافسية القطاع السياحي، و ذلك بغية تحليل نقاط القوة و الضعف في هذه الصناعة ، يتكون المؤشر العام من 4 مؤشرات رئيسية هي : البيئة التمكينية ، سياسات السياحة و السفر و الظروف المناسبة ، البنية التحتية ، الموارد الطبيعية .

الجدول الموالي يلخص اهم المتغيرات التي يحاول المؤشر قياسها .

جدول رقم (3-12): مكونات مؤشر تنافسية السياحة و السفر

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	المتغيرات
البيئة التمكينية	بيئة العمل	– حقوق الملكية ، – تأثير قواعد الاستثمار المباشر للأجانب ، – كفاءة الاطر القانونية في تسوية النزاعات، – كفاءة الاطر القانونية في تحدي الشركات من خلال القانون، – عدد الايام اللازمة لاستخراج رخصة بناء، – مدى الهيمنة على السوق، – التكلفة لبدء النشاط، – تأثير الضرائب على الحوافز للعمل ، – تأثير الضرائب على الحوافز للاستثمار، – نسبة الضريبة الى اجمالي الربح .
	الامن و السلامة	– كلفة الجريمة و العنف ، – الثقة في خدمات الشرطة ، – كلفة الارهاب على التجارة ، – مؤشر الاصابات و الوفيات الناجمة عن الارهاب ، – معدل جرائم القتل.
	الصحة و النظافة	– كثافة الاطباء – تحسين خدمات وصول الصرف الصحي ، – الحصول على المياه الصالحة للشرب ، – عدد الاسرة في المستشفيات، – مدى انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب – عدد حالات الاصابة بالملاريا
	الموارد البشرية و سوق العمل	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ، مدى تدريب الموظفين ، معاملة العملاء، ممارسة التوظيف و انهاء الخدمات ، سهولة ايجاد الموظفين المهرة، الاجور و الانتاجية ، مشاركة النساء في القوى العاملة .
	جاهزية تكنولوجيا المعلومات	استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، عدد الافراد الذين يستخدمون الانترنيت،

		اشتراكات الهاتف المحمول، جودة امدادات الكهرباء.
سياسات السياحة و السفر و الظروف المناسبة	تحديد اولويات للسياحة و السفر	/
	الانفتاح الدولي	-تأشيرات السفر، - العلامات التجارية.
	تنافسية الاسعار	-اسعار التذاكر، -الضرائب المفروضة على الاسعار، -اسعار الفنادق، - اسعار الوقود.
	الاستدامة البيئية	- صرامة تنفيذ لوائح منظمة البيئة ، - عدد المعاهدات البيئية العالمية.
البنية التحتية	البنية التحتية للنقل الجوي	- المطارات .
	البنية التحتية للنقل الارضي و البحري	-الطرق والموانئ.
	البنية التحتية للخدمات السياحية	-الغرف الفندقية في المنتجعات و الشقق السكنية ، -وجود شركات تأجير السيارات.
الموارد الثقافية و الطبيعية	الموارد الطبيعية	-عدد المواقع الطبيعية المسجلة في التراث العالمي، -انواع الثديات و الطيور، -عدد المحميات، - جودة الطبيعة.
	الموارد الثقافية	- عدد المواقع الثقافية المسجلة في التراث العالمي، - التراث الثقافي الشفهي و غير المادي ، - عدد الملاعب الرياضية، - عدد المعارض و المؤتمرات السنوية .

المصدر: تحليل تنافسية السياحة و السفر للدول العربية 2015، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، المعد من طرف المنظمة العربية للسياحة ،جدة ، ص 12.13.14.

تبين ارقام التقارير ان كل من الامارات العربية المتحدة و قطر قد تصدرت قائمة الدول العربية كأحسن الدول ايزاء المؤشر العام خلال 2009، 2011، 2013و 2015. اما دول المقارنة فجاء ترتيبها كالتالي : تراجع ترتيب تونس من المرتبة 44 عالميا في 2009 الى 47 في 2011 و 79 في 2015.

تحسن ترتيب المغرب ضمن المؤشر من الرتبة 75 في 2009 الى 71 في 2013 ثم الرتبة 62 في 2015 ، اما الجزائر فكانت ضمن الدول الاقل تنافسية عالميا و عربيا ، اذ جاءت في الرتبة 113 عالميا في 2009 و 13 عربيا قبل الجمهورية الاسلامية الموريتانية و اليمن في اخر القائمة .ليستمر التراجع اذ تدهور الترتيب الى 136 في 2001 و 134 في 2013 ثم 123 في 2015 .

اما من حيث وضعية الدول ضمن المؤشرات الرئيسية لعام 2015 فكانت على النحو التالي[1] :

- كانت المغرب الاحسن ضمن المؤشر الرئيسي الاول " البيئة التمكينية " بترتيب 71 مقابل 75 لتونس و 99 للجزائر .
- تونس كانت الاحسن ضمن المؤشر الرئيسي الثاني " سياسات السياحة و السفر و الظروف المناسبة " بترتيب 50 مقابل 62 و 135 للمغرب و الجزائر .
- المغرب كانت احسن دول المقارنة في المؤشر الرئيسي الثالث " البنية التحتية " بترتيب 68 تليها تونس في 76 ثم الجزائر بترتيب 133.
- كانت المغرب الاولى عربيا و بترتيب 45 عالميا من حيث المؤشر الرئيسي الرابع " الموارد الثقافية و الطبيعية " تليها الجزائر في الرتبة 90 ثم تونس في الرتبة 99.

2-2-2-وضعية الدول ضمن مؤشر المؤسسات الخاص بالتنافسية العالمية

يبني المنتدى المؤشر على 3 مجالات : المتطلبات الاساسية و متطلبات الكفاءة و عوامل الابتكار و التطوير ، يتكون كل مجال من مجموعة مؤشرات رئيسية و التي بدورها تقيس عددا من المتغيرات .[2]

تعد المؤسسات الركن الاول من المجال الأول " المتطلبات الاساسية "، تقيس مجموعة من المتغيرات هي :

✓ المجموعة الاولى : المؤسسات العامة

تمثل 75 % من قيم مؤشر المؤسسات تتكون من المتغيرات التالية :

[1] تحليل تنافسية السياحة و السفر للدول العربية 2015 ، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، اصدرته منظمة السياحة العربية ، جدة ، المملكة السعودية ، ص 17.

[2] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى الموقع : http://www.weforum.org

-حقوق الملكية : تمثل 20 %من المجموعة تتكون من : حقوق الملكية و حقوق الملكية الفكرية .

-الاخلاق و الفساد : يمثل 20% من المجموعة يشمل : تحويل الاموال العامة ، الثقة بالسياسيين ،

- نطاق التأثير : يمثل 20 %من المجموعة يشمل : استقلالية القضاء ، قرارا المحاباة للمسؤولين الحكوميين .

- السياسات الحكومية :تمثل 20 %من المجموعة تشمل: كفاءة الانفاق الحكومي ،اعباء التنظيم الحكومي ،كفاءة الاطار القانوني في تسوية المنازعات ، كفاءة الاطار القانوني في اللوائح الصعبة ،شفافية صنع السياسات العامة .

- الامن : يمثل 20 %من المجموعة يشمل : تكاليف الاعمال الارهابية ، تكلفة اعمال العنف و الجرائم ، الجريمة المنظمة ، موثوقية خدمات الشرطة .

✓ المجموعة الثانية : الشركات

تمثل 25 %من المؤشر تتكون من قسمين :

-اخلاقيات الشركات : تمثل 50 %من المجموعة تتكون من : اخلاقيات الشركات ، سلوك الشركات .

جدول رقم (3-13): وضعية دول المقارنة في المؤشر الرئيسي الاول : المؤسسات

الدول	2009-2008		2015-2014		2018-2017	
	القيمة(1-7)	الترتيب(137)	القيمة(1-7)	الترتيب(137)	القيمة(1-7)	الترتيب(137)
الجزائر	3.4	102	3.4	101	3.6	88
المغرب	4.0	61	4.2	49	4.2	49
تونس	5.2	22	3.7	81	3.8	80

المصدر-The Global Competitiveness Report 2008-2009,world economic forum: The Global Competitiveness Report 2014-2015,world economic forum-

The Global Competitiveness Report 2017-2018,world economic forum

يبين الجدول عدم تحسن مؤشر المؤسسات في الجزائر ، اذ بقيت قيمة المؤشر طوال العشر سنوات في حدود 3.4، و سمح تحسنه الطفيف في 2018 بتحسين ترتيب الجزائر الى الرتبة 88 . اما المغرب فقد شهد تحسنا الاعوام 2014-2015 من حيث الترتيب فقط ، و ذلك لتراجع ترتيب دول عدة على مستوى العالم، اما من حيث القيم فلم تشهد وضعية المؤسسات المغربية اي تحسن يذكر ، كذلك الحال في تونس اين اثر

عدم الاستقرار السياسي و الامني بعد 2010 في تدهور المؤشر ، حيث تراجعت من حيث القيمة من 5.2 في 2008 الى 3.7 في 2014 و الى الرتبة 81 في 2014 و 2018.

لمعرفة اسباب التقدم او التراجع في وضعية الدول الثلاث ضمن مؤشر المؤسسات ، سنحلل المؤشر بالتفصيل حسب المجموعات المشار اليها سابقا (المؤسسات العامة و الشركات) .

اولا: المؤسسات العامة

تتكون هذه المجموعة من حوالي 16 متغيرا، يقيس وضعية مختلف الدول تجاه الاصلاحات المؤسساتية التي تقوم بها ، تركز المتغيرات على حقوق الملكية و استقلالية القضاء و الثقة في السياسيين و التصرف في المال العام . المجموعة تعطي قيما بين 1و 7 ، يدل ارتفاع القيم بين 1و 7 على ارتفاع جودة المؤسسات في الدول المعنية.

شكل رقم(3-8): وضعية الجزائر ضمن متغيرات المؤسسات العامة و الشركات

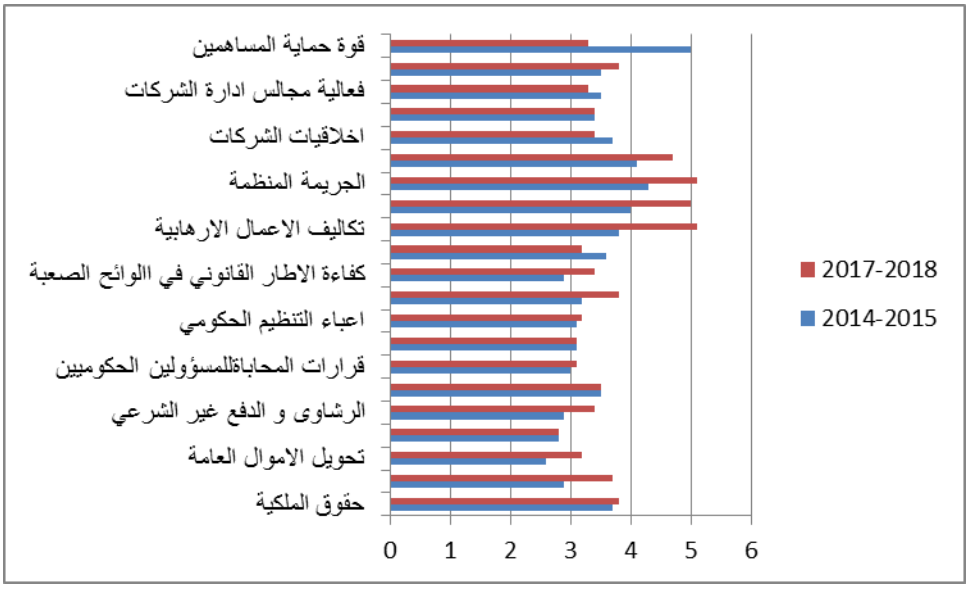

المصدر:- The Global Competitiveness Report 2014-2015,world economic forum

The Global Competitiveness Report 2017-2018,world economic forum

تبين ارقام الشكل اعلاه ما يلي : تدارك التشريع الجزائري التأخر الحاصل فيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية ، حيث صادق البرلمان بين 2010الى غاية 2018 على اكثر من قانون لحماية هذه الحقوق[1] ، و قد ادت جهود الحكومة في هذا الخصوص الى تحسن المتغير من 2.9(الترتيب 114 على مستوى 144 دولة) الى 3.7 (تحسن الترتيب الى 92) . في حين لم تتحسن المتغيرات التالية رغم تغير الرتيب العالمي : تحويل الاموال العامة ، الثقة في السياسيين ، المدفوعات غير الشرعية و الرشاوى ، استقلالية القضاء ، قرارات المحاباة للمسؤولين الحكوميين ، كفاءة الانفاق الحكومي ، عباء التنظيم الحكومي ، كفاءة الاطار القانوني في تسوية المنازعات (لم تتغير القيم رغم بعض التغيرات في الترتيب على مستوى دول المؤشر) . كذلك لم تتغير قيم المتغيرات التالية طوال العشر سنوات : شفافية صنع السياسات العامة و موثوقية خدمات الشرطة . في حين تحسنت قيم متغيرات الامن بمتوسط (+1) لكل متغير ، حيث تحسن متغير تكاليف الاعمال الإرهابية من 3.8 الى 5.1 و بالتالي تقدم الترتيب الى 71 ، متغير تكلفة اعمال العنف و الجرائم تحسن بمقدار (+1) متقدما من حيث الترتيب الى 48 و اخيرا تحسن متغير الجريمة المنظمة من 4.3 الى 5.1 .

ويوضح التقرير ايضا ترتيب معوقات مناخ الاعمال حسب اراء رجال الاعمال في الدولة المعنية ، يصدر التقرير بصفة سنوية ، الا ان المعوقات التي رصدها في الدول الثلاث تكاد لا تختلف من سنة لأخرى ، عموما اخذنا اول خمس عوامل معيقة للاستثمار في الجزائر في الفترة من 2010 الى 2018 [2]:

اولا: البيروقراطية (بنسبة اراء بلغت 18.9% في 2018)،

ثانيا: الفساد(بنسبة 12.8%في 2018)،

ثالثا: الحصول على التمويل(بنسبة 11.8%في 2018)،

رابعا : الاستقرار السياسي (بنسبة 9.4%في 2018)،

خامسا: التضخم (نسبة 7.7%في 2018).

نستنتج ان تحسن مناخ الاعمال ناجم عن الاستقرار الامني بالدرجة الاولى ، و مجموعة الاصلاحات التي مست تقنين و حماية الملكية .

[1] تم استكمال الجوانب الناقصة في النصوص القانونية الصادرة في 2003 بنصوص تطبيقية صدرت في 2 اوت 2005 ، الذي يحدد كيفيات ايداع براءات الاختراع و اصدارها ، و كذا كيفيات ايداع التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة و تسجيلها و كذا كيفيات ايداع العلامات و تسجيلها .كما صادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بحماية الملكية الصناعية و الفكرية ، منها اتفاقية باريس ،اتفاقية واشنطن .. تم استكمال بعض منها في تواريخ لاحقة .

[2]The global competitiveness report 2008-2009,2014-2015,2017-2018, world economic forum.

شكل رقم(3-9) : وضعية المغرب ضمن مجموعتي المؤسسات العامة و الشركات

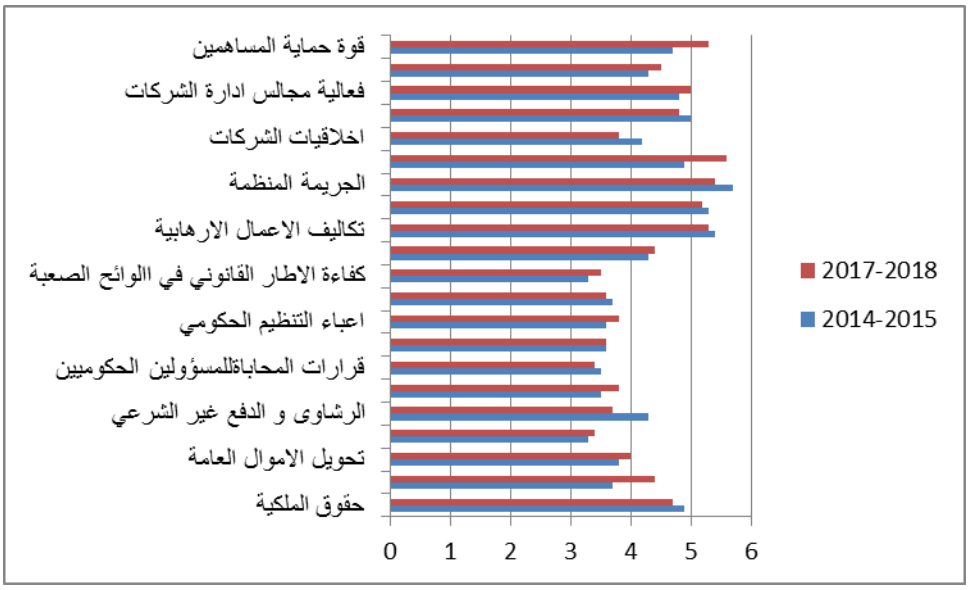

المصدر:-The Global Competitiveness Report 2014-2015,world economic forum

The Global Competitiveness Report 2017-2018,world economic forum

يلاحظ من معطيات الشكل تقارب قيم متغيرات المؤسسات العامة بين الاعوام 2014-2015 و 2017-2018 ، بالرغم من الإجراءات التي تنتهجها المغرب لتحسين جاذبية مناخ الاعمال . لذلك هناك شبه استقرار في ترتيب المغرب لكل عامل من العوامل المبينة ، ترتيب عامل الاستقرار الامني اي تكلفة الاعمال الارهابية و تكلفة العنف و الجريمة و الجريمة المنظمة كان جيدا (28، 33، 41) على الترتيب.

اسوأ القيم المسجلة كانت فيما يخص حماية المستثمرين (4.7 كقيم في 2018 و ترتيب 98) .

التقرير صنف العوامل التالية كاثر العوامل المعيقة للاستثمار في المغرب خلال العام 2018 :

- الفساد(15.1%)،
- البيروقراطية (13.8%) ،
- الحصول على التمويل (11.4%)،
- الضرائب و الرسوم (10.8%)،
- تأهيل اليد العاملة (10.3%).

شكل رقم(3-10): وضعية تونس ضمن مجموعتي المؤسسات العامة و الشركات

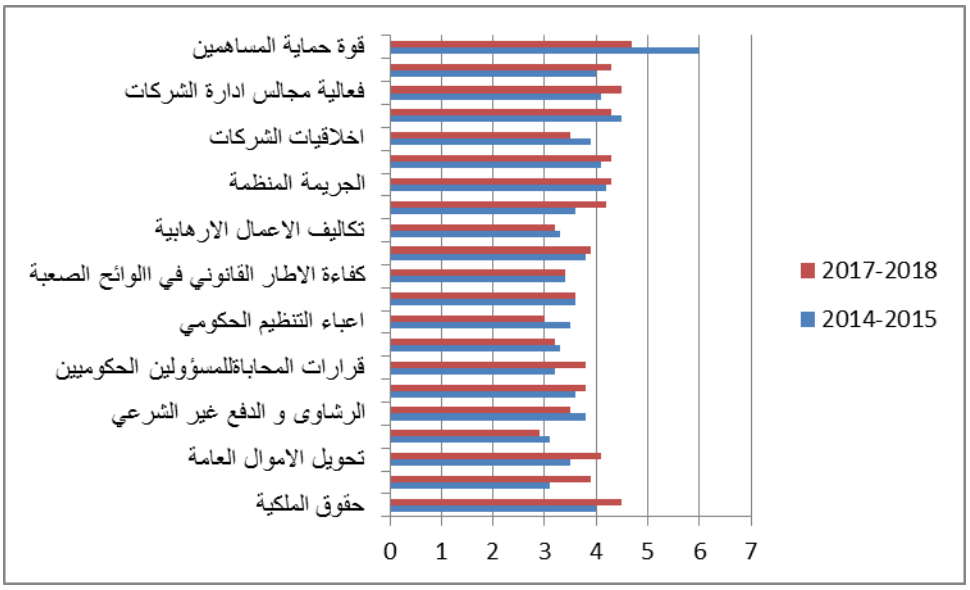

المصدر:-The Global Competitiveness Report 2014-2015,world economic forum

The Global Competitiveness Report 2017-2018,world economic forum

يبين الشكل تحسن معظم متغيرات المجموعة الاولى " المؤسسات" في تونس ، باستثناء متغير اعباء التنظيم الحكومي و الرشاوى . التقرير صنف العوامل التالية كأكبر معوقات الاستثمار في تونس حسب اراء المستثمرين:

- البيروقراطية (18.1%)
- الفساد(11.6%)
-التنظيمات (8.1%)
- استقرار الحكومة (7.5%)
-الحصول على التمويل .

ثانيا : الشركات

فيما يخص الشركات لم تتحسن متغيرات هذه المجموعة في الجزائر ، ومزال مطلوبا من المؤسسات المعنية دفع الشركات الى مزيد من الشفافية و حماية أكثر لصغار المساهمين.

في المغرب و تونس، متغيرات مجموعة الشركات كانت قيمها احسن ، حيث تراوحت بين 4 و 5.3 ، مع ذلك مازالت الشركات في البلدين اقل شفافية و مراعاة لحقوق صغار المساهمين .

2-3-تقييم فعالية السياسات الحكومية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية

يقيس المؤشر كيفية تناسق مؤسسات و سياسات بلد ما مع الحرية الاقتصادية ، يصدر المؤشر عن معهد " هيريتاج فاونديشن" منذ 1995، يتكون المؤشر من عشر مؤشرات فرعية ذات اوزان متساوية .

2-3-1-مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية

يتكون المؤشر من عشر مؤشرات فرعية كما ذكرنا سابقا ، نلخصها في الاتي :

- **السياسة التجارية** : حيث يهدف المؤشر الى قياس مدى توفر التسهيلات الضرورية لتعزيز المبادلات التجارية في شكل تصدير و استيراد ، و ذلك من خلال المتغيرات التالية :
  - معدل التعريفة الجمركية ،
  - مدى وجود الحواجز الجمركية،
  - مستوى الفساد في قطاع الجمارك.
- **السياسة النقدية** : يشير هذا العامل الى مدى تبني الدولة لسياسة نقدية فاعلة تهدف الى خفض معدلات التضخم ، و اتاحة الفرصة للأفراد و البنوك للتعامل بالعملات الاجنبية لممارسة اعمالهم ، يعتمد على المتغيرات التالية:

-التغيير في مستوى التضخم خلال السنوات الثلاثة الاخيرة ،

- معدل التضخم الحالي،

- حرية تملك حسابات بنكية بالعملة الاجنبية سواء في البنوك المحلية او الخارجية .

- **تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الاجنبي** : حيث يمثل حجم التدفقات متغيرا لمعرفة الحرية الاقتصادية من خلال المتغيرات التالية :
  - القيود على الملكية الاجنبية لمشروعات الاعمال ،
  - القيود على الملكية الاجنبية لاكتساب الاراضي ،
  - المساواة في المعاملات امام القانون لكل من الشركات الاجنبية و المحلية ،

- القيود على تحويل الارباح للخارج ،
- مدى توفر التمويل المحلي للشركات الاجنبية .

- **وضع القطاع المصرفي و التمويل** : يتم قياس مدى الحرية الاقتصادية بالاعتماد على هذا المؤشر الفرعي من خلال المتغيرات التالية :
  - مستوى و حجم ملكية الدولة للبنوك،
  - مدى وجود القيود المفروضة على امكانية فتح فروع للبنوك الاجنبية ،
  - مستوى الحرية في تقديم الخدمات المالية و المصرفية.
- **مستوى الاجور و الاسعار** : حيث يهدف المؤشر من خلال تقييمه للمؤشر الفرعي الى قياس مدى تأثير تنظيمات سوق العمل على المؤشر ، و ذلك من خلال المتغيرات الاتية :
  - مدى تدخل الدولة في وضع الاجور ،
  - الحد الادنى للأجور ،
  - حجم تدخل الدولة في تحديد الاسعار .
- **حقوق الملكية:** يعتمد المؤشر الفرعي " حقوق الملكية " على قياس التغيرات التالية:
  - فعالية النظام القانوني في تطبيق الاحكام و القوانين الخاصة بحماية ممتلكات الافراد،
  - مدى حماية الملكية الفكرية ،
  - مدى تنفيذ العقود و تسوية النزاعات ،
  - مدى استقلالية الجهاز القضائي .
- **التشريعات و الاجراءات الادارية والبيروقراطية** : يستند المؤشر الفرعي على المتغيرات التالية :
  - متطلبات الترخيص لمزاولة الاعمال ،
  - مستوى الفساد الاداري ،
  - القوانين الخاصة بحماية البيئة و حماية المستهلك .
- **الاقتصاد غير الرسمي** : يتم قياس المؤشر بالاعتماد على المتغيرات التالية :
  - مدى انتشار ظاهرة التهريب ،
  - مدى وجود القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية،
  - الفرق في سعر الصرف بين السوق الرسمي و السوق الموازية ،

- اليد العاملة المعروضة في السوق الموازية .

- **العبء المالي للدولة** : يشير هذا المؤشر الفرعي الى مدى اعتماد الدولة على العملية السياسية في تخصيص الموارد و السلع و الخدمات ، فارتفاع حجم انفاق الدولة بالنسبة الى انفاق الافراد و الاسر و الشركات ، فان اتخاذ القرار من جانب الدولة يحل محل الاختيار الشخصي ، يعتمد المؤشر الفرعي على المتغيرات التالية :
  - حجم انفاق الدولة مقارن بالناتج المحلي الاجمالي ،
  - الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات .
- **درجة تدخل الدولة** : يمكن الاشارة اليه بحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ، يعتمد المؤشر الفرعي على المتغيرات التالية :
  - حجم ملكية الدولة لمشروعات الاعمال الصناعية و الخدماتية ،
  - حصة عائدات الدولة من الشركات المملوكة للدولة ،
  - حجم الاستهلاك الذي تتطلبه الدولة كنسبة من حجم الاقتصاد.

يحسب مؤشر " الحرية الاقتصادية " بأخذ متوسط مكونات المؤشر ، و ذلك وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 0 الى 100 ، بحيث تدل كل فئة رقمية على :

- (0 – 49.9) –حرية اقتصادية ضعيفة جدا ،
- (50–59.9)– حرية اقتصادية ضعيفة،
- (60–69.6)– حرية اقتصادية معتدلة ،
- (70–79.9)– حرية اقتصادية شبه كاملة،
- (80–89.9)–حرية اقتصادية كاملة.

2-3-2-وضعية الجزائر و دول المقارنة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية

تأرجحت وضعية الدول الثلاث ضمن المؤشر بين الضعيف جدا و الضعيف ، اي بين المجالين (0–49.9) و (50–59.9) ، عرفت المغرب تحسنا طفيفا ضمن المؤشر خلال السنوات 2000، 2001، 2015، 2018،2019 كما هو مبين في الشكل الموالي .

شكل رقم (3-11): وضعية الجزائر، تونس، المغرب ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2019

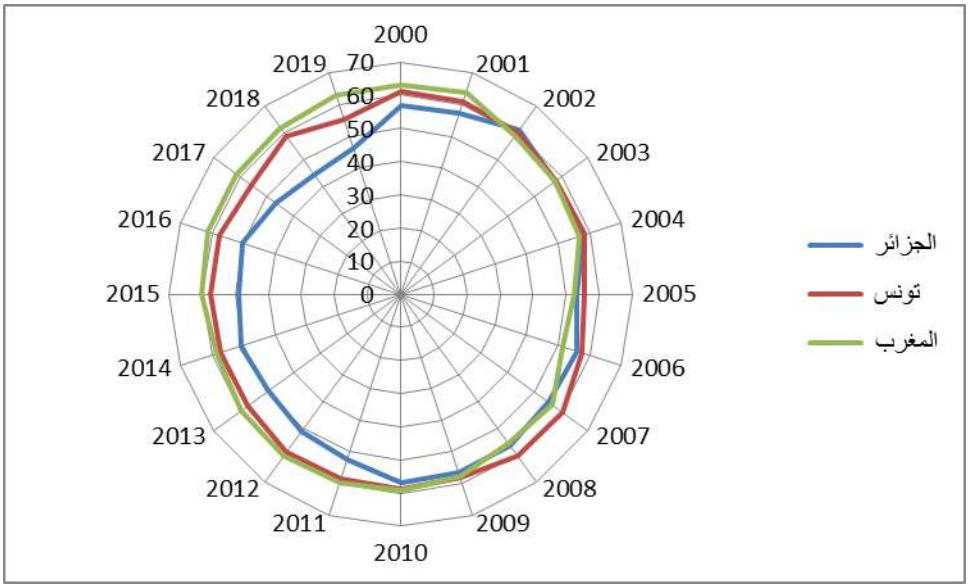

المصدر : اطلس بيانات العالم ، (2020)، مؤشر الحرية الاقتصادية ،www.knoema.com تاريخ الاطلاع: 2020/03/20

يبين الشكل السابق عدم تحسن وضعية الجزائر فيما يخص الحرية الاقتصادية بالرغم من ان مناخ الاعمال عرف بعض التحسينات على مستوى الاجراءات و الاصلاحات الادارية . وضعية تونس و المغرب ضمن المؤشر لم تتحسن ، بالتالي يضع المؤشر الدول الثلاث ضمن خانة الدول ضعيفة الحرية الاقتصادية و التي مازالت تعرف العديد من العراقيل المؤسساتية .

من خلال تحليل المؤشرات الفرعية للسنوات من 2010 الى 2018 الخاصة بالجزائر ، يتبين ان المؤشرات الفرعية : حقوق الملكية ، التشريعات و الاجراءات ، درجة تدخل الدولة ، الاستثمار و القطاع المصرفي قد اثرت بشكل سلبي على وضعية المؤشر ككل، حيث سجلت بالمتوسط اقل من 50 نقطة مئوية.

ففي 2012 مثلا حصل المؤشر الفرعي الخاص بالاستثمار الخاص و الاستثمار الاجنبي على اضعف تقييم ب 20 نقطة ، التشريعات و الاجراءات ب 29 نقطة ، كما حصل القطاع المصرفي و التمويل على 30 نقطة

اما المؤشرات التي كان تقييمها ايجابيا فكانت : حرية ممارسة الاعمال (66.3 نقطة)، السياسة التجارية (72.8 نقطة)، السياسة النقدية (76.3 نقطة) ، العبء المالي للدولة (82.9 نقطة).

المبحث الثالث: تحليل البيئة الاقتصادية للاستثمار السياحي

تناولت المؤشرات السابقة تقييما لجودة المؤسسات في ادارة البيئة الاقتصادية و التشريعية ، و المبادرات التي تقوم بها لزيادة تفعيل الشفافية بهذا الخصوص، في المبحث الموالي سنحاول تحليل المؤشرات الاقتصادية من خلال التكاليف و الامتيازات التي تخص الاستثمار و المرتبطة ايضا بدرجة اليقين في الآجال الطويلة .

المطلب الأول: استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية

يعد استقرار الاقتصاد الكلي عنصرا مهما لجذب الاستثمار ، حيث يتم قياس هذا الاستقرار و درجته وفق متغيرات اساسية هي : مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، معدل التضخم ، تقلب سعر الصرف ، عدد ازمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الاخيرة ، نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الاجمالي ، و نسبة الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي .

1-معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي

يعتبر مؤشر نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي مقياسا للاستقرار الاقتصادي ، بتحليل معطيات اطلس بيانات العالم للفترة من 2000 الى 2019، فان المؤشر عرف بعض التذبذب على مستوى الدول الثلاث ، في مراحل مختلفة .

معدلات النمو في الجزائر ايجابية على طول فترة الدراسة ،حيث ارتفع بداية من العام 2000، اين سجل معدلا يقارب 4 %، وصل في 2003 الى اعلى قيمة له ب 7.2%، تراجع بعد ذلك في السنوات 2006و 2007و 2008 ، وصل معدل النمو في 2013و 2014 الى 2.8% و 3.8 %على التوالي ، ليصل الى ادنى مستوى له في السنوات 2017، 2018، 2019 ، اين بلغ معدل النمو 0.8.%.

اثر ارتفاع اسعار النفط مباشرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، و تحسن الوضع المالي و الاعتماد على سياسات اتفاقية توسعية .حيث يمكن ملاحظة ترافق الارتفاع في معدلات النمو مع برامج الانعاش لاقتصادي التي مست القاعدة الهيكلية و البنية الاساسية و قطاع راس المال الاجتماعي .

التحسن في الوضع المالي انعكس على باقي المؤشرات الكلية ، كارتفاع احتياطات الصرف ، تحسن كبير في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، المخصصات المرتفعة للاستثمار .

غير ان النمو المرتبط بارتفاع اسعار النفط لا يمثل مؤشرا للاستقرار ، حيث يقصد بالاستقرار القدرة على الحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة عبر الفترات الزمنية و قائما على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل . و الملاحظ ان الحكومة الجزائرية حافظت على معدل نمو مقبول حتى في ظل تراجع اسعار النفط و فترات الازمات المختلفة .

كما استطاعت كل من تونس و المغرب الحفاظ على نمو مقبول خلال فترة الدراسة ، حيث كان من 2000 الى 2010 بحدود 3.5% في تونس و 3.8% في المغرب ، استمر معدل النمو بتحقيق ارتفاعات حتى 2015 بالمغرب ، فيما تراجع الاقتصاد التونسي الى معدلات تقارب 1.3% حتى نهاية 2019.اداء تونس و المغرب جيد بالنظر لكونهما دولا غير نفطية ، حيث تلجا الى القطاع المصرفي لتمويل العجوزات .

2-معدل التضخم

تحليل مستويات التضخم يهدف الى معرفة مدى قدرة الدول على تفادي التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي و تجنب الازمات الناتجة عن ذلك .

جدول رقم(3-14): تطور معدلات التضخم في الجزائر، تونس و المغرب خلال 2000-2019 (%)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	0.3	1.4	3.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2
تونس	2.8	2	4.4	4.4	3.6	5.3	7.3	6.7
المغرب	1.9	1	0.9	1.4	1.5	0.7	1.6	0.2

المصدر: اطلس بيانات العالم ،(2020)، معدل التضخم الجزائر، تونس ، المغرب www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/4/28.

عرف مؤشر التضخم ارتفاعا في الجزائر خلال فترة الدراسة ، اعلى معدل للتضخم كان في 2016 ب 6.4%، تراجع الى 4.3% في 2018 و 2% في 2019. حيث ساهمت ارتفاعات عائدات النفط في خلق طفرة للسيولة ما ادى الى ارتفاع التضخم .

في تونس ارتفع معدل التضخم في السنوات 2016و 2017 اين وصل الى4.4%. اما الاقتصاد المغربي فقد سجل استقرارا فيما يخص المؤشر ، حيث تأرجح المؤشر بين 1.9% في 2000 و 0.2% في 2019 .و المشار اليه أن تونس و المغرب قد تأثرت بشكل سلبي جراء ارتفاع اسعار النفط ، حيث مس التأثير ميزان المدفوعات ، كما اضطرت خلال 2000-2012 الى رفع مخصصات دعم اسعار الوقود للحفاظ على استقرار

الاسعار ، حيث ساهمت ارتفاعات السلع الغذائية خلال نفس الفترة في زيادة الضغوطات على الموازنات العامة و رفعت كلفة برامج الضمان الاجتماعي ما ادى الى ارتفاع مستويات الدين العام المحلي .

لكنها من جهة اخرى استفادت من ارتفاع اسعار النفط من خلال التحويلات و الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

3-تقلبات أسعار الصرف

يعد تثبيت سعر الصرف تخفيضا للمخاطرة و عدم اليقين ، كما يقل التأثير على الواردات و الصادرات ، لذلك تعتمد الحكومات الصغيرة على هذا النظام بالرغم من وجود بعض السلبيات الاقتصادية .

الشكل رقم(3-12) : تقلبات سعر الصرف خلال الفترة 2000-2019 في الجزائر ، تونس و المغرب (تعادل القوى الشرائية بالدولار الامريكي)

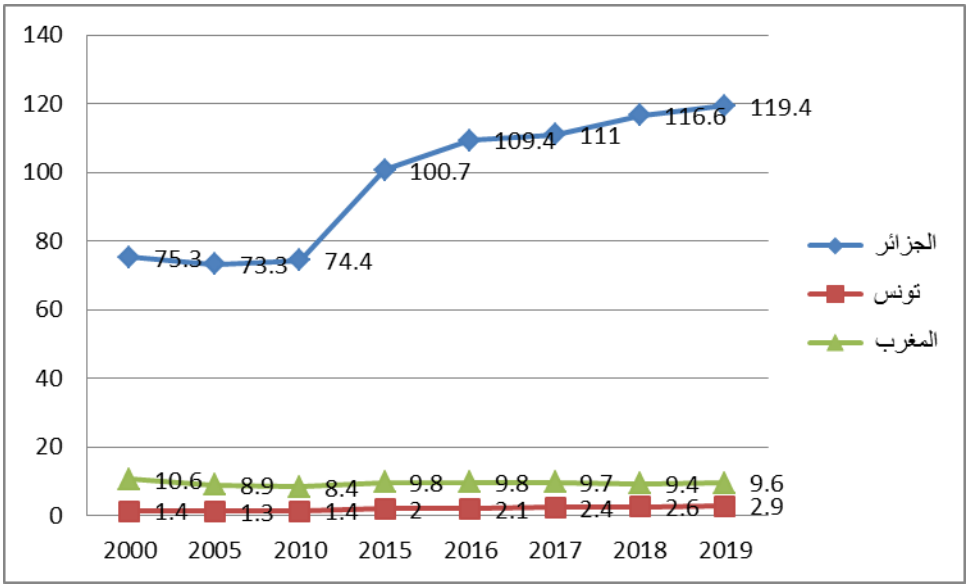

المصدر: اطلس بيانات العالم ،(2020)، تقلبات اسعار الصرف الجزائر ، تونس ، المغرب www.knoema.com تاريخ الاطلاع :2020/5/5.

يبين الشكل مدى تقلب سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال فترة الدراسة ، حيث سجل من 2010 الى 2019 ارتفاعا من القيمة 74.4 الى 119.4 دينار ، فيما استطاع البنك المركزي التونسي و المغربي الحفاظ على اسعار الصرف في الحدود المبينة في الشكل .

بيانات اسعار الصرف الفعلية الحقيقية ، كانت بين 93و 95 دينار جزائري على طول فترة الدراسة ، و بين 100و 78 دينار تونسي ، و بين 100 الى 96 درهم . للإشارة فان المؤشر هو مقياس لقيمة العملة مقابل متوسط مرجح لعدة عملات اجنبية مقسوما على معامل انكماش الاسعار او مؤشر التكاليف .

تبين هذه الارقام تمكن البنوك المركزية للدول الثلاث من تثبيت اسعار الصرف بفعل توفر الاحتياطات من العملة الصعبة ، المتأتية في تونس و المغرب من قطاع الخدمات بالأساس، و في الجزائر من عائدات النفط

4-نسب الدين العام :

بلغ صافي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر 30.5% في 2019، و قد ارتفع المؤشر بالنظر الى السنوات 2005 الى 2015 اين استمر الدين العام بالانخفاض ، عن العام 2000 ، اين كان المؤشر بحدود 62.8 %.

سجل الاقتصاد المغربي نسبا مرتفعة فيما يخص الدين العام ، حيث تعدت نسبة صافي الدين الحكومي 50% على طول فترة الدراسة ، بلغ الدين الحكومي في 2000 ما معدله 70% من الناتج المحلي الاجمالي ، لم يتحسن المؤشر حتى 2018 اين سجل نسبة 65 %.

مستويات الدين العام التونسي مرتفعة ، فباستثناء العام 2010 اين وصل المؤشر الى 39.2% ، بلغ المؤشر في باقي سنوات الدراسة معدلات تفوق 55 بالمئة.

يعود سبب ارتفاع الدين العام الى انتهاج الدول الثلاث لسياسات مالية توسعية نظرا لأهميتها في حفز النمو ، حيث يستهلك الانفاق على بنود الدعم و شبكات الضمان الاجتماعي ، وقد قدر هذا الانفاق بنحو 50% في تونس عام 2010 ، فيما لم يتعدى الانفاق على التعليم 10% .

من الواضح استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، و يرجع السبب الى الارتفاعات المسجلة في اسعار النفط ، لذلك فان الاستقرار يبقى مدعوما بتقبات اسعار النفط لا بالتنويع الاقتصادي الحاصل في القطاعات الاخرى .

المطلب الثاني : الإمتيازات الضريبية و الجمركية الخاصة بالاستثمارات السياحية

تهدف النقاط الموالية الى توضيح الامتيازات الضريبية التي تستفيد منها الاستثمارات السياحية بغض النظر عن الاجراءات المرتبطة بذلك .

1- المزايا الضريبية للاستثمار السياحي في الجزائر

يمنح القانون الجزائري امتيازات للاستثمار ، و هي امتيازات مشتركة تخص كل النشاطات و المناطق المنصوص عليها قانونا ،اضافة الى امتيازات اضافية تخص مناطق معينة ، و ذلك بهدف تشجيع الاستثمار بها ، وهو نهج تتبعه الدول الثلاث ، بغرض استغلال الفرص الاستثمارية و احداث تنمية.

يقسم القانون الجزائري الامتيازات حسب النشاط و حسب المناطق و ذلك وفقا لمراحل انجاز كل مشروع ، يستفيد النشاط الاستثماري السياحي من المزايا المشتركة ، و يستفيد في مناطق الجنوب و الهضاب العليا من امتيازات خاصة .

أولا: النظام العام

- **مرحلة الانجاز**

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انشاء الاستثمارات .
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني .
- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الاشهار العقارية و مبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك الوطنية و غير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية ، و تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح .[1]
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأسمال[2] .

جاء بعدها المرسوم التنفيذي رقم 13-207 مؤرخ في 26 رجب عام 1434 الموافق ل 5 ليونيو 2013 ، ليحدد شروط و كيفيات حساب و منح مزايا الاستغلال للاستثمارات بعنوان النظام العام للاستثمار[3] :

حيث تستفيد الاستثمارات المتحصلة على مقرر منح مزايا الانجاز من الاعفاءات السابقة ، بعنوان مرحلة الاستغلال لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للمشاريع المنشئة الى غاية 100 منصب عمل .

ترفع هذه المدة لخمس سنوات بالنسبة للاستثمارات المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط لا يطبق هذا الشرط على الاستثمارات المتواجدة في المناطق المستفيدة من اعانة الصندوق الخاص بالجنوب و الهضاب العليا .

---

[1] استثمر في السياحة ، **الدليل العملي** ، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ،الجزائر ، ص 7.

[2] قانون 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016المتعلق بترقية الاستثمار .

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 30، 30رجب عام 1434 ، الموافق ل 9 يونيو 2013.

اما فيما يخص استثمارات التوسيع او اعادة الهيكلة او اعادة التأهيل ، فان عدد المناصب الواجب حسابها هي تلك المناصب الجديدة المنشاة بعنوان نوع من انواع هذه الاستثمارات ، اي لا يؤخذ بعين الاعتبار عدد مناصب الشغل الموجودة قبل الاستثمار المعني.

يطبق المعدل المخفض للحقوق الجمركية على التجهيزات و التأثيثات المستوردة من طرف او لفائدة المؤسسات الفندقية المستفيدة [1].

- **مرحلة الاستغلال:** لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ، ابتداء من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط بطلب من المستثمر :

- الإعفاء من الضريبة على الارباح ،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني،
- تخفيض بنسبة 50 %من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة منقبل مصالح املاك الدولة ،
- تمتد مدة المزايا الى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تخلق اكثر من 100 منصب خلال الفترة الممتدة بين تاريخ تسجيل الاستثمار واتمام السنة الاولى من الاستغلال كأقصى حد .[2]

ثانيا : حسب المناطق

- **مرحلة الانجاز** :اضافة الى المزايا المشتركة ، تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق من :

- التكفل الجزئي او الكلي للدولة بنفقات الاشغال المتعلقة بالمنشات الاساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار .
- تخفيض مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح املاك الدولة ، بعنوان منح الاراضي عن طريق الامتياز من اجل انجاز مشاريع استثمارية :
- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات ، و ترتفع بعد هذه الفترة الى 50% من مبلغ اتاوة املاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، و كذا المناطق الاخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة .

[1] المادة 4 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في اول جمادى الاولى 1435 الموافق ل 2 مارس 2014 ، يحدد قائمة التجهيزات غير المنتجة محليا حسب حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في اطار عمليات العصرنة و التأهيل ، تطبيقا لمخطط جودة السياحة التي تستفيد من المعدل المخفض للحقوق الجمركية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 39.

[2] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 17-105.

- بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمسة عشر سنة و ترتفع بعد هذه الفترة الى 50% من مبلغ اتاوة املاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

أضاف قانون الاستثمار ل 2001 ما يلي :

- يشمل الإعفاء دفع حقوق الملكية للمقتنيات التي في اطار الاستثمار .
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 بالألف فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في راس المال .
- تكفل الدولة جزئيا او كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة ، فيما يخص الاشغال المتعلقة بالمنشات الاساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار .
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء مستوردة او محلية .
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء مستوردة او محلية .
- تطبيق النسب المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء مستوردة او محلية .
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- **مرحلة الاستغلال**[1]: لمدة 10 سنوات :

- الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني،
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الدخل الاجمالي و على الارباح الموزعة و من الدفع الجزافي ،
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية الداخلة في الاستثمار،

[1] [1] استثمر في السياحة ، **الدليل العملي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

- منح مزايا اضافية من شانها ان تحسن و تسهل الاستثمار كتأجيل العجز و اجال الاستهلاك.

2- الإمتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين في تونس

تنتفع المشاريع ذات الأهمية الوطنية في تونس بالحوافز التالية [1]:

- طرح الارباح من قاعدة الضريبة على الشركات في حدود عشر سنوات ،
- منحة استثمار في حدود ثلث كلفة الاستثمار بما في ذلك المصاريف الناتجة عن اشغال البنية الاساسية الداخلية ،
- مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن اشغال البنية الاساسية.

اضافة الى ذلك تنتفع استثمارات السياحة و الصناعة التقليدية بتكفل الدولة بمساهمة الاعراف في النظام القانوني الاجتماعي التونسي بعنوان دفع الاجور المدفوعة للأعوان التونسيين :

- في مناطق تشجيع التنمية الجهوية : تتكفل الدولة بهذه المساهمة لمدة خمس سنوات الاولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور النشاط الفعلي ،
- السياحة الصحراوية تنتفع بهذا الامتياز لمدة خمس سنوات اضافية ،
- بالنسبة للمناطق الاولى تضبط المساهمة كالاتي : السنة الاولى من النشاط تتكفل الدولة ب 100 %، السنة الثانية ب 80% ، السنة الثالثة ب 60 %، حتى السنة الخامسة من الامتياز اين تساهم الدلة ب 20 %،
- اما بالنسبة للمناطق الثانية و التي تضاف اليها خمس سنوات فان نسب تكفل الدولة في الفترة الثانية تكون كالاتي : السنة الاولى ب 80 %، السنة الثانية 65 %، السنة الثالثة 50% ، السنة الرابعة 35% و اخيرا السنة الخامسة ب 20 %،
- بدءا من صدور المرسوم عدد 28 لسنة 28 لسنة 2011 المؤرخ في 18 افريل 2011 اصبحت الاستثمارات السابقة تنتفع بالامتياز المذكور انفا لمدة عشر سنوات .

[1] الفصل 20 من قانون التشريع التونسي .

3-الامتيازات الضريبية الممنوحة للاستثمار السياحي في المغرب

هناك امتيازات عامة واخرى للاستثمار السياحي ، و ذلك في مجال التمويل ، التكفل بالبنى التحتية المرافقة ، و هي كالاتي [1]:

- ✓ مساهمة الدولة من خلال صندوق دعم الاستثمار: حيث تستفيد المقاولات من المزايا التالية:
- تساهم الدولة في مصاريف اقتناء الاراضي في حدود 20 من قيمة الارض ،
- مساهمة الدولة بالبنيات التحتية خارج الموقع الضرورية لإنجاز المشروع في حدود 5 من المبلغ الاجمالي لبرنامج الاستثمار ،
- تساهم الدولة في مصاريف التكوين .
- ✓ الضرائب :
- الضريبة على الدخل : المداخيل المعنية بهذه الضريبة هي : الدخل من الاجور ، الدخل المكتسب ، الايرادات و الارباح و الممتلكات ، الايرادات و الارباح من راس مال الاثاث .
- معدلات الضريبة : اعتبارا من 1 جانفي 2010: اذا كانت شريحة الدخل في حدود 30000 درهم المعدل 0 ، 30001-50000 المعدل 10، 50001-60000 المعدل 20%، من 60 الى 80 الف المعدل 30% و بين 80 الف و 180 الف المعدل 34% و ما فوق 180 الف المعدل 38%.
- معدل الضريبة على الشركات : 30% المعدل العادي و 37 %المعدل الثابت لمؤسسات الائتمان CDG , bamو شركات التامين و اعادة التامين و شركات التأجير.
- ضريبة القيمة المضافة : تطبق على الانشطة : الصناعية و التجارية و الحرفية و المهن و كذلك عمليات الاستيراد ، معدل الضريبة : المعدل العادي : 20% ، لمعدل المخفض بنسبة 7% لبعض منتجات الاستهلاكية و 10% على بعض المنتجات الغذائية .
- ✓ **امتيازات الاستثمار السياحي** [2]: تقدم الدولة للمستثمرين في هذا المجال عددا من الامتيازات الاضافية :
- الاعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة على الممتلكات التجهيزية المقتنية بالمغرب او بالخارج لمدة 36 شهر،

[1]. الشركة المغربية للهندسة السياحية ، 2018، امتيازات الاستثمار السياحي، www.smit.gov.ma تاريخ الاطلاع: 02-09-2019.
[2] www.smit.gov.ma.

- الاعفاء من الضريبة على الشركات خلال السنوات الخمس الاولى من الاستغلال ،
- تخفض نسبة الضريبة على الشركات الى 7.5% من رقم المعاملات بالعملة الاجنبية بعد مضي خمس سنوات من بدء الاستغلال ،

✓ **الامتيازات المتعلقة بالقانون التعاقدي**

اضافة الى الامتيازات المذكورة انفا تمنح الدولة في اطار الاتفاقيات الموقعة مع المستثمرين امتيازات تحفيزية اضافية بالنسبة للمشاريع التي تعادل او تفوق 100 مليون درهم و التي تخلق اكثر من 250 منصب عمل مباشر و ثابت ما يلي :

- هذه الامتيازات يمولها صندوق التنمية الصناعية و الاستثمار (FDII)،
- مساهمة الدولة في المصاريف المتعلقة بتملك الارض اللازمة لتنفيذ برنامج الاستثمار في حدود 20%من كلفة الارض.
- مساهمة الدولة في كلفة البنيات التحتية الخارجية الضرورية لتنفيذ برنامج الاستثمار في حدود 5% من المبلغ الاجمالي لبرنامج الاستثمار ،
- مساهمة الدولة في نفقات التكوين المهني المنصوص عليه في برنامج الاستثمار في حدود 20% من كلفة هذا التكوين،
- الإعفاء التام من الرسوم الجمركية فيما يخص بضائع التجهيزات المستوردة ،

كما يمكن للمستثمرين الاستفادة من امتيازات المشاريع السياحية المهيكلة للمناطق الموجودة في المنتجعات السياحية المبرمجة في اطار المخطط الازرق ، هذه الامتيازات يمولها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يتعلق الامر ب :

- إنشاء البنية التحتية الخارجية و المساهمة في ثمن الحيازة العقارية الفندقية في حدود 250 درهم/م^2 في المحطات السياحية المدمجة للسعيدية و" الليكسوس" و "مازاكانو موكادورو" اوعية عقارية فندقية كالمضيف و الفنيدق ،
- إعانات لترميم و تحويل القصور و القصبات" بورزازات" و "زاكورالى" وحدات ايواء سياحي في حدود 10 %من مبلغ الاستثمار البالغ سقفه 10 ملايير درهم.

تعد التحفيزات الضريبية في الدول الثلاث من اكثر المجالات اصلاحا ، و تنافسا ايضا ، و قد ركزت في مجملها على توفير المزيد من الامتيازات في المناطق الجغرافية التي تحتاج لمزيد من الاستثمار ، و التي يرجى منها توفير مناصب عمل و بالتالي تحسين دخل الافراد بهذه المناطق .

المطلب الثالث: توافر الائتمان

في سنة 2005 ، كان عدد المصارف التي تنشط في دول المقارنة لا يتجاوز 30 بنكا، 28 في تونس و 19 في الجزائر و 19 ايضا في المغرب .نسبة البنوك الحكومية منها كبير جدا ، و الحقيقة ان وضعية المصارف قد لا يحكمها العدد فقط بقدر ما يمثله راس المال .

1-التمويل المحلي:

تشهد السنوات العشرون الاخيرة توسعا متسارعا في امكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر في العالم العربي ، فخلال اعوام 2000-2009 ، ازداد عدد مقترضي التمويل المتناهي الصغر في تونس بأكثر من 35 ضعفا ، لكن على الرغم من ذلك تعثر معظم هذه البرامج بسرعة ، فاعتبارا من 2009 ، كانت تونس و اليمن البلدين الوحيدين الذين لديهما اي مستقبل مرجح لبرامج التمويل المتناهي الصغر[1] .

كثافة البنوك في الدول الثلاث شبه متقاربة ، اذ كانت تراوحت في 2005 بين 0.3 و 0.5 بالمئة، ارتفعت النسب مع ارتفاع عدد البنوك و الفروع الناشطة على مستوى الدول الثلاث ، اذ بلغ عدد المصارف في تونس خلال 2012 -42 مؤسسة منها 21 بنكا مقيما ، 8 غير مقيمة[2] ، و 13 مؤسسة مالية مختصة .و يستحوذ القطاع التجاري في الدول الثلاث على جزء كبير من الائتمان ، يليه قطاع الصناعة ثم التشييد و البناء و الاسكان ثم الزراعة[3] .كما تهيمن القروض القصيرة الاجل على نشاط الاقراض .

في الآونة الاخيرة ابدت الجزائر دعما واضحا للسياحة ، فسياساتها ركزت على التمويل و المرافقة في جميع المشاريع السياحية ، الحصول على التمويل من البنوك و المؤسسات المالية المحلية ، مؤطر برعاية من الوزارة المكلفة ، تتمح الامتيازات من خلال[4] :

- برنامج الاستثمار و تطوير مؤسسات قطاع السياحة و متطلباتها .
- عمليات تأهيل الهياكل الفندقية و تسهيل الحصول على القرض و الحرص على ضمانه.

[1] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016 – **الشباب و افاق التنمية الانسانية في واقع متغير** ، المكتب الاقليمي العربي لمنظمة الامم المتحدة ،2016، ص 72.
[2] تتولى تقديم خدمات مصرفية لغير المقيمين ..
[3] احمد طفاح ، المعهد العربي للتخطيط ، ابريل 2005 ، ص 16.
[4] استثمر في السياحة، الدليل العملي ، مرجع سابق ، ص 9.

المزايا الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية التي لها اتفاقية مع وزارة السياحة[1] تتلخص في الاتي :

- تصل مساهمة البنوك الى اكثر من 60% للمشاريع الضخمة ،
- تتم مراجعة مدة السداد و فترة التسجيل بالنسبة للمشاريع الضخمة ،
- لا تتجاوز مدة دراسة الملفات : 40 يوما بالنسبة للقروض الاستثماري ، و 30 يوما بالنسبة لقروض الاستغلال ، ابتداء من تاريخ وضع ملف القرض ،
- ادماج صندوق الضمان فيما يخص تامين تمويل المعدات ،
- امكانية تعزيز صناديق الاستثمار بالتمويل المصرفي بالتعاون مع شركة الجزائر استثمار .
- الاعتماد على صناديق استثمار الولاية : تتمثل مهمة هاته الصناديق في تسهيل حصول المؤسسات المتوسط و الصغيرة على التمويل عن طريق اقتطاع مشاركات من راس المال .و قد انشات السلطات العمومية 48 صندوق استثمار عبر كمل ولايات الوطن .
- اما عن شركات الاستثمار ، فقد تم انشاء 6 شركات ، 3 منها عملية هي[2] :
- شركة استثمار : بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقدر ب 70% و الصندوق الوطني للتوفير و الادخار ب 30%،
- سوفينانس: انشات من طرف خمس شركات وطنية ،
- فينالاب : و هي شركة مختلطة جزائرية –اوروبية .

كما تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية في الجزائر و المنجزة على مستوى ولايات الهضاب العليا و الجنوب من تخفيض في القرض البنكي نسبته 4.5[3] . و 3% كحد اقصى بالنسبة لولايات الشمال لمدة خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات المنجزة ابتداء من 2016[4].

في تونس دأبت المصارف التجارية التونسية على تمويل المشاريع السياحية منذ 4 عقود ، حتى ان بعضا من المشاريع لم تقدم اي ضمانات في فترة السبعينات ، ما جعل البنوك اليوم تعاني من عدم قدرة تلك المشاريع على سداد القروض .

[1] تتمثل هذه البنوك و المؤسسات المالية في : القرض الشعبي الجزائري ، بنك التنمية المحلية ، الصندوق الوطني للتامين و الادخار ، بنك الفلاحة و التنمية التنمية الريفية ، صندوق القرض، بنك البركة ، بنك ترست الجزائر ، سوسيتي جنرال ، بنك الخليج الجزائر ، بنك السلام ، بنك استثمار ،.

[2] دليل الاستثمار السياحي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 09.

[3] قانون المالية التكميلي 2009.

[4] قانون المالية التكميلي ل 2016.

يعد التمويل خلال الفترة المدروسة في تونس احدى اهم الصعوبات التي تواجهها المشاريع المتوسطة الى الصغيرة و ذاك في كل النشاطات ، الدراسات في هذا السياق تشير الى أ ن:

- 21% من المشاريع المتوسطة الى الصغيرة تحصل على تمويل مصرفي .
- 34% منها تحصل على تمويل اقل من المطلوب .
- 29% ترفض المصارف تقديم قروض لها بسبب شروط غير مقبولة .
- 14% مرفوضة .

هشاشة الوضعية المالية للبنوك العمومية التونسية و القروض المتعثرة العالية في القطاع السياحي، تهدد تنافسية البنوك و توفير تمويل جديد للمشاريع السياحية .

بالرغم من الارقام المعروضة سابقا ، يبقى التمويل المحلي للقطاع الخاص في الجزائر عموما الأضعف بالنسبة لدول المقارنة ، و ذلك حسب ما يبينه الجدول التالي .

الجدول رقم (3-15): الائتمان المحلي للقطاع الخاص في الجزائر ، تونس ، المغرب خلال الفترة 2000-2018 (%)

	2000	2005	2010	2015	2017	2018
الجزائر	6	11.9	15.2	21.7	24.8	25.1
تونس	60	58.3	69.1	79.3	86.6	68
المغرب	48.6	44	90.1	85.6	86.6	85.3

المصدر: اطلس بيانات العالم ن(2020)، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، www.knoema.com تاريخ الاطلاع : 2020/5/15.

حسب ما يوضحه الجدول فان حصة القطاع الخاص من التمويل المحلي في الجزائري هي الاقل مقارنة بدول المقارنة، بالرغم من نمو نسبة التمويل الموجه للقطاع الخاص سنويا ، لم تتعدى نسب التمويل 30 بالمئة في حين يستفيد القطاع الخاص في تونس و المغرب من حصة تجاوز 80 %من الائتمان المحلي .

2-التمويل المقدم من المصارف و المؤسسات المالية الدولية :

تعاني بعض الدول العربية منها الجزائر من ارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية ، مما يرفع تكاليف القروض في الاسواق الخارجية و يقلل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر .

تمويل المؤسسات الدولية للمشاريع في الجزائر ضئيل بالمقارنة مع باقي الدول العربية ، فحتى عام 2018 لم يسجل سوى عدد محدود من المشاريع ذات التمويل المشترك او من المؤسسات الدولية .

اما في تونس فقد اتسع نشاط مؤسسات التمويل الدولية خاصة خلال فترة الدراسة ، اكبر الشركاء هو مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ، حيث يمول البنك سلسلة من القروض الانمائية و اخرى لدعم سياسات الاستثمار. وصلت قيم التمويل بين 2016 و 2020 الى 578 مليون دولار ، و بلغ التمويل في اطار برنامج الاقراض الارشادي 2.6 مليار دولار ، و حتى 2015 كانت محفظة الاستثمارات للبنك قد بلغت 1.5 مليار دولار .

تأثرت محفظة الاستثمارات بتراجع قطاع السياحة بين 2010 و 2014 ، غير ان القطاع المصرفي التونسي كان يواجه العديد من الصعوبات فيما يخص انخفاض متوسط كفاية راس المال من 11% الى 9.7% نتيجة زيادة نسبة القروض المتعثرة من 12.5% الى 16% في 2014.[1]

نتيجة الاسباب السابقة وسعت تونس شراكاتها مع :الوكالة الالمانية للتعاون الدولي ، و الوكالة النمساوية للتعاون الانمائي و البنك الاوروبي للاستثمار ، بغرض تمويل المشاريع المصغرة .

في المغرب تم تأسيس الهيئة المغربية للاستثمار السياحي تحت اسم " وصال كابيتال "، عبر شراكة بين مؤسسات تتبع الصناديق السيادية في قطر و الامارات و الكويت فضلا عن المغرب ، بهدف استثمار ما بين 2.5 و 4 مليار دولار في المشاريع السياحية .المؤسسات المعنية تشمل" قطر القابضة" و "ابار للاستثمار" التابعة لصندوق ابو ظبي و صندوق الاجيال الكويتي و الصندوق المغربي للتنمية السياحية ، من شان الاموال المستثمرة تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية ضمن رؤية 2020 من قبيل تطوير المرافق العامة و بالتالي النمو الاقتصادي و ايجاد فرص عمل للمواطنين .[2]

استثمارات قطر في المغرب لتمويل السياحة ، شملت عدة اتفاقيات بين الطرفين ، منها انشاء هيئة مشتركة للاستثمار في المغرب و صندوق استثمار مشترك بقيمة 2 مليار دولار ، و ذلك لتمويل المشروعات التنموية

[1] تقرير رسمي لمجموعة البنك الدولي ، ابريل 2016، ص23.
[2] جاسم حسين ، **تقرير استثمارات صناديق السيادة الخليجية في المغرب** ، مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2011،ص 02.

الكبرى . اضف الى فتح التمويل من بنك قطر الدولي الاسلامي و ذلك بتأسيس بنك اسلامي و شركة تامين اسلامية .

كما تتعاون الهيئات الرسمية المعنية في المغرب مع مؤسسات البنك الدولي ، منها مؤسسة التمويل الدولية لتحسين تشغل الشباب في القطاع ، كطرف يقدم الاستشارة و الخبرة ، يستفيد من هذا البرنامج بالمؤسسة الدولية تونس ، مصر و الاردن . و ذلك استجابة لمتطلبات المقاولات في القطاع .

ومن الجدير بالذكر ان مؤسسات التمويل المغربية قد تعجز عن توفير التمويل اللازم ، بسبب مزاحمة القطاع العام، نتيجة ارتفاع العجز الموازني في المغرب بعد ازمة الربيع العربي ، اين توجهت الحكومة الى رفع الرواتب والدعم في المواد الاساسية .

3- التمويل عن طريق السوق المالي :

ادت الاصلاحات الاقتصادية في المغرب في الثمانينات ، الى ضرورة تكييف السوق المالية لتتماشى مع الاوضاع الاقتصادية ، غير ان سوق الاصدار اتصفت بضيق المعاملات ، لحل المشكل ، جاءت بعدها الكثير من الاصلاحات ، حيث نص قانون المالية ل 2001 على منح امتيازات ضريبية للمؤسسات التي تقوم بطرح جزء من رأسمالها للاكتتاب ، حيث تم تخفيض 25 من الضريبة على ارباح الشركات خلال الثلاث سنوات المتتالية التي تلي عملية الادراج .

و في حالة رفع رأس المال بنسبة 20 على الاقل عند دخول البورصة يكون التخفيض الضريبي على الارباح 50[1] . انتهى العمل بهذه التحفيزات سنة 2006 .

اما فيما يخص نشاط بورصة الدار البيضاء ، فإنها استمرت في التطور لتمويل الاقتصاد ، حيث وصل عدد الشركات المدرجة في 2015 الى 75 شركة .بنمو في حجم المعاملات قدره 4.6% ، يمثل الاشخاص المعنويين الاجانب المتعاملين في هذه السوق 12% و الاشخاص الذاتيين الاجانب 0.3% ، أما الاشخاص المعنويين المغاربة فمثلوا 57% من المتعاملين في السوق . و قد تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لانعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة و الجمعية المهنية لشركات البورصة لتسهيل الولوج للسوق المالي.

[1] رشيد هولي ، **مدى فعالية سوق الاوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخوصصة – دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب** -، مذكرة ماجستير ماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر ، 2010-2011، ص 20.

الارقام حول التمويل الذي يحصل عليه قطاع السياحة من هذا السوق غير متوفرة ، غير ان هناك بعض العمليات الهامة منها : اصدار القرض العقاري و السياحي (CIH) لاقتراض سندي ثانوي بمبلغ مليار درهم في 2014[1]. وكان اداء المؤشر القطاعي للفنادق و الترفيه ايجابيا في 2014 (42.4%).

في تونس وعلى الرغم من عراقة السوق المالي في هذه الدولة ، الا انها لم تتمكن من تفعيل التمويل طويل الاجل المسطر له . من حيث النشاط ، ارتفع مؤشر الاسعار و مؤشر الصندوق في 2010 ، كما تطور حجم المعاملات في السوق المالي لتونس ، اذ بلغ بين 2014 و 2015 حوالي 1.2 مليار دولار امريكي .بنمو قدره 19% و بلغت رسملة السوق 9 مليار دولار .[2]

قيام السوق المالي في الجزائر جاء متأخرا ، فقد قامت السطات بوضع شروط قيام سوق مالية في 1990، لتتكون من سوق اولية مكونة من مجموع من البنوك و سوق ثانوي يتم فيها تداول سندات الخزينة ، الا ان الملاحظ ان دور القطاع الخاص في الاستثمار في الاوراق المالية الحكومي يبقى ضئيلا .كما يفوق حجم اسواق سندات الحكومة حجم اسواق الاسهم .

استنادا لما سبق ، يمكن القول ان سوق الدار البيضاء اكثر الاسواق المغاربية نشاطا ، فحتى و ان كان التمويل الذي تتحصل عليه المشروعات السياحية بطريقة مباشرة صغيرا ، الا ان السوق يفتح الباب امام المؤسسات المصرفية المختلفة لزيادة راس المال ، ما قد يوسع من مقدرتها التمويلية ، و بالتالي سيستفيد قطاع السياحة من هذه الحركة ، سواء عن طريق المشاريع الصغرى و المتوسطة او عن طريق دعم استثمارات البنى التحتية .

[1] التقرير السنوي لبورصة الدار البيضاء 2015، ص 22.26. على الرابط الالكتروني :
http://www.casablanca-bourse.com/BourseWeb/UserFiles تاريخ الاطلاع: 2020/6/15.
[2] التقرير السنوي 2015، لبورصة الدار البيضاء ، ص 26 .

المطلب الرابع : البنى التحتية و اسواق العمل

تعتبر البنية التحتية عنصرا اساسيا في بيئة الاعمال و مولدا للوظائف ،حيث يقلص تعزيز البنية التحتية تكاليف الانتاج و يرفع الانتاجية و له اثر ايجابي على مستويات المعيشة على المدى الطويل.

1- واقع قطاع البنية التحتية في الجزائر ، تونس و المغرب

وفقا لدراسة حديثة يمكن لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ان تولد مليوني وظيفة مباشرة و 2.5 مليون وظيفة مباشرة و غير مباشرة ترتبط بالبنى التحتية[1] . اضافة الى احتياجات الاستثمار التي تزداد في قطاعي الكهرباء و النقل .

يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية لتحليل واقع البنية التحتية المتصلة بالنشاط السياحي .

1-1-الانفاق الحكومي الرأسمالي :يمثل الانفاق الحكومي الرأسمالي ، على مشاريع البنية التحتية اهمية كبيرة لاقتصادات الدول من اجل تحريك عجلة الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ، و جذب الشركات الكبيرة للاستثمار بالدول المعنية ، بالتالي تدفق رؤوس الاموال الى الداخل.

ارتفع الانفاق الحكومي الرأسمالي في المغرب و الجزائر بنسب : 11.5% و 4 %عام 2015 على التوالي، للإشارة فان الانفاق الرأسمالي في السعودية هو الاعلى بين الدول العربية ، حيث بلغ في 2015 حوالي 108.8 مليار دولار امريكي .[2]

و قد ساهم ارتفاع سعر النفط ، في انتعاش استثمارات البنى التحتية في الجزائر ، حيث خصصت 210.5 مليار دينار ما بين 2001 و 2004 ، اي 40% من اجمالي الاستثمارات المسطرة و التي قدرت ب 525 مليار دج. فيما خصصت بين 2005 و 2009 ما نسبته 41% من اجمالي الاستثمارات .وقد تقاسمت النسبة حتى 2009 اربع قطاعات اساسية هي : النقل ب 700 مليار دج ، الاشغال العمومية ب 300 مليار دج قطاع الماء : 393 مليار دج، التهيئة الاقليمية : 36.55 مليار دج .

القطاعات الاربع استفادت في اطار برنامج التنمية الخماسي (2010-1014) ، بحصص اخرى من التمويل قدرت بالمجمل ب 8447 مليار دج[3] ، ان هذا النمو المتزايد لاستثمارات البنى التحتي بعكس اهتمام الجزائر

[1] تحسين الاطار القانوني و التنظيمي للاستثمار في البنى التحتية في منطقة حوض لبحر الابيض ا لمتوسط ، تقرير لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ، ص 05.

[2] تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2015 ، مرجع سابق، ص 26.

[3] بيان مجلس الوزراء حول مخطط التنمية الخماسي 2010-2014 ، 24 ماي 2010، ص 2-4.

بتطوير البنى التحتية التي تعد داعما اساسيا في سبيل احداث تنمية شاملة ، و استقطاب اكبر للاستثمارات في مختلف القطاعات الانتاجية الخاصة .

كما رصدت المغرب ، استثمارات ضخمة في البنية التحتية ، حيث انه خلال الفترة 1998و 2002 ، بلغ حجم هذه الاستثمارات 27 مليار درهم ، وصلت بين 2008و 2011 الى 83 مليار درهم ، اما بين 2012و 2016 فبلغت حوالي 117 مليار درهم . القطاعات المستفيدة حسب الفترة الاخيرة كانت : الطرق السيارة و الطرق ب 49.7 مليار درهم ، السكك الحديدية ب 31.7 مليار درهم ، الموانئ 14.2 مليار درهم ، النقل الجوي و المطارات 3.9 مليار ، البناء و الاشغال العمومية 3 مليار درهم [1].

وعلى الرغم من المشاريع الكبرى المعلنة في كل من الجزائر و المغرب ، لا تزال البنى التحتية في دول المغرب متوسطة ، تقرير التنافسية للدول العربية في 2012 ، ابرز تخلف هذه الدول في هذا الميدان الاساسي حيث قدر مؤشر البنية التحتية في الجزائر ب 0.15 و في المغرب ب 0.13 ، اما في تونس فكان 0.18[2] . مقارنة الدول الثلاث ، يبرز تقدم تونس على كل من الجزائر والمغرب ، غيران متوسط المؤشر بين الدول العربية بلغ 0.26 و هي قيمة بعيدة عن انجازات الدول الثلاث .

1-2- مؤشر النقل الجوي و الشحن : يقيس هذا المؤشر حجم الحقائب و الشحن السريع و الحقائب الدبلوماسية التي تنقل في كل مرحلة من مراحل الطيران ، مقاسة بالطن المتري عندما تقطع المسافات بالكيلومترات.

تشير البيانات الى ارتفاع معدل نمو حمولة الشحن الجوي لمجموعة الدول العربية بنحو 11.9% في 2015 مقابل 11.3% في 2014 .اما في مؤشر المطارات و طاقاتها –السلع و كذلك المطارات و طاقاتها من الركاب [3] ، تظهر الجزائر مستوى متدني من طاقات المطارات اذ حصلت على قيمة 0.00 ، و نفس الشيء لتونس ، في حين كانت قيمة المؤشر للمغرب احسن بقليل منهما بقيمة 0.01 في المؤشر الاول ، و 0.02 بالنسبة للمؤشر الثاني .

و استنادا الى مؤشر النقل الجوي الخاص بعدد الرحلات ، فان مطارات المغرب تعد اكبر المطارات من حيث عدد الرحلات ، حيث قدرت في 2019 بأزيد من 91 الف رحل سنويا ، تليها الجزائر ب 76 الف رحلة سنويا و اخيرا تونس ب بحوالي 36 الف رحلة سنويا .

---

[1] وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك، الاوراش و الاصلاحات الكبرى 2012- 2016 حصيلة الانجازات ، وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك ، المملكة المغربية ، ص 20

[2] تحليل واقع التنافسية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، 2012، ص 40.

[3] هما مؤشران فرعيان من مؤشر البنية التحتية الاساسية ، نشر في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2015.

1-3- مؤشر حصة الفرد من استهلاك الكهرباء : يقيس مؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية ما تنتجه محطات الطاقة و محطات التوليد المشترك للطاقة و الحرارة ، مخصوما منه الكميات المفقودة في عمليات النقل و التوزيع و التحويل ، و ما تستهلكه محطات الحرارة و الطاق نفسها [1].

بالنسب لهذا المؤشر تصدرت البحرين مجموعة الدول العربية في 2013 بحصة بلغت نحو 18.7% من اجمالي استهلاك الطاقة للفرد في الدول العربية .اما في دول المقارنة ، فان متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء هو كالتالي : في 2014 بلغ المؤشر 1.363 كيلوواط/ ساعة في الجزائر و 604 كيلوواط / ساعة بالمغرب و 1.455 كيلوواط/ ساعة في تونس .[2]

اما بالنسبة لعمليات انتاج الكهرباء، فان المتوسط العربي بلغ 0.31 ، بالمقابل بلغت قيمة المؤشر في الجزائر تونس و المغرب ما قيمته على التوالي : 0.05، 0.07، 0.04. بذلك تكون تونس الاولى في الترتيب من حيث انتاج الكهرباء بين دول المقارنة .

بالمقابل تعد المغرب الاولى على مستوى دول المقارنة و الدول العربي ككل ، التي اهتمت و تستثمر في مجال الطاقة المتجددة ، فحسب CNUCED برمجت المغرب الوصول الى حصة انتاج 42 بالمئة من متطلبات الطاقة في 2014 . و جاءت تونس في المرتبة الرابعة ببرمجة انتاج 20% ، و اخيرا الجزائر ببرمجة انتاج 15% من الطاقة كطاقة متجددة .[3]

انتاج الطاقة (المنتجات الاولية) في تونس بلغ في 2005 – 274 بيتاجول ، و في 2010 وصل الى 341 بيتاجول ، انخفض في 2017 ليصل الى 274 بيتاجول ، نصيب الفرد من إمدادات الطاقة في تونس كان حسب السنوات المذكورة : 35 جيجاجول ، 40 جيجاجول ، و 40.8 جيجاجول في 2017 اي لم يزدد نصيب الفرد التونسي من الطاقة خلال السنوات 12 المذكورة .في الجزائر ، بلغ الانتاج 7534 بيتاجول في 2005 ، 6200 في 2010 ، 5900 في 2017 ، نصيب الفرد من الطاقة بلغ بالمقابل : 48 جيجاجول ، 46 جيجاجول ، 55 جيجاجول في 2017[4] .

---

[1] Organisation mondiale du tourisme : www.omt.org le 15/6/2020.

[2] بيانات البنك الدولي على الرابط: data.albankaldawli.org

[3] Les partenariats public-privé dans la région MENA-manuel pour les décideurs publics, OCDE ,ISMED (investment security in the mediterranean support programme , P87.

[4] كتيب الاحصاءات العالمية ، طبعة 2017، العدد 41، الامم المتحدة ،2017، ص 110-115-242 على الرابط الالكتروني : https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/AR-world تاريخ الاطلاع: 2020/6/15.

اما في المغرب ، فقد بلغ انتاج الطاقة 72 بيتاجول في 2005 ، 81 في 2010، 78 بيتاجول في 2017 . و هو اقل حجم انتاج على مستوى دول المقارنة ، نصيب الفرد من الطاقة كان : 20 جيجاجول في 2005، 23 جيجاجول في 2010 و 2017 و هو الاقل ايضا على مستوى دول المقارنة .

1-4- مؤشر مصادر المياه المحسنة : يشير المؤشر الى مدى امكانية الوصول الى مصادر المياه المحسنة للشرب ، كنسبة مئوية الى السكان الذين يستخدمون مصادر مياه الشرب . تشمل مصادر مياه الشرب المحسنة المنقولة بالأنابيب الى المباني و غيرها من المصادر .

احصاءات البنك الدولي ، تشير الى قدرة الدولة على استغلال المياه العذبة ، و ليس الى ما يتوفر في الدولة من مخزونات للمياه ، و في ذلك اشارة الى حجم الاستثمارات في استغلال المياه مختلفة المصدر و تحويلها للاستعمال . ففي 2012 اشار مؤشر نسبة السكان الذين تتاح لهم الحصول على المياه العذبة المحسنة الى تفوق المغرب بنسبة عالية مقارنة بتونس و الجزائر ، كذلك الحال في مؤشر نسب السكان الذين تتاح لهم المياه العذبة من مصدر محسن في المناطق الريفية ، حيث ان النسبة في المغرب 99 بالمئة ، تونس ب 100 بالمئة ، و الجزائر اخيرا ب 80 بالمئة .

موقع الجزائر من المؤشرات السابقة ينعكس ايضا في مؤشرات اخرى ، كنصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة و نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة ، حيث ان المغرب و تونس تتوفران على بنية تحتية احسن من الجزائر بهذا الخصوص ، اذ بلغت النسب في المؤشر الاول في المغرب 905 و 393 في تونس مقابل 298 في الجزائر .و تتفوق الجزائر في المؤشر الثاني – نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة – ، مسجلة 95% مقابل 90% في تونس و 70% في المغرب [1].

1-5- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات :

يقصد بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات جميع انواع التكنولوجيا المستخدم في تشغيل و نقل و تخزين المعلومات في شكل الكتروني ، و تشمل تكنولوجيات الحاسبات الالي ووسائل الاتصال و شبكات الربط و اجهزة الفاكس و غيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات .

[1] La banque mondiale : « données , infrastructures »2014 : http://données.banquemondiale.org/pays le 15/6/2020.

استفادت دول عدة من تطوير شبكة الاتصالات ، ففي جامايكا ادى تحسين هذا القطاع الى غزو سوق الولايات المتحدة في مجال توفير الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصال ، و الى توفير خدمات اخرى ذات قيم مضافة عالية تشمل : البحث و التطوير ووضع واختبار البرامج الحاسوبية ، ما ادى الى استفادة قطاعات اخرى منها السياحة[1] .

من جهة اخرى ، ان ضعف هذه الخدمات يعتبر عائقا في مناطق اخرى، في وجه تدفق لاستثمار الاجنبي المباشر في السياحة ، الخدمات المالية و الخدمات الطبية في ليسوتو و النيبال مثلا .اذ ان سعي البلدان الى تنمية صناعة السياحة غالبا ما يواجهه قصور في البنية التحتية للسياحة ، ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف النقل و الى تدني نوعية الخدمات السياحية ، الامر الذي يعيق اقامة روابط امامية و خلفية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى.

اولا–خطوط الهاتف الثابت : انتقلت خطوط الهاتف الثابت في الجزائر من 1.76 مليون خط في 2000 الى 3 ملايين خط في 2008، ليصل في 2015 الى 3500 الف مشترك ، وقد تراجع الاشتراك لصالح خطوط الهاتف النقال . في تونس انتقل عدد المشتركين في الهاتف الثابت من 13605.4الف في 2011 الى 15092.5 الف في 2015 .

ثانيا: الكثافة الهاتفية الاجمالية (ثابت + جوال) لكل 100 ساكن : في 2014 بلغت النسبة في تونس 137.3 . و بلغ عدد الحواسيب لكل 100 ساكن في نفس العام 21.2 ، نسبة الاسر المجهزة بحاسوب بلغ 33.1 .اما في الجزائر فقد وصل عدد المشتركين الى 46.39 مليون مشترك .

ثالثا: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال : يمكن استخدام هذا المؤشر لرصد وضعية البنية التحتية في هذا المجال ، حيث ان رصيد الجزائر ضمن هذا المؤشر للعامين[2] 2013 و 2014 كان 24.3 نقطة و 45.9 نقطة ، في تونس لذات الفترة قدرت النقاط ضمن المؤشر : 29.5نقطة و 33.8 نقطة ، ما يعني تصدر الجزائر فيما يخص البنية التحتية العامة في تكنولوجيات المعلومات و الاتصال ، الا ان اللافت ان باقي المؤشرات في المجال كانت لا تعكس حجم البنية التحتية ، فمثلا : عدد النقاط التي حازت عليها الجزائر فيما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في 2013 كان 25.5 ، في حين كان 47.7 لتونس ، المشاركة الالكترونية عبر الانترنيت في 2014 : للجزائر 5.3 و لتونس 36.8 ، من الواضح تراجع الاستخدام في 2014 في الجزائر ، ما يعطي لتونس صدارة في استخدام و توفير هذ التكنولوجيات .

---

[1] التجارة و الخدمات و التنمية : التحديات التنظيمية و المؤسسية ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، فبراير 2013، ص 05.

[2] بوجحيش خالدية ، أ.د البشير عبد الكريم ، **دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير مخرجات الابتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس)** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 17 ، السداسي الثاني 2017، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص 172.

2- تنظيمات اسواق العمل

تعد دول المغرب العربي ، من الدول التي تتوفر على اليد العاملة ، كما تنخفض تكلفة العمل في دول مثل الجزائر ، تونس و المغرب مقارنة بدول الاتحاد الاوروبي ، غير ان العديد من المشاكل مازالت تعيق المجال لدعم التنافسية السياحية .

وصل اجمالي اليد العاملة في المغرب و الجزائر في 2019 الى اكثر من 12 مليون عامل ، و كان في تونس بحدود 4 مليون عامل .غير ان ترتيب دول المقارنة ضمن مؤشر تنافسية السفر و السياحة الخاص بالموارد البشرية و سوق العمل كان كالاتي .

الجدول رقم (3-16): ترتيب الجزائر ، تونس و المغرب ضمن مؤشر تنافسية السفر و السياحة ل 2015 و 2017 (مجال الموارد البشري و سوق العمل)

الترتيب	ترتيب 2015	ترتيب 2017
الجزائر	109	87
تونس	87	109
المغرب	109	87

المصدر: تقارير تنافسية السياحة و السفر للدول العربية 2015، 2017.

يبين الجدول اعلاه وضعية سوق العمل في الجزائر و المغرب ، حيث تعاني الدول الثلاث من انخفاض في الانتاجية و التدريب اللازم ، حيث لا توزع راس المال البشري بشكل يضمن الحصول على اعلى مستويات انتاجية ، كما لا تزال الاجور متباينة بين القطاعات و الافراد .

بالنظر الى تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فان سوق العمل في الجزائر ، تونس و المغرب يواجه التحديات التالية :

أولا :انخفاض المهارات و التدريب لليد العاملة

يمثل هذا التحدي واقعا في دول المغرب العربي ، كما تفتقر برامج التدريب للترويج و التمويل و التنسيق ، حيث وضعت الدول الثلاث برامج لتطوير جانب العرض من العمالة عن طريق التعليم التقني و التدريب و المهن ، و ذلك من اجل تحفيز الطلب ، غير ان الاستثمار الخاص يواجه الاعباء الضريبية للإبقاء على تنافسيته، لذلك قامت تونس بفرض ضريبة على الشركات تتناسب مع قيم الرواتب الموزعة و تساهم هذه

الضرائب في تمويل جزء من التدريب ، و تقوم الدولة ضمن صندوق الادماج و التأهيل الذي أسس في 1990 بتقديم دعم لصالح الشركات التي تنفذ برامج التدريب .

ثانيا : المرونة غير الكافية لتشريعات سوق العمل

تضغط التشريعات السلبية على الطلب خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور ، و هو ما يساهم بدوره بتفضيل العمل في القطاع العام بدلا من القطاع الخاص ، خاصة في الفئات العمرية بين 15 و 24 سنة .

ثالثا: الاثار السلبية لقلة المعلومات عن سوق العمل

يمس هذا التحدي طالبي و عارضي العمل في الاسواق الثلاث ، حيث لا تتوفر المعلومات الكافية لعارضي العمل حول المؤهلات و شروط العمل في بعض النشاطات .

خلال تحليلنا لمدى استقرار المؤشرات الكلية الاقتصادية في الجزائر ، تونس و المغرب اتضح ان الدول الثلاث عرفت مرحلتين بهذا الخصوص : مرحلة الاستقرار التي كانت خلال الفترة الاولى من الدراسة 2000-2009 ، حيث كانت تدفقات الاستثمار الاجنبي مرتفعة نسبيا في الدول الثلاث ، نتيجة الفوائض المسجلة في بعض الدول المستثمرة ، و المرحلة الثانية من 2009 الى 2019 ، اين عرفت هذه المرحلة تأثيرا للازمة المالية و ازمة الربيع العربي على الاقتصاد التونسي بالخصوص ، حيث ادى عدم الاستقرار الامني الى خسائر في قطاع السياحة و تعثرا في القروض و ارتفاعا للدين العام .اما المغرب و الجزائر فقد كانت النتائج متباينة ، حيث حافظت كلتاهما على مؤشرات كلية حسنة ، و حاولت الرفع من الاستثمار بتوسيع التحفيزات الضريبية و الجمركية ، ما ادى الى ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع السياحي بالمغرب خلال الفترة المذكورة .

خلاصة الفصل

يعتبر الاقتصاد المؤسسي ان المؤسسات باختلاف انواعها ووظائفها تعمل على خفض تكاليف المعاملات ورفع كفاءة الاسواق و تحقيق النمو المستدام في حال كانت قوية ، و ذلك عن طريق العلاقة المباشرة بين العوامل المؤسساتية كحماية حقوق الملكية ،الاستقرار السياسي و الامني ، فعالية السياسات الحكومية ، مستويات الفساد و المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار و النمو .الدراسات المعروضة بينت الاثر المباشر و الايجابي ايضا للعوامل المؤسساتية على الاستثمار الاجنبي المباشر في النشاط السياحي تحديدا .

تحليل واقع البيئة المؤسساتية في الجزائر ، تونس و المغرب ، كان وفقا للمجالات التالية :

اولا : مجال المعاملة القانونية ، حيث تبين عدم استقرار الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، بناءا على القواعد التي تم وضعها في السنوات 2009 و بعدها، و التي من شانها تنظيم علاقة المستثمر الاجنبي بالوطني ، كما لم يوضح المشرع الجزائري طرق اكتساب العقار السياحي من قبل الاجانب لغرض الاستثمار، و اكتفى بعرض بعض الاليات التي تغيرت اكثر من مرة طول فترة الدراسة ، يضاف الى ذلك بطء حركة الاتفاقات الدولية الهادفة الى حماية المستثمرين و منع الازدواج الضريبي .

ثانيا: مجال الاجراءات الادارية ، فعلى الرغم من عدد الاصلاحات التي مست مناخ الاعمال بهذا الخصوص ما يزال عدد و تكلفة الاجراءات في الجزائر مرتفعا بالنسبة الى دول المقارنة ، بالأخص ب : تسجيل الملكية الحصول على الائتمان ، دفع الضرائب ، انفاذ العقود ، تسوية حالات الاعسار .

ثالثا: مجال الاستقرار السياسي و الامني و فعالية السياسات الحكومية ، لم تسجل الجزائر تحسنا ملحوظا في هذا المجال.

رابعا : مجال التحفيزات على الاستثمار ، حيث تمكنت الدول الثلاث من الحفاظ على مؤشرات اقتصادية كلية مقبولة بالرغم من اثر تذبذبات اسعار النفط ، كما وسعت نطاق الامتيازات الضريبية و الجمركية الممنوحة للقطاع السياحي .

الفصل الرابع

المعوقات المؤسساتية للاستثمار السياحي

دراسة قياسية خلال الفترة

2020-2000

لمعرفة مدى اثر المتغيرات المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر السياحي في الدول محل الدراسة : الجزائر ، تونس و المغرب، سنعتمد في هذا الفصل على دراسة قياسية تسمح لنا بتقدير معالم نموذج يضم مجموعة من المتغيرات المؤسساتية و التي اعتبرتها الدراسات الاقتصادية اهم المحددات المؤسساتية للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد و هي : متغير التنافسية العالمية – مؤشر المؤسسات ، متغير الحرية الاقتصادية ، متغير سهولة الاعمال ، متغير السيطرة على الفساد ، متغير سيادة القانون ، متغير نمو الناتج المحلي الاجمالي .

تسمح المتغيرات المستقلة المدروسة بقياس مختلف العوامل المؤسساتية التي يمكن ان تؤثر على قرارات الاستثمار السياحي ، حيث يركز مؤشر المؤسسات على نطاق تأثير المؤسسات العامة من خلال حقوق الملكية و حقوق الملكية الفكرية ، الاخلاق و الفساد المتعلق بتحويل الاموال العامة و استقلالية القضاء ، كفاءة الانفاق الحكومي ، و الامن . اما مؤشر الحرية الاقتصادية فيركز على مدى توفر التسهيلات اللازمة للسياسة التجارية و فاعلية السياسة النقدية ووضع القطاع المصرفي و التمويل ، الاقتصاد غير الرسمي و العبء المالي للدولة . اما المتغيرات المتبقية فهي تتناول سهولة و تكلفة اجراءات بدء المشاريع و السيطرة على الفساد .

سيتم تحليل النماذج القياسية للدول الثلاث كمرحلة اولى، ثم في مرحلة ثانية اجراء مقارنة بين نتائج الدراسات القياسية الخاصة بكل دولة . و عليه سيتم تقسيم الفصل كالاتي :

المبحث الأول : الدراسة القياسية لأثر العوامل المؤسساتية على الاستثمار السياحي في الجزائر.

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر العوامل المؤسساتية على الاستثمار السياحي في تونس .

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر العوامل المؤسساتية على الاستثمار السياحي في المغرب.

المبحث الأول : الدراسة القياسية لأثر العوامل المؤسساتية على الاستثمار السياحي في الجزائر

يتكون النموذج من متغير تابع و ستة متغيرات مستقلة سيتم عرضها في المطلب الاول .كما سيتم قياس المحددات باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) او ما يسمى بمنهجية اختبارات الحدود (Bounds Testing Methodology) المطورة من قبل الامريكيين" Pesaran and Shin" عام 2001.

يمكن تطبيق المنهجية بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) او متكاملة من الدرجة I(1) ، و تجنبا للنتائج المضللة يشترط هذا الاختبار ان لا تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية او اكثر لان القيمة الحرجة لاختبار فيشر (F. statistic) المحسوبة بواسطة Pesaran لا يمكن تطبيقها، بسبب افتراضات المنهج .

كما ان نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما اذا كان حجم العينة صغير ، عكس اختبارات التكامل المشترك التي تتطلب ان يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج اكثر كفاءة ، كما يساعد استخدامه على تقدير مكونات الاجلين الطويل و القصير في نفس الوقت ، و ازالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي و المتغيرات المحذوفة ، هذا و يتم استخدام المنهجية على مراحل :

- المرحلة الاولى : التحقق من وجود تكامل متزامن اولا بين المتغيرات محل الدراسة .
- المرحلة الثانية : في حالة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، يتم تقدير معادلة الاجل الطويل .
- المرحلة الثالثة : تقدير معادلة الاجل القصير .

المطلب الأول : عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة للنموذج

يتكون نموذج الدراسة من متغير تابع هو اجمالي الاستثمار السياحي ، و ستة متغيرات مستقلة هي مؤشر المؤسسات العامة ، مؤشر اداء الاعمال ، مؤشر الحرية الاقتصادية ، مؤشر السيطرة على الفساد ، مؤشر سيادة القانون و مؤشر نمو اجمالي الناتج المحلي .

1-المتغير التابع : تكون قيمتها محددة في اطار علاقة النموذج ، كما يقع عليها تأثير المتغيرات المستقلة ، يتمثل المتغير التابع في هذه النموذج في اجمالي الاستثمار السياحي، وذلك لتعذر الحصول على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر السياحي للسنوات محل الدراسة و المشار لها ب (IT)، الوحدة المستعلمة هي مليار دولار امريكي ، استنادا الى الاحصاءات المقدمة عن اطلس بيانات العالم .

2- **المتغيرات المستقلة** : تحدد هذه المتغيرات تركيب النموذج ، تكون قيمتها محددة خارج اطار النموذج ، بحيث ان لها تأثيرا في الظاهرة محل الدراسة القياسية دون ان تتأثر بها ، تشمل المتغيرات المستقلة للنموذج ستة (06) من المؤشرات المكونة للبيئة المؤسساتية و هي :

- ✓ **مؤشر التنافسية العالمية الخاص بالمؤسسات العامة المشار اليه بالرمز(INS)**، وحدة المتغير تتراوح بين 01 و7 ، بالاستناد الى الاحصاءات الواردة عن تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2006 و من 2010 الى 2018 أ ما البيانات التي لم تتوفر في التقارير فقد تم احتسابها بناء على متوسط قيم السنوات الاخرى .
- ✓ **مؤشر سهولة اداء الاعمال الشمار اليه بالرمز (DB)**، وحدة المتغير تتراوح بين 1 و100 ، بالاستناد الى الاحصاءات الواردة عن البنك العالمي .
- ✓ **مؤشر الحرية الاقتصادية المشار اليه بالرمز (EF)** ، وحدة المتغير بين 1 و 100 درجة ، بالاستناد الى الاحصاءات الواردة عن اطلس بيانات العالم .
- ✓ **مؤشر السيطرة على الفساد المشار اليه بالرمز (CC)** ، وحدة المتغير بين 2.5-و 2.5 استنادا الى مؤشر الحوكمة للبنك الدولي .
- ✓ **مؤشر سيادة القانون المشار اليه بالرمز(RL)** ، وحدة المتغير بين 2.5- و 2.5 ، استنادا الى مؤشر الحوكمة للبنك الدولي .
- ✓ **نمو اجمالي الناتج المحلي المشار اليه بالرمز (GDP)** ، وحدة المتغير نسب مئوية ، استنادا الى الاحصاءات الواردة عن اطلس بيانات العالم.

-النموذج المستخدم :

$$IT = \propto_0 + \propto_1 INS + \propto_2 EF + \propto_3 DB + \propto_4 CC + \propto_5 RL + \propto_6 GDP + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

3- دراسة احصائية وصفية لمتغيرات النموذج

يسمح الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بمعرفة اهم المؤشرات الاحصائية التي يمتاز بها كل متغير ، نوضح هذه المؤشرات في الجدول ادناه.

جدول رقم (4-1): أهم مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المؤشرات / المتغيرات	IT	CC	DB	EF	GDP	INS	RL
Mean	1.576190	-0.61428	46.83333	52.95238	3.171429	49.37143	-0.78571
Median	1.800000	-0.60000	46.80000	53.20000	3.200000	50.00000	-0.80000
Maximum	2.300000	-0.50000	49.10000	61.00000	7.200000	51.40000	-0.60000
Minimum	0.300000	-0.90000	44.00000	44.70000	0.800000	44.40000	-1.20000
Std.Dev	0.559379	0.115264	1.821355	4.674678	1.666776	1.810012	0.131475
Skewness	-1.22990	-1.32325	-0.41968	-0.21152	0.617589	-1.95568	-0.21462
kurtoisis	3.293855	4.316857	1.768775	1.857443	3.075886	5.281260	5.930845
observations	21	21	21	21	21	21	21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

نستنتج من المخرجات اعلاه ما يلي :

بلغ المتوسط الحسابي للاستثمار السياحي 1.5 مليار دولار، و ذلك لارتفاع الاستثمار في المرحلة الثانية من فترة الدراسة، القيم الاحتمالية لاختبار Jarque– Berra كانت اكبر من 0.05 و بالتالي فان السلسلة الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي ، باقي المتغيرات كان معظمها(حسب نفس الاختبار) لا يتبع التوزيع الطبيعي .

المطلب الثاني : تقدير النموذج و تحليل النتائج

لغرض النمذجة في مرحلة قادمة سنقوم بدراسة استقرارية المتغيرات المركبة للنموذج ، حيث نقوم بتطبيق الاختبار الاكثر استخداما في فحص جذر الوحدة و هو اختبار ديكي- فولر المطور(ADF).

1- دراسة استقرارية سلسلة اجمالي الاستثمار السياحي :

من اجل الكشف عن خواص السلسلة الزمنية للمتغير المدروس ، نقوم بتطبيق اختبار ديكي-فولر المطور ، النتائج ملخصة في الجدول الاتي :

جدول رقم (4-2): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير(IT)

اسم المتغير	عند المستوى:I(0)			عند الفرق الأول:I(1)			القرار
	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	
It	الثاني	-2.5930	0.1108	الأول	-2.5322	0.0144	I(1)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

ما يمكن ملاحظته من خلال الاختبار أن احصائية "ADF" تشير الى وجود جذر الوحدة عند المستوى لمتغير اجمالي الاستثمار السياحي ، لكن بعد إجراء الفرق الأول للمتغير المدروس ثم إعادة إجراء الاختبار من جديد عندئذ استقر المتغير عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%.

2- دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات المستقلة

نطبق نفس الاختبار على سلاسل المتغيرات المستقلة المختارة و هو اختبار ديكي فولر المطور ، النتائج نلخصها في الجدول الاتي :

جدول رقم (4-3): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة

اسم المتغير	عند المستوى:I(0)			عند الفرق الأول:I(1)			القرار
	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	
CC	الثاني	-4.0123	0.0065	–	-	-	I(0)
DB	الثاني	-2.0667	0.2587	الثاني	-4.6659	0.0001	I(1)
EF	الثالث	-3.4650	0.0710	الاول	-5.3969	0.0001	I(1)
GDP	الثالث	-3.0691	0.0691	الاول	-7.1163	0.0000	I(1)
INS	–	-	-	الاول	-6.1253	0.0000	I(1)
RL	الثالث	-7.4633	0.0000	–	-	-	I(0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

الملاحظ من النتائج اعلاه استقرار معظم السلاسل عند الفرق الاول ، اي وجود جذر الوحدة عند المستوى لجميع التغيرات باستثناء السيطرة على الفساد و سيادة القانون ، اللذان كان مستقرين عند المستوى (0)I، المتغيرات الاخرى و المتمثلة في اداء الاعمال ، الحرية الاقتصادية ، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و المؤسسات ثم اجراء الفرق الاول لها ثم اعادة الاختبار من جديد ، لتستقر عند الفرق الاول عند مستوى معنوية 1%.

من خلال نتائج استقرارية متغيرات الدراسة يتضح لنا امكانية تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) . بصفة عامة نكتب نموذج (ARDL)على النحو التالي:

تمثل Δ الفروق الاولى للمتغيرات ، k,m تمثل الابطاء الزمني (Lags) للمتغيرات ، ε حد الخطأ العشوائي .

$$\Delta Y_t = c + \lambda Y_{t-1} + B.X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{1,i}.\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_{2,i}.\Delta X_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

يشير المجموع الاول الى الإبطاء الاول لمتغيرات الدراسة عند المستوى ، و هو يمثل معلومات الاجل الطويل (علاقة طويلة الاجل) .

يشير المجموع الثاني الى إبطاءات المتغير التابع عند الفرق الاول و هو يمثل معلومات الاجل .

يشير المجموع الثالث الى إبطاءات المتغيرات المستقلة عند الفرق الاول و هو يمثل معلومات الاجل .

من خلال النموذج العام لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة نعرف نموذج الدراسة وفق المنهجية على النحو التالي :

$$\begin{aligned}\Delta IT_t = {} & c + \Delta IT_{t-1} + \beta_1 INS_{t-1} + \beta_2 EF_{t-1} + \beta_3 DB_{t-1} + \beta_4 CC_{t-1} + \beta_5 RL_{t-1} \\ & + \beta_6 GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{1,i}\, \Delta IT_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_{2,i}\, \Delta INS_{T-1} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_3\, \Delta EF_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{k} \alpha_4 \Delta DB_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_5 \Delta CC_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_6 \Delta RL_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_7\, \Delta GDP_{t-i} \\ & + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(3)\end{aligned}$$

3- دراسة علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Teste)

بهد اجراء اختبارات الإستقرارية لمتغيرات النموذج (اجمالي الاستثمار السياحي ، اداء الاعمال ، الحرية الاقتصادية ، المؤسسات ، معدل النمو) كانت غير مستقرة عند المستوى ، في حين كانت مستقرة عند الفرق الاول ، و هذا ما يدل على انها غير متكاملة من نفس الدرجة ، يقودنا هذا الى القيام باختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Teste).

تعتمد اختبارات الحدود على احصائية F.statistic و t.statistic ، حيث يكون القرار بوجود علاقة التكامل المشترك اذا كانت القيمة الاحصائيتين اكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة I(1)، في حين اذا كانت اقل من الحد الادنى I(0) فهذا يعني انه لا توجد علاقة تكامل مشترك ، اما في حال كانت بينهما فان القرار غير محسوم.

لكن قبل اجراء الاختبار يجب تقدير النموذج اولا ثم تحديد فترات الابطاء المناسبة او المثلى ، و ذلك بالاعتماد على معيار (AIC) akaike infocriterion.حيث تبين من خلال هذا المعيار ان النموذج ARDL(1,1,1,0,1,1,1) هو النموذج الامثل ، اي ابطاء واحد لكل من الاستثمار السياحي، السيطرة على الفساد، اداء الاعمال ، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، المؤسسات ، سياد القانون ، و ابطاء 0 للحرية الاقتصادية . حسب ما هو مبين في الشكل الموالي :

شكل رقم (4-1): عدد الفجوات لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

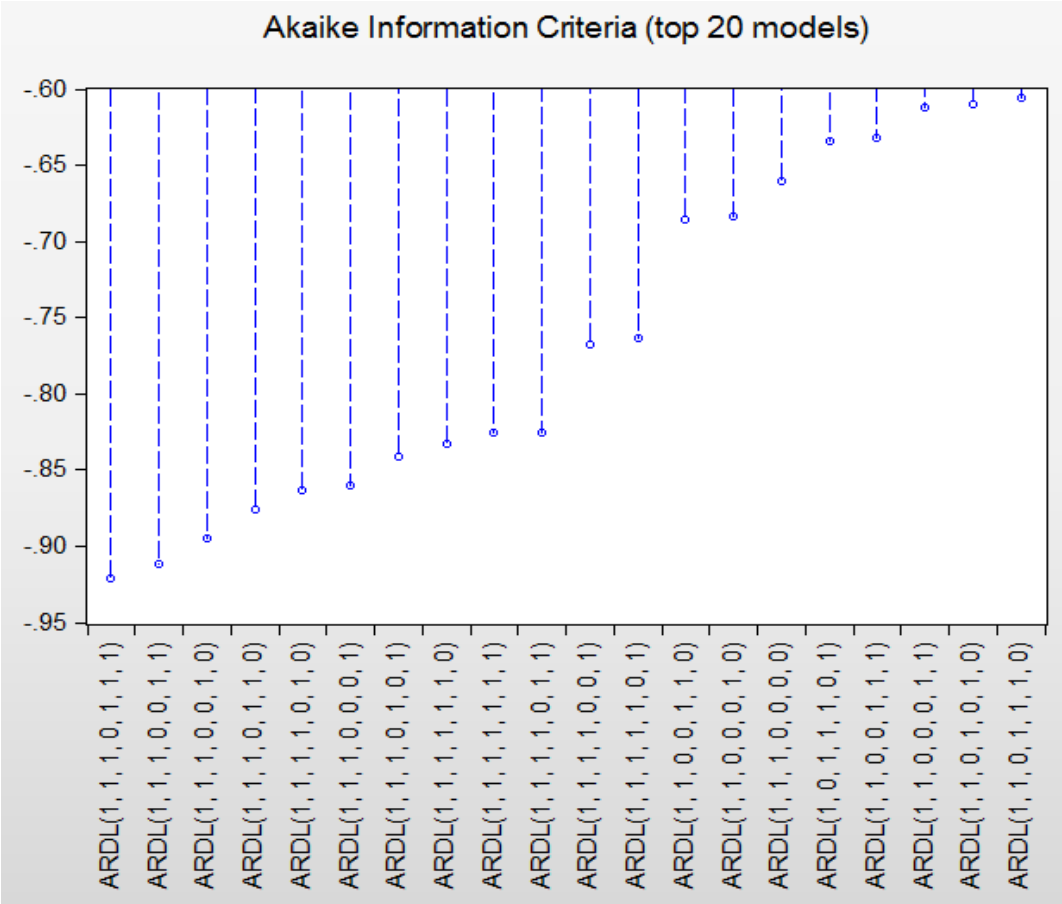

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

جدول رقم (4-4): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL)

Dependent Variable: IT				
Method: ARDL				
Included observations: 20 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lags, automatic): CC DB EF GDP INS PL				
Selected Model: ARDL(1, 1 ,1,0,1,1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IT(-1)	0.627406	0.146832	4.272939	0.0037
CC	0.845463	0.396836	2.130508	0.0706
CC(-1)	0.817960	0.398026	2.055045	0.0789
DB	-0.025465	0.032620	-0.780666	0.4606
DB(-1)	-0.042512	0.023275	-1.826524	0.1105
EF	-0.016424	0.014304	-1.148187	0.2886
GDP	0.028678	0.041856	0.685150	0.5153
GDP(-1)	-0.036548	0.040591	-0.900379	0.3978
INS	0.019858	0.035232	0.563620	0.5906
INS(-1)	-0.033116	0.028204	-1.174173	0.2787
RL	0.495317	0.865722	0.572143	0.5851
RL(-1)	0.464790	0.444380	1.045928	0.3304
C	7.153527	2.074778	3.447852	0.0107
R-squared=0.972073		Durbin-Watson stat=2.822459		
Adjusted R-squared=0.924197		Prob(F-statistic)= 0.000279		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان معامل التحديد المصحح adjusted-Rsquared بلغ 0.92. بالتالي فان المتغيرات المستقلة تفسر 92% المتغير التابع ، كما لوحظ ان المتغير الاكثر تفسيرا لإجمالي الاستثمار السياحي هو السيطرة على الفساد ، حيث قدر معامل تفسيره ب 0.81.و الباقي يعزى لعوامل اخرى.

جدول رقم (4-5): نتائج اختبارات الحدود (Bounds Teste)

ARDL Bounds test		
Sample :20012020		
Included observations :20		
Null hypothesis : no long-run relationships exist		
Test statistic	value	k
F.statistic	**4.815706**	6
Critical value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1Bound
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يوضح الجدول اعلاه ان قيمة F-statistic تساوي 4.81 و هي اكبر من الحد العلوي I(1) عند مستوى معنوية 10 %، بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) .

الجدول رقم(4-6) : نتائج علاقة طويلة الاجل لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

ARDL cointegrating and long run form				
Dependent variable :IT				
Selected model : ARDL(1,1,1,0,1,1,1)				
Cointegrating Form				
Variable	coefficient	Std.error	t-statistic	Prob
D(CC)	0.814603	0.2885133	2.885133	0.0235
D(DB)	-0.025074	0.014442	-1.736193	0.1261
D(EF)	-0.018686	0.0114462	-1.292045	0.2374
D(GDP)	0.028494	0.0142289	1.994056	0.0864
D(INS)	0.020516	0.014790	1.387149	0.2080

D(RL)	0.512100	0.217210	2.357628	0.0505
CointEq(-1)	-0.371872	0.041921	-8.870728	0.0000
Cointeq=IT-(4.4644*CC-0.1824*DB-0.0441*EF-0.0211*GDP-0.0356*INS+2.5768*RL+19.1992)				
Long Run coefficients				
Variable	coefficient	Std.error	t-statistic	Prob
CC	4.464438	1.756534	2.541617	0.0386
DB	-0.182442	0.114903	-1.587794	0.1564
EF	-0.044079	0.041096	-1.072602	0.3190
GDP	-0.021122	0.157542	-0.134069	0.8971
INS	-0.035584	0.113838	-0.312581	0.7637
RL	-2.576815	2.604982	0.989187	0.3555
C	19.199244	10.626390	1.8067551	0.1138

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

تشير قيمة معامل حد الخطأ الى القيمة (0.37-) و هي معنوية عند مستوى 1%، بالتالي هناك تصحيح من المدى القصير الى المدى الطويل بسرعة تصل الى 37 بالمئة.

يلاحظ من الجدول الاول اعلاه ما يلي :

- في الامد القصير ، معاملات المتغيرات : السيطرة على الفساد، نمو الناتج المحلي الاجمالي ، سيادة القانون ، معنوية عند مستوى دلالة 5 %و 10 % ، اي ان المتغيرات GDP,RL, CC تؤثر ايجابا على اجمالي الاستثمار السياحي في الجزائر .حيث ان زيادة مؤشر السيطرة على الفساد بوحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار السياحي بمتوسط 1.45 مليار دولار .كما ان زيادة GDP بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة متوسطها 3.6 مليون دولار ، اما مؤشر سيادة القانون ، فان زيادة المؤشر بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة قدرها.0.5.مليار دولار .

-معاملات المتغيرات DB ,EF, INS ليست معنوية ، كما اثرها سالب على الاستثمار السياحي (باستثناء معامل متغير المؤسسات) .

و يلاحظ من الجدول الثاني اعلاه :

- المعاملات غير معنوية في الاجل الطويل (باستثناء السيطرة على الفساد) ، اي ان اثرها ضعيف على الاستثمار السياحي في المدى الطويل.
- عند مستوى معنوية 5% ، معامل CC معنوي و له اثر ايجابي على تغيرات المتغير التابع ، اي ان تحسن مؤشر السيطرة على الفساد يؤدي الى زيادة الاستثمار السياحي في الجزائر . او بمعنى اخر ان تراجع المؤشر بوحدة واحدة في المؤشر ستؤدي الى خسار قدرها 0.9 مليار دولار كاستثمار سياحي سنويا.
- النتيجة المتحصل عليها مقبولة من الناحية الاحصائية و الاقتصادية ، حيث يؤثر الفساد على قرارات الاستثمار في القطاع على المدى الطويل ، و هو ما تؤكده الدراسات الاقتصادية (دراسة Kaufman و Laporta) ، غير ان باقي العوامل لم تكن معنوية ، فحسب نتائج الجدول لا يؤثر نمو الناتج المحلي الاجمالي و المؤسسات ، سيادة القانون ، الحرية الاقتصادية ، اداء الاعمال بشكل ضعيف على قيمة الاستثمار السياحي على المدى الطويل، يمكن تفسير ذلك بحساسية هذا النوع من الاستثمارات الى تكلفة المعاملات و التي تتأثر بشكل كبير بمستويات الفساد و عدم استقرار التشريع فيما يخص العقار السياحي .

4- الاختبارات التشخيصية

❖ **اختبار Jarque-Berra** :يمكن هذا الاختبار من معرفة ما اذا كانت الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي ام لا ، حيث تنص فرضية العدم على ان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي .

بإجراء الاختبار تبين ان قيمة احتمال تحقق الفرضية الصفرية اكبر من مستوى 0.05 اي p_value=0.71>0.05 ، بالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تشير الى ان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي . النتائج مبينة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (4-2):نتائج اختبار Jarque-Berra

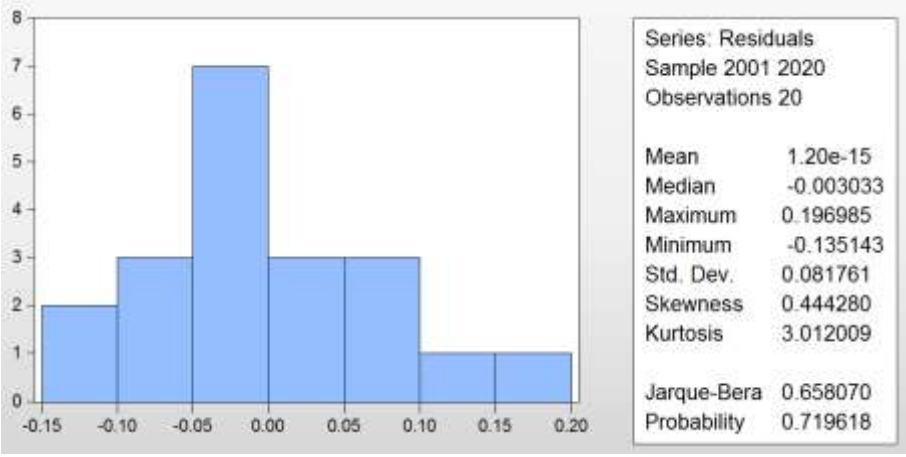

المصدر: نتائج برنامج Eviews 9

❖ **اختبار عدم تجانس التباين في الاخطاء العشوائية :**

للكشف عن ما اذا كان هناك مشكلة في تجانس تباين الاخطاء العشوائية نقوم بالاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، نتيجة الاختبار كشفت اشارت الى ان القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من 0.05 (Prob.chi-square=0.14) ، بالتالي نقبل الفرضية الصفرية اي لا يوجد مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء العشوائية .(انظر الملحق رقم 4).

❖ **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

بإجراء اختبار الارتباط الذاتي بواسطة برنامج eviews ، تبين ان قيم الارتباط عبر 12 ابطاء تتناقص تدريجيا من 0.41الى 0.12 كما كانت القيم الاحتمالية ل Q sta اكبر من 0.05، بالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .(انظر الملحق رقم4)

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر المتغيرات المؤسساتية على الاستثمار السياحي في تونس

بعد إجراء اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة " حالة تونس" ، تبين ان المنهجية المستعملة في هذه الحالة ايضا ستكون منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) او ما يسمى بمنهجية اختبارات الحدود (Bounds Testing Methodology) . و عليه سنتبع نفس الخطوات في التحليل .

المطلب الاول : الدراسة الاحصائية لمتغيرات النموذج

1- النموذج المستخدم

المتغيرات المستخدمة لدراسة حالة تونس هي : اجمالي الاستثمار السياحي (متغير تابع) ، الحرية الاقتصادية ، المؤسسات ، اداء الاعمال ، سيادة القانون ، السيطرة على الفساد ، نمو اجمالي الناتج المحلي (متغيرات مستقلة).

- **النموذج المستخدم :**

$$IT = \propto_0 + \propto_1 INS + \propto_2 EF + \propto_3 DB + \propto_4 CC + \propto_5 RL + \propto_6 GDP + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

2- تحليل مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

نوضح مؤشرات الاحصاء الوصفي في الجدول ادناه.

الجدول رقم (4-7): أهم مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المؤشرات / المتغيرات	IT	CC	DB	EF	GDP	INS	RL
Mean	0.087619	-0.09523	67.76667	58.16190	3.038095	53.21905	-0.00952
Median	0.800000	-0.10000	68.60000	58.10000	3.000000	53.20000	0.000000
Maximum	1.200000	0.400000	68.80000	61.30000	6.700000	54.20000	0.100000
Minimum	0.700000	-0.30000	64.60000	55.40000	-1.90000	52.00000	-0.20000
Std.Dev	0.141084	0.165759	1.439560	1.743983	2.009845	0.419096	0.104426
Skewness	0.980067	1.407835	-1.09446	0.025414	-0.33720	0.038391	-0.34871
kurtoisis	3.426055	5.218523	2.637458	2.186807	3.161931	6.919444	1.848048
observations	21	21	21	21	21	21	21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

المطلب الثاني : تقدير النموذج و تحليل النتائج

لغرض النمذجة في مرحلة قادمة سنقوم بدراسة استقرارية المتغيرات المركبة للنموذج ، حيث نقوم بتطبيق الاختبار الاكثر استخداما في فحص جذر الوحدة و هو اختبار ديكي- فولر المطور(ADF).

1- دراسة استقرارية سلسلة اجمالي الاستثمار السياحي :

من اجل الكشف عن خواص السلسلة الزمنية للمتغير المدروس ، نقوم بتطبيق اختبار ديكي-فولر المطور ، النتائج ملخصة في الجدول الاتي :

جدول رقم (4-8): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير(IT)

اسم المتغير	عند المستوى:I(0)			عند الفرق الأول:I(1)			القرار
	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	
It	-	-	-	الثاني	3.4017-	0.0018	I(1)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يلاحظ من نتائج اختبار الاستقرارية أن احصائية "ADF" تشير الى وجود جذر الوحدة عند المستوى لمتغير اجمالي الاستثمار السياحي في تونس ، لكن بعد إجراء الفرق الأول للمتغير المدروس ثم إعادة إجراء الاختبار من جديد عندئذ استقر المتغير عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%.

2- دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات المستقلة

نطبق نفس الاختبار على سلاسل المتغيرات المستقلة المختارة و هو اختبار ديكي فولر المطور ، النتائج نلخصها في الجدول الاتي :

جدول رقم (4-9): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة

اسم المتغير	عند المستوى:I(0)			عند الفرق الأول:I(1)			القرار
	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	
CC	الثاني	-2.4006	0.0192	–	-	-	I(0)
DB	–	-	-	الثاني	-4.5043	0.0001	I(1)
EF	الاول	-3.6152	0.0541	–	-	-	I(0)
GDP	الأول	4.1360-	0.0203	–	-	-	I(0)
INS	الثالث	-4.6496	0.0017	–	-	-	I(0)
RL	الثاني	-2.7950	0.0077	–	-	-	I(0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

الملاحظ من النتائج اعلاه استقرار معظم السلاسل عند المستوى ، باستثناء متغير اداء الاعمال ، حيث اشار الاختبار الى وجود جذر وحدة ، اعادة الاختبار بين انه مستقر عند الفرق الاول عند مستوى معنوية 1%.

من خلال نتائج استقرارية متغيرات الدراسة يتضح لنا امكانية تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) . بصفة عامة نكتب نموذج (ARDL)على النحو التالي :

$$\Delta Y_t = c + \lambda Y_{t-1} + B.X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{1,i}.\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_{2,i}.\Delta X_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

يشير المجموع الاول الى الإبطاء الاول لمتغيرات الدراسة عند المستوى ، و هو يمثل معلومات الاجل الطويل (علاقة طويلة الاجل) .

يشير المجموع الثاني الى إبطاءات المتغير التابع عند الفرق الاول و هو يمثل معلومات الاجل .

يشير المجموع الثالث الى إبطاءات المتغيرات المستقلة عند الفرق الاول و هو يمثل معلومات الاجل .

من خلال النموذج العام لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة نعرف نموذج الدراسة وفق المنهجية على النحو التالي :

$$\Delta IT_t = c + \Delta IT_{t-1} + \beta_1 INS_{t-1} + \beta_2 EF_{t-1} + \beta_3 DB_{t-1} + \beta_4 CC_{t-1} + \beta_5 RL_{t-1} + \beta_6 GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{1,i} \Delta IT_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_{2,i} \Delta INS_{T-1} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_3 \Delta EF_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_4 \Delta DB_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_5 \Delta CC_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_6 \Delta RL_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_7 \Delta GDP_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(3)$$

3- دراسة علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Teste)

بعد اجراء اختبارات الإستقرارية لمتغيرات النموذج (اجمالي الاستثمار السياحي ، اداء الاعمال ، الحرية الاقتصادية ، المؤسسات ، معدل النمو) ، والتي كانت غير متكاملة من نفس الدرجة ، يقودنا هذا الى القيام باختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Teste).

تعتمد اختبارات الحدود على احصائية F.statistic و t.statistic ، حيث يكون القرار بوجود علاقة التكامل المشترك اذا كانت القيمة الاحصائيتين اكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة I(1)، في حين اذا كانت اقل من الحد الادنى I(0) فهذا يعني انه لا توجد علاقة تكامل مشترك ، اما في حال كانت بينهما فان القرار غير محسوم.

بالاعتماد على معيار akaike infocriterion (AIC) تبين من خلال هذا المعيار ان النموذج ARDL(1,1,0,1,1,1,1) هو النموذج الامثل ، اي ابطاء واحد لكل من متغيرات : السيطرة على الفساد ، الحرية الاقتصادية ، نمو الناتج المحلي الاجمالي ، المؤسسات ، اجمالي الاستثمار السياحي ، سيادة القانون .و ابطاء 0 لمتغير اداء الاعمال ، حسب ما هو مبين في الشكل الموالي :

الشكل رقم (4-3): عدد الفجوات لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

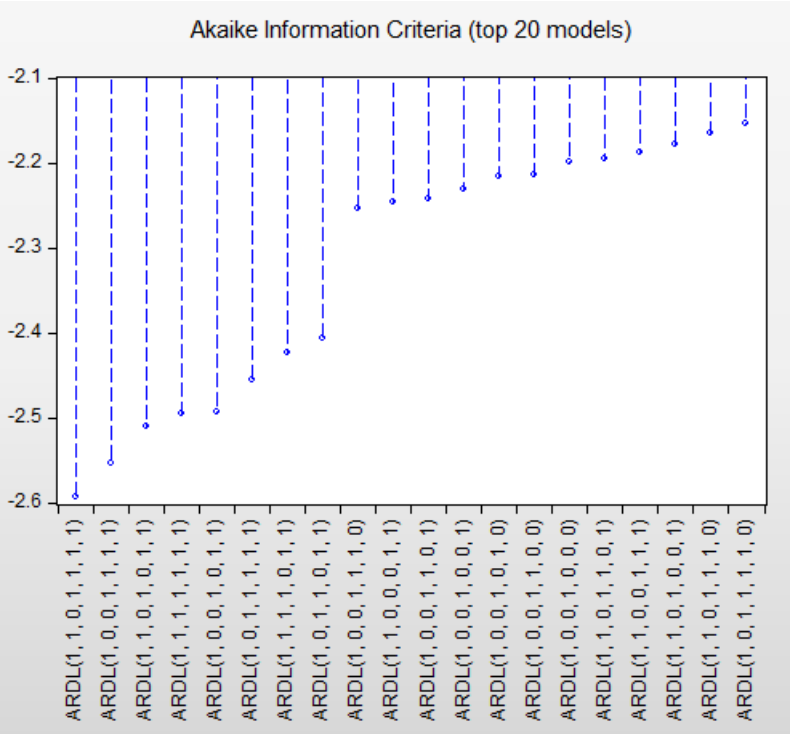

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

الجدول رقم (4-10): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: IT				
Method: ARDL				
Included observations: 20 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lags, automatic): CC DB EF GDP INS PL				
Selected Model: ARDL(1, 1 ,0,1,1,1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IT(-1)	0.615107	0.110939	0.418415	0.0112
CC	0.02118	0.150841	0.193041	0.3401
CC(-1)	-0.150732	0.147273	-1.023487	0.3401
DB	-0.013783	0.015236	-0.904595	0.3957
EF	0.006986	0.015076	0.463350	0.6572
EF(-1)	-0.029003	0.013511	-2.146645	0.0690
GDP	0.040965	0.013735	2.982632	0.0204
GDP(-1)	0.009890	0.008334	1.186669	0.2741
INS	0.067503	0.040476	1.667726	0.1393
INS(-1)	-0.087421	0.041082	-2.127972	0.0709
RL	-0.457544	0.2602338	-1.758179	0.1221

RL(-1)	0.556887	0.252369	2.206634	0.0631
C	3.462507	3.177080	1.089840	0.3119
R-squared=0.939155		Durbin-Watson stat=2.727734		
Adjusted R-squared=0.834848		Prob(F-statistic)= 0.00373		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان معامل التحديد المصحح adjusted-Rsquared بلغ 0.83. بالتالي فان المتغيرات المستقلة تفسر 83% المتغير التابع ، كما لوحظ ان المتغير الاكثر تفسيرا لإجمالي الاستثمار السياحي هو الاستثمار السياحي لفترة سابقة ، حيث قدر معامل تفسيره ب 0.61. الباقي يعزى لعوامل اخرى.

كما تشير قيمة F.statistic الى ان العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ليست زائفة ، حيث بلغت القيمة 9.0037 و هي معنوية عند مستوى الدلالة 1%.

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبارات الحدود (Bounds Teste)

ARDL Bounds test		
Sample :20012020		
Included observations :20		
Null hypothesis : no long-run relationships exist		
Test statistic	value	k
F.statistic	**2.512611**	6
Critical value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1Bound
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يوضح الجدول اعلاه ان قيمة F-statistic تساوي2.512 وهي بين القيميتين I(0)و I(1) ، بالتالي لا يمكن الحسم بوجود علاقة طويلة الاجل لذلك سنمر لتقدير النموذج و ملاحظة قيمة cointEq(-1) .

جدول رقم(4-12) : نتائج علاقة طويلة الاجل لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

ARDL cointegrating and long run form				
Dependent variable :IT				
Selected model : ARDL(1,1,1,0,1,1,1)				
Cointegrating Form				
Variable	coefficient	Std.error	t-statistic	Prob
D(CC)	0.030890	0.066698	0.463134	0.6573
D(DB)	-0.014886	0.010063	-1.479266	0.1826
D(EF)	0.006790	0.008044	0.844129	0.4265
D(GDP)	0.041007	0.007014	5.84687	0.0006
D(INS)	0.067856	0.022003	3.084002	0.0177
D(RL)	-0.460070	0.144820	-3.176850	0.0156
CointEq(-1)	-0.385486	0.059269	-6.503962	0.0003
Cointeq=IT-(-0.3160* CC-0.0358*DB-0.0572*EF+0.1321*GDP-0.0517*INS+0.2581*RL+8.9960)				
Long Run coefficients				
Variable	coefficient	Std.error	t-statistic	Prob
CC	-0.315967	0.3764336	-0.839365	0.4290
DB	-0.035809	0.039538	-0.905700	0.3952
EF	-0.057203	0.054588	-1.047904	0.3295
GDP	0.132127	0.067983	1.943540	0.0930
INS	-0.051748	0.130698	-0.395939	0.7039
RL	0.258104	0.4911249	0.525403	0.6155
C	8.996021	9.446356	0.952327	0.3726

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

تشير قيمة معامل حد الخطأ الى القيمة (0.38-) و هي معنوية عند مستوى 1%، بالتالي هناك تصحيح من المدى القصير الى المدى الطويل بسرعة تصل الى 38المئة .

الملاحظ من الجدول ما يلي:

- في الأمد القصير ، معاملات المتغيرات INS,RL, DDP كانت معنوية ، اي انها تمارس تأثيرا على المتغير التابع ، حيث ان تحسن مؤشرات المتغيرات التفسيرية سيؤدي الى تحسن المتغير التابع .

ونستخلص ايضا (معاملات الاجل الطويل) ما يلي :

-المعاملات غير معنوية في الاجل الطويل (باستثناء نمو الناتج المحلي الاجمالي) ، بمعنى اثر المتغيرات المؤسساتية على الاستثمار السياحي على المدى الطويل ضعيف .

- اثر الناتج المحلي الاجمالي معنوي و ايجابي ، و هي نتيجة تتوافق و النظرية الاقتصادية التي تضع هذا المتغير المستقل محددا للاستثمار الاجمالي و الاستثمار الاجنبي المباشر ، بالتالي فان الاستثمار السياحي في تونس وفقا لهذه النتائج لا يتأثر بشكل كبير بتدهور البيئة المؤسساتية في الامد الطويل ، اما في الامد القصير فان نوعية المؤسسات و سيادة القانون تحددان قيم الاستثمار السياحي الاجمالي بنسبة 0.06 بالنسبة لنوعية المؤسسات ، اي ان تحسن المعامل ب 1% سيؤدي الى ارتفاع اجمالي الاستثمار السياحي في تونس ب 0.06 %، و تراجع المعامل بنفس النسبة سيؤدي الى خسارة قيمتها 4.8 مليون دولار بالمتوسط سنويا .

4- الاختبارات التشخيصية

❖ **اختبار Jarque-Berra** :يمكن هذا الاختبار من معرفة ما اذا كانت الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي ام لا ، حيث تنص فرضية العدم على ان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي .

بإجراء الاختبار تبين ان قيمة احتمال تحقق الفرضية الصفرية اكبر من مستوى 0.05 اي p_value=0.83>0.05 ، بالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تشير الى ان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي . النتائج مبينة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (4-4): اختبار Jarque-Berra

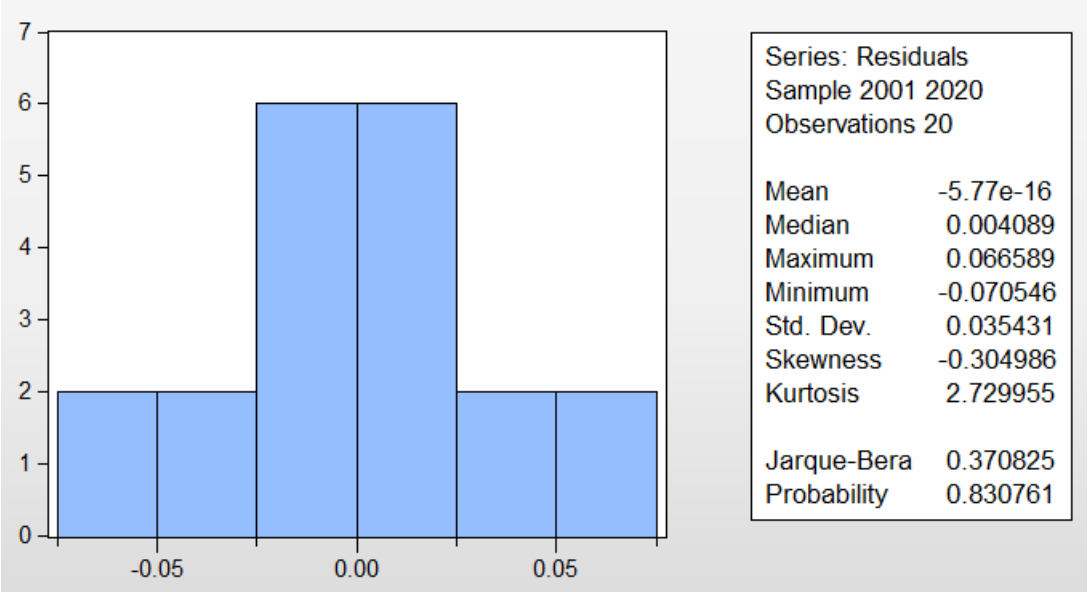

المصدر: نتائج برنامج Eviews 9

❖ **اختبار عدم تجانس التباين في الاخطاء العشوائية :**

للكشف عن ما اذا كان هناك مشكلة في تجانس تباين الاخطاء العشوائية نقوم بالاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، نتيجة الاختبار كشفت اشارت الى ان القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من 0.05 (Prob.chi-square=0.20) ، بالتالي نقبل الفرضية الصفرية اي لا يوجد مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء العشوائية .

❖ **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

بإجراء اختبار الارتباط الذاتي بواسطة برنامج eviews ، تبين ان قيم الارتباط عبر 12 ابطاء تتناقص تدريجيا من 0.36 الى 0.03 كما كانت القيم الاحتمالية ل Q sta اكبر من 0.05، بالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر المتغيرات المؤسساتية على الاستثمار السياحي في المغرب

المنهجية المستعملة في هذه الحالة ايضا ستكون منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) او ما يسمى بمنهجية اختبارات الحدود (Bounds Testing Methodology) .

المطلب الاول : الدراسة الاحصائية لمتغيرات النموذج

1- النموذج المستخدم

سيتم استخدام نفس المتغيرات المستقلة في الدراسة القياسية الخاصة بحالة المغرب .

النموذج المستخدم :

$$IT = \propto_0 + \propto_1 INS + \propto_2 EF + \propto_3 DB + \propto_4 CC + \propto_5 RL + \propto_6 GDP + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

2- تحليل مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

نوضح مؤشرات الاحصاء الوصفي في الجدول ادناه.

الجدول رقم (4-13): أهم مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المؤشرات / المتغيرات	IT	CC	DB	EF	GDP	INS	RL
Mean	3.942863	-0.26190	66.13333	59.13810	3.40000	60.06667	-0.17142
Median	3.900000	-0.30000	66.10000	59.60000	3.500000	59.0000	-0.20000
Maximum	5.400000	-0.10000	73.30000	63.90000	7.600000	66.10000	0.0000
Minimum	0.400000	-0.40000	60.20000	51.50000	-0.20000	56.60000	-0.30000
Std.Dev	21.14837	0.107127	2.994050	3.37667	2.078702	2.620560	0.078376
Skewness	2.027286	0.192023	0.209644	-0.68924	-0.18180	1.704731	0.104245
kurtoisis	5.152087	1.855624	3.778498	2.979364	2.618475	4.609987	2.604922
observations	21	21	21	21	21	21	21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

المطلب الثاني: تقدير النموذج و تحليل النتائج

لدراسة استقرارية المتغيرات المدروسة نقوم بتطبيق اختبار ديكي- فولر المطور(ADF).

1- دراسة استقرارية سلسلة اجمالي الاستثمار السياحي :

من اجل الكشف عن خواص السلسلة الزمنية للمتغير المدروس ، نقوم بتطبيق اختبار ديكي-فولر المطور ، النتائج ملخصة في الجدول الاتي :

الجدول رقم (4-14): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير(IT)

اسم المتغير	عند المستوى:I(0)			عند الفرق الأول:I(1)			القرار
	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	
It	الاول	-144.57	0.0001	-	-	-	I(0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يلاحظ من نتائج اختبار الاستقرارية أن احصائية "ADF" تشير ان المتغير التابع مستقر عند المستوى، بمستوى معنوية 1.%

2- دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات المستقلة

نطبق نفس الاختبار على سلاسل المتغيرات المستقلة المختارة و هو اختبار ديكي فولر المطور ، النتائج نلخصها في الجدول الاتي :

الجدول رقم (4-15): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة

اسم المتغير	عند المستوى:I(0)			عند الفرق الأول:I(1)			القرار
	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	النموذج	إحصائية t	الاحتمال	
CC	الثالث	-2.9178	0.0609	-	-	-	I(0)
DB	-	-	-	الاول	-3.9386	0.0308	I(1)
EF	الاول	-6.1410	0.0008	-	-	-	I(0)
GDP	الاول	-6.7310	0.0002	-	-	-	I(0)
INS	الثالث	-3.5568	0.0176	-	-	-	I(0)
RL	الثالث	-3.0519	0.0479	-	-	-	I(0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

الملاحظ من النتائج اعلاه استقرار معظم السلاسل عند المستوى ، باستثناء متغير اداء الاعمال، حيث اشار الاختبار الى وجود جذر وحدة ، اعادة الاختبار بين انه مستقر عند الفرق الاول عند مستوى معنوية 5%.

من خلال نتائج استقرارية متغيرات الدراسة يتضح لنا امكانية تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) . بصفة عامة نكتب نموذج (ARDL)على النحو التالي :

$$\Delta Y_t = c + \lambda Y_{t-1} + B.X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{1,i}.\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_{2,i}.\Delta X_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

يشير المجموع الاول الى الإبطاء الاول لمتغيرات الدراسة عند المستوى ، و هو يمثل معلومات الاجل الطويل (علاقة طويلة الاجل) .

يشير المجموع الثاني الى إبطاءات المتغير التابع عند الفرق الاول و هو يمثل معلومات الاجل .

يشير المجموع الثالث الى إبطاءات المتغيرات المستقلة عند الفرق الاول و هو يمثل معلومات الاجل .

من خلال النموذج العام لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة نعرف نموذج الدراسة وفق المنهجية على النحو التالي :

$$\begin{aligned}\Delta IT_t = {} & c + \Delta IT_{t-1} + \beta_1 INS_{t-1} + \beta_2 EF_{t-1} + \beta_3 DB_{t-1} + \beta_4 CC_{t-1} + \beta_5 RL_{t-1} \\ & + \beta_6 GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{1,i}\, \Delta IT_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_{2,i}\, \Delta INS_{T-1} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_3\, \Delta EF_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{k} \alpha_4 \Delta DB_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_5 \Delta CC_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_6 \Delta RL_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_7\, \Delta GDP_{t-i} \\ & + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(3)\end{aligned}$$

3- دراسة علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Teste)

بعد اجراء اختبارات الإستقرارية لمتغيرات النموذج (اجمالي الاستثمار السياحي، اداء الاعمال، الحرية الاقتصادية ، المؤسسات ، معدل النمو)، والتي كانت غير متكاملة من نفس الدرجة، يقودنا هذا الى القيام باختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Teste).

بالاعتماد على معيار akaike infocriterion (AIC) تبين من خلال هذا المعيار أن النموذج ARDL(1,1,1,0,0,1,1) هو النموذج الامثل، اي ابطاء واحد لكل من متغيرات: السيطرة على الفساد، اداء الاعمال، المؤسسات، اجمالي الاستثمار السياحي، سيادة القانون. وابطاء 0 لمتغير نمو الناتج المحلي الاجمالي والحرية الاقتصادية، حسب ما هو مبين في الشكل الموالي :

شكل رقم (4-5): عدد الفجوات لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

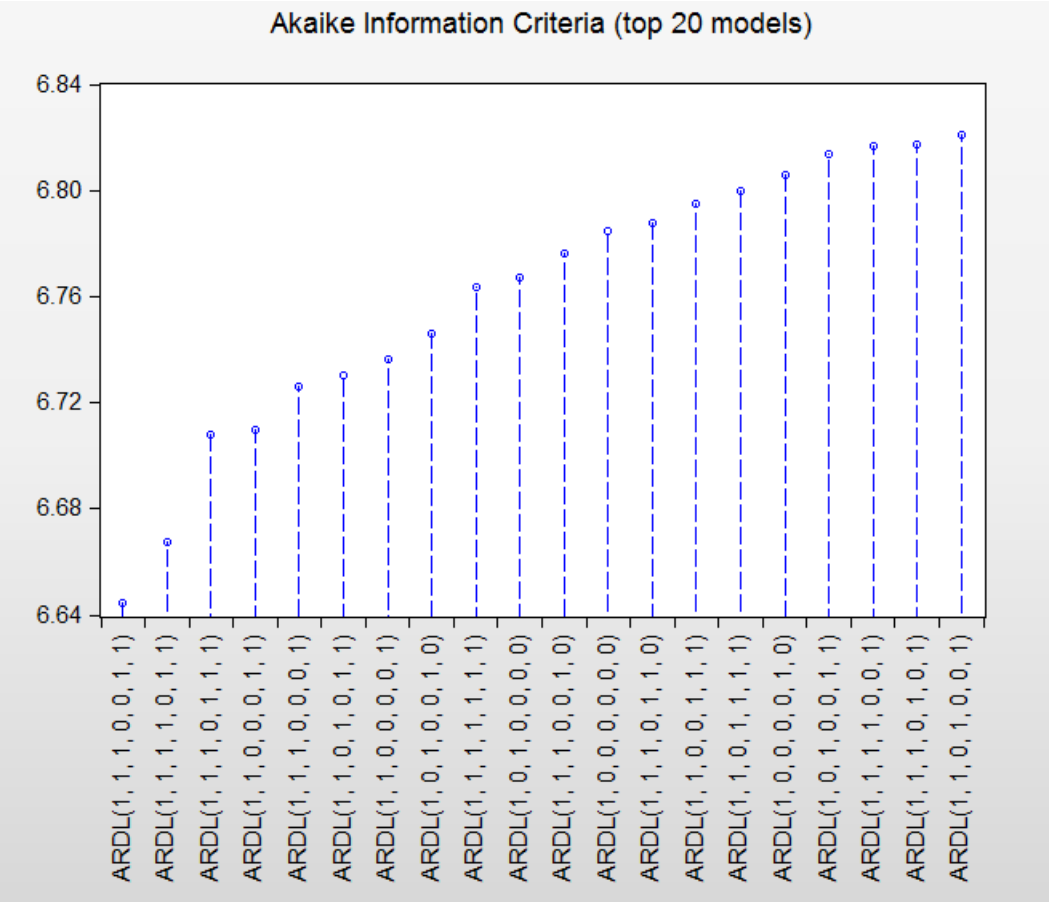

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

الجدول رقم (4-16): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: IT				
Method: ARDL				
Included observations: 20 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lags, automatic): CC DB EF GDP INS PL				
Selected Model: ARDL(1, 1 ,1,0,0,1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IT(-1)	-0.365147	0.327966	-1.113367	0.2979
CC	-29.84633	20.67537	-1.443569	0.1869
CC(-1)	30.84832	19.64248	1.570490	0.1549
DB	-1.4322896	0.843072	-1.699614	0.1276
DB(-1)	1.192893	0.994626	1.199338	0.2647
EF	-0.084246	0.609161	-0.138298	0.8934
GDP	-2.145299	1.229137	-1.745371	0.1191

INS	7.045850	1.461805	4.819967	0.0013
INS(-1)	2.786616	2.209341	1.261288	0.2427
RL	35.83397	31.57771	1.134787	0.2893
RL(-1)	-42.17066	29.23107	-1.442666	0.1871
C	-546.8464	184.5626	-2.962933	0.0181
R-squared=0.956173		Durbin-Watson stat=2.379381		
Adjusted R-squared=0.895912		Prob(F-statistic)= 0.000298		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان معامل التحديد المصحح adjusted-Rsquared بلغ 0.89. بالتالي فان المتغيرات المستقلة تفسر 89% المتغير التابع ، كما لوحظ ان المتغير الاكثر تفسيرا لإجمالي الاستثمار السياحي هو المؤسسات .

كما تشير قيمة F.statistic الى ان العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ليست زائفة ، حيث بلغت القيمة 15.86 و هي معنوية عند مستوى الدلالة 1%.

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبارات الحدود (Bounds Teste)

ARDL Bounds test		
Sample :20012020		
Included observations :20		
Null hypothesis : no long-run relationships exist		
Test statistic	value	k
F.statistic	**2.738695**	6
Critical value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1Bound
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يوضح الجدول اعلاه ان قيمة F-statistic تساوي2.73 وهي بين القيميتين I(0)و I(1) ، بالتالي لا يمكن الحسم بوجود علاقة طويلة الاجل لذلك سنمر لتقدير النموذج و ملاحظة قيمة cointEq(-1) .

جدول رقم(4-18) : نتائج علاقة طويلة الاجل لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

ARDL cointegrating and long run form				
Dependent variable :IT				
Selected model : ARDL(1,1,1,0,0,1,1)				
Cointegrating Form				
Variable	coefficient	Std.error	t-statistic	Prob
D(CC)	-32.072537	12.950584	-2.476532	0.0383
D(DB)	-1.438933	0.585330	-2.458327	0.0394
D(EF)	0.210007	0.527912	0.397808	0.7012
D(GDP)	-2.236101	0.527132	-4.242011	0.0028
D(INS)	6.930803	0.732541	9.461322	0.0000
D(RL)	34.591331	17.624518	1.962682	0.0853
CointEq(-1)	-1.350310	0.228543	-5.908352	0.0004
Cointeq=IT-(0.7340* CC-0.1758*DB-0.0617*EF-1.5715*GDP+7.2025*INS-4.6418*RL-400.5771)				
Long Run coefficients				
Variable	coefficient	Std.error	t-statistic	Prob
CC	0.733980	15.958647	0.045993	0.9644
DB	-0.175807	0.426623	-0.412091	0.6911
EF	-0.061712	0.447200	-0.137996	0.8937
GDP	-1.571479	0.961717	-1.634035	0.1409
INS	7.202499	0.711166	10.127737	0.0000
RL	-4.641766	18.847485	-0.246280	0.8117
C	-400.577066	64.932847	-6.169098	0.0003

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

تشير قيمة معامل حد الخطأ الى القيمة (-1.35) و هي معنوية عند مستوى 1%، بالتالي هناك علاقة توازنية في الاجل الطويل و تصحيح من المدى القصير الى المدى الطويل قدره135 بالمئة .

نتائج الجداول اعلاه كانت كالتالي :

– معاملات كل من السيطرة على الفساد و اداء الاعمال و نمو الناتج المحلي الاجمالي ، المؤسسات و سياد القانون كانت معنوية في الاجل القصير ، و ايجابية بالنسبة للمؤسسات و سيادة القانون .

–في الاجل الطويل اغلب المعاملات كانت غير معنوية باستثناء المؤسسات ، التي كانت معنوية عند مستوى الدلالة 1% .اي لا يوجد تأثير واضح لباقي لمتغيرات المدروسة على الاستثمار السياحي في المغرب في الامد الطويل باستثناء المؤسسات.

– ان اي تغير في قيمة المتغير المؤسسات ايجابا سيؤدي الى ارتفاع قيم الاستثمار السياحي ، مما يعني اي تحسن البيئة المؤسساتية بنسبة 1 % سيؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار ب 7 %.او بمعنى اخر تراجع مؤشر نوعية المؤسسات ب واحد بالمئة سيؤدي الى خسارة في حجم الاستثمار السياحي بمتوسط 0.28 مليار دولار.

– لا يمارس حجم الناتج المحلي الاجمالي تأثيرا في المدى الطويل ، اي ان الاستثمار السياحي في المغرب لا يتحدد بهذا المؤشر الاقتصادي ، لكن في الامد القصير معامل المتغير كان معنويا اي له اثر واضح على حجم الاستثمار السياحي .

تتوافق النتيجة والنظرية الاقتصادية ، فحسب "نورث" تمارس المؤسسات اثرا على لاستثمار و النمو في الآجال الطويلة ، و ذلك عن طريق تحديد تكلفة المعاملات و التفاعل الذي يكون بين الاستثمار و العوامل السياسية و القانونية و الاجتماعية في اي اقتصاد .كما يرى ان للسياسات الاقتصادية ذلك الاثر البارز في تحديد توجهات و حجم الاستثمار بشكل عام ، و الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص. و بالتالي عدم التركيز على اليات السوق لدعم المتغير.

كما تدعم دراسات الفكر المؤسساتي هذا التوجه بالتأكيد على مبدا السببية الدائرية او تراكم المتغيرات للوصول الى النتائج الاقتصادية .حيث يحدد الاستثمار التمكن الفعلي للأصول و الموارد و توفير المعلومات اللازمة عن الاسواق.

4- الاختبارات التشخيصية

❖ **اختبار Jarque-Berra :.**

بإجراء الاختبار تبين ان قيمة احتمال تحقق الفرضية الصفرية اكبر من مستوى 0.05 اي p_value=0.44>0.05 ، بالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تشير الى ان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي . النتائج مبينة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (4-6):

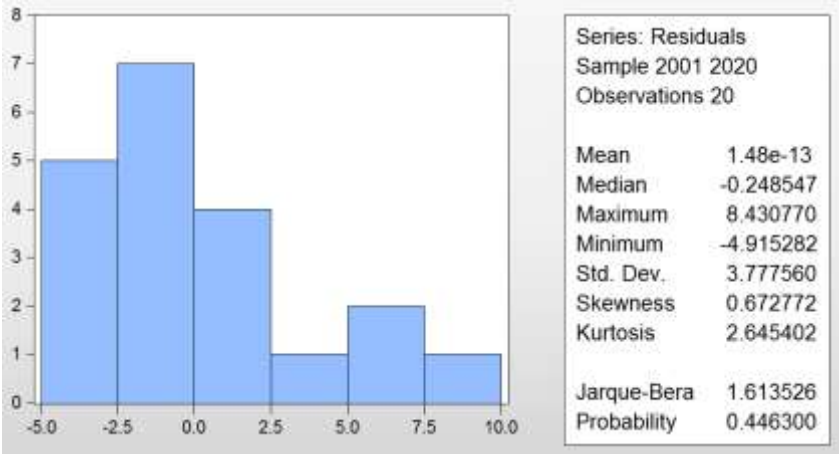

المصدر: نتائج برنامج Eviews 9

❖ **اختبار عدم تجانس التباين في الاخطاء العشوائية :**

للكشف عن ما اذا كان هناك مشكلة في تجانس تباين الاخطاء العشوائية نقوم بالاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، نتيجة الاختبار كشفت اشارت الى ان القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من 0.05 (Prob.chi-square=0.35) ، بالتالي نقبل الفرضية الصفرية اي لا يوجد مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء العشوائية .

❖ **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

بإجراء اختبار الارتباط الذاتي بواسطة برنامج eviews ، تبين ان قيم الارتباط عبر 12 ابطاء تتناقص تدريجيا من0.27. الى0.08 كما كانت القيم الاحتمالية ل Q sta اكبر من 0.05، بالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

المطلب الثالث: مقارنة نتائج الدراسة القياسية لكل من الجزائر، تونس والمغرب

سنقوم في النقاط الموالية بمقارنة نتائج الدراسة القياسية للدول الثلاث ، لتحديد اختلافات الاثر بين المتغيرات المستقلة المختارة و المتغير التابع.

1-تحليل النماذج احصائيا

بالرجوع الى التحليل الاحصائي الوصفي لأحجام الاستثمار السياحي في الدول الثلاث ، فان متوسط الاستثمار السياحي في المغرب خلال فترة الدراسة كان الاكبر بالنظر الى معدل نمو الاستثمار السياحي بين عامي 2009 و 2020 ، و يجع ذلك الى ارتفاع الاستثمار المحلي و الاجنبي المباشر المسجل خلال هذه الفترة حيث تجاوز الاستثمار السياحي 5.3 مليار دولار في 2019.

مقارنة متوسطات المتغيرات المستقلة بينت ما يلي :

– يعتبر مؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة المدروسة في تونس الاحسن بين الدول الثلاث ، حيث كان المتوسط الافضل : 0.09-.

– متوسط قيم مؤشر اداء الاعمال في تونس الاحسن بين الدول الثلاث ، حيث قدر ب 67.7 .

– متوسط قيم مؤشر الحرية الاقتصادية في المغرب الاحسن ، حيث قدر ب 59.1.

– متوسط قيم مؤشر المؤسسات في المغرب الاحسن ، حيث قدر ب 60.

– متوسط قيم مؤشر سيادة القانون في تونس الاحسن ، حيث كان0.

2- مقارنة نتائج الدراسة القياسية

النتائج المتوصل اليها في دراستنا القياسية اشارت الى ما يلي :

- اظهر متغير السيطرة على الفساد تأثيرا ايجابيا على المدى القصير على حجم الاستثمار السياحي في كل من المغرب و الجزائر، في الامد الطويل يؤثر المتغير ايجابا على الاستثمار في الجزائر بمعامل قدره 0.51 .
- عند مستوى معنوية 5% ، مؤشر اداء الاعمال له اثر سلبي على الاستثمار السياحي في المغرب على الامد القصير ، غير ان المتغير اثره ضعيف في الامد الطويل في الدول الثلاث .
- لم يكن لمؤشر الحرية الاقتصادية معنوية في الامد القصير و الطويل ، اي ان اثره ضعيف على مستويات الاستثمار السياحي في الجزائر ، تونس و المغرب .
- معلمة المتغير GDP كانت معنوية عند مستوى دلالة 1% في النموذج الثاني (حالة تونس) في الاجل الطويل ، اي ان المتغير يفسر تغيرات الاستثمار السياحي في تونس بمعامل قدر ب 0.13.المتغير لم يظهر تأثيرا معنويا على الاستثمار السياحي في المغرب و الجزائر على الامد الطويل.
- اظهر متغير المؤسسات تأثيرا معنويا و ايجابيا على الاستثمار السياحي في كل من تونس والمغرب في الامد القصير ، و تأثيرا ايجابيا على الاستثمار في المغرب على الامد الطويل .
- عند مستوى معنوية 5% ، مؤشر سيادة القانون له اثر ايجابي على الاستثمار في الدول الثلاث في الآجال القصيرة فقط ، و اثر ضعيف في الامد الطويل .

- عند مقارنة نتائج الدراسة القياسية يتضح ان الاستثمار السياحي يتأثر بالسيطرة على الفساد في الجزائر وبمؤشر المؤسسات في المغرب و بمتغير نمو الناتج المحلي الاجمالي في تونس ، اي ان المتغيرات المؤسسات (CCو INS) تعتبر محددا للاستثمار السياحي في الجزائر و المغرب ، و ليس لها اثر كبير على الاستثمار في تونس ، حيث يحدد الاخير مجموعة العوامل الاقتصادية منها GDP.
- على ضوء ما سبق يمكن القول ان تراجع مؤشرات السيطرة على الفساد و نوعية المؤسسات تعيق تدفقات الاستثمار السياحي الى الجزائر و المغرب ، لكنها لا تمارس نفس الاثر على الاستثمار في تونس . حيث ان تراجع المتغير الاول بواحد بالمئة يؤدي الى خسارة 0.9 مليار دولار من الاستثمارات السياحية في الجزائر ،و هو اثر كبير مقارنة باثر تراجع مؤشر المؤسسات على الاستثمار السياحي في المغرب (حيث كان المعامل اقل) .
- النتائج المتوصل اليها تطابق الدراسات الاقتصادية ، التي اكدت من خلال تحليل محددات الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية ذات البعد المؤسساتي ، ان متغير الاستقرار السياسي السياسات وقوانين التنفيذ، مستويات الفساد ، سيادة القانون ، البيئة التنظيمية ، هي عوامل محددة للاستثمار الاجنبي المباشر .

خلاصة الفصل

الهدف من الدراسة التطبيقية كان تحديد و قياس مدى تأثيرا مؤشرات البيئة المؤسساتية على احجام الاستثمار السياحي ، و ذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL على عينة متكونة من ثلاث دول هي الجزائر ، تونس و المغرب ، بعد اجراء الاختبارات اللازمة على متغيرات النماذج الثلاث توصلنا الى ان المؤشرات لا تمارس نفس التأثير على الاستثمار السياحي في الدول الثلاث حيث ان :

- هناك علاقة ايجابية و قوية بين متغير الفساد و مستويات الاستثمار السياحي في الجزائر .
- هناك علاقة ايجابية بين نوعية المؤسسات بشكل عام (الامن و الاستقرار ، الثقة في السياسيين ، استقلال القضاء ، المحسوبية في اتخاذ القرارات الحكومية) و مستويات IT في المغرب .
- يحدد الاستثمار السياحي في تونس في الآجال الطويلة بعوامل غير مؤسساتية ، اي ان اثر العوامل المدروسة على قرارات الاستثمار في القطاع ضعيفة .
- الاثر المعيق لمستويات الفساد في الجزائر على الاستثمار السياحي كان اكبر من الاثر المعيق الذي تمارسه نوعية المؤسسات على نفس المتغير في المغرب .
- تسمح المنهجية المستخدمة بمعالجة مشكل عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى.

الخاتمة العامة

تشير النظرية الاقتصادية الى قطعية توفر محددات اقتصادية و مؤسساتية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث تقوم اغلب الاستثمارات على استغلال المزايا النسبية للدول، لا سيما تلك المتعلقة بالطاقة والمنتجات الاولية و الوسيطة ، و ذلك اما لإحلال الواردات في حال كبر حجم السوق او بحثا عن الكفاءة والاصول الاستراتيجية ، تتبع هذه الاستثمارات صيغ مختلفة كنظام الحصص او التملك الكامل او الشراكة .

❖ **اختبار الفرضيات**

– هناك علاقة ايجابية و قوية بين المحددات الاقتصادية و المؤسساتية و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يؤثر حجم السوق و مستوى الدخل الفردي و اسعار الصرف اضافة الى الناتج المحلي الاجمالي و معدلات التضخم و السياسة الضريبية على مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر ، من جهة اخرى تحدد عوامل مؤسساتية كالاستقرار السياسي و الامني و حماية حقوق الملكية و التعاقد و حماية القانون سلوك المستثمرين في الاجل الطويل ، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

– من واقع تقييم نتائج سياسات و استراتيجيات دعم و تنمية السياحة في الجزائر ، تونس و المغرب ، تبنين ان الوصول الى الاهداف المرحلية ، غير مرتبط كليا و كمية الاجراءات المتخذة او عدد المؤسسات الداعمة، بل و يشترط فعالية في التنفيذ و الاستمرارية في عمليات التسويق و الاعلان و الدعم و التنسيق لتحقيق مستويات الطلب و العرض المستهدفة ، و عليه فالفرضية الثانية صحيحة .

– بالنظر الى الاصلاحات خلال فترة الدراسة و تطور مؤشرات تقييم مناخ الاعمال و التنافسية السياحية يمكن القول ان الاصلاحات المختلفة لم تكن كافية لتحسين اجراءات و تكاليف الاستثمار في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب بالعموم، كما لا تزال تلك الدول بحاجة الى مزيد من الاصلاحات للتقليل من معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المجال السياحي، وعليه فان الفرضية الثالثة التي تشير الى تأخر الاصلاحات في تحسين مناخ الاعمال صحيحة .

– لا تمارس العوامل المؤسساتية نفس التأثير على مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الثلاث اذ تختلف نوعية العوامل و حجم تأثيرها بين الجزائر ، تونس و المغرب ، كما يقل على الاستثمار السياحي في تونس، و عليه فان اعتبار ان العوامل المؤسساتية اجمالا لها نفس الاثر المعيق للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الثلاث فرض غير صحيح .

❖ **نتائج الدراسة**

- على المستوى الكلي تخلق تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موجة من العلاقات الدولية و تغيرا ملحوظا في انماط التسويق و الاتصال ، بسبب عمليات محاكاة الانتاج المحلي للطرق الفنية و اساليب الانتاج و الخدمة في دول اخرى ، كما تؤثر بشكل او باخر على ميزان المدفوعات ، و تعتبر الدول النامية ان استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لأي قطاع من شانه سد الفجوات الاقتصادية الاربع : الفجوة الادخارية ، الفجوة التكنولوجية، فجوة النقد الاجنبي و الفجوة بين الايرادات العامة و النفقات العامة .في حين تتسبب التدفقات في تقليص العمالة في الدول الام على المدى القصير ، اما في الاجل الطويل فذلك يتحدد من خلال العلاقات التجارية و الاستثمارات المتبادلة بين الدول .

- اما على المستوى الجزئي ، فان ارتفاع الاستثمارات السياحية من شانه الرفع من مستويات التشغيل ، نظرا لقدرة النشاط على الزيادة الفورية في التوظيف ، و ارتباطه بنشاطات و قطاعات اخرى، كما تؤثر التدفقات الواردة ايجابا على موازين المدفوعات خاصة في الدول ذات الجذب السياحي ، اين ترتفع نسب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي و توفير العملة الصعبة .

- ان قرار التوطن في الخارج يستند لمقاربة جزئية خاصة بكل مستثمر و النشاط الذي يحدده، بحيث يمكن تقسيم الاستثمارات الى استثمارات تتحدد بعوامل الدخل و التطوير و التي يمكن من خلالها تفسير التدفقات الكبيرة نحو الدول المتقدمة ، او من خلال عوامل متعلقة بالأرباح و التكاليف و المناخ الاستثماري ، اي مدى ملاءمة السياسات الاقتصادية و البيئة التشريعية للنشاط المستثمر به. بالتالي فان الاستقرار الاقتصادي و التشريعي و انخفاض تكلفة ممارسات بيئة الاعمال تحفز قرارات الاستثمارات و تقلص من عدم اليقين على المدى الطويل .

- تحدد المؤسسات تكلفة المعاملات ، بداية من النظام السياسي و الاجتماعي و العلمي ، فالعادات و الاعراف حسب الفكر المؤسسي تتبلور في شكل قانوني لتؤثر في العملية الاقتصادية ، و عليه لا يمكن اعتبار اليات السوق المحدد الوحيد للسلوك الاقتصادي ، كما يبين التيار استنادا الى الدراسات ان تحسن البيئة المؤسساتية و الذي لا يتحقق الا بتوفر حماية حقوق الملكية و حقوق التعاقد و ادارة الصراعات ، الحفاظ على القانون و النظام ، محاذات الحوافز الاقتصادية مع التكاليف و المنافع الاجتماعية ، سيؤدي الى تحديد سلوك المستثمرين و بالتالي تحفيز النمو .كما يشير الفكر الى اهمية توزيع المكاسب بعيدا عن السلطة السياسية .

- حساسية الاستثمار السياحي الى هاته العوامل المؤسساتية منطقي ، اذ يمثل خطر عدم الاستقرار السياسي و الامني محورا أساسيا في تحديد مستويات الطلب و النشاط ككل ، لذلك فان اثر المؤسسات على جذب الاستثمار الاجنبي السياحي متحقق لا سيما في دول المقارنة ، اي ان مؤشرات الفساد و اجراءات ممارسة الاعمال و فعالية السياسات الحكومية و تنظيمات اسواق الائتمان و العمل ماهي الا نتاج نوعية البيئة المؤسساتية في دولة ما .

- في المجال السياحي ، ادى انخفاض تكلفة النقل بفعل تراجع اسعار الطاقة ،و مستوى الوعي و الثقافة السياحية الى ارتفاع هائل في الطلب السياحي العالمي، حيث يسجل اكثر من 800 مليون سائح سنويا ، يتوزعون بين دول اوروبا ، امريكا و المحيط الهادي ، و دول افريقيا و الشرق الاوسط ، ما حفز استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية نحو النشاط .

- تمثل الحصة الفعلية للطلب على السياحة في منطقة شمال افريقيا و الشرق الاوسط 7%، من الطلب العالمي ، اما عربيا فلا تتجاوز 5% ، بالرغم من توفر الامكانات الطبيعية و التاريخية ، كما تنخفض السياحة البينية في المنطقة ، حيث لا تتجاوز 42%.على مستوى دول المقارنة ، قدر عدد الوافدين اجمالا ب 22.9 مليون سائح حسب بيانات 2019، حصة الجزائر منها 10 بالمئة فقط. بالمقابل تطور العرض السياحي في الجزائر ، تونس و المغرب بشكل ملحوظ .

- تشكل العرض السياحي اضافة الى المقومات الطبيعية و التاريخية في الدول الثلاث من : استثمارات اجمالية قدرها 1266 مشروعا في الجزائر ، منها 19 مشروعا أجنبيا ، اي ما نسبته 2.5 %من اجمالي الاستثمارات السياحية و التي مثلت بدورها 2% من اجمالي الاستثمارات المسجلة في باقي القطاعات .مصدر الاستثمارات الاجنبية كان الدول العربية و الخليجية خصوصا ، فرنسا ، ايطاليا الصين ، بلغ عدد الاسرة التي يمكن ان توفرها هاته المشاريع 8132 سرير ، اما عن طاقات الايواء الاجمالية فقد بلغت حتى 2019 ما مجموعه 90 الف سرير موزعة بين حوالي 1195 مؤسسة سياحية ، الاسرة المطابقة للمواصفات العالمية لم تتجاوز 10 %.

- سمحت الاستثمارات المسجلة خلال فترة الدراسة اي من 2000 الى 2019 الى توفير حوالي 237.3 الف سرير، قيمة الاستثمارات السياحية في المغرب كانت الاكبر بين الدول الثلاث ، حيث سجل القطاع استثمارات بحجم 5.3 مليار دولار في 2019 ، الاستثمارات الاجنبية منها كانت بقيمة 2303 مليون درهم

مغربي ، مصدرها كان دول الخليج العربي ، فرنسا ، اسبانيا ، اليونان ..، نتج عن الاستثمارات ما يفوق عن 3000 مؤسسة سياحية ، بعدد اسرة فاق 137322 سرير بمختلف التصنيفات ، و تجدر الاشارة الى ان عدد الاسرة المنصفة وفق المعايير العالمية هو الاعلى بين الدول الثلاث ، ما يشير الى ارتكاز الاستثمارات السياحية في المغرب الى توفير الجودة و التنافسية في عرض خدمات الايواء .

- حسب ما سبق ، فان السياحة تشكل 6 %من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، و14.6 %من الناتج المحلي الاجمالي التونسي ، و 10 %من الناتج المحلي الاجمالي المغربي ، بإيرادات قدرها 207.2 مليون دولار ، 2322.9 مليون دينار تونسي و 72177 مليون درهم مغربي لكل من الجزائر ، تونس و المغرب بالترتيب عام 2019 .كما ساهمت بتوظيف ازيد من 250 الف عامل بالجزائر ، 500 الف بالمتوسط في تونس و مليون و نصف موظف بالمغرب .

كما لوحظ ارتفاع الطلب على الانشطة المرتبطة بالسياحة كالإيواء ، خدمات وكالات السفر والنقل ، خدمات الترفيه و النشاط الرياضي و الخدمات المالية و البنكية و العقار .

- بهدف زيادة حصتها من الطلب العالمي على السياحة ، والاستفادة من تأثير ذلك على الاقتصاد ككل ، تبنت الدول الثلاث استراتيجيات و مخططات مبنية على اهداف مرحلية ، تقوم الاستراتيجيات على محورين : الاول هو دعم و مساندة الاستثمار السياحي و المحور الثاني يتلخص في بناء بيئة سياحية اكثر استدامة واكثر تنافسية من خلال تشجيع التسويق و الاعلان و توفير المعلومات الكافية حول الاليات الممنوحة من طرف مؤسسات دعم و تنمية السياحة ، بالتالي تقوم السياسات على مرافقة تنمية الطلب بمزيد من الجهود لزيادة العرض .نتج عن تلك الاستراتيجيات تفاوت من حيث تحسين الطلب و العرض .

- تحليل البيئة المؤسساتية في دول المقارنة يشير الى تأخر الدول الثلاث فيما يخص تحسين مناخ الاعمال حيث تتأخر الاصلاحات التي من شانها تبسيط المعاملات ، او تكون غير فعالة ، كما يميز الجانب التشريعي فيها عدم الاستقرار ووجود ثغرات عدة فيما يخص العقار و الاليات المعتمد عليها في التنازل او البيع . ان الالتزامات التي خلقتها بعض التشريعات الهادفة الى الاستغلال الامثل للاستثمارات الاجنبية، نجم عنها اثر معاكس في جذب المزيد من الاستثمارات ، و هذا ما لاحظناه بتشريعات الاستثمار في الجزائر كما ادى استغلال قوانين السيادة كالتأميم و المصادرة الى تقليص دور الضمانات القانونية ، التي من شانها حماية حرية تحويل الاموال و العائدات و حرية التصرف في الاملاك عموما.

- سجلت الدول الثلاث اصلاحات عدة ، بهدف تحسين ولوج المؤسسات السياحية الى التمويل ، غير ان الارقام تشير الى ضعف حصة القطاع الخاص في الجزائر من التمويل الاجمالي مقارنة بحصص التمويل الخاص بدول المقارنة ، و التي رغم دعمها المالي تجد ان الجهاز المصرفي غير متفائل بخصوص المزيد من التمويلات بالنظر الى حجم تعثر قروض المؤسسات السياحية التونسية و المغربية.

- تشير مؤشرات تقييم بيئة الاعمال ، الى تأخر الجزائر بخصوص السيطرة على الفساد ، و تفعيل السياسات و الاجراءات الحكومية مقارنة بتونس و المغرب ، كما يلاحظ التحسن في مؤشر التنافسية السياحية في المغرب بالنسبة الى دول المقارنة ، نتيجة تحسن البيئة التمكينية و سياسات السياحة و الظروف الملائمة و الموارد الثقافية و الطبيعية . كما تحتاج اسواق العمل في الدول الثلاث الى مزيد من التطوير، حيث يشكل مشكل الكفاءة المهنية و المرونة غير الكافية لتشريعات سوق العمل تحديا امام الاستثمار السياحي رغم انخفاض تكلفة العمل .

- من ناحية اخرى نجحت الدول الثلاث في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ، و تفعيل انظمة التحفيز الضريبي ، و ذلك بتقسيم الاقاليم وفق الحاجة للاستثمارات السياحية ، حيث تتجاوز الاعفاءات المقدمة اربع اعفاءات بالمتوسط ، مع استفادة المشاريع على طول فتر الانجاز و النشاط من معاملة ضريبية تفضيلية . كما نجحت الدول في تطوير البنية التحتية للنقل و الاتصال و التكنولوجيا .

- المستخلص من الدراسة القياسية لأثر المتغيرات المؤسساتية على الاستثمار السياحي ، و التي افترضنا من خلالها ان كل من مؤشرات : السيطرة عل الفساد ، الحرية الاقتصادية ، اداء الاعمال ، المؤسسات سيادة القانون ، اضافة الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تحدد حجم الاستثمار السياحي ، كان ما يلي : تؤثر معظم المتغيرات المذكورة على تدفقات الاستثمار السياحي على مستوى الدول الثلاث في الامد القصير ، غير ان التأثير يختلف من دولة الى اخرى في الاجل الطويل ، حيث يحدد متغير السيطرة على الفساد مستويات الاستثمار السياحي في الجزائر و يكون التأثير كبيرا ، اذ يخسر القطاع استثمارات قدرها 0.9 مليار دولار في حال تراجع المؤشر بوحدة واحدة ، كما يعتبر تأثير المؤسسات على الاستثمارات السياحية في المغرب واضحا ، حيث ان تراجع المؤشر بوحدة واحدة يؤدي الى تراجع حجم الاستثمارات ب 0.28 مليار دولار ، اما في تونس فان نتائج الدراسة القياسية اشارت الى ضعف

تأثير المتغيرات على الاستثمار السياحي في الاجل الطويل ، بحيث يحدد IT بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .

❖ **توصيات الدراسة :**

1- لا يكفي الانفتاح على الاستثمار الاجنبي و اعطاء الضمانات القانونية لخلق بيئة ملائمة للاستثمار الاجنبي ، بل على الجانب التشريعي ان يكون اكثر استقرار و ان يعالج الثغرات القانونية التي تزيد من حجم عدم اليقين لدى المستثمرين .

2- التركيز عل السياسة الضريبية لجذب المزيد من الاستثمار السياحي غير كافي ايضا ، في ظل غياب اصلاحات تخص تقليص الفساد و ضمان جودة المؤسسات . اضافة الى تحسين فعلي في اجراءات ممارسة الاعمال .

3- على مؤسسات دعم و تنمية السياحة التركيز على ضمان تنسيق على المستوى الكلي ، من اجل تفعيل الجهود المبذولة في القطاع .

4-على السياسات الاهتمام بمدى مطابقة الخدمة و المنتوج السياحي للمعايير المنصوص عليها ، في ظل ارتفاع تنافسية النشاط في دول الجوار و على المستوى العالمي ايضا.

5- تشكيل هيئات رسمية من شانها توفير المعلومات اللازمة عن سوق العمل ، و التحفيزات الضريبية و مستويات مبادرات الاستثمار الخاصة ، لمعالجة مشكل عدم توفر البيانات والتقارير الخاصة بالاستثمار السياحي .

6-على الاطراف المختصة استغلال الموارد الطبيعية و الثقافية و الحضارية و الترويج لها بشكل اكبر في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. افكار محمد قنديل ، **الاستثمار و التمويل الدولي**، الاردن.
2. اميرة حسب الله محمد ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003.
3. ايمان الشاعر ، **الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على امكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة في مصر** ،شركة التنمية للبحوث و الاستشارات و التدريب ، الطبعة الاولى ، مصر ، 2007.
4. برتان جيل ، **الاستثمار الدولي** ، منشورات عويدات ، لبنان، 1998.
5. ثابت عبد الرحمان ادريس ، **المدخل الحديث في الادارة العامة** ، الدار الجامعية ، مصر.
6. رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة** ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008.
7. رعد مجيد العاني ، **الاستثمار و التسويق السياحي** ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008.
8. زكي رمزي ، **السياسات التصحيحية و التنمية في الوطن العربي** ، دار الرازي ، بيروت ، 1989.
9. سوزان بكري ، فاروق عبد النبي حسانين عطا الله ، السياحة و البيئة ، 2009.
10. ستيفان فويت ، ترجمة عن الالمانية ل مصطفى سرور ،**الاقتصاد المؤسساتي** ، دار المتوسط ، ايطاليا.
11. صلاح الدين عبد الوهاب ، **نظرية السياحة** ، دار الهنا ، القاهرة، مصر ، 1992.
12. عبدالمجيد قدي ،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية .
13. عمر هاشم محمد صدقة ، **ضمانات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي** ، دار الفكر العربي ،الاسكندرية ، 2008.
14. ميرونوف .ا، **الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات** ، ترجمة علي محمد تقي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986.

15. محمد صالح القريشي .، المالية الدولية ، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق ، الاردن..

16. محمد علي ابراهيم العامري ، **الادارة المالية الدولية** ، دار وائل ، الطبعة الاولى ، 2013.

17. مثنى طه الحوري ، اسماعيل محمد الدباغ ، **مبادئ السفر و السياحة** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن.

18. محمد عبيدات ، **التسويق السياحي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2005.

19. محي محمد مسعد ، **الاطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي**، المكتب العربي الحديث ، مصر.

20. منال عبد المنعم مكية، **السياحة تشريعات و مبادئ**، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2002.

21. موسى بودهان ، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر** ، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ، الجزائر ، 2009.

22. محمد جمال باروت ، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** ، الطبعة الاولى ، مركز الوحدة العربية ، القاهرة ، 2004.

23. نبيل الروبي ، **اقتصاديات السياحة** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية، 1991.

24. يسرى دعبس ، **السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية** ، ط1، البيطاش للنشر و التوزيع ، مصر 2002.

25. عاصفة التغيير –الربع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية ، المركز الديمقراطي العربي– برلين – المانيا– ، الطبعة الاولى، 2018.

ب– الرسائل و الاطروحات

1. – جمال محمود عطية ، **تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري** ، اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة و اداة الاعمال ، جامعة حلوان ، 2000.
2. عبد القادر بابا ، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004/2003.
3. محمد سيد الحلواني، **العلاقات الدولية السياحية و تأثيرها على تنمية الحركة السياحية الوافدة الى مصر** ، رسالة دكتوراه ، كلية السياحة و الفندقة ، قسم الدراسات السياحية ، جامعة حلوان ، 2003 .

4. فارس فضيل ، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر و المملكة العربية السعودية** ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004.

5. ناجي بن حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري –قسنطينة ، الجزائر ، 2007/2006.

6. عبد الكريم بعداش ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود و المالية ، جامعة الجزائر، 2008/2007.

7. رفيق نزاري ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي – دراسة حالة تونس ، الجزائر و المغرب** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2008.

8. عمار زودة ، **محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر ، 2008.

9. جينا جوزيف بيتيا لاقو، **اثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الاجانب في السودان (2000-2005)**، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في التخطيط الانمائي ، جامعة الخرطوم ، 2010.

10. صليحة عشي ، **الاداء و الاثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010-2011.

11. بيوض محمد العيد ، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة تونس ، الجزائر و المغرب** ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2011 .

12. تريكي العربي ، **واقع الاستثمار السياحي –دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2013/2012.

13. عوينان عبد القادر ، **السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، اطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 03- الجزائر ، 2013/2012.

14. دلال بن سمينة، **تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر**-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013/2012.

15. بلقاسم امحمد ، **نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر** ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2013/2012.
16. حسين نوارة ، **الحماية القانونية لملكية المستثمر الاجنبي في الجزائر** ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر ، 2013/2012
17. وليد بيبي، **اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية – دراسة حالة دول شمال افريقيا** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر 2014-2015.
18. خرافي خديجة ، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة ما بين الجزائر ، تونس و المغرب** ، رسالة مقدمة لتيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2014-2015.
19. حري المخطارية ، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي** ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر،2016-2017.
20. ساعد بوراوي ، **تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)** ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017/2016.
21. بوخدوني وهيبة ، **تقييم اصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في اطار عملية الخوصصة – دراسة حالة فندق سفير** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.2017.

ج- الملتقيات ، الدوريات و المجلات

1. جو شوا غرين و ديلانو فيلانوفا ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 4 ، المجلد 27 ، 1990.
2. زغدار احمد ، **الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة** ، مجلة الباحث ، عدد 2004/03.
3. علي حسين الورفلي، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر- الدروس المستفادة -**، اوراق عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية الليبية ، 29 افريل 2006.
4. صالح محمد المنصوري ، **الاستثمار الاجنبي المباشر – ماذا يجب على الدول المتقدمة ان تفعل وماذا يجب على الدول النامية ان تفعل** ، اوراق عمل مقدمة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابلس ، 2006.

5. الاتجاهات الحديثة في السياحة – نحو سياحة عربية غير نمطية ، الملتقى العربي الثاني ، مصر 2007.
6. بن حمودة محبوب و بن قانة اسماعيل، **ازمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي** ، مجلة الباحث ، العدد 05، 2007
7. طارق عبد الرحمان فقيه ، مجموعة فقيه السياحية نموذج لتنمية سياحية واعدة في المملكة العربية السعودية في اطار خطة التنمية الثامنة ، **ملتقى السياحة و الاستثمار الخليجي** ، جدة ، السعودية ، 2008.
8. طالبي محمد ، **اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس.2009.
9. احمد عبد العزيز ، جاسم زكريا و فراس عبد الجليل ، **الشركات متعددة الجنسيات و اثرها على الدول النامية** ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، العدد الخامس و الثمانون ، 2010.
10. زرقين عبود و نورة بيري ، **محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر ، تونس و المغرب " دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012**، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، 2014.
11. مفتاح صالح و بوعبد الله علي ، **واقع الاستثمار الاجنبي في اسواق الاوراق المالية العربية**، ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013.
12. زرقين عبود و نورة بيري ، **محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر ، تونس و المغرب " دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012**، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ديسمبر 2014.
13. سعيداني رشيد ، **اهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر** ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث – العدد 02 جوان 2017.
14. عبد الرزاق مولاي لخضر و خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 04/جوان 2016.
15. ملال ربيعة ، **البديل الانجع " من السياحة التقليدية الى السياحة المستدامة** " ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، العدد 07، جانفي 2016.

16. مصطفى احمد السيد مكاوي ، **الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية – الاهمية و التحديات ورؤية مستقبلية** ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 193، 2014.

17. عيساوي سهام ، حوحو فاطمة ، **واقع العرض و الطلب السياحي في كل من الجزائر و تونس –دراسة مقارنة**– ، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، جوان 2017.

18. ابو بكر بوسالم و عادل لعجالي ، **صناعة السياحة الريفية في المغرب– تجر بة رائدة و دروس مستفادة –**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، العدد 2016/02.

19. بلال بوجمعة ، بن قانة اسماعيل ، **تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 1996–2015**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2017/18.

20. قارة سميرة ، **واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996–**2015) ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية – دراسات اقتصادية –، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر.

21. سارة بوسعيود و عقون شراف ، **واقع الفساد في الجزائر و اليات مكافحته**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الخامس / العدد الاول ، جوان 2018.

22. الهام بوحلايس ، **قاعدة الشراكة الدنيا (51–49) في مجال الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة. ،، المجلد ب عدد، 52 ديسمبر 2019

23. تقار مختار ، مصطفى عبد النبي ، **طرق اكتساب العقار السياحي في القانون الجزائري** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 02 من السنة 2019.

24. موريس اوبسفلد ، **عودة التجارة الى مسارها الطبيعي** ،مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2016.

25. عيسى مرزاقة ، محمد الشريف شخشاخ، **التنمية السياحية المستدامة بالجزائر** ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مارس 2010.

26. محمد تقروت ، نبيل بوفليح ، **دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال افريقيا ، حالة الجزائر ، تونس ، المغرب** ، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر –واقع و افاق – البويرة ، يومي 11و 12 ماي 2010.

27. حميدات صالح و قميحة فيصل ، **تنافسية القطاع السياحي الجزائري** ، جامعة جيجل ، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر –واقع و افاق – البويرة ، يومي 11و 12 ماي 2010.

28. **الاهمية و الاثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة : حالة المملكة العربية السعودية** ، ورقة عمل من اعدادا الهيئة العليا للسياحة لندوة الاثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة – ابها 19-2001/6/21.

29. عبد القادر خداوي مصطفى و عبد القادر دحمان ، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة** ، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحة يومي 27-28 سبتمبر 2015 – جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة – الجزائر.

30. كمال شكيب حماد ، **نحو استراتيجية لتطوير السياحة العربية** ، الحلقة العلمية حول الامن السياحي كلية التدريب ، تونس، 2012.

31. ساعد غنية و مخلوف سمية ، **امكانيات السياحة في الجزائر و موقعها ضمن الاقتصاد الجزائري** ، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة يومي 27 و 28 سبتمبر 2015، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة – الجزائر.

32. التجارة و الخدمات و التنمية : التحديات التنظيمية و المؤسسية ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، فبراير 2013.

د- التقارير و المنشورات

1. تقرير ضمان الاستثمار ، عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، السنة السادسة و العشرون – العدد الفصلي الاول / يناير – مارس 2008 .
2. ملامح اداء الاستثمار الاجنبي غير المباشر في الدول العربية، نشرة فصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، السنة التاسعة و العشرون ،العدد الفصلي الثاني (افريل-2011)،
3. **تقارير مناخ الاعمال في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. للسنوات 2000، 2001، 2003، 2006،2010، 2014،2016،2017، 2018، 2019.
4. وليد عيدي عبد النبي ، **دراسة بعنوان ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي** ، البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء و الابحاث.

5. تقرير عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية "تقرير الاستثمار العالمي 2007" ، **الشركات غير الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية ، استعراض عام.**
6. تقارير الاستثمار العالمي للسنوات ، 2015، 2018.
7. نشرة فصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ضمان الاستثمار ، السنة الثامنة و العشرون ، العدد الفصلي الاول يناير – مارس 2010.
8. برنامج الامم المتحدة للبيئة ، **ورقة معلومات اساسية بشان السياحة و البيئة** ، 2005.
9. **السياحة الدولية في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي – الافاق و التحديات** ، مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية،2017.
10. تقرير حول اتجاهات السياحة في منطقة الشرق الاوسط ، لجنة منظمة السياحة العالمية ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، 5 مايو 2015 .
11. موجز قطري تونس ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا – الامم المتحدة ، 2016.
12. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام**، نتائج 2013–2015، رقم 64، نشرة 2016.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، **تقرير مقارن عن التشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية و ما يقابلها في بعض دول العالم** ، الكويت ، 2002.
14. مؤشرات قياس الفساد الاداري ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد السبعون –فبراير السنة السابعة، 2008.
15. الناس و الفساد : دراسة مسحية للشرق الاوسط و شمال افريقيا 2016، منظمة الشفافية العالمية.
16. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016 – الشباب و افاق التنمية الانسانية في واقع متغير ، المكتب الاقليمي العربي لمنظمة الامم المتحدة ،2017.
17. جاسم حسين ، **تقرير استثمارات صناديق السيادة الخليجية في المغرب** ، مركز الجزيرة للدراسات ديسمبر 2011.
18. الاوراش و الاصلاحات الكبرى 2012– 2016 حصيلة الانجازات ، وزارة التجهيز و النقل واللوجستيك ، المملكة المغربية.

هـ –قوانين و مراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 30، بتاريخ 9 يونيو 2013.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 35، مؤرخة في 22 يونيو 2011.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 22 اوت 2001.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، المؤرخة في 10 مارس 1998.

5. المواد من 3 الى 7 من الفصل الثاني المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار ، من قانون الاستثمار الجزائري .

6. قانون الاستثمار و النصوص المتعلقة به لجمهورية تونس .

7. قوانين المالية التكميلية في الجزائر الخاصة بالسنوات : 2009 و 2016.

و-المواقع الالكترونية

1. احصائيات البنك المركزي التونسي ،ايرادات السياحة في تونس: bct.gov.tn/siteprod/tableau_prod.

2. تقرير الاستثمار العالمي 2018، على الرابط : http://unctad.org

3. اطلس بيانات العالم ،مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر التدفقات الداخلية الصافية الجزائر ، تونس ، المغرب www.knoema.com

4. الهيئة الوطنية لتطوير الاستثمار بتونس، (2013)، الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد تونس /http://www.mdici.gov.tn

5. الانكتاد،(2021)، تقرير الاستثمار العالمي 2020، https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf

6. مكتب الصرف المغربي ، (2018) ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة المغرب ، www.finances.gov.ma

7. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2019))، الاستثمار الاجمالي حسب عدد المشاريع في الجزائر خلال الفترة 200-2017، www.andi.dz/index

8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،(2019)، الاستثمار الاجنبي المباشر حسب عدد المشاريع قطاع السياحةwww. Andi.dz/ index

9. اطلس بيانات العالم ، اجمالي الاستثمار السياحي بالدولار الامريكي المغرب www.knoema.com

10. office des changes، 2019))، الاستثمار الاجنبي –مليون درهم – www.finances.gov.ma/ide/index

11. وزارة السياحة في تونس، الايرادات السياحية تونس www.tourisme.gov.t

12. الديوان الوطني للإحصاء الجزائر ،(2017) احصاء اقتصادي، السياحة ، www.ons.dz

13. المعهد الوطني للإحصاء تونس،(2019) السياحة تونس tourisme.ins.tn

14. المعهد الوطني للإحصاء ،(2019) http://www.ins.tn/ar/themes/tourisme

15. tourisme en chiffres 2018, observatoire du tourisme Maroc, p27 http://www.observatoiredutourisme.ma/wp-content/uploads/2019/03/TBNAT-12-1

16. مؤشر مدركات الفساد 2019، منظمة الشفافية الدولية ص 9. على الرابط : www.transparency.org/cpi

17. التقرير السنوي لبورصة الدار البيضاء 2015، ص 22.26. على الرابط الالكتروني : http://www.casablanca-bourse.com/BourseWeb/UserFiles

18. بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

19. كتيب الاحصاءات العالمية ، طبعة 2017، العدد 41، الامم المتحدة ،2017، ص 110-115-242 على الرابط الالكتروني : https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/AR-world

20. La banque mondiale : « données , infrastructures »2014 : http://données.banquemondiale.org/pays

21. البنك الدولي،(2020)، تطور السياحة في العالم، https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND

22. تقرير تنافسية السياحة و السفر العالمي ،(2020)، http://www.wttc.org/

23. اطلس بيانات العالم ، الاستثمار السياحي مليار دولار تونس ، www.knoema.com

24. CNUCED, base de données sur les IDE et les entreprises multinationaleswww.unctad.org/fdstatisyics

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

a. Ouvrages

1. Denise flouzate et Christian de boissieu, **économie contemporaine** , tome 03, 08 ém édition , press universitaire de France ,2000.
2. Jean pierre paulet , **les multinationales frein ou moteur de l'economie,** éllips , 1997.
3. Peter H.Limbertet Thomas A.pugel, **économie internationale** ,1998.
4. Paul krugman , Maurice Obsfeld, Marc Melitz , **économie internationale**, 9ém édition , Pearson, France, 2012.
5. Fabrice Mazerolle, **les firmes multinationales**, dyna'sup économie , 2006.
6. R.Caves et R. Joces, **Economie internationale- le commerce**, 1998.
7. Philipe Aghion et Peter Howit , **Théorie de le croissance endogène** , Dunod, 2000.
8. Denis Tersen , Jean Luc Bricout ,**l'investissement International**, Armand colin , 1996 .
9. Patrick Guillaumont , **l'absorption du capital**, édition Cujas, Paris, sans année d'édition.
10. Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement**, , tome 02, offices des publications universitaires, 1981.
11. Jaques Perrin , **les transfert de technologie** , , édition la découverte ,1983.
12. Hatem Fabrice, **les multinationales en l'an 2000**, économica , 1995.
13. Reichard Robert, **l'économie mondialisée**, Dunod, 1993.
14. Berger Suzanne , **made in monde** , le seuil , 2006.
15. Christian Bessy et Olivier Favereau , **institutions et économie des conventions** , cahier d'économie politique, éditions l'Armattan , 2003.
16. **Definition de reference de l'OCDE des investisseurs directs internationaux** , 4 ém edition ,2008.

17. Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme , livre 02**, le plan stratégique : les cinq dynamique et les programmes d'action touristique prioritaire**, janvier 2008.
18. Jérémy boer, **le tourisme un moteur de l'économie mondiale** ,2016.

b. Thèses

1. Oumama bouabdi, **libéralisation financière et investissement direct a l'étranger :un mode de financement qui s'impose pour le développement économique des PED : cas du Maroc** , these de doctorat en sciences économiques , université du sud .Toulon- var, 2014.
2. Jing Zhang, **foreign direct investment- gouvernance and environment in china : regional dimensions** , a thesis subtmitted to the university of birmingham for the degree of doctor of philosophy, departmant of economics school of social sciences, june 2008.
3. Vu Manh Chien, **tourisme : croissance et integration dans l'économie mondiale – les apports du concept de développement durable** , these pour le doctorat en-sciences économique , université du sud Toulon-var , France, 2007.
4. Harouat Fatima Zohra**, comment promouvoir le tourisme en Algérie , mémoire présenté en vue de l'obtention d'un magister en marketing des services** , université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, 2011/2012.
5. Thaalbi ines , **déterminants et impacts des ide sur la croissance économique en Tunisie**, these présentée pour obtenir le grade de docteur, université de Strasbourg, 2013 .

c. Revues et Forum

1. Thomas A.Zimmermann, **les investissements directs :évolution actuelle en théorie , pratique et politique** , la vie économique revue de politique économique 7/8, 2008.
2. Jean-yves Martin , **développement durable ?, IRD(institut de recherche pour le développement)** , Paris , 2002.
3. Kaddoj karim**, impact des investissements directs étrangers sur la croissance de l'économie Marocaine**, journée d'étude jean monnet, juin 2008.

4. Aziz Hmioui , **attractivité du Maroc pour l'investissements direct étranger (IDE) : cas de l'investissement touristique**, revue marocaine de gestion et de l'économie, n°2(2010).
5. Saliha Achi et warda Chibane, **La gestion de crise dans le secteur du tourisme :applications pratiques dans certains pays arabes**, internatinal journal of development and economic sustainbility, vol3, n°.1, march 2015.
6. Hali Edison , **Qualité des institutions et résultats économiques** , revue finances et développement , juin 2003 .
7. Hadjila krifa-schneider**, business climate- politecal risk and FDI in developing countries :evidence from panel data ,** international journal of economics and finance, vol 2 n° 5 november2010.
8. Foued Chriet , **internationalisation et nouvelles implantations des firmes multinationales , le processus séquentiel du modèle d'uppsala est-il toujours d'actualité ?,** les cahiers du CREAD ,n° 93/2010.
9. **Le tourisme en Tunisie – les défis à l'heur de la transition démocratique**, les notes IPEMED, études et analyses, n° 12 janvier 2012 .
10. **Caractériser le tourisme responsable –facteur de développement durable – étude**. Perain.2004.

d. Rapports

1. Thomas Hatzichronoglou, **L'impact des délocalisations sur l'emploi : problème de mesure et implications politiques**, OCDE, 2003.
2. **L'impact social de l'investissement direct étranger** , organisation de coopération et de développement économique , juillet 2008.
3. **l'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions de travail**, conférence OCDE-OIT sur la responsabilité sociale des entreprises, 23-24 juin 2008, France .
4. **Making FDI work for sustainable developement**, UNCTAD , Geneva, 2004.
5. **Rapport sur l'investissement dans le monde** 2015, vue d'ensemble ,CNUCED .
6. Rapport ANIMA, **des pays émergents investissent la méditerranée , bilan 2012 de l'attractivité des pays** n° 65/ octobre 2013.
7. **Les investissements directs étrangers en Tunisie 2015 ,** ambassade de France en Tunisie , service économique regional, mai 2016.
8. Agence nationale de développement de l'investissements ANDI, bilan des déclarations .

9. Rapports des ide 2014,2016,2017,2018, sur l'investissement direct international en Tunisie, FIPA.
10. Nations unis , conseil du commerce et du développement **, la contribution du tourisme a un développement durable** , 2013.
11. **Le tourisme et la réduction de la pauvreté** , organisation mondiale du tourisme ; 2002 .
12. Rapport de l'Organisation mondiale du tourisme 2015, www.omt.org
13. **Le tourisme des années 2020- des clés pour agir** , conseil national du tourisme , la documentation française , France , 2005.
14. **Tourisme international dans les pays de l'OCI, perspectives et défis** , l'organisation de la conférence islamique , centre de recherches statistiques , économiques et sociales et de formation pour les pays islamiques (SESRIC),2010.
15. **Le tourisme en Tunisie- des défis a l'heure de la transition démocratique** , les notes IPEMED,n°12 janvier 2012.
16. Guide de l'investissement au Maroc- opportunités et conditions,2018.
17. Ministère du tourisme, **élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010**, 2001.
18. **Rapport sur l'investissement étranger au Maroc** , ambassade de Belgique – rabat, 22 septembre 2015 .
19. Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe , **retour sur des « réveils arabes** », avril 2013.
20. The Global Competitiveness Report 2017-2018,world economic forum.
21. Pierre henry, bénédict de saint-laurent**, investissements directs étrangers vers MEDA en 2007** : la bascule, ANIMA investissement network, étude n° 01, mai 2008.

الملاحق

الملحق رقم (1): معطيات النموذج الاول " حالة الجزائر "

	IT	EF	INS	DB	CC	GDP	RL
2000	0.3	56.8	50	46.8	-0.9	3.8	-1.2
2001	0.4	57.3	50	46.8	-0.6	3	-0.7
2002	0.6	61	50	46.8	-0.9	5.6	-0.6
2003	0.9	57.7	50	46.8	-0.7	7.2	-0.6
2004	1.2	58.1	50	44	-0.7	4.3	-0.6
2005	1.6	53.2	50	44	-0.5	5.9	-0.8
2006	1.8	55.7	50	44.2	-0.5	1.7	-0.7
2007	2.3	55.4	50	44.2	-0.6	3.4	-0.8
2008	2.1	56.2	50	48	-0.6	2.4	-0.7
2009	1.8	56.6	50	48.4	-0.6	1.6	-0.8
2010	1.7	56.9	50	48.8	-0.5	3.6	-0.8
2011	1.8	52.4	50	48.4	-0.5	2.9	-0.8
2012	1.9	51	50	48.7	-0.5	3.4	-0.8
2013	1.9	49.6	50	49.1	-0.5	2.8	-0.7
2014	2	50.8	50	48.7	-0.6	3.8	-0.8
2015	1.8	48.9	50	44.2	-0.6	3.7	-0.9
2016	1.8	50.1	50	46.1	-0.7	3.2	-0.9
2017	1.7	46.5	51.4	46.2	-0.6	1.3	-0.9
2018	1.7	44.7	44.4	46.2	-0.6	1.4	-0.8
2019	1.9	46.2	45.5	48.5	-0.6	0.8	-0.8
2020	1.9	46.9	45.5	48.6	-0.6	0.8	-0.8

Y=(مليار دولار) اجمالي الاستثمار السياحي في الجزائر

EF= مؤشر الحرية الاقتصادية

INS= مؤشر المؤسسات الخاص بتقرير التنافسية العالمية

DB= مؤشر سهولة الاعمال

CC=مؤشر السيطرة على الفساد

GDP= نمو الناتج المحلي الاجمالي

RL= مؤشر سيادة القانون .

ملاحظة : تم تحويل قيم مؤشر المؤسسات الى نسب مئوية نظرا لتغير المنهجية بدءا من 2018.

المصادر: اطلس بيانات العالم : www.knoema.com

- بيانات البنك الدولي : www.albankaldawli.org
- تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي.

الملحق رقم (2): بيانات النموذج الثاني " حالة تونس "

	IT	EF	INS	DB	CC	GDP	RL
2000	0.8	61.3	53.2	68.8	-0.2	4.7	-0.2
2001	0.7	60.8	53.2	68.8	-0.1	3.8	0
2002	0.7	60.2	53.2	68.8	0.4	1.3	-0.1
2003	0.7	58.1	53.2	68.8	0.2	4.7	-0.1
2004	0.8	58.4	53.2	68.8	0.1	6.2	0
2005	0.8	55.4	53.2	68.8	-0.3	3.5	0
2006	1	57.5	53.2	68.8	-0.2	5.2	0.1
2007	1.2	60.3	53.2	68.8	-0.2	6.7	0.1
2008	1.2	60.1	53.2	68.8	-0.3	4.2	0.1
2009	1	58	53.2	68.8	-0.2	3	0.1
2010	1	58.9	53.2	66.5	-0.3	3.5	0.1
2011	0.9	58.5	53.2	68.3	-0.1	-1.9	-0.1
2012	0.9	58.6	53.2	68.1	-0.1	4	-0.1
2013	0.9	57	53.2	68.3	-0.1	2.9	-0.2
2014	0.9	57.3	53.2	67.4	0	3	-0.1
2015	0.9	57.6	53.2	64.6	-0.1	1.2	-0.1
2016	0.8	57.6	54.2	65.5	-0.1	1.2	0
2017	0.8	55.7	54.2	65.3	-0.1	1.9	0.1
2018	0.8	58.9	52	65.3	-0.1	2.7	0
2019	0.8	55.4	53	67.2	-0.1	1	0.1
2020	0.8	55.8	53	68.6	-0.1	1	0.1

المصادر:- اطلس بيانات العالم : www.knoema.com

- بيانات البنك الدولي : www.albankaldawli.org
- تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي.

الملحق رقم (3): بيانات النموذج الثالث " حالة المغرب "

	IT	EF	INS	DB	CC	GDP	RL
2000	0.4	63.2	59	66.1	-0.1	1.9	0.1
2001	0.4	63.9	59	66.1	-0.2	7.3	-0.1
2002	0.5	59	59	66.1	-0.2	3.1	0
2003	0.7	57.8	59	66.1	-0.3	6	-0.1
2004	1.1	56.7	59	66.1	-0.1	4.8	0
2005	1.4	52.2	59	66.1	-0.3	3.3	-0.2
2006	2	51.5	59	66.1	-0.4	7.6	-0.3
2007	2.9	56.4	59	66.1	-0.3	3.5	-0.3
2008	3.7	55.6	59	66.1	-0.4	5.9	-0.3
2009	3.4	57.7	59	66.1	-0.3	4.2	-0.2
2010	3.2	59.2	58.5	60.4	-0.2	3.8	-0.2
2011	3.6	59.6	59	60.2	-0.4	5.2	-0.2
2012	3.7	60.2	59	63.8	-0.4	3	-0.2
2013	4	59.6	59	63.5	-0.4	4.5	-0.2
2014	4.1	58.3	59	64.5	-0.3	2.7	-0.1
2015	3.9	60.1	59	65.3	-0.2	4.5	-0.1
2016	4.4	61.3	60	67.4	-0.1	1.1	-0.2
2017	4.8	61.5	60	69.2	-0.1	4.2	-0.2
2018	5.3	61.9	56.6	69.2	-0.2	3	-0.1
2019	5.6	62.9	60	71	-0.3	2.3	-0.1
2020	5.9	63.3	60	73.3	-0.3	2.3	-0.1

ملاحظة: تم حساب المتوسط خلال الفترة 2000–2015 (باستثناء قيمة 2010) بالنسبة لمؤشر المؤسسات.

–تم حساب متوسط الفترة في عام 2001 بالنسبة لمؤشري الفساد و سيادة القانون .

المصادر: اطلس بيانات العالم : www.knoema.com

- بيانات البنك الدولي : www.albankaldawli.org
- تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي.

الملحق رقم (4): مخرجات برنامج Eviews 9

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة " الجزائر"

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
	At Level							
		CC	DB	EF	GDP	INS	IT	RL
With Constant	t-Statistic	-4.0123	-2.0667	-0.6691	-2.2150	-1.4866	-2.5930	-4.6523
	Prob.	***0.0065***	***0.2587***	***0.8329***	***0.2073***	***0.5195***	***0.1108***	***0.0016***
		***	n0	n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8053	-2.2531	-3.4650	-3.4801	-2.2762	-1.6482	-7.4633
	Prob.	***0.0381***	***0.4379***	***0.0710***	***0.0691***	***0.4266***	***0.7360***	***0.0000***
		**	n0	*	*	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2420	0.1890	-1.0316	-1.1553	-0.9735	0.4377	-1.2070
	Prob.	***0.1894***	***0.7305***	***0.2616***	***0.2173***	***0.2841***	***0.7992***	***0.2004***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference							
		d(CC)	d(DB)	d(EF)	d(GDP)	d(INS)	d(IT)	d(RL)
With Constant	t-Statistic	-9.4101	-4.5506	-5.7089	-7.0216	-6.3304	-2.7018	-6.9456
	Prob.	***0.0000***	***0.0022***	***0.0002***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0920***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4307	-4.4653	-5.5613	-7.0592	-10.5516	-3.1775	-6.3957
	Prob.	***0.0000***	***0.0114***	***0.0014***	***0.0001***	***0.0000***	***0.1182***	***0.0003***
		***	**	***	***	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.6612	-4.6659	-5.3969	-7.1163	-6.1253	-2.5322	-8.6216
	Prob.	***0.0001***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0144***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	**	***

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: IT
Date: 03/04/21 Time: 23:24
Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
9	22.213147	-0.921315	-0.274089	-0.794969	0.924197	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, 1)
13	21.117325	-0.911733	-0.314293	-0.795106	0.925991	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 1)
14	19.942944	-0.894294	-0.346642	-0.787387	0.926016	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 0)
10	20.761060	-0.876106	-0.278667	-0.759480	0.923307	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, 0)
6	20.631268	-0.863127	-0.265687	-0.746500	0.922305	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 0)
15	19.596130	-0.859613	-0.311960	-0.752705	0.923406	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 0, 1)
11	20.415342	-0.841534	-0.244095	-0.724908	0.920609	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 0, 1)
2	21.328620	-0.832862	-0.185636	-0.706517	0.917187	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 0)
1	22.251372	-0.825137	-0.128125	-0.689073	0.911901	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
5	21.250668	-0.825067	-0.177841	-0.698721	0.916539	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 1)
7	19.674499	-0.767450	-0.170011	-0.650823	0.914504	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0, 1)
3	20.633037	-0.763304	-0.116078	-0.636958	0.911221	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 0, 1)
26	17.859545	-0.685954	-0.138302	-0.579047	0.908879	ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 1, 0)
30	16.831374	-0.683137	-0.185271	-0.585949	0.909111	ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 1, 0)
16	16.603849	-0.660385	-0.162519	-0.563196	0.907019	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 0, 0)
35	18.338942	-0.633894	-0.036455	-0.517268	0.902288	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0, 1)
25	18.315734	-0.631573	-0.034134	-0.514947	0.902061	ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
29	17.122311	-0.612231	-0.064578	-0.505324	0.901908	ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 1, 1)
22	17.103020	-0.610302	-0.062649	-0.503394	0.901719	ARDL(1, 1, 0, 1, 0, 1, 0)
18	18.054279	-0.605428	-0.007989	-0.488801	0.899466	ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 0)

اختبارات البواقي

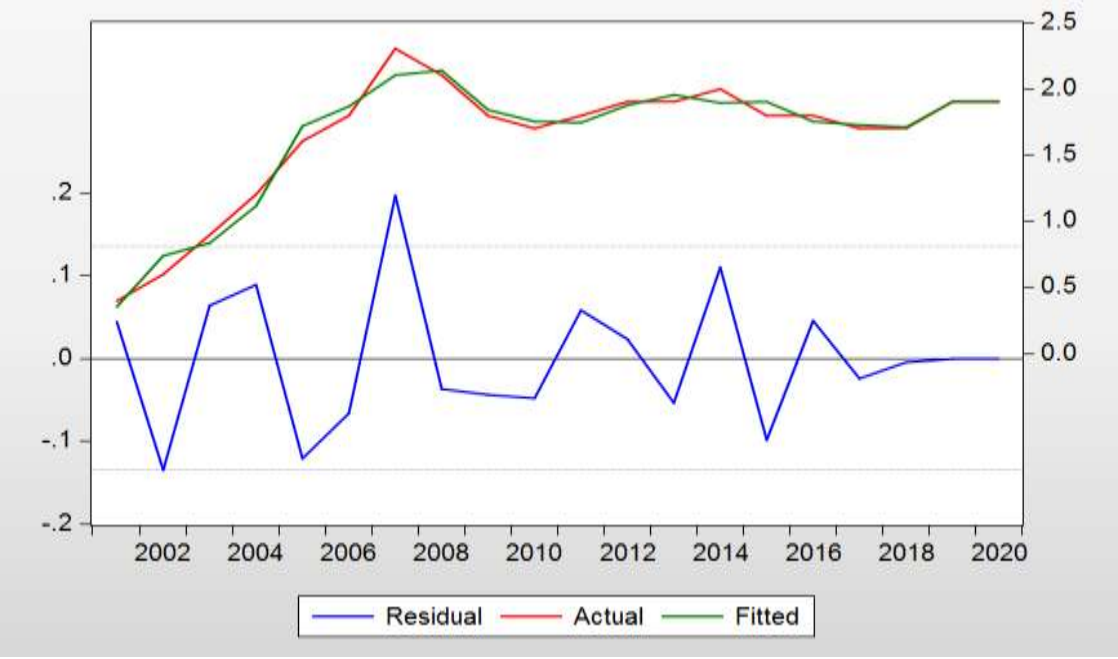

Date: 03/04/21 Time: 23:31
Sample: 2000 2020
Included observations: 20
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.419	-0.419	4.0648	0.044
		2	-0.337	-0.621	6.8366	0.033
		3	0.238	-0.495	8.3059	0.040
		4	0.199	-0.250	9.3987	0.052
		5	-0.198	-0.128	10.548	0.061
		6	-0.126	-0.191	11.048	0.087
		7	0.247	-0.008	13.109	0.070
		8	-0.081	-0.099	13.347	0.100
		9	-0.078	-0.061	13.588	0.138
		10	0.079	0.021	13.864	0.179
		11	0.013	0.048	13.873	0.240
		12	-0.129	-0.148	14.791	0.253

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.627396	Prob. F(12,7)	0.0482
Obs*R-squared	17.22930	Prob. Chi-Square(12)	0.1412
Scaled explained SS	2.123263	Prob. Chi-Square(12)	0.9992

النموذج

Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CC)	0.814603	0.282345	2.885133	0.0235
D(DB)	-0.025074	0.014442	-1.736193	0.1261
D(EF)	-0.018686	0.014462	-1.292045	0.2374
D(GDP)	0.028494	0.014289	1.994056	0.0864
D(INS)	0.020516	0.014790	1.387149	0.2080
D(RL)	0.512100	0.217210	2.357628	0.0505
CointEq(-1)	-0.371872	0.041921	-8.870728	0.0000

Cointeq = IT - (4.4644*CC -0.1824*DB -0.0441*EF -0.0211*GDP
-0.0356*INS + 2.5768*RL + 19.1992)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CC	4.464438	1.756534	2.541617	0.0386
DB	-0.182442	0.114903	-1.587794	0.1564
EF	-0.044079	0.041096	-1.072602	0.3190
GDP	-0.021122	0.157542	-0.134069	0.8971
INS	-0.035584	0.113838	-0.312581	0.7637
RL	2.576815	2.604982	0.989187	0.3555
C	19.199244	10.626390	1.806751	0.1138

الملحق رقم(5): مخرجات Eviews 9 " حالة تونس"

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		CC	DB	EF	GDP	INS	IT	RL
	At Level							
With Constant	t-Statistic	-2.6318	-1.7839	-2.7567	-3.1587	-4.6496	-1.6099	-2.6501
	Prob.	***0.1034***	***0.3770***	***0.0824***	***0.0381***	***0.0017***	***0.4594***	***0.1001***
		n0	n0	*	**	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7860	-1.9456	-3.6152	-4.1360	-4.4019	-1.5076	-2.5635
	Prob.	***0.2175***	***0.5940***	***0.0541***	***0.0203***	***0.0121***	***0.7922***	***0.2981***
		n0	n0	*	**	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4006	-0.0759	-1.4571	-1.6604	-0.2385	-0.2465	-2.7950
	Prob.	***0.0192***	***0.6452***	***0.1315***	***0.0905***	***0.5876***	***0.5847***	***0.0077***
		**	n0	n0	*	n0	n0	***
	At First Difference							
		d(CC)	d(DB)	d(EF)	d(GDP)	d(INS)	d(IT)	d(RL)
With Constant	t-Statistic	-4.8199	-4.3701	-7.6448	-16.5137	-12.0116	-3.3121	-5.8006
	Prob.	***0.0013***	***0.0033***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0288***	***0.0002***
		***	***	***	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6646	-4.3367	-7.3590	-17.2045	-11.8226	-3.4456	-5.6311
	Prob.	***0.0078***	***0.0146***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0750***	***0.0012***
		***	**	***	***	***	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9678	-4.5043	-6.6550	-10.9514	-12.4894	-3.4017	-5.9193
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0018***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: IT
Date: 04/02/21 Time: 14:25
Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
17	38.937664	-2.593766	-1.946540	-2.467421	0.834848	ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
49	37.543118	-2.554312	-1.956872	-2.437685	0.833867	ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 1, 1)
21	37.104710	-2.510471	-1.913032	-2.393845	0.826421	ARDL(1, 1, 0, 1, 0, 1, 1)
1	38.954817	-2.495482	-1.798469	-2.359418	0.807653	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
53	35.940565	-2.494056	-1.946404	-2.387149	0.826659	ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 1, 1)
33	37.559029	-2.455903	-1.808677	-2.329558	0.810435	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)
5	37.242293	-2.424229	-1.777003	-2.297884	0.804335	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 1)
37	36.064918	-2.406492	-1.809052	-2.289865	0.807401	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 1, 1)
50	33.537605	-2.253761	-1.706108	-2.146853	0.779575	ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 1, 0)
29	33.466672	-2.246667	-1.699014	-2.139760	0.778006	ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 1, 1)
51	33.417004	-2.241700	-1.694048	-2.134793	0.776900	ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 0, 1)
55	32.310734	-2.231073	-1.733207	-2.133885	0.775722	ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 0, 1)
54	32.154737	-2.215474	-1.717608	-2.118285	0.772196	ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 1, 0)
52	32.147290	-2.214729	-1.716863	-2.117540	0.772027	ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 0, 0)
56	30.995154	-2.199515	-1.751436	-2.112046	0.767444	ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 0, 0)
19	33.948746	-2.194875	-1.597435	-2.078248	0.762010	ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 0, 1)
25	33.879746	-2.187975	-1.590535	-2.071348	0.760363	ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
23	32.779008	-2.177901	-1.630248	-2.070993	0.762203	ARDL(1, 1, 0, 1, 0, 0, 1)
18	33.657270	-2.165727	-1.568288	-2.049101	0.754972	ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 0)

34	33.540342	-2.154034	-1.556595	-2.037408	0.752090	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 1, 0)

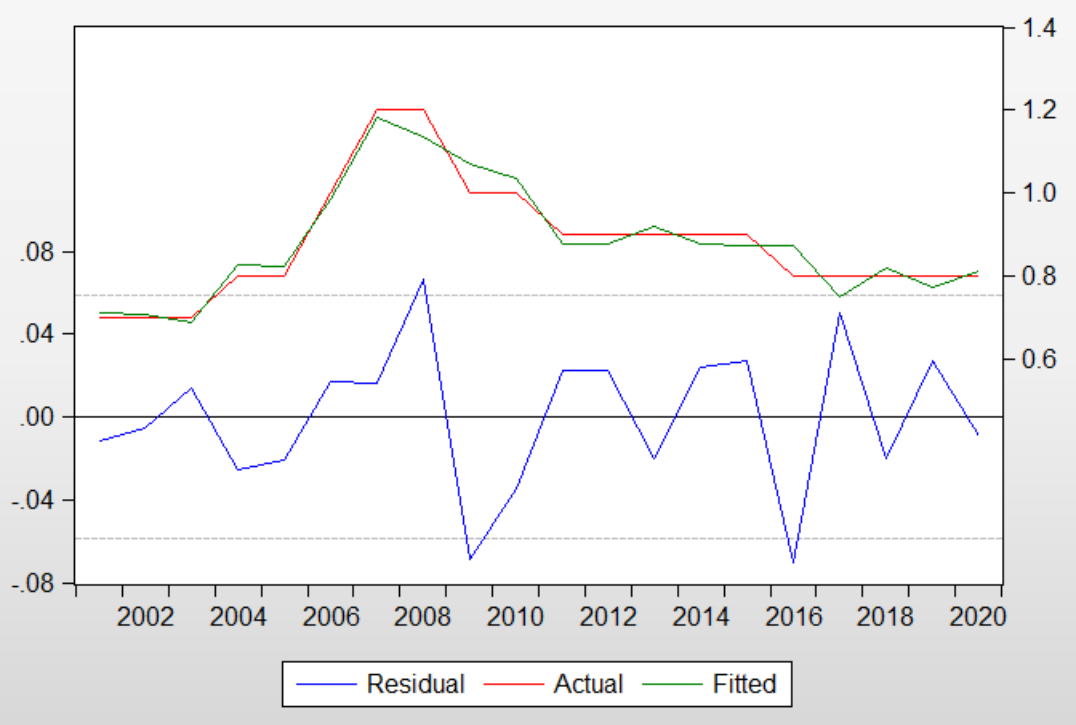

Date: 04/02/21 Time: 14:26
Sample: 2000 2020
Included observations: 20
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.369	-0.369	3.1459	0.076
		2	-0.151	-0.332	3.7030	0.157
		3	-0.057	-0.330	3.7874	0.285
		4	0.035	-0.285	3.8210	0.431
		5	0.010	-0.291	3.8237	0.575
		6	0.046	-0.241	3.8896	0.692
		7	0.142	0.037	4.5747	0.712
		8	-0.211	-0.119	6.2063	0.624
		9	0.144	0.172	7.0404	0.633
		10	-0.213	-0.107	9.0301	0.529
		11	0.165	0.073	10.367	0.498
		12	0.030	0.100	10.416	0.580

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.104695	Prob. F(12,7)	0.1651
Obs*R-squared	15.65977	Prob. Chi-Square(12)	0.2073
Scaled explained SS	1.659305	Prob. Chi-Square(12)	0.9998

الملحق رقم(6) : مخرجات eviews9 (المغرب)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
Null Hypothesis: the variable has a unit root								
	At Level							
		CC	DB	EF	GDP	INS	IT	RL
With Constant	t-Statistic	-2.9178	-0.1673	-1.4343	-0.5982	-3.5568	-2.8368	-3.0519
	Prob.	***0.0609***	***0.9283***	***0.5449***	***0.8452***	***0.0176***	***0.0710***	***0.0479***
		*	n0	n0	n0	**	*	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9060	-0.5768	-6.1410	-6.7310	-2.7453	-144.5786	-3.0480
	Prob.	***0.1861***	***0.9691***	***0.0008***	***0.0002***	***0.2315***	***0.0001***	***0.1459***
		n0	n0	***	***	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5711	0.8925	-0.0662	-2.0522	-0.9139	-3.0843	-0.9024
	Prob.	***0.4571***	***0.8933***	***0.6485***	***0.0418***	***0.3077***	***0.0039***	***0.3131***
		n0	n0	n0	**	n0	***	n0
	At First Difference							
		d(CC)	d(DB)	d(EF)	d(GDP)	d(INS)	d(IT)	d(RL)
With Constant	t-Statistic	-2.9277	-3.4878	-3.7621	-4.3930	-3.2640	-4.8547	-4.7819
	Prob.	***0.0641***	***0.0203***	***0.0115***	***0.0034***	***0.0326***	***0.0019***	***0.0015***
		*	**	**	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9124	-3.9386	-4.4004	-5.7512	-4.2882	-6.3526	-4.7595
	Prob.	***0.0369***	***0.0308***	***0.0129***	***0.0011***	***0.0169***	***0.0007***	***0.0071***
		**	**	**	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0547	-3.4439	-3.8705	-4.4608	-3.1464	-4.0016	-4.9171
	Prob.	***0.0047***	***0.0017***	***0.0006***	***0.0002***	***0.0035***	***0.0004***	***0.0001***
		***	***	***	***	***	***	***
Notes:								
b: Lag Length based on SIC								
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.								

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: IT
Date: 04/02/21 Time: 14:09
Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
13	-54.447401	6.644740	7.242179	6.761367	0.895912	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 1)
5	-53.674322	6.667432	7.314658	6.793777	0.889892	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 1)
9	-54.082513	6.708251	7.355477	6.834597	0.885305	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, 1)
29	-56.100863	6.710086	7.257739	6.816994	0.890842	ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 1, 1)
15	-56.261079	6.726108	7.273761	6.833016	0.889079	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 0, 1)
21	-55.305450	6.730545	7.327984	6.847171	0.886586	ARDL(1, 1, 0, 1, 0, 1, 1)
31	-57.363073	6.736307	7.234173	6.833496	0.888541	ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 0, 1)
46	-57.458132	6.745813	7.243679	6.843002	0.887476	ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 1, 0)
1	-53.634486	6.763449	7.460461	6.899513	0.872051	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
48	-58.674602	6.767460	7.215540	6.854930	0.884473	ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)
14	-56.759792	6.775979	7.323632	6.882887	0.883406	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 0)
64	-59.847308	6.784731	7.183024	6.862482	0.880924	ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0)
10	-55.879104	6.787910	7.385350	6.904537	0.879890	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, 0)
25	-55.947545	6.794754	7.392194	6.911381	0.879065	ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
17	-55.000552	6.800055	7.447281	6.926401	0.874277	ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
62	-59.056961	6.805696	7.253776	6.893166	0.879970	ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 1, 0)
45	-57.134723	6.813472	7.361125	6.920380	0.878952	ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 1, 1)
7	-56.167140	6.816714	7.414153	6.933340	0.876380	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0, 1)
11	-56.172529	6.817253	7.414692	6.933879	0.876313	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 0, 1)
23	-57.207329	6.820733	7.368386	6.927640	0.878070	ARDL(1, 1, 0, 1, 0, 0, 1)

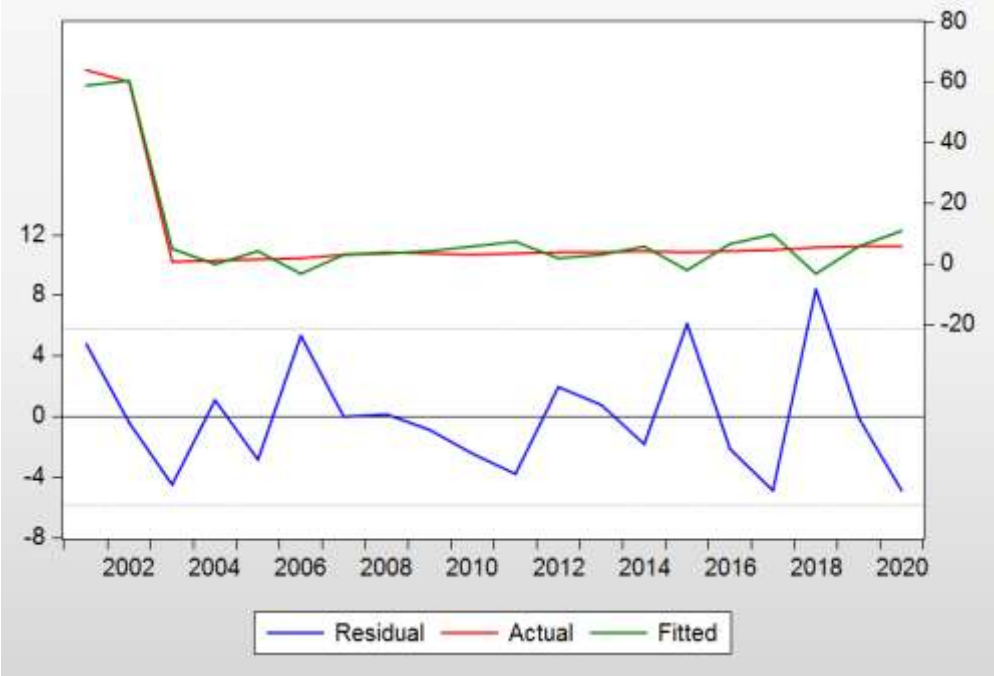

Date: 04/02/21 Time: 14:11
Sample: 2000 2020
Included observations: 20
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.276	-0.276	1.7627	0.184
		2	-0.337	-0.447	4.5405	0.103
		3	0.277	0.026	6.5267	0.089
		4	-0.215	-0.336	7.8016	0.099
		5	-0.101	-0.227	8.1001	0.151
		6	0.244	-0.116	9.9681	0.126
		7	-0.054	-0.081	10.067	0.185
		8	-0.082	-0.110	10.314	0.244
		9	0.112	-0.053	10.818	0.288
		10	-0.147	-0.216	11.772	0.301
		11	0.028	-0.072	11.810	0.378
		12	0.123	-0.089	12.647	0.395

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.133103	Prob. F(11,8)	0.4406
Obs*R-squared	12.18144	Prob. Chi-Square(11)	0.3502
Scaled explained SS	1.603470	Prob. Chi-Square(11)	0.9995

الملخص: تهدف الدراسة الى ابراز التأثير الذي تمارسه البيئة المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المجال السياحي في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب ، و ذلك خلال الفترة التي تلت الانفتاح الاقتصادي .و قد خلص البحث الى نتيجتين، الاولى مفادها انخفاض مستويات الاستثمارات السياحية الاجنبية في الدول الثلاث خاصة في الجزائر ، و الثانية ان مناخ الاعمال مازال بحاجة الى المزيد من الاصلاحات الخاصة بحماية حقوق الملكية و استقرار التشريع ، كما ترتفع تكلفة الفساد و البيروقراطية و التعقيدات الخاصة بالضرائب و تسوية المنازعات .ما يجعل السياسات الحكومية تفتقد الفعالية اللازمة لخلق المستوى المطلوب من مبادرات الاستثمار الاجنبية.

و قد سمحت الدراسة القياسية بتحديد العوامل المعيقة للاستثمار السياحي في الجزائر ، تونس و المغرب، من خلال قيم معاملات المتغيرات المؤسساتية المختارة ، حيث يؤثر عاملي الفساد و نوعية المؤسسات العامة على مستويات الاستثمار في الجزائر و المغرب بصفة كبيرة و ايجابا . في حين لا تظهر العوامل المؤسساتية تأثيرا واضحا على الاستثمار السياحي في تونس.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر ، السياحة ، الفساد ، المؤسسات ، حماية حقوق الملكية ، استقرار التشريع.

abstract: the study aims to show the impact that the institutional environment exerts on foreign direct investment flows in tourism in Algeria, Tunisia, Morocco.during the periode following the economic opening , the research concluded with two results : the first is the low levels of foreign tourism investment in the three contries , especially in Algeria. The second is that the bisness climate still needs more reforms in protecting property rights , stabelity of regulation , corruption and bureaucracy , texation and dispute settelement .to make goverment policies more effective to create the required level of foreign investment initiatives.

The study allowed determing the factors hindering tourism investment through the values of the selected institutional variables coefficients , where the factor of corruption and public institutions affects the levels of investment in Algeria and Morocco in positive way, this factors do not show a clear impact on tourism investment in Tunisia .

Key words : the direct foreign investment , tourism, institutions, corruption, property rights , regislation stability.